لباب
LUBAB
للدراسات الاستراتيجية For Strategic Studies
السنة الثامنة - العدد 32 Issue 32 - Eighth year
"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Centre for Studies

الحرب وتحديات الأمن الاقتصادي الخليجي



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES
ISSN 2617- 8753
نوفمبر/تشرين الثاني 2026
November 2026

الدولة والمكانة في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

إيران وإسرائيل وأنماط التوسع الجغرافي

الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر

رهانات السيطرة على المضائق الإستراتيجية

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة الثامنة - العدد 32 - نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رئيس التحرير

د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير

أ.د. لقاء مكي

مدير التحرير

محمد عبد العاطي

هيئة التحرير

د. العنود أحمد آل ثاني

د. عز الدين عبد المولى

د. فاطمة الصمادي

د. محمد الراجي

د. شفيق شقير

د. عبدالله العمادي

الحواس تقية

د. الحاج محمد الناسك

د. حاتم غندير

د. مهند مصطفى

المراجعة اللغوية

إسلام عبد التواب

يارا النجار

الإخراج الفني

أعل الشيخ أحمد معلوم

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

المحتويات Contents

دراسات وأبحاث

العنود أحمد آل ثاني
الدولة والمكانة في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني: قراءة في إرث التحول القطري 13

علي حجازي
حدود القوة بين إيران وإسرائيل .. مقارنة في أنماط التوسع الجغرافي بعد حربَي 2025 و2026 41

ناجي أبي عاد
الأمن الاقتصادي الخليجي في ظل حرب 2026: تحديات الطاقة والممرات 81

صالح النعامي
"الأمن الدائم" موجِّهًا لإعادة تشكيل إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر 115

حميد بلغيت
صورة الصين في الشرق الأوسط: بين تعريف الذات ونظرة الآخر 153

Studies and Research

Al-Anoud Ahmed Al-Thani
State and Status under Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani: A Reading of the Legacy of Qatar's Transformation 13

Ali Hijazi
The Limits of Power Between Iran and Israel: Comparing Patterns of Geographical Expansion After the Wars of 2025 and 2026 41

Naji Abi-Aad
Gulf Economic Security amid the 2026 War: Energy and Chokepoint Challenges 81

Saleh Al-Naami
"Permanent Security" as the Guiding Principle for the Reshaping of Israel's National Security Strategy after October 7 115

Hamid Belghit
China's Image in the Middle East: Between Self-Definition and the Perception of the Other 153

باسل رجوب
النمذجة المناخية الذكية والوقاية من النزاعات المستقبلية على الموارد

Basel Rjoob
Smart Climate Modeling and the Prevention of Future Conflicts over Resources

177

متابعات

Follow-ups

مهند عبد الواحد النداوي
دور الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد: الآليات والتحديات والفرص

Muhanned Abdulwahid Alnedawi
The Role of the African Union in Combating Corruption: Mechanisms, Challenges and Opportunities

213

قراءة في كتاب

Book Review

نزار الفراوي
الجغرافيا السياسية للمضايق: رهانات السيطرة على الممرات الإستراتيجية

Nizar Lafraoui
The Geopolitics of Straits: The Stakes of Controlling Strategic Passages

237

افتتاحية العدد

الخليج وتحولات البيئة الإستراتيجية

يشـــهد العالم تحولات متســـارعة تعيد تشكيل البيئة الإســـتراتيجية التي تتحرك فيها الدول، مع عودة الجغرافيا والمضائق والطاقة إلى صدارة حســـابات الأمن، وتصاعد أثر التكنولوجيا والمعرفة والمؤسســـات في صناعة المكانة والنفوذ. وفي خضم هذه التحولات، لم يعد مقدار ما تملكه الدول من موارد القوة كافيًا لتحديد وزنها، بقدر ما أصبحت قدرتها على تحويل هذه الموارد إلى أمن ومكانة وتأثير قابل للاستمرار. فالثروة لا تضمن وحدها أمنًا اقتصاديًّا، والتفوق العسكري لا يقود بالضرورة إلى حسم إستراتيجي، والموقع الجغرافي قد يكون مصدر قوة بقدر ما يكون مصدر انكشاف، فيما تتزايد أهمية كفاءة المؤسســـات وشـــبكات العلاقات والقدرة على التكيف مع الأزمات. ويقف الخليج في قلب هذه التحولات بما يملكه من ثروة وموقع ومكانة، وبما يحيط به من صراعات وتفاعلات تعيد تشكيل بيئته الإستراتيجية.

ولعل حرب 2026 كانت من أكثر الاختبارات حدة لهذه البيئة الجديدة؛ ففي دراسة **"الأمـــن الاقتصـــادي الخليجي في ظل حرب 2026: تحديـــات الطاقة والممرات"**، تُبحـــث التداعيـــات الإســـتراتيجية والاقتصاديـــة للحرب على أمـــن الطاقة في دول الخليـــج، انطلاقًـــا من مفارقة امتلاك المنطقة احتياطيـــات ضخمة من النفط والغاز، واعتماد جانب رئيســـي من صادراتها في الوقت نفســـه على مضائق بحرية محدودة ومعرضـــة للمخاطـــر، وفي مقدمتها مضيقا هرمز وباب المندب. وتبيِّن الدراســـة أن اضطراب تدفقات الطاقة لا يتطلب إغلاق هذه المضائق بالكامل؛ إذ يمكن للهجمات بالصواريخ والمسيَّرات والألغام، وارتفاع تكاليف التأمين، وتردد شركات الشحن، أن تُحدث تعطيلاً واســـعًا تمتد آثاره إلى الإيرادات العامة والاســـتقرار المالي وسلاسل الإمداد والأســـواق العالمية. ومن هنا، تدعو الدراســـة إلى توسيع مفهوم أمن الطاقة الخليجي ليشـــمل، إلى جانب الإنتاج، أمن التصدير والنقل والتخزين والوصول إلى الأسواق، مع تنويع مسارات التصدير وتعزيز التكامل الخليجي وحماية البنية التحتية ورفع القدرة على مواجهة الأزمات.

وإذا كانت الحرب قد كشفت هشاشة الاعتماد على الموارد ما لم تُحْمَ مساراتها ويُؤمَّن وصولها إلى الأسواق، فإن التجربة القطرية تقدم وجهًا آخر للعلاقة بين الثروة والقدرة؛ فدراسة **"الدولة والمكانة في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني: قراءة في إرث التحول القطري"** تتناول تجربة قطر خلال الفترة من 1995 إلى 2013، مركِّزة على العلاقة بين بناء الدولة وإدارة الثروة وتعزيز المكانة الإقليمية والدولية. وترى أن تطوير موارد الغاز شكَّل مرتكزًا ماديًّا للتحول، لكنه اقترن ببناء القدرات المؤسسية والتنموية وتطوير التعليم والصحة والبنية التحتية والأصول السيادية، إلى جانب توظيف الدبلوماسية والإعلام والاستثمار والثقافة والرياضة في تعزيز الحضور الخارجي لقطر. وتخلص الدراسة إلى أن تلك المرحلة مثَّلت "مرحلة تأسيس ثانية" للدولة القطرية الحديثة، وأن استمرار المؤسسات والقدرات والخيارات الإستراتيجية بعد عام 2013 يؤشر إلى انتقال جانب مهم من هذا الإرث من تجربة مرتبطة بالقيادة إلى إرث مؤسسي وإستراتيجي للدولة.

ومن الخليج، تتسع دائرة النظر إلى البيئة الإقليمية التي أعادت فيها حروب السنوات الأخيرة الجغرافيا إلى صدارة حسابات القوة. وتبحث دراسة **"حدود القوة بين إيران وإسرائيل بعد حربَي 2025 و2026"** أثر الجغرافيا في تشكيل الصراع بين إيران وإسرائيل، والحدود التي تضعها أمام ما تستطيع القوة العسكرية تحقيقه. وتقرأ التحولات الإقليمية من خلال ثلاث خرائط متداخلة، هي خريطة الخوف الإسرائيلي، وخريطة العمق الإيراني، وخريطة الفراغ العربي التي تتحول فيها الدول الضعيفة أو محدودة السيادة إلى ساحات للصراع. وترى الدراسة أن إيران تتجه إلى إعادة توزيع أدوات نفوذها وتعزيز الاعتماد على الصواريخ والمسيَّرات والقدرات السيبرانية، في حين تسعى إسرائيل إلى تثبيت مكاسبها العسكرية وتحويلها إلى وقائع جغرافية وأمنية. وتخلص إلى أن مستقبل التنافس سيتوقف على قدرة الأطراف على تحويل الجغرافيا إلى ترتيبات سياسية وأمنية قابلة للاستمرار، وعلى قدرة الدول العربية على حماية سيادتها وتحديد مصالحها وحدودها ومضائقها.

وفي قلب هذا الصراع، شهد مفهوم الأمن الإسرائيلي نفسه تحولاً عميقًا منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. وتتناول دراسة **""الأمن الدائم" موجِّهًا لإعادة تشكيل إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر"** ما طرأ على

إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي منذ عملية "طوفان الأقصى"، بوصف ذلك التاريخ منعطفًا دفع إسرائيل إلى مراجعة عدد من المرتكزات التي حكمت عقيدتها الأمنية. وترصد الدراسة صعود مفهوم "الأمن الدائم"، وتراجع مركزية الردع والإنذار والمسارات السياسية، مقابل اتساع الاعتماد على القوة العسكرية والسعي إلى إزالة مصادر التهديد القائمة والمحتملة. غير أن ما تحقق من مكاسب عملياتية وتكتيكية، وفق ما تخلص إليه الدراسة، لم يؤدِّ إلى بلوغ الأهداف الإستراتيجية المعلنة، في مقابل ارتفاع الكلفة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، واتساع البيئة التهديدية، وتضرر المكانة الدولية وفرص توسيع اتفاقات التطبيع.

وإذا كانت هذه الصراعات قد أعادت الجغرافيا والحدود إلى قلب الحسابات الإقليمية، فإنها أعادت معها المضائق إلى موقعها القديم بوصفها عُقَدًا تصل بين الجغرافيا والتجارة والقوة. ومن هذه الزاوية، يقدم العدد في باب "قراءة في كتاب" قراءة معمقة لكتاب **"الجغرافيا السياسية للمضايق: رهانات السيطرة على الممرات الإستراتيجية"**، الذي تكتسب أطروحاته راهنية خاصة في ضوء التطورات التي شهدها مضيقا هرمز وباب المندب، وما أبرزته من أثر مباشر للمضائق في أمن الطاقة وسلاسل الإمداد والاقتصاد العالمي. وتتناول القراءة المكانة الاقتصادية والجيوسياسية للمضائق الدولية ودورها في حركة التجارة والملاحة، وما تنطوي عليه من قابلية للتحول إلى بؤر للأزمات والاضطراب. كما تستعرض البدائل الممكنة عند تعطل هذه المضائق وحدودها، وتلفت إلى أهمية تجاوز المقاربات التي تنظر إلى المضائق من منظور مصالح القوى الكبرى وحدها، وإعادة التفكير فيها من زاوية مصالح الدول والمجتمعات المشاطئة، وإمكان تحويلها إلى مجالات للتكامل والرخاء الإقليمي.

ولا تقتصر التحولات في بيئة المنطقة على الصراعات العسكرية والجغرافيا والمضائق، بل تشمل أيضًا تغير مواقع القوى الدولية وأنماط حضورها وتأثيرها. وفي هذا السياق، تتناول دراسة **"صورة الصين في الشرق الأوسط بين تعريف الذات ونظرة الآخر"** الكيفية التي تقدم بها الصين نفسها في المنطقة، ومدى الاعتراف العربي بالسرديات التي تصوغ من خلالها هويتها ودورها الدولي. وتدرس عددًا من السرديات الصينية المتعلقة بالنظام الدولي والخصوصية القيمية والفاعلية التنموية والنموذج السياسي،

ثـــم تتتبع حضورهـــا في المواقف والتصورات العربية. وتخلص إلى تنامي الاعتراف العربي بالصين خلال الســـنوات الأخيرة، رســـميًّا ومجتمعيًّا، وانتقال بعض المواقف العربية من مجرد استقبال الخطاب الصيني إلى إعادة إنتاج عدد من مفرداته وسردياته، بالتـــوازي مع تنامي النظر إلى الصين بوصفها شـــريكًا اقتصاديًّا وسياســـيًّا مهمًّا في المنطقة.

وإلى جانب تبدل خرائط النفوذ الدولي، تتشـــكل تحديات من نوع آخر عند تقاطع التكنولوجيـــا بالمناخ والموارد والأمن. وتبحث دراســـة **"النمذجـــة المناخية الذكية والوقاية من النزاعات المســـتقبلية على المـــوارد"** دور الذكاء الاصطناعي في تطوير القدرة على التنبؤ بالنزاعات المرتبطة بالمناخ والموارد الطبيعية والوقاية منها. وتنظر إلـــى التغير المناخي بوصفه عاملًا مضاعفًا للمخاطر، فيما تتيح تقنيات التعلم الآلي والبيانات الضخمة والمحاكاة الاحتمالية إمكانات متقدمة للإنذار المبكر واستشراف مناطق التوتر. وتقترح الدراسة مفهوم "الأمن المناخي الخوارزمي"، مع إبراز ما تثيره هذه التقنيات من قضايا تتعلق بحوكمة الخوارزميات والسيادة على البيانات والشفافية والعدالة في الوصول إلى المعرفة والقدرات الحاسوبية، وتدعو إلى بناء أطر قانونية وأخلاقية تضمن توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الأمن الإنساني والعدالة البيئية.

ومن القدرة على استشراف المخاطر إلى القدرة على بناء المؤسسات وإنفاذ قواعدها، يتناول العدد في باب "متابعات" موضوع **"دور الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد: الآليات والتحديات والفرص"**، مستعرضًا المنظومة القانونية والمؤسسية التي طورها الاتحـــاد لمواجهة الفســـاد، وفـــي مقدمتها اتفاقيـــة الاتحاد الإفريقي لمنع الفســـاد ومكافحته ومجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد. وتبين المتابعة أن الاتحاد نجح في بناء إطار قاري متقدم نسبيًّا، لكن فاعليته ما زالت تواجه تحديات تتعلق بتفاوت مســـتوى التنفيذ بين الدول، وضعف آليات المتابعة والمساءلة، وتباين القدرات المؤسسية ومحدودية الإرادة السياسية. وفي المقابل، تبرز فرص لتعزيز هذه الجهود من خلال التعاون الإقليمي واســـترداد الأصـــول ومكافحة التدفقات المالية غير المشـــروعة، والانتقال من بناء الأطر القانونية إلى التطبيق الفعلي على المستوى الوطني.

وفي المحصلة، تكشـف موضوعات هذا العدد أن تحولات البيئة الإسـتراتيجية لا تعيـد توزيع القوة فحسـب، بل تعيد تعريف معناها ومصادرهـا وحدودها. فالثروة تكتسـب قيمتهـا بقدر ما يمكن حمايتها وتوظيفهـا، والجغرافيا بقدر ما يمكن إدارة مزاياهـا ومواطن انكشـافها، والتفوق العسـكري بقدر ما يمكـن ترجمته إلى نتائج سياسـية قابلة للاسـتمرار، فيما تفتح المعرفة والتكنولوجيا والمؤسسـات مجالات جديـدة للفعل والتأثيـر. وفي قلب هذه التحولات، يواجه الخليج تحدي تحويل ما يملكه من ثروة وموقع ومكانة إلى قدرة أكثر مرونة على حماية مصالحه، وامتصاص الصدمات، وتوسـيع هامش حركته. فموقعه في العالم الذي يتشكل لن تحدده وفرة موارده وحدها، وإنما قدرته على تحويل هذه الموارد إلى قوة مستدامة وصناعة موقعه في التحولات الجارية، بدل الاكتفاء بالتكيف مع نتائجها.

دراسات وأبحاث

الدولة والمكانة في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني: قراءة في إرث التحول القطري

State and Status under Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani: A Reading of the Legacy of Qatar's Transformation

العنود أحمد آل ثاني – Alanoud Ahmed AL-Thani *

ملخص

تبحث هذه الدراسة في إرث التحول الذي شهدته قطر في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (1995-2013)، من خلال تحليل العلاقة بين بناء الدولة، وإدارة الثروة، وصناعة المكانة الإقليمية والدولية، ومدى استمرارية هذه التحولات بعد انتقال الحكم عام 2013. وتنطلق من فرضية مفادها أن الأثر الأبرز لتلك الحقبة تمثَّل في إعادة تركيب مصادر القوة القطرية؛ بتحويل الثروة الهيدروكربونية إلى قدرات مؤسسية وتنموية، وتوظيفها في بناء أدوات اقتصادية واستثمارية وإعلامية ودبلوماسية وسَّعت مكانة قطر وهامش حركتها الإقليمية والدولية. وتعتمد الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، وتوظِّف "اختبار الاستمرارية" للتمييز بين الإرث الشخصي للقيادة والإرثين المؤسسي والإستراتيجي للدولة، من خلال تتبع أداء المؤسسات والقدرات والخيارات الإستراتيجية في مرحلة ما بعد 2013. وتخلص إلى أن عهد الشيخ حمد مثَّل مرحلة تأسيس ثانية في تاريخ الدولة القطرية الحديثة، أعيدت خلالها صياغة وظائف الدولة ومصادر قوتها وأدوات عملها، وأن استمرار جانب معتبر من المؤسسات والقدرات والخيارات الإستراتيجية وتطويرها في عهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يكشف عن انتقال جانب من تجربة 1995-2013 من إرث حاكم إلى إرث دولة.

الكلمات المفتاحية: قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، بناء الدولة، قدرة الدولة، الغاز الطبيعي، القوة الناعمة، المكانة الدولية، الدول الصغيرة، الإرث السياسي.

Abstract

This study examines the legacy of Qatar's transformation under Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani (1995–2013) by analysing the relationship between state-building, wealth management, and the construction of

* د. العنود أحمد آل ثاني، باحثة أولى ونائبة مدير مركز الجزيرة للدراسات.
Dr. Al-Anoud Ahmed Al-Thani, Senior Researcher and Deputy Director of Al Jazeera Centre for Studies.

regional and international status, as well as the extent to which these transformations endured after the transfer of power in 2013. It argues that the most significant legacy of this period lay in the reconfiguration of Qatar's sources of power: transforming hydrocarbon wealth into institutional and developmental capacities and deploying them to build economic, investment, media and diplomatic instruments that expanded Qatar's international standing and room for manoeuvre at the regional and international levels. The study adopts a historical-analytical approach and employs a "continuity test" to distinguish between the leadership's personal legacy and the state's institutional and strategic legacies by tracing the performance of institutions, capabilities and strategic choices in the post-2013 period. It concludes that Sheikh Hamad's reign represented a second foundational phase in the history of the modern Qatari state, during which the functions of the state, its sources of power, and its instruments of action were reshaped. The continued relevance of a significant part of these institutions, capabilities and strategic choices—and their further development under Sheikh Tamim bin Hamad Al Thani—demonstrates the transformation of part of the 1995–2013 experience from the legacy of a ruler into the legacy of a state.

Keywords: Qatar, Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani, state-building, state capacity, natural gas, soft power, international status, small states, political legacy.

مقدمة

شـــكَّلت وفاة الشـــيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الأمير السابق لدولة قطر خلال الفترة 1995–2013، مناسبة لإعادة النظر في تجربة حكم ارتبطت بمرحلة من أكثر مراحل التاريخ القطري الحديث كثافة في التحولات. ولا تنبع أهمية العودة إلى هذه التجربة من المناسبة ذاتها بقدر ما تأتي من المسافة الزمنية التي باتت تفصل بين انتهاء حكم الشـــيخ حمد والوقت الراهن؛ إذ مضى أكثر من ثلاثة عشـــر عامًا على انتقال السلطة إلى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وهي مدة تسمح بالنظر إلى تلك المرحلة من زاوية مختلفة عن القراءات التي كُتبت أثناءها أو في السنوات الأولى التالية لها، والتمييز، بدرجة أكبر، بين ما ارتبط بشـــخص القيادة وما تحول إلى مؤسســـات وسياســـات وخيارات إستراتيجية استمرت بعد انتقال الحكم.

فقد شهدت قطر خلال حكم الشيخ حمد تحولاً واسعًا شمل بنية الدولة واقتصادها ومؤسســـاتها وعلاقتهـــا بالمجتمع وموقعها في محيطهـــا الإقليمي والدولي. وتزامن التوســـع الكبير في اســـتثمار موارد الغـــاز مع بناء بنية تحتية ومؤسســـات اقتصادية وتعليمية واجتماعية جديدة، وتطوير الإطار الدســـتوري والتشريعي للدولة، وتوسيع مجالات المشاركة المجتمعية، فضلاً عن انتهاج سياسة خارجية نشطة، وبناء حضور إعلامي ودبلوماسي أتاح لقطر أداء أدوار إقليمية ودولية تجاوزت، في حالات عديدة، المحددات التقليدية المرتبطة بحجم الدولة وعدد سكانها. وقد ارتبطت هذه المرحلة بمشروع استهدف تحديث الحكم والدولة من خلال التنمية المستدامة وبناء منظومة قانونية جديدة وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع(1).

غيـــر أن أهمية هذه التحـــولات لا تكمن في حجم الإنجازات القطاعية منفردة بقدر ما تكمن في طبيعة العلاقة التي نشأت بينها. فمن المنظور الذي تتبنَّاه هذه الدراسة، لم تكن تنمية قطاع الطاقة، أو تحديث المؤسســـات، أو الاســـتثمار في التعليم، أو إنشـــاء أدوات إعلامية ودبلوماسية ذات تأثير، مسارات منفصلة؛ بل مثَّلت، بدرجات متفاوتة، عناصر في عملية أوســـع لإعادة تركيب مصادر القوة القطرية. فقد أتاحت الثروة الهيدروكربونية موارد اســـتُثمر جانب منها في بناء قدرات الدولة ومؤسســـاتها ورأس مالها البشري، ثم أسهمت هذه القدرات، إلى جانب الطاقة، في إنتاج أدوات

جديـــدة للنفوذ والحضور الخارجي. ويلقي هـــذا المنظور الضوء على الارتباط بين القيادة في عهد الشيخ حمد وبين التنمية المستدامة والدستور والمشاركة والمأسسة والحكم الرشـــيد، وكذلك بين نمط القيادة واكتساب أدوات "القوة الناعمة" وتوسيع الحضور السياسي والاقتصادي الدولي لقطر(2).

تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في تفسير طبيعة التحول الذي أحدثته حقبة الشـــيخ حمد بن خليفة في بنية الدولة القطرية ومصادر قوتها ومكانتها، ومدى قدرة هذا التحول على تجاوز المرحلة التي نشـــأ فيها والاســـتمرار بعد انتقال السلطة عام 2013. ويتفرع عن ذلك ســـؤالان مترابطان: كيف تحولت الموارد الاقتصادية، وفي مقدمتها الثروة الغازية، إلى قدرات مؤسسية وتنموية وسياسية؟ وإلى أي مدى تحولت الخيارات التي ارتبطت بقيادة الشـــيخ حمد من مشـــروع يقوده الحاكم إلى مكونات مستقرة في بنية الدولة وإستراتيجيتها؟

وتفتـــرض الدراســـة أن الأثر الأكثر أهمية لحقبة الشـــيخ حمد لـــم يتمثل في تراكم الإنجازات القطاعية بقدر ما تمثل في إعادة تركيب مصادر القوة القطرية؛ من خلال تحويـــل الثروة الهيدروكربونية إلى قدرة مؤسســـية وتنمويـــة، وتوظيف هذه القدرة، إلى جانب موارد الطاقة، في بناء نفوذ إعلامي ودبلوماســـي واســـتثماري، مكَّن دولة صغيـــرة جغرافيًّا وديمغرافيًّا من إنتـــاج مكانة إقليمية ودولية تجاوزت مقومات القوة التقليدية المتاحة لها. كما تفترض أن استمرار قسم مهم من المؤسسات والسياسات والخيارات الإستراتيجية التي تشكلت خلال تلك المرحلة، وقدرتها على العمل في ســـياقات وأزمات لاحقة، يمثل مؤشرًا على انتقال جانب من مكتسبات تلك الحقبة من إرث القيادة إلى إرث الدولة.

وتســـتخدم الدراســـة مفهـــوم "الإرث السياســـي "للدلالة على جملة المؤسســـات والسياسات والخيارات الإستراتيجية وأنماط توظيف الموارد التي نشأت أو ترسخت خلال فترة قيادة سياســـية معينة، واســـتمرت آثارها بعد انتهاء تلك القيادة(3). وبهذا المعنـــى، لا يُقاس الإرث بحجم ما أُنجز خلال فترة الحكم فحســـب، وإنما كذلك بقدرته على الاســـتمرار والتكيف والعمل في ظروف تختلف عن الظروف التي نشـــأ فيها. ومن ثم تميز الدراســـة، لأغراض التحليل، بين ثلاثة مســـتويات مترابطة: إرث شـــخصي يتصل بنمط القيادة وصناعة القرار، وإرث مؤسســـي يتمثل في المؤسسات

والبنى والسياسات التي استقرت داخل الدولة، وإرث إستراتيجي يتعلق بتصور قطر لمصادر قوتها ودورها ومكانتها في الإقليم والعالم.

وتعتمد الدراسة منهجًا تاريخيًّا تحليليًّا يتتبع التحولات الأساسية التي شهدتها قطر بين عامي 1995 و2013، مع توظيف مقاربة تحليلية تقوم على الربط بين بناء الدولة وإدارة الموارد وصناعة المكانة. كما تستعين بما يمكن تسميته "اختبار الاستمرارية"، من خلال النظر في مسار المؤسسات والسياسات والقدرات التي نشأت أو ترسخت في عهد الشيخ حمد بعد انتقال الحكم، ولاسيما خلال محطات كاشفة تمثلت في أزمة سحب السفراء عام 2014، وأزمة الحصار بين عامي 2017 و2021، وجائحة كورونا عام 2020، واستضافة كأس العالم عام 2022. ولا يفترض هذا الاختبار تطابق سياسات العهدين، وإنما يسعى إلى تحديد عناصر الاستمرار والتغير، والتمييز بين ما كان مرتبطًا بظرف تاريخي وقيادة بعينها وما اكتسب قدرة مؤسسية وإستراتيجية على البقاء.

وعلى هذا الأساس، تنتظم الدراسة في أربعة محاور: يبحث الأول في مرحلة 1995 بوصفها بداية لإعادة تشكيل بنية الدولة وعلاقتها بالمجتمع؛ ويتناول الثاني عملية تحويل الثروة، ولاسيما الغازية، إلى قدرة دولة من خلال المؤسسات والتنمية ورأس المال البشري؛ ويحلِّل الثالث انتقال قطر من محدودية الدولة الصغيرة إلى صناعة مكانة إقليمية ودولية عبر الطاقة والإعلام والدبلوماسية والاستثمار؛ بينما يختبر الرابع إرث هذه التحولات بعد عام 2013، للوقوف على مدى انتقالها من خيارات ارتبطت بقيادة الشيخ حمد بن خليفة إلى مكونات أكثر رسوخًا في بنية الدولة القطرية وإستراتيجيتها.

أولًا: 1995 ومنطلقات إعادة تشكيل الدولة

مثَّل وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكم، عام 1995، نقطة تحول في مسار الدولة القطرية، تجاوزت دلالتها انتقال السلطة من حاكم إلى آخر إلى إطلاق عملية لإعادة تشكيل وظائف الدولة وأدوات عملها وعلاقتها بالمجتمع. ولم تبدأ هذه العملية من فراغ؛ فقد كانت لقطر مؤسساتها وأطرها القانونية والإدارية التي تشكلت منذ الاستقلال وما قبله، لكن المرحلة الجديدة اتسمت بتسارع بناء المؤسسات وتحديث التشريعات، وإدخال التخطيط الإستراتيجي، وتوسيع نطاق

التنظيم القانوني لعمل الدولة. واحتلت القيادة السياسية موقعًا مركزيًّا في هذه العملية؛ إذ ارتبطت السنوات الأولى من حكم الشيخ حمد بتوجه نحو تسريع التحديث، مع اعتماد التدرج في إدخال التغييرات السياسية والاجتماعية. ولم تقم هذه المقاربة على القطيعة مع البنى التقليدية للمجتمع، وإنما سعت إلى المواءمة بينها وبين مقتضيات بناء دولة حديثة. وظلَّت الدولة الفاعل الرئيس في تحديد اتجاهات الإصلاح وإيقاعه، بينما أخذت الأولويات التي تحددها القيادة تتحول تدريجيًّا إلى مؤسسات وتشريعات وسياسات عامة. وبذلك تشكَّل نمط من التحديث الذي تقوده الدولة من أعلى، وظلت فيه مركزية القيادة متزامنة مع اتجاه متزايد نحو المأسسة، بدل أن تكون إحداهما نقيضًا للأخرى. ويكشف هذا التفاعل بين القيادة والمؤسسة عن إحدى السمات الأساسية للتجربة القطرية في تلك المرحلة(4).

وكان بناء قدرة الدولة على التخطيط طويل المدى أحد المؤشرات المبكرة على هذا التحول. ففي يناير/ كانون الثاني 1998، أُنشئ مجلس التخطيط، وأُسندت إليه مهمة إعداد الخطط الإنمائية طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى، واقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الإنمائية بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية. ولم تكن أهمية هذه الخطوة في إنشاء جهاز حكومي جديد فحسب، وإنما في إدخال التخطيط بوصفه وظيفة مركزية من وظائف الدولة، وربط إدارة الموارد بتصور مستقبلي للاقتصاد والمجتمع.

وتطور هذا المسار مع إنشاء الأمانة العامة للتخطيط التنموي، عام 2006، التي أُنيط بها وضع رؤية شاملة وخطط إستراتيجية عامة للتنمية ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأولويات والأهداف الكمية، والتنسيق بين الخطط التنفيذية للجهات المختلفة، وتقييم الأداء واقتراح الإجراءات التصحيحية. وبذلك انتقلت وظيفة التخطيط من إعداد البرامج التنموية إلى بناء منظومة أكثر تكاملاً تقوم على الرؤية والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، وتكَلَّل هذا المسار خلال عهد الشيخ حمد بإطلاق "رؤية قطر الوطنية 2030"، عام 2008، بوصفها إطارًا بعيد المدى يحدد الغايات الكبرى للدولة والمجتمع ويوجه الإستراتيجيات والخطط المرحلية نحوها(5).

وبموازاة بناء القدرة التخطيطية والإدارية، شهدت الدولة عملية مأسسة دستورية وقانونية كان أبرز معالمها الدستور الدائم. فبعد عقود من العمل بالنظام الأساسي

المؤقت لعام 1970 وتعديلاته لعام 1972، عُرض مشـروع الدسـتور على الاستفتاء الشعبي، في 29 أبريل/ نيسان 2003، ثم صدر الدستور الدائم، في 8 يونيو/ حزيران 2004. ولم تقتصر دلالته على الانتقال من إطار دستوري مؤقت إلى آخر دائم؛ فقد نظَّم السـلطات العامة، وحدَّد جملة من الحقوق والواجبات، وربط ممارسة السلطة بمجموعة من المبادئ القانونية والمؤسسية، وفي مقدمتها أن "سيادة القانون أساس الحكم في الدولة"(6).

كما ربط الدسـتور وظيفة الدولة بأهداف تتجاوز إدارة السـلطة إلى تحقيق التنمية الاقتصاديـة والاجتماعية، ورفع مسـتوى المعيشـة، وتوفير فـرص العمل، والعناية بالتعليم والصحة والأسـرة والنشء، وحسن استغلال الموارد الطبيعية وحماية البيئة. وبهذا المعنى، كان التطور الدستوري جزءًا من تحول أوسع في تصور وظيفة الدولة ذاتها: من جهاز لإدارة الحكم والموارد إلى دولة تضطلع بمسؤولية التخطيط للتنمية وبناء القدرات البشرية والاجتماعية وتنظيم العلاقة بين مؤسساتها والمواطنين.

واقترن ذلك بتطوير بعض آليات المسـاءلة والرقابة المؤسسـية، بما في ذلك الرقابة القضائية على دستورية القوانين، واختصاص القضاء الإداري بالمنازعات التي تكون الإدارة طرفًا فيها، وهو ما تُرجم لاحقًا بصدور قانون الفصل في المنازعات الإدارية، عام 2007(7) وإنشـاء المحكمة الدستورية العليا، عام 2008(8). كما امتدت عملية المأسسة إلى مجالات الرقابة والنزاهة وإدارة المال العام؛ فصدرت تشريعات تتعلق بمكافحة الرشوة واختلاس الأموال العامة، وانضمت قطر إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عام 2007، ثم أُنشئت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، عام 2011(9)، وأسـندت إليها مهام تتعلق بتعزيز النزاهة ومراجعة أوجه القصور في النظم الإدارية والماليـة واقتراح معايير للشـفافية. ولا تكمن دلالة هـذه الإجراءات في أنها تثبت بذاتها تحقُّقَ نموذج مكتمل من "الحكم الرشـيد"، وإنما في كونها تكشـف اتجاهًا متراكمًا نحو جعل إدارة الدولة أكثر اعتمادًا على القانون والتنظيم والتخطيط والرقابة المؤسسية(10).

وفي موازاة ذلك، اتجهت الدولة إلى توسيع نطاق المشاركة العامة بصورة تدريجية. وشكَّل انتخاب المجلس البلدي المركزي منذ عام 1999، بمشاركة الرجال والنساء في الانتخاب والترشح، إحدى العلامات المبكرة لهذا المسار. وكانت أهمية التجربة

في إدخال آلية الانتخاب إلى المجال العام وإتاحة قدر من المشاركة في إدارة الشؤون المحلية، أكثر من كونها تحولاً إلى نظام سياسي تنافسي. فقد ظلّت الدولة صاحبة الدور المركزي في تحديد نطاق المشاركة وإيقاع تطورها، كما بقيت القيادة السياسية والسلطة التنفيذية في مركز النظام(11).

وتكشف المقارنة بين هذه المسارات عن عدم تماثل سرعات التحول خلال عهد الشيخ حمد. فقد كان بناء قدرة الدولة الإدارية والتخطيطية وتحديث المؤسسات والتشريعات أسرع وأوسع من إعادة تشكيل المجال السياسي. ولذلك لا يصح مساواة المأسسة بالتعددية السياسية، أو اعتبار تحسين الحوكمة مرادفًا للتحول الديمقراطي؛ فالمساران قد يتقاطعان لكنهما لا يتطابقان. وقد اتسعت المشاركة السياسية داخل إطار تدريجي تحدده الدولة، في حين توسعت بوتيرة أسرع قدراتها التنظيمية والتخطيطية والتنموية.

وتساعد هذه المفارقة على تحديد طبيعة التحول الذي شهدته قطر بصورة أدق. فلم تكن العملية انتقالاً من حكم شخصي إلى حكم مؤسسي يحل فيه أحدهما محل الآخر بل نشأت علاقة أكثر تركيبًا بين قوة القيادة وبناء المؤسسة. فقد كانت القيادة السياسية نفسها المحرك الرئيس لعملية المأسسة: تحدد الاتجاهات الكبرى، بينما تتولى المؤسسات التي أنشئت أو أعيد تنظيمها تحويلها إلى سياسات وتشريعات وخطط وآليات للتنفيذ والمتابعة. ومن ثم، يمكن النظر إلى أحد أهم التحولات التي شهدتها الدولة بين عامي 1995 و2013 بوصفه بناء "قدرة دولة" تتجاوز امتلاك الموارد المالية إلى القدرة على تحديد الأهداف، وتنظيم الموارد، وتوزيع الوظائف، ووضع الخطط، ومتابعة التنفيذ وإنتاج القواعد المنظِّمة للعمل العام.

وهنا تتصل عملية المأسسة مباشرة بإشكالية هذه الدراسة المتعلقة بإرث الشيخ حمد. فالمعيار الأهم في تقييم تجربة تقودها شخصية سياسية قوية ليس عدد القرارات أو المؤسسات التي أُنشئت في عهدها فحسب، وإنما مقدار ما استطاعت تحويله من خياراتها إلى قواعد ومؤسسات وقدرات قابلة للاستمرار بعد انتقال السلطة. ومن هذه الزاوية، يمثل الدستور، ومؤسسات التخطيط، والأجهزة الرقابية، وتطوير الإدارة العامة، البنية الأولى التي يمكن من خلالها اختبار انتقال جانب من تجربة الشيخ حمد من مشروع قيادة إلى قدرة دولة.

ثانيًا: من الثروة إلى بناء الدولة

إذا كانت المأسسة، كما اتضح في المحور السابق، قد مثَّلت أحد أبعاد التحول الذي شهدته قطر منذ عام 1995، فإن بناء المؤسسات وتوسيع وظائف الدولة كانا يحتاجان إلى قاعدة مادية تتيح تحويل الخطط والسياسات إلى قدرات فعلية. وقد وفرت الثروة الهيدروكربونية هذه القاعدة، لكن أهميتها في تجربة الشيخ حمد بن خليفة لم تكن في حجم الإيرادات التي حققتها فحسب، وإنما في الكيفية التي أعيد بها توظيف هذه الإيرادات في بناء الاقتصاد والبنية التحتية والمؤسسات ورأس المال البشري والأصول الاستثمارية. ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى التحول الاقتصادي في تلك الحقبة بوصفه عملية انتقلت فيها قطر تدريجيًّا من امتلاك مورد طبيعي إلى توظيف عوائده في بناء الدولة وتوسيع إمكاناتها التنموية.

ولم يكن هذا التحول نتيجة تلقائية لامتلاك قطر احتياطيات ضخمة من الغاز؛ فعندما تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم، عام 1995، كانت الدولة تواجه ظروفًا مالية صعبة بفعل انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات والسيولة، في وقت كانت فيه مطالبة بتوفير اعتمادات مالية كبيرة لاستكمال مشروعات الغاز الطبيعي والبتروكيماويات والأسمدة والكهرباء وغيرها من مشروعات التنمية، وهو ما استدعى تمويل جانب منها بقروض داخلية وخارجية. ومع ذلك، لم تتجه القيادة إلى تقليص المشروعات الإستراتيجية أو التراجع عنها بل اختارت تحمل الضغوط المالية الآنية والاستمرار في خطة التنمية، انطلاقًا من تقدير أن محدودية الاحتياطيات النفطية تجعل تنمية موارد إضافية ومتنوعة ضرورة لمستقبل البلاد. وقد عبَّر الشيخ حمد مبكرًا عن هذا التصور حين ربط قوة الاقتصاد ليس فقط برفاه المواطن ومستوى معيشته، وإنما أيضًا بأمن الوطن واستقراره وتقدمه واستقلال قراره. وكان تطوير الغاز في قلب هذه الرؤية؛ إذ توقعت القيادة آنذاك أن تكون الصعوبات المالية مؤقتة إلى حين اكتمال المشروعات الأساسية وبدء الإنتاج الفعلي للغاز. ومن ثم، لم تكن نقطة الانطلاق وفرة مالية جاهزة أتاحها الغاز، بقدر ما كانت قرارًا إستراتيجيًّا بالاستثمار في الغاز وتحمل تكلفته قبل أن تتحقق عوائده الكبرى، وتحويله لاحقًا إلى قاعدة لتمويل عملية أوسع لبناء الدولة وتنويع مواردها(12).

الغاز وقاعدة التحول الاقتصادي

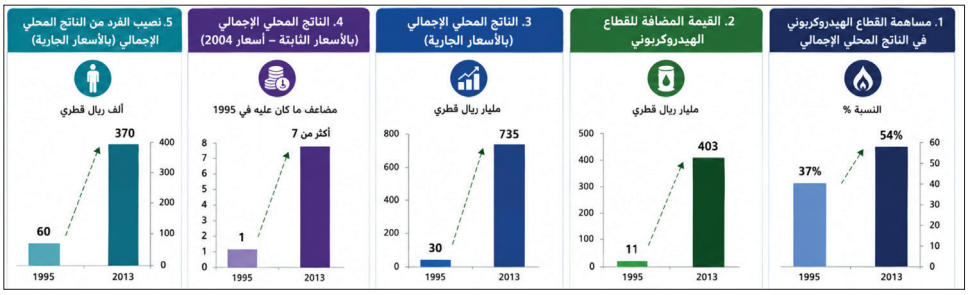
شـكَّل تطوير حقل الشمال نقطة الارتكاز في هذا التحول. فعلى الرغم من اكتشاف الحقل عام 1971، لم تبدأ أولى شحنات الغاز الطبيعي المسال في الخروج من قطر إلا في أواخر عام 1996. وكان التوجه إلى تطوير الغاز قد بدأ قبل تولي الشيخ حمد الحكـم؛ ففـي عام 1989، حين كان وليًّا للعهد، اتُّخـذ قرار إقامة مدينة رأس لفان الصناعيـة مركزًا لصناعة الغاز، واختيـر موقعها لقربه من الحقل وملاءمته للأهداف التي وضعتها الدولة لتطوير هذه الصناعة. وبعد توليه الحكم، عام 1995، تسـارعت عملية بناء صناعة متكاملة للغاز، حتى أصبحت قطر، عام 2006، أكبر مصدِّر للغاز الطبيعي المسال في العالم، ثم بلغت طاقتها الإنتاجية عام 2010 نحو 77 مليون طن سنويًّا(13).

ولم يكن بناء هذه الصناعة ممكنًا بالاعتماد على المورد الطبيعي وحده؛ فقد تطلب رؤوس أمـوال كبيرة وتكنولوجيا متقدمة وخبرات فنية وأسـواقًا خارجية مسـتقرة. ومن هنا قامت إسـتراتيجية التطوير على الشـراكة مع شركات الطاقة العالمية، سواء من خلال اتفاقيات المشـاركة في الإنتاج في قطاع النفط أو المشـروعات المشتركة في الغاز والبتروكيماويات. وأسـهمت الكميات المتزايدة من الغاز في توسـيع إنتاج الأمونيا واليوريا والإيثيلين، والانتقال إلى صناعات لاحقة، من بينها منتجات البولي إيثيلين، كما توسعت قطر في تحويل الغاز إلى سوائل من خلال مشروعات كبرى، أبرزها "أوريكس" و"اللؤلؤة". وبذلك أخذت تتشـكل حول حقل الشـمال سلسلة إنتاج متكاملة تمتد من اسـتخراج الغاز ومعالجته إلى تسـييله ونقله وتصديره، ومن اسـتخدامه مصـدرًا للطاقة إلى توظيف مشـتقاته في صناعـات تحويلية ذات قيمة مضافة(14).

وتكشـف المؤشـرات الاقتصادية عن حجم التحول الذي أحدثه قطاع الطاقة خلال هـذه المرحلة. فقد ارتفعت مسـاهمة القطـاع الهيدروكربوني فـي الناتج المحلي الإجمالـي من 37٪ في بداية عهد الشـيخ حمـد إلى 54٪ في نهايته، فيما ارتفعت القيمـة المضافـة للقطاع من نحو 11 مليار ريال إلى نحو 403 مليارات، بمعدل نمو سـنوي بلغ 22.2٪ بالأسعار الجارية و11.4٪ بالأسعار الثابتة. وانعكس ذلك على مجمل النشـاط الاقتصادي؛ إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو 30 مليار ريال إلى نحو 735 مليارًا، أي إلى 24.5 ضعف مستواه في بداية الفترة،

بمتوسط نمو سنوي بلغ 19.5٪. وبالأسعار الثابتة، تجاوز الناتج في نهاية الفترة سبعة أمثال مستواه في بدايتها، بمعدل نمو سنوي قدره 11.7٪. كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 60 ألف ريال إلى نحو 370 ألفًا، بمعدل نمو سنوي بلغ 10.6٪(15).

أداء الاقتصاد القطري في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (1995–2013)



المصدر: الديوان الأميري القطري، "إنجازات الأمير الوالد".

وامتد أثر هذه الطفرة إلى التجارة الخارجية؛ فقد ارتفعت صادرات السلع والخدمات من نحو 13 مليار ريال إلى نحو 538.5 مليارًا، مدفوعة أساسًا بالتوسع في إنتاج الغاز المسال والنفط وارتفاع أسعارهما، فيما ارتفع فائض الميزان التجاري السلعي من نحو 1.7 مليار ريال إلى نحو 387 مليارًا. ولم يعد الغاز، والحال هذه، مجرد قطاع كبير داخل الاقتصاد، بل أصبح القاعدة المالية التي وفرت للدولة موارد غير مسبوقة لتوسيع نطاق عملها وتمويل مشروعها التنموي(16).

توظيف العوائد في بناء مقومات التنمية

غير أن قياس أثر هذه المرحلة بحجم النمو في قطاع الطاقة وحده يحجب جانبًا أساسيًّا من التجربة؛ فقد انتقلت آثار الإيرادات الهيدروكربونية إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى. وارتفعت مساهمة القطاع غير الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 18.7 مليار ريال في بداية عهد الشيخ حمد إلى نحو 332 مليارًا في نهايته. وحقق قطاع الصناعات التحويلية نموًّا سنويًّا حقيقيًّا قدره 9.4٪، والبناء والتشييد 17.8٪، والنقل والاتصالات 17.6٪، وهي مؤشرات تكشف أن الطفرة لم تبق محصورة داخل قطاع استخراج النفط والغاز، وإن ظل هذا القطاع مصدر التمويل الرئيس لها(17).

وظهرت هذه الموارد بصورة ملموسة في إعادة تشكيل البنية التحتية للبلاد. فقد شهدت تلك المرحلة الشروع في مشروعات كبرى، من بينها مطار حمد الدولي الذي بدأ إنشاؤه عام 2005، ومشروع شبكات السكك الحديدية عام 2011، وميناء الدوحة الجديد الذي تقرر إنشاؤه عام 2007، فضلاً عن مدينة لوسيل، ومشروع مشيرب، وغيرها من المشروعات. وبذلك تحولت العوائد المالية إلى أصول مادية طويلة الأجل وسَّعت إمكانات الاقتصاد وربطت عملية النمو ببناء بنية أساسية قادرة على استيعاب التوسع السكاني والاستثماري.

وكان الاستثمار في الإنسان الوجه الآخر لهذه العملية. فقد جعلت السياسة التنموية التعليم أحد المجالات الرئيسة لبناء رأس المال البشري؛ فأنشئت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، عام 1995، وتوسعت المدارس والجامعات والكليات المتخصصة، وتطورت المناهج وطرق التدريس، وانفتحت البلاد على تجارب تعليمية دولية، وأصبحت المدينة التعليمية تضم مؤسسات تعليمية وعلمية وبحثية عالمية، ثم تأسست جامعة حمد بن خليفة. كما خصصت الدولة بموجب المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2008 نسبة 2.8٪ من إيراداتها لدعم البحث العلمي(18).

وتكشف هذه السياسات عن تصور يتجاوز مجرد التوسع في الخدمات؛ إذ كان المقصود تحويل جانب من رأس المال الناجم عن الطاقة إلى رأس مال بشري ومعرفي يستطيع تشغيل الاقتصاد والمؤسسات التي كانت الدولة تبنيها. وقد كرَّست "رؤية قطر الوطنية 2030" هذا التوجه حين جعلت التنمية البشرية إحدى ركائزها الأساسية، وربطت استدامة التنمية ببناء نظام تعليمي متطور وقوة عمل مؤهلة واقتصاد يتجه تدريجيًّا نحو المعرفة. وكانت الرؤية نفسها، التي أُعدَّت بتوجيهات الشيخ حمد، عام 2007، وأُقرَّت عام 2008، تعبيرًا عن انتقال الدولة من إدارة طفرة اقتصادية آنية إلى التفكير في كيفية استدامة مكتسباتها على المدى الطويل(19).

تراكم الأصول

اتخذ تحويل الثروة إلى أصول طويلة الأجل مسارًا مؤسسيًّا موازيًا في قطر. ففي عام 2001، تأسس "المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار" ليشرف على السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية وشؤون الطاقة والاستثمار. وفي عام 2005،

تأسس "جهاز قطر للاستثمار" بهدف تنمية أموال احتياطي الدولة واستثمارها وإدارتها.

وكان لهذا المسار دلالة تتجاوز إنشاء مؤسسة استثمارية جديدة؛ إذ مثَّل محاولة لتحويل جانب من العوائد المتأتية من مورد ناضب إلى أصول مالية وحقيقية قادرة على توليد عوائد مستقبلية. وبذلك أخذت إدارة الثروة تتحرك في اتجاهين متكاملين: استثمار داخلي في البنية التحتية والمؤسسات والإنسان، واستثمار خارجي يحوِّل جزءًا من الفوائض الحالية إلى أصول ممتدة زمنيًّا وجغرافيًّا.

ومن هنا اكتسب مفهوم التنويع في التجربة القطرية مستويين متداخلين: تنويع النشاط داخل الاقتصاد المحلي، وتنويع أصول الدولة ومصادر عوائدها خارجه. وقد كان المستوى الثاني مهمًّا بصفة خاصة لدولة تعتمد مواردها الأساسية على النفط والغاز؛ لأنه أتاح تحويل جانب من الثروة الهيدروكربونية إلى رصيد استثماري لا يرتبط بصورة مباشرة بإنتاج الطاقة داخل البلاد.

ومع ذلك، فإن اتساع القطاعات غير الهيدروكربونية والاستثمارات الخارجية لا يعني أن الاقتصاد القطري تجاوز خلال تلك المرحلة اعتماده على النفط والغاز. فالأرقام نفسها تكشف مفارقة مهمة: ففي الوقت الذي ارتفعت فيه القيمة المضافة للقطاع غير الهيدروكربوني إلى نحو 332 مليار ريال، ارتفعت مساهمة القطاع الهيدروكربوني في الناتج المحلي من 37٪ إلى 54٪. وهذا يعني أن الاقتصاد كان يتنوع وينمو، ولكن انطلاقًا من قاعدة هيدروكربونية كانت هي الأخرى تتوسع بوتيرة شديدة السرعة(20).

ومن ثم، ينبغي التمييز بين تنويع استخدام عوائد الطاقة وتجاوز الاعتماد عليها. فقد نجحت قطر في توظيف جانب كبير من هذه العوائد في بناء قطاعات ومؤسسات وأصول جديدة، لكن النفط والغاز ظلاَّ المصدر الرئيس للصادرات والإيرادات والتمويل الذي يحرك أجزاء واسعة من الاقتصاد. وهذا ما يفسر أن "رؤية قطر الوطنية 2030" لم تتعامل مع التنويع بوصفه أمرًا تحقق بل بوصفه هدفًا طويل الأجل يقوم على الموازنة بين استغلال الثروة الهيدروكربونية وتنمية اقتصاد أكثر اعتمادًا على المعرفة والقطاع الخاص والابتكار.

غير أن آثار هذا التحول الاقتصادي لم تبق داخل حدود الدولة. فمع تراكم الموارد والمؤسسات والأصول، امتلكت قطر أدوات جديدة للحركة خارج حدودها، وأصبح

السؤال يتجاوز كيفية بناء الدولة إلى كيفية توظيف ما راكمته من موارد وعلاقات في توسيع حضورها الخارجي. ومن هنا تبدأ الحلقة التالية في التحول القطري: الانتقال من محدودية الجغرافيا إلى صناعة المكانة والنفوذ.

ثالثًا: صناعة المكانة والنفوذ

مثَّل تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم، عام 1995، نقطة تحول في موقع قطر الإقليمي والدولي؛ إذ انتقلت سياستها الخارجية تدريجيًّا من نمط يركز على حماية الدولة الصغيرة والتكيف مع بيئتها الإقليمية إلى سياسة أكثر استقلالاً ومبادرة، تسعى إلى توسيع هامش الحركة وبناء مكانة تتجاوز المحددات التقليدية للحجم الجغرافي والسكاني. وقد ارتبط هذا التحول بإدراك حساسية موقع قطر في بيئة إقليمية تتسم باختلالات القوة، وبأن ضمان أمن الدولة واستقلال قرارها يتطلبان أكثر من امتلاك الموارد الاقتصادية أو الاهتمام بالترتيبات الأمنية التقليدية؛ أي بناء شبكة من العلاقات والمصالح والأدوار تجعل قطر حاضرة في حسابات الفاعلين الإقليميين والدوليين، أي بعبارة أخرى، عملت قطر على إعادة تموضع يجعلها فاعلاً ديناميكيًّا على المستويين، الإقليمي والدولي.

وقد استلزم هذا التحول إعادة تعريف مصادر القوة وكيفية اكتسابها. فقد توسعت قطر في شبكة علاقاتها الخارجية، واحتفظت بقنوات اتصال مع أطراف متعددة. وبذلك لم تعد محدودية الجغرافيا حدًّا نهائيًّا لدورها الخارجي بعدما سعت القيادة إلى تعويضه بالمبادرة، وكثافة الحضور، وتعدد الشراكات، والقدرة على الوصول إلى دوائر سياسية مختلفة.

وكان للقيادة السياسية دور مركزي في دفع هذا التحول. فالسياسة الخارجية خلال تلك المرحلة ارتبطت بصورة وثيقة بتصورات الشيخ حمد بن خليفة وطموحه إلى توسيع موقع قطر، وبالنشاط الدبلوماسي المكثف الذي أثمر عن توسيع العلاقات مع دول إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، بالتوازي مع تعميقها مع الدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة. وقد وفرت هذه الشبكة الواسعة من العلاقات للدولة هامشًا للحركة بين قوى ومصالح متعارضة، في وقت أكدت فيه السياسة الرسمية مبادئ التعايش السلمي، والتعاون الدولي القائم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وتعزيز العلاقات الإقليمية.

ومن أبرز التطبيقات العملية لهذا التوجه دبلوماسية الوساطة وتسوية النزاعات التي وفرت لقطر مجالاً يمكنها فيه تحويل محدودية القوة الصلبة إلى ميزة وظيفية؛ لأن نجاح الوسيط يعتمد على قدرته على التواصل مع الأطراف، وبناء الثقة، وامتلاك الموارد والمرونة، أكثر من اعتماده على التفوق العسكري أو السكاني. ومن هنا أخذت قطر تتخصص في هذا المجال وتُراكم من خلاله رصيدًا دبلوماسيًّا، حتى غدت الوساطة إحدى السمات المميزة لسياستها الخارجية في عهد الشيخ حمد. وقد اتسم الحضور القطري بين عامي 1995 و2013 بكثافة المبادرة والانخراط في تسوية النزاعات وصنع السلام، بما جعل السياسة الخارجية إحدى أبرز ساحات التحول التي شهدتها الدولة في تلك المرحلة.

ولم تكن حالات الوساطة المتعددة مبادرات منفصلة بقدر ما أخذت، مع تراكمها، تشكل وظيفة دبلوماسية للدولة. فقد برزت الدوحة في الوساطة اللبنانية والصومالية والسودانية، ونشطت في الساحة الفلسطينية وبين الفصائل الفلسطينية، وانخرطت في ملفات نزاع أخرى، مستفيدة من قدرتها على التواصل مع أطراف يصعب أحيانًا جمعها ضمن قناة سياسية واحدة. وبهذا المعنى، لم تكن قيمة الوساطة مقتصرة على نتائج كل حالة بعينها، بل فيما أنتجته تراكميًّا من علاقات وثقة وقدرة على الوصول إلى الفاعلين، وهو ما وسَّع مساحة الحركة الدبلوماسية القطرية.

غير أن تفسير صعود الدور القطري بالوساطة وحدها يظل قاصرًا؛ لأن ما تشكَّل في عهد الشيخ حمد كان أوسع من سياسة خارجية نشطة، وأقرب إلى منظومة متكاملة لصناعة المكانة، التقت فيها الدبلوماسية الرسمية مع الدبلوماسية العامة، والاقتصاد مع الإعلام، والعمل الإنساني مع التعليم والثقافة والرياضة والسياحة. ويمكن الاستعانة هنا بمفهوم بناء "السمة الوطنية" إطارًا تفسيريًّا لفهم الطريقة التي عملت بها أدوات تبدو متباعدة في اتجاه متقارب: جعل قطر معروفة وحاضرة، وربطها بمصالح وشبكات وعلاقات تتجاوز حدودها الجغرافية. ولم تعد المسألة، بهذا المعنى، مجرد تحسين لصورة الدولة في الخارج، وإنما تحويل الحضور والسمعة وشبكات العلاقات نفسها إلى موارد للقوة(21).

واحتلت شبكة الجزيرة موقعًا بارزًا ضمن أدوات القوة الناعمة التي دعمت الحضور الخارجي لقطر. فمنذ تأسيسها، عام 1996، تجاوز تأثيرها حدود الدولة، وأصبحت

منصة إعلامية واسعة الانتشار أسهمت في حضور قطر في المجال العام العربي والدولي. وجاء ذلك ضمن توجه أوسع في السياسة القطرية جمع بين الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية والإنسانية لتعزيز مكانة الدولة وتوسيع مجال تأثيرها. ومع اتساع انتشار الشبكة، أصبح الإعلام أحد الموارد التي عوَّضت بها قطر جانبًا من محدودية الحجم الجغرافي والسكاني، وأسهمت الجزيرة، إلى جانب أدوات أخرى في التعليم والثقافة والرياضة، في بناء قوة ناعمة عززت حضور الدولة وصورتها خارج حدودها(22).

وإلى جانب الإعلام، أدَّت القوة الاقتصادية والاستثمارية دورًا مهمًّا في توسيع الحضور الخارجي لقطر. فقد وفرت الثروة المتأتية، خصوصًا من تطوير قطاع الغاز، قاعدة مادية أتاحت توسيع الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية، وتمويل المبادرات الدبلوماسية والإنسانية والثقافية والرياضية. وأسهم توظيف جانب من هذه الموارد في بناء علاقات ومصالح متبادلة مع دول وشركات ومؤسسات عالمية، كما أوجدت الاستثمارات الخارجية شبكات من المصالح المتداخلة، ربطت قطر باقتصادات ومؤسسات دول أخرى، وعززت بذلك حضورها ومكانتها على الساحة الدولية.

واتسعت منظومة صناعة المكانة لتشمل العمل الإنساني؛ إذ أسهمت المؤسسات والجمعيات والمبادرات القطرية في الإغاثة والعمل الخيري والتنموي خارج الحدود، مضيفة إلى صورة الدولة بُعدًا إنسانيًّا ومجتمعيًّا، وموسعة دائرة اتصالها بمجتمعات وفئات لا تصل إليها الدبلوماسية الرسمية عادة. كما أدَّى الاستثمار في التعليم والثقافة واستضافة المؤتمرات والفعاليات الدولية وظيفة مشابهة؛ إذ جذب إلى الدوحة أكاديميين ومثقفين وصنَّاع قرار وطلابًا وخبراء، وأوجد قنوات اتصال تتجاوز العلاقات الرسمية بين الحكومات. وبهذا المعنى، أصبحت الدوحة نفسها جزءًا من أدوات الدبلوماسية العامة: مكانًا للقاء والتفاوض والتعليم والإعلام والثقافة، وليس مجرد عاصمة سياسية لدولة صغيرة.

وبرزت الرياضة بوصفها إحدى أبرز أدوات القوة الناعمة القطرية وأكثرها وصولاً إلى الجمهور العالمي. وجاء الفوز باستضافة كأس العالم 2022، في ديسمبر/ كانون الأول 2010، تتويجًا لمسار من الاستثمار في الرياضة واستضافة البطولات والفعاليات الدولية. وقد مثَّل المونديال فرصة واسعة للتعريف بقطر وتعزيز حضورها العالمي، وإبراز ما حققته من تطور في البنية التحتية والتنظيم والتكنولوجيا والخدمات. كما

أتاح لها مخاطبة جمهور عالمي واسع وتقديم صورة لدولة تجمع بين الثروة والتنمية والطموح والانفتاح، وأسهم بذلك في تعزيز مكانتها وترسيخ حضورها على الساحة الدولية.

ويمكن إدراج الخطوط الجوية القطرية وتطوير البنية التحتية للنقل والسياحة ضمن المنظور نفسه. فقد أسهم التوسع الكبير للناقلة الوطنية في ربط الدوحة بشبكة متنامية من المدن والأسواق، وحمل اسم قطر إلى وجهات متعددة عبر العالم، لتصبح إحدى قنوات التعريف بالدولة وتعزيز اتصالها بحركة السفر والتجارة والسياحة الدولية. وتكامل هذا الدور مع تطوير البنية التحتية للنقل والمنشآت السياحية والفندقية، التي هيأت البيئة اللازمة لاستضافة البطولات والمؤتمرات والفعاليات السياسية والاقتصادية والثقافية. وبذلك أسهم قطاعا النقل والسياحة في توسيع انفتاح قطر على العالم ودعم بقية أدوات حضورها الخارجي.

وبالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه الأدوات نجدها تتحدد في تعاضدها داخل منظومة واحدة؛ فقد وفر الغاز القاعدة المالية، ووسَّعت الاستثمارات شبكة المصالح، وعززت التحالفات الأمن، ومنحت الوساطة قطر دورًا دبلوماسيًّا مميزًا، وأنتجت الجزيرة حضورًا إعلاميًّا عابرًا للحدود، وبنى العمل الإنساني روابط واسعة مع المجتمعات، ووسعت مؤسسات التعليم والثقافة والمؤتمرات دوائر الاتصال بالنخب الدولية، وخاطبت الرياضة جمهورًا عالميًّا واسعًا، فيما عزز الطيران والسياحة اتصال الدوحة بالعالم. وأنتج تفاعل هذه الأدوات مجتمعة نفوذًا تجاوز ما توحي به مساحة الدولة وحجم سكانها.

وأسهم هذا التشابك بين العلاقات السياسية والاقتصادية والإعلامية والإنسانية في تكوين عمق خارجي لقطر، قوامه شبكة واسعة من المصالح والعلاقات مع الدول والمؤسسات والشركات والمجتمعات. ومنحت هذه الشبكة الدولة الصغيرة موارد إضافية لدعم أمنها وسيادتها واستقلال قرارها، وعززت اهتمام أطراف دولية متعددة باستقرارها واستمرار علاقاتها معها. وبذلك اكتسبت المكانة الدولية بُعدًا إستراتيجيًّا، وأصبحت موردًا يعزز الأمن ويوسع هامش الحركة السياسية.

وفي المقابل، حمل اتساع الدور معه تحديات جديدة. فقد رفع الحضور القطري المتنامي توقعات الأطراف المختلفة من الدوحة، وزاد فرص تقاطع سياستها مع

مصالــح قوى إقليمية أكبر. وازدادت هذه التحديات مع الثورات العربية في 2010–2011، حيــن أيدتها قطر، فكشــف هــذا التأييد عن إحدى معــضلات نفوذ الدول الصغيرة: اتســاع التأثير يوسِّع مجال الحركة، لكنه يرفع في الوقت نفسه كلفة الدور واحتمالات ردِّ الفعل عليه.

رابعًا: استمرارية الإرث واختبارات ما بعد 2013

يتيح انتقال الحكم إلى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في يونيو/ حزيران 2013، فرصة لاختبار مدى رسوخ التحولات التي شهدتها قطر في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثانــي. فقد انتقلت إلى العهد الجديد دولة تمتلك قاعدة اقتصادية ومالية قوية، وبنية تحتية متطورة، وشــبكة واســعة من العلاقات الدولية، إلى جانب حضور دبلوماسي وإعلامي تجاوز نطاقها الجغرافي. وأصبح الســؤال، من منظور هذه الدراسة، متعلقًا بقدرة هذه الموارد والمؤسسات على الاستمرار والعمل في ظروف مختلفة، وبالكيفية التي أعادت بها القيادة الجديدة توظيفها وتطويرها في مواجهة تحديات مرحلتها.

وجاء الاختبار الأول بعد أقل من عام على انتقال الحكم، حين اندلعت، في مارس/ آذار 2014، "أزمة سحب السفراء"، بسحب السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من الدوحة على خلفية الخلاف حول عدد من توجهات السياســة القطرية. ومثَّلت الأزمة حلقة مهمة في مسار الخلافات الخليجية؛ إذ انتهت بعد جهود وساطة خليجية إلى تســوية وعودة الســفراء، في نوفمبر/ تشــرين الثاني 2014، لكنها تركت وراءها خلافات عادت بصورة أشد في عام 2017(23).

وأظهرت أزمة 2014 استمرار استقلالية السياسة الخارجية القطرية بعد انتقال الحكم، بالتــوازي مــع حرص القيادة الجديدة على احتواء الــخلاف داخل الإطار الخليجي والاستجابة لجهود الوساطة. ومن هذه الزاوية، مثَّلت الأزمة اختبارًا أوليًّا للتوازن بين اســتمرار مرتكزات السياســة الخارجية التي تبلورت في المرحلة السابقة والأسلوب الذي بدأت القيادة الجديدة في تطويره لإدارة التوترات الإقليمية(24).

وجاء الاختبار الأشد في الخامس من يونيو/ حزيران 2017، عندما قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر، وأُغلقت الحدود البرية وفُرضت قيودٌ علــى الحركــة الجوية والبحرية، فيما عُرف وقتها بـ"أزمة الحصار" ثم قدمت الدول

الأربع قائمة من ثلاثة عشر مطلبًا، شملت إغلاق شبكة الجزيرة، وتقليص العلاقات مع إيران، وإنهاء الوجود العسكري التركي في قطر، إلى جانب مطالب أخرى. وبذلك تجاوزت الأزمة نطاق الخلاف الدبلوماسي الذي ظهر عام 2014، وتحولت إلى مواجهة سياسية واقتصادية وأمنية وإعلامية واسعة(25).

وتكتسب أزمة الحصار أهمية خاصة في تقييم استمرارية الإرث؛ لأنها وضعت معظم عناصر القوة التي تراكمت خلال المرحلة السابقة أمام اختبار متزامن. فالقدرات الاقتصادية، والبنية التحتية، والاستثمارات الخارجية، وشبكة العلاقات الدولية، والأدوات الدبلوماسية والإعلامية، وفرت للدولة موارد متعددة للتعامل مع تداعيات الأزمة وتقليص آثار الحصار. كما أظهرت التجربة أهمية الجمع بين موارد القوة الصلبة والناعمة في توسيع هامش حركة الدولة الصغيرة والتخفيف من القيود التي يفرضها اختلال موازين القوة والجغرافيا السياسية(26). وبذلك اكتسبت هذه القدرات وظيفة إستراتيجية إضافية، جمعت بين بناء المكانة والنفوذ وتعزيز قدرة الدولة على الصمود وحماية استقلال قرارها.

وظهر ذلك بوضوح في المجال الاقتصادي؛ فقد أدَّى إغلاق منفذ أبو سمرة –المنفذ البري الوحيد– واضطراب مسارات الاستيراد إلى انكشاف بعض جوانب الاعتماد على الخارج، ولاسيما في الإمدادات الغذائية. واستجابت الحكومة سريعًا بتنويع مصادر الاستيراد ووسائطه، وفتح خطوط إمداد جوية وبحرية جديدة، والاستفادة من الطاقات الاستيعابية لمطار حمد وميناء حمد للوصول مباشرة إلى مصادر الاستيراد، بالتوازي مع توسيع القدرات التخزينية وتعزيز الأمن الغذائي والإمداد اللوجستي. وتشير معطيات تلك الفترة إلى أن التراجع الأولي في الواردات كان مؤقتًا، وأن حركة الاستيراد عادت إلى الارتفاع بعد تحويل مصادرها ومساراتها(27).

وتكشف هذه الاستجابة عن العلاقة بين القدرات الموروثة والسياسات الجديدة. فالبنية التحتية والموارد المالية والقدرة المؤسسية المتراكمة وفرت قاعدة للتحرك السريع، في حين أعادت القيادة الجديدة توجيه هذه القدرات لمعالجة مواطن الضعف التي كشفتها الأزمة، ولاسيما في الأمن الغذائي واللوجستيات وتنويع مصادر الاستيراد. ومن ثم، كانت الأزمة مناسبة لاختبار ما تراكم من قدرات، وفي الوقت نفسه حافزًا لتطويرها وتوسيع وظائفها.

وفي المجالين الأمني والدبلوماسي، ظهرت أهمية شبكة العلاقات التي نسجتها قطر مع قوى دولية وإقليمية مختلفة. وكانت العلاقة مع تركيا من أبرز الأمثلة؛ فقد استند التحـــرك التركي خلال الأزمة إلى اتفاقية التعاون الإســـتراتيجي الموقعة بين البلدين عام 2014، وســـارعت أنقرة بعد اندلاع الأزمة إلى تســـريع إجراءات تنفيذ التعاون العســـكري وإرســـال القوات، بالتوازي مع المســـاهمة في توفير الإمدادات الغذائية للسوق القطرية(28).

وظهرت القيمة نفسها في العلاقات مع القوى الدولية والأسواق العالمية. فقد أسهمت المصالح الاقتصادية المتبادلة والاستثمارات القطرية في الاقتصادات الأوروبية، إلى جانب أهمية الغاز القطري لعدد من الاقتصادات الآسيوية الكبرى، في توسيع دائرة المصالح المرتبطة باستمرار علاقات هذه الدول مع قطر. كما حافظت الدوحة على علاقتها الإســـتراتيجية مع الولايات المتحدة، مســـتفيدة من رصيد من التعاون والثقة المتبادلة، وكان لهذه العلاقات أهمية في الحد من قدرة دول الحصار على عزل قطر، وفي استمرار تدفقات الغاز إلى الأسواق الآسيوية من دون انقطاع أو اضطراب(29).

وأظهرت الأزمة القيمة الإستراتيجية لشبكة العلاقات والمصالح التي بنتها قطر خلال المرحلة الســـابقة. فقد أســـهمت الشراكات الاقتصادية والسياسية والأمنية في توسيع البدائل المتاحة للدولة ومنحها مســـاحة أكبر للحركة في وقت تعرضت فيه علاقاتها بمحيطها المباشـــر لاضطـــراب حاد. كما أتاح تنوع أدوات القوة، من الدبلوماســـية والإعلام إلى الاستثمار والعلاقات الاقتصادية والقوة الناعمة، توظيف هذه الأدوات بصـــورة متكاملة في إدارة الأزمة. وتُبرز هذه التجربة أهمية تنويع العلاقات ومصادر القوة في تعزيز قدرة الدولة الصغيرة على مواجهة الضغوط وحماية استقلال قرارها.

وقدَّمت جائحة كورونا، عام 2020، اختبارًا مختلفًا لطبيعة الاســـتمرارية المؤسســـية. فالتهديد هذه المرة كان عالميًّا وصحيًّا واقتصاديًّا، واستدعت مواجهته كفاءة الجهاز الحكومي والنظام الصحي، والقدرة المالية والتكنولوجية، والتنســـيق بين مؤسســـات الدولـــة. وتكتســـب الجائحـــة أهمية خاصة فـــي تقييم الإرث لأنهـــا اختبرت كفاءة مؤسســـات الدولة وقدرتها على العمل تحت الضغط في مجال يختلف عن السياسة الخارجية التي ارتبط تحولها في المرحلة السابقة بصورة أوثق بدور القيادة.

وأظهرت الاســـتجابة للجائحة مستوى من التنســـيق بين القطاعات الصحية والأمنية والتعليمية والاقتصادية، مع المحافظة على استمرارية الخدمات العامة، والتوسع في

التعليم عن بُعد، وتقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية المتضررة، وتسريع استخدام الخدمات والمنصات الرقمية. وتعكس هذه الاستجابة ما راكمته الدولة من استثمار في المؤسسات والصحة والتعليم والبنية التحتية ورأس المال البشري، وما شهدته هذه القطاعات من تطوير وتوسع في عهد الشيخ تميم. وقد أظهرت الجائحة قدرة هذه المؤسسات والموارد على العمل في مواجهة أزمة غير مسبوقة، وهو ما يعزز دلالة الاستمرارية المؤسسية، مع احتفاظ القيادة الجديدة بدورها في تطوير هذه القدرات وإدارة الاستجابة وفق متطلبات المرحلة.

ويقدم كأس العالم لكرة القدم 2022 حالة مختلفة وأكثر وضوحًا لاستمرارية المشروعات الإستراتيجية عبر انتقال القيادة. فقد اُختيرت قطر لتنظيم البطولة، في ديسمبر/كانون الأول 2010، في عهد الشيخ حمد، ضمن توجه أوسع للاستثمار في الرياضة وتعزيز الحضور الدولي للدولة، بينما جرى استكمال المشروعات والبنية التحتية وتنظيم البطولة في عهد الشيخ تميم. وبذلك يمثل كأس العالم نموذجًا لمشروع بدأ بخيار إستراتيجي في عهد قيادة، ثم تحول إلى مشروع دولة طويل الأجل استكملته مؤسساتها وقيادتها الجديدة.

وتتجاوز دلالة هذه الحالة تنظيم البطولة نفسها إلى استمرارية توجه أوسع في صناعة المكانة. فقد تداخلت في المشروع الرياضة والبنية التحتية والطيران والسياحة والإعلام والخدمات، واستدعى تنفيذه عمل قطاعات متعددة على مدى سنوات. ويكشف الوصول به إلى نهايته بعد تسع سنوات من انتقال الحكم عن قدرة الدولة على حمل مشروع إستراتيجي كبير عبر مرحلتين سياسيتين، مع تطويره وإدارته وفق متطلبات المرحلة الجديدة.

وتكشف هذه الاختبارات عن ثلاثة مستويات مترابطة لإرث الشيخ حمد. يتمثل أولها في الإرث الشخصي المرتبط بطبيعة قيادته وجرأة المبادرة والطموح إلى تجاوز قيود الدولة الصغيرة. ويتمثل ثانيها في الإرث المؤسسي الذي تجسد في ما ترسخ من مؤسسات وقدرات استمرت بعد انتقال الحكم وأمكن تطويرها وتوظيفها في مواجهة ظروف جديدة. أما ثالثها فيتمثل في الإرث الإستراتيجي وتصور مصادر قوة الدولة الذي يقوم على إدارة الموارد وتوظيفها، وتنويع العلاقات الخارجية، واستخدام الدبلوماسية والقوة الناعمة في صناعة المكانة وتوسيع هامش الاستقلال.

وقد تفاعلت هذه المستويات بعد عام 2013 مع قيادة جديدة وبيئة داخلية وإقليمية ودولية متغيرة. فطوَّرت القيادة الجديدة شبكة العلاقات والتحالفات، وعالجت مواطن ضعف اقتصادي ولوجستي كشفتها أزمة 2017، ووسَّعت الكفاءات المؤسسية والصحية والرقمية، وأدارت تنفيذ مشروعات كبرى في سياق مختلف. ومن ثم، فإن استمرارية الإرث تعني وجود رصيد مؤسسي وإستراتيجي متراكم بدأت منه القيادة الجديدة، ثم أعادت تطويره وتوظيفه وفق أولوياتها وتحديات مرحلتها.

خاتمة

تكشف قراءة تجربة قطر في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أن التحول الذي شهدته الدولة بين عامي 1995 و2013 تجاوز النمو الاقتصادي الذي أحدثه استثمار الغاز واتساع الحضور الدبلوماسي والإعلامي، إلى إعادة تركيب مصادر القوة القطرية وبناء روابط متبادلة بين الموارد الاقتصادية والمؤسسات والقدرات البشرية والسياسة الخارجية. فقد وفرت الثروة قاعدة لبناء قدرة الدولة، وتحولت هذه القدرة إلى مؤسسات وأصول وأدوات أسهمت في صناعة المكانة وتوسيع هامش الحركة والنفوذ.

وكان تطوير قطاع الغاز نقطة الارتكاز المادية لهذا التحول. فقد أتاحت العوائد المتزايدة للدولة توسيع قدراتها التخطيطية والتنظيمية، وتطوير أطرها الدستورية والقانونية ومؤسساتها، والاستثمار في التعليم والصحة ورأس المال البشري والبنية التحتية والأصول السيادية. وانتقلت قطر بذلك من امتلاك مورد طبيعي استثنائي إلى توظيف عوائده في بناء مصادر أخرى للقوة. ومع ذلك، ظل قطاع الطاقة قاعدة أساسية للإيرادات والصادرات وتمويل التنمية، وهو ما يكشف أن التحول الاقتصادي تمثَّل بدرجة كبيرة في تنويع الأصول والقدرات المتولدة من عوائد الطاقة، فيما ظل تنويع القاعدة الإنتاجية هدفًا ممتدًّا على المدى الطويل.

وفي المجال السياسي والمؤسسي، أظهرت التجربة علاقة وثيقة بين القيادة والمأسسة. فقد أدَّت القيادة السياسية دورًا محوريًّا في بناء المؤسسات وتوسيع قدرات الدولة التخطيطية والتنظيمية والتشريعية، وتحول جانب من الخيارات والمبادرات التي ارتبطت بها إلى قواعد وأجهزة وسياسات اكتسبت قدرًا متزايدًا من الاستمرارية.

وفي هذا السياق، تكتسب فكرة "التأسيس الثاني" دلالتها؛ بوصفها إعادة تشكيل واسعة لوظائف الدولة ومؤسساتها وأدواتها ومصادر قوتها، وتوسيعًا لقدرتها على إدارة مواردها وتحقيق أهدافها.

وظهر أثر هذا التحول بوضوح في موقع قطر الخارجي. فقد واجهت الدولة قيود الجغرافيا والديمغرافيا بتوسيع مصادر قوتها والجمع بين الطاقة والاستثمار والدبلوماسية والوساطة والإعلام والتعليم والعمل الإنساني والثقافة والرياضة والطيران. ومن تفاعل هذه الأدوات نشأت منظومة لصناعة المكانة ربطت قطر بشبكات متنامية من العلاقات والمصالح، ووسَّعت البدائل المتاحة لها، ومنحت مكانتها الخارجية وظيفة سياسية وأمنية تجاوزت مجرد الحضور أو التأثير الرمزي.

غير أن اتساع الدور حمل معه تحدياته؛ إذ زادت احتمالات تقاطع السياسة القطرية مع مصالح قوى إقليمية أكبر، وأظهر الموقف القطري من الثورات العربية منذ عام 2011 صعوبة الجمع، في بعض الحالات، بين دور الوسيط وممارسة النفوذ المباشر. وهنا برزت إحدى معضلات قوة الدولة الصغيرة: فزيادة التأثير توسِّع مجال الحركة، لكنها ترفع في الوقت نفسه كلفة الدور واحتمالات الاحتكاك وردود الفعل عليه.

وقدمت مرحلة ما بعد انتقال الحكم، عام 2013، اختبارًا عمليًّا لمدى رسوخ هذا الإرث. فأزمات 2014 و2017، وجائحة كورونا، واستكمال مشروع كأس العالم 2022، وضعت مؤسسات الدولة وقدراتها ومواردها أمام اختبارات مختلفة. وأظهرت هذه المرحلة أن جانبًا مهمًّا مما تراكم في الفترة السابقة أصبح جزءًا من بنية الدولة وقدرتها على العمل، في الوقت الذي طوَّرت فيه القيادة الجديدة هذه القدرات وأعادت توظيفها وفق أولوياتها ومتطلبات مرحلتها. ومن ثم، فإن الاستمرارية بين العهدين لا تعني تطابق السياسات أو نسبة إنجازات المرحلة اللاحقة إلى المرحلة السابقة، بقدر ما تكشف عن قدرة بعض المؤسسات والأصول والخيارات الإستراتيجية التي تشكَّلت قبل عام 2013 على البقاء والتكيف والتطور.

وعلى هذا الأساس، يمكن تمييز ثلاثة مستويات مترابطة لإرث الشيخ حمد: إرث شخصي ارتبط بطبيعة قيادته وجرأة المبادرة والطموح إلى تجاوز قيود الدولة الصغيرة؛ وإرث مؤسسي تمثل في المؤسسات والقدرات التي ترسَّخت واستمرت بعد انتقال الحكم؛ وإرث إستراتيجي تجسَّد في تصور يقوم على تحويل الثروة إلى

مؤسسات وأصول وأدوات قوة، وتنويع العلاقات، وصناعة المكانة، وتوسيع هامش الاستقلال. ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى عهده بوصفه مرحلة تأسيس ثانية في تاريخ الدولة القطرية الحديثة، أُعيدت خلالها صياغة وظائف الدولة ومصادر قوتها وأدوات عملها، واتسعت قدرتها المؤسسية، وتبلور تصور أكثر طموحًا لدورها الخارجي.

وهنا يظهر الفارق بين الإنجاز والإرث؛ فالإنجاز يُقاس بما تحقق في زمن القيادة، أما الإرث فيُقاس بمدى استمراره وقابليته للتكيف وإعادة التوظيف بعد انتقال السلطة. ويمكن، من هذه الزاوية، اختزال أهم ما تركه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في معادلة متكاملة لبناء قوة الدولة: تحويل الموارد إلى مؤسسات وأصول وأدوات، وتوظيفها في تنمية الدولة وبناء شبكة من العلاقات وصناعة المكانة، ثم تحويل هذه المكانة إلى هامش أوسع للاستقلال والنفوذ. وقد مثّل استمرار عناصر هذه المعادلة وتطويرها في عهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أبرز دليل على انتقال جانب معتبر من تجربة 1995–2013 من إرث حاكم إلى إرث دولة. وفي هذا الانتقال تتجلى القيمة التاريخية لتجربة الشيخ حمد وأثرها في تشكيل قطر المعاصرة.

المراجع

(1) العنود أحمد آل ثاني (محررة)، تجربة الحكم الرشيد في قطر: روافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي (1995–2013)، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 12.

(2) العربي صديقي، قطر وترشيد الحوكمة والمجتمع: المسيرة والقيادة، في تجربة الحكم الحكم الرشيد في قطر، تحرير العنود أحمد آل ثاني، المرجع السابق، ص 39–43.

(3) Stephen Farrall, Colin Hay, and Emily Gray, "Tracing the Past in the Present: Defining and Operationalising the Concept of Political Legacy," in Exploring Political Legacies (Cham: Palgrave Macmillan, 2020), 1–27.

(4) انظر: رؤية الشيخ حمد بن خليفة لقطر الحديثة كما أوضحها في خطابه أثناء افتتاح الدورة الـ25 لمجلس الشورى، في، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 1996،

https://www.diwan.gov.qa/briefing-room/speeches-and-remarks/1996/nov/18/25th-advisory-council-session

(5) للاطلاع علـى تفاصيل رؤية قطـر 2030، انظر: مكتب الاتصال الحكومي، رؤية قطر 2030 خارطة طريق نحو المستقبل، (تاريخ الدخول: 23 أغسطس/ آب 2026)،

https://www.gco.gov.qa/ar/state-of-qatar/qatar-national-vision-2030/our-story/

(6) وزارة العدل القطرية، إصدار الدستور الدائم لدولة قطر، (تاريخ الدخول: 23 أغطس/ آب 2026)، https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2284&language=ar

(7) قانون رقم (7) لسنة 2007 بشأن الفصل في المنازعات الإدارية، وزارة العدل القطري، (تاريخ الدخول: 23 أغطس/ آب 2026)،

https://almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2643&language=ar

(8) قانون رقم (12) لسنة 2008 بإنشاء المحكمة الدستورية العليا، وزارة العدل القطرية، (تاريخ الدخول: 24 أغسطس/ آب 2026)،

https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2486&language=ar

(9) نص القرار الأميري رقم (75) لسـنة 2011 بإنشـاء هيئة الرقابة الإدارية والشـفافية، (تاريخ الدخول: 24 أغسطس/ آب 2026)،

https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2904&language=ar

(10) حسن السيد، "تطور البنية الدستورية والتشريعية لمأسسة الحكم الرشيد"، في تجربة الحكم الرشيد في قطر: روافع النهوض والاستدامة (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون-بيروت، 2018) ص 77-94.

(11) شاكر الحوكي، "دور الانتخابات البلدية في إرساء الحكم الرشيد"، في تجربة الحكم الرشيد في قطر: روافع النهوض والاسـتدامة (مركز الجزيرة للدراسـات، الدوحـة، الدار العربية للعلوم ناشرون-بيروت، 2018) ص 95-112.

(12) حول قرار الاستثمار في الغاز رغم الصعوبات المالية التي كانت تواجه قطر عام 1995، انظر مقابلة قناة الجزيرة مع وزير الخارجية القطري السـابق، الشـيخ حمد بن جاسـم بن جبر آل ثاني، "المقابلة، شهادة للتاريخ.. الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني يكشف كواليس قيادة الأمير الوالد رحمه الله"، (تاريخ الدخول: 26 أغسطس/ آب 2026)،

https://www.youtube.com/watch?v=2KWzlyKCQPM

(13) Qatar Petroleum, Development of the Energy Sector in the State of Qatar During the Past Fifteen Years (1995–2010): Success Story, (Qatar Petroleum, Doha, 2011), pp. 14–15, 22, 24.

(15) Ibid., pp. 14–15, 63–77.

(14) Ibid., pp. 50–53.

(15) الديـــوان الأميري، "إنجازات الأمير الوالد"، "دولة قطر"، (تاريخ الدخول: 30 أغســـطس/ آب 2026)،

https://www.diwan.gov.qa/ar-qa/about-qatar/qatars-rulers/father/achievements

(16) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 – الحق في التنمية (الدوحة: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2015)،

https://www.npc.qa/en/media/Doc/HDR/Qatar_Fourth_National_HDR_Realising_QNV2030_The_Right_to_Development_2015_AR.pdf

(17) وكالة الأنباء القطرية، "قائد نهضة قطر الحديثة..."، مصدر سابق.

(18) مرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2008 بشأن دعم وتنظيم البحث العلمي، وزارة العدل القطرية، (تاريخ الدخول: 27 أغسطس/ آب 2026)،

https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2704&language=ar

(19) رؤية قطر الوطنية 2030، مصدر سابق، وانظر أيضًا:

التجربة التنموية لدولة قطر: دراسة تحليلية لركائز رؤية 2030، العنود أحمد آل ثاني، (مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012)، 48–62.

(20) وكالة الأنباء القطرية، "قائد نهضة قطر الحديثة..."، مصدر سابق.

(21) نواف التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، (مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة أوراق الجزيرة، 2012) ص 73–81.

(22) المصدر السابق، ص 83–87.

(23) الحـــواس تقيـــة، "أثـــر الممانعة الإيجابية للمحور الكويتي–العمانـــي في صلابة قطر"، في

"صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة"، عز الدين عبد المولى والحواس تقية (محرران (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2018).

(24) المصدر السابق.

(25) حصار قطر: سياقات وتداعيات الأزمة الخليجية، عز الدين عبد المولى والحواس تقية (محرران)، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، المقدمة.

(26) عز الدين عبد المولى، "القوة في العلاقات الدولية وإعادة تعريف الأزمة الخليجية"، في صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة، مصدر سابق.

(27) خالد بن راشد الخاطر، "إستراتيجيات قطر في إفشال الحصار الاقتصادي"، في صمود قطر، مصدر سابق.

(28) علي حسين باكير، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، في صمود قطر، مصدر سابق؛

وانظر أيضًا:

مرات يشلتاش، "الإستراتيجية التركية تجاه أزمة الخليج من أجل فهم أعمق"، في حصار قطر، مصدر سابق.

(29) تشينزيا بيانكو، "الشراكات الأوروبية والآسيوية: روافع لدعم المكانة السياسية والاقتصادية لقطر"، في صمود قطر، مصدر سابق.

حدود القوة بين إيران وإسرائيل.. مقارنة في أنماط التوسع الجغرافي بعد حربَي 2025 و2026

The Limits of Power Between Iran and Israel: Comparing Patterns of Geographical Expansion After the Wars of 2025 and 2026

* Ali Hijazi – علي حجازي

ملخص

يتشـكَّل الشـرق الأوسـط عبـر تفاعـل ثلاث خرائـط متداخلـة: خريطـة الخـوف الإسـرائيلي التـي تريـد تحويـل الانكشـاف إلـى هندسـة حدوديـة دائمـة، وخريطـة العمـق الإيرانـي التـي تريـد تحويـل الشـبكة إلـى ردع قابـل للبقـاء بعـد انهيـار بعض حلقاتـه، وخريطـة الفـراغ العربـي التـي تتحـول فيهـا الـدول المنهـارة والغنيـة والمحـدودة السـيادة على السـواء إلـى المجـال الـذي تُختبـر فيـه الرؤيتـان الأولـى والثانيـة. لهـذا السـبب لا تـدور المواجهـة المقبلـة حـول غـزة أو لبنـان أو سـوريا أو البرنامـج النـووي فقـط، بـل حـول مـن يملـك حـق تعريـف المجـال الإقليمـي: هـل تكـون الحـدود نتـاج القانـون الدولـي أم نتـاج القـدرة على تثبيـت الوقائـع؟ وهـل تكـون السـيادة وظيفـة للدولـة الوطنيـة أم مسـاحة تفـاوض بيـن الجيـوش والـوكلاء والممـرات والاسـتخبارات والتكنولوجيـا؟ هنـا تكـون محاولـة تجـاوز القيـود الجيوسياسـية التـي تفرضهـا الجغرافيـا سـببًا مباشـرًا في الحركـة السياسـية والعسـكرية في المنطقـة. كان روبـرت كابلان قـد رسَّـخ مصطلـح "انتقـام الجغرافيـا" ليعالـج مـن خلالـه وضـع الـدول التـي ظنَّـت أنهـا قـادرة على إدارة السياسـة مـن خلال القـوة وحدهـا قبـل أن تجـد نفسـها محكومـة بالتضاريـس، والعمـق، والكثافـة السـكانية، والممـرات، والفراغـات الأمنيـة، والإطلالات البحريـة، والانكشـاف أو الحصانـة الإسـتراتيجية، وكل ذلـك يجعـل مـن الجغرافيـا سـببًا مهمًّـا في تحديـد أسـس وقـدرات الأمـن القومـي، وقـدرة الدولـة على الدفـاع عـن نفسـها في كافـة الظـروف.

الكلمـات المفتاحيـة: إيـران، إسـرائيل، الجغرافيـا السياسـية، التوسـع الجغـرافي، العمـق الإسـتراتيجي، الـردع، السـيادة الوطنيـة، الأمـن الإقليمـي.

Abstract

The Middle East is being shaped by the interaction of three overlapping maps: the map of Israeli fear, which seeks to transform vulnerability into

* د. علي حجازي، باحث أول في معهد السياسة والمجتمع، عمان-الأردن.
Dr. Ali Hijazi, Senior Researcher at the Politics and Society Institute, Amman, Jordan..

a permanent border architecture; the map of Iranian depth, which aims to transform the network into a viable deterrent after the collapse of some of its links; and the map of the Arab vacuum, in which collapsed, wealthy, and limited-sovereign states alike become

the arena where the first two visions are tested. For this reason, the coming confrontation is not solely about Gaza, Lebanon, Syria, or the nuclear program, but rather about who has the right to define the regional space: Are borders a product of international law, or of the ability to establish facts on the ground? Is sovereignty a function of the nation-state, or a space for negotiation among armies, proxies, corridors, intelligence, and technology? Here, the attempt to overcome the geopolitical constraints imposed by geography is a direct cause of political and military activity in the region. Robert Kaplan had established the term "geography's revenge" to address the situation of countries that thought they were capable of managing politics through force alone, before finding themselves governed by terrain, depth, population density, corridors, security gaps, sea views, and strategic exposure or immunity. All of this makes geography an important factor in determining the foundations and capabilities of national security, and the state's ability to defend itself in all circumstances.

Keywords: Iran, Israel, Geopolitics, Geographical Expansion, Strategic Depth, Deterrence, National Sovereignty, Regional Security.

مقدمة

تبدو الجغرافيا في الشـرق الأوسـط أكثر من خلفية للأحداث. إنها عنصر فاعل في صناعة القرار، ومصدر دائم للقلق، ومرآة عميقة لفكرة الدولة عن نفسها. في لحظات الاسـتقرار، تبدو الحدود وكأنها خطوط قانونية ثابتة. أما في لحظات الانهيار، فإن الحدود تكشـف هشاشـتها، وتعود الجغرافيا إلى مركز السياسة. هذا ما حدث بعد انهيار الدولة السـورية، وبعد حرب غزة، وبعد تآكل الردع التقليدي بين إسـرائيل وإيران، وبعد اتساع دور الممرات والطاقة والميليشيات في تحديد وزن الدول.

طوال العقود الثلاثة الماضية سـاد اعتقاد واسـع بأن العولمة والتكنولوجيا العسكرية المتقدمـة وشـبكات الاقتصاد العالمـي قلَّصت أهمية الجغرافيا في تشـكيل القوة. غير أن الحروب التي شـهدها الشرق الأوسـط خلال العقد الأخير تشير إلى اتجاه مختلف. فالممرات البحرية، والمضائق، والمناطق العازلة، وسلاسل الإمداد، والعمق الإستراتيجي عادت لتصبح عناصر حاسمة في حسابات الأمن والنفوذ. لا تمثل إيران وإسرائيل استثناءً لهذه العودة، إنما تكشفان عن أحد أكثر تجلياتها وضوحًا.

هنا يظهر معنى "انتقام الجغرافيا". فالدول التي ظنَّت أنها قادرة على إدارة السياسة من خلال القوة وحدها وجدت نفسها محكومة بالتضاريس، والعمق، والكثافة السكانية، والممـرات، والفراغـات الأمنية. الجغرافيا تمنح الـدول فرصًا، لكنها تفرض عليها أثمانًا: تمنح إيران عمقًا آسـيويًّا وموقعًا عقديًّا بين الخليج وآسـيا الوسطى والقوقاز والمشـرق، لكنها تضعها في مواجهة دائمة مع هويات وحدود ومضائق ومنافسـين. وتمنح إسرائيل تفوقًا عسكريًّا وتكنولوجيًّا، لكنها تضعها داخل مساحة ضيقة محاطة بجبهات مفتوحة وسكان غير خاضعين نهائيًّا لمنطق السيطرة.

تنطلـق الورقة مـن فرضية مفادها أن إيران وإسـرائيل تمـثلان نموذجين مختلفين لمحاولة تجاوز القيود الجيوسياسـية التي تفرضها الجغرافيا، إلا أن أنماط التوسـع التي اعتمدها الطرفان أعادت إنتاج هذه القيود بصورة جديدة. فإيران سعت إلى بناء عمق إسـتراتيجي عبر الشبكات والممرات والوكلاء، بينما سعت إسرائيل إلى إنتاج الأمن عبر السيطرة المكانية والمناطق العازلة وإعادة تشكيل الحدود. وفي الحالتين، تحولت الجغرافيا من أداة للقوة إلى مصدر متجدد للقيود والاستنزاف، وهو ما يفسر

عودة الجغرافيا بوصفها فاعلاً مركزيًّا في تشكيل مستقبل النظام الإقليمي.

تحاول الورقة الإجابة عن سؤال مركزي: كيف وظَّفت إيران وإسرائيل الجغرافيا أداةً لإنتاج النفوذ وإعادة تعريف الأمن؟ ولماذا أنتجت أدواتهما -رغم اختلافها الجذري- قيودًا جيوسياسية متجددة على الطرفين؟ وكيف أعاد "طوفان الأقصى" ثم حربا 2025 و2026 تشكيل هذه الأدوات دون أن يُبطل المنطق البنيوي الذي يحكمها؟ تنقسم الإجابة إلى ثلاثة مستويات فرعية: مستوى الأداة (ما الوسائل المحددة التي استُخدمت؟)، ومستوى القطيعة (كيف تغيَّر استخدام هذه الأدوات بين ما قبل أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وما بعده؟)، ومستوى النتيجة (هل راكمت الأدوات نفوذًا صافيًا أم أعادت إنتاج القيود التي سعت إلى تجاوزها؟)

وإذ تستعير الورقة عبارة "انتقام الجغرافيا" من تقليدٍ تحليلي رسَّخه روبرت كابلان(1) فإنها لا تتبنَّى حتميةً جغرافية تردُّ السلوك إلى التضاريس وحده، بل تَقرأ الجغرافيا بوصفها إطارًا مقيِّدًا يتفاعل مع متغيرات الداخل (شرعية النظام، اقتصاد العقوبات، حسابات القيادة) ومتغيرات النظام الدولي، فتمنح الخيارات وتقيِّدها من دون أن تصنعها بمفردها.

أولًا: الإشكالية البحثية والفجوة المعرفية

منذ مطلع العقد الحالي، ساد في أدبيات الأمن الإقليمي تفسيران متنافسان لسلوك كل من إيران وإسرائيل التوسعي: تفسير أول يردُّ هذا السلوك إلى معضلة الأمن الكلاسيكية بوصفها آلية تصعيد متبادلة لا علاقة لها بالجغرافيا تحديدًا، وتفسير ثانٍ يردُّه إلى شرعية الأنظمة وحساباتها الداخلية. كلا التفسيرين يفترض ضمنًا أن الجغرافيا متغير خلفي لا يستحق معالجة مستقلة. هذه الورقة تختبر افتراضًا مغايرًا: أن نمط التوسع نفسه -لا مجرد دوافعه- محكوم ببنية جغرافية قابلة للتحديد، وأن هذه البنية هي التي تفسر لماذا تتخذ إيران شكل الشبكة بينما تتخذ إسرائيل شكل الحزام، لا العكس. من هنا تُستعاد عبارة "انتقام الجغرافيا" التي رسَّخها روبرت كابلان(2) بوصفها مدخلاً تحليليًّا لا حُكمًا حتميًّا؛ فالورقة لا تزعم أن الجغرافيا تحدِّد السلوك بمفردها بل تختبر إسهامها النسبي مقارنة بتفسيرات منافسة، وهو ما يفرض منهجًا مقارنًا صريحًا ومداخل نظرية محددة لا سردية وصفية.

الفجـوة التي تعالجها الورقة ثلاثية؛ أولاً: غياب إطار مقارن منهجي يفكك سـلوك إيـران وإسـرائيل إلى أدوات قابلـة للقياس بدل الاكتفاء بوصف عام لـ"التوسـع" أو "النفـوذ". ثانيًا: ضعف التمييز بين طبقة بنيوية ثابتة نسـبيًّا (الموقع، التضاريس، الجوار) وطبقة إمبريقية متحولة بسرعة (حصيلة حربَي 2025 و2026، مسار التفاوض الأميركي-الإيراني، مصير محور المقاومة). ثالثًا: ميل عدد من الدراسات العربية إلى توسـيع نطاق التحليل ليشـمل تركيا ودول الخليج بالوزن التحليلي نفسـه الممنوح لإيران وإسرائيل؛ ما يُضعف العمق التفسيري لكل حالة على حدة. تعالج هذه الورقة الإشكالية الثالثة بوضوح: تُبقي إيران وإسرائيل حالتين مركزيتين تُدرسان بعمق كامل عبـر أربـع أدوات تحليلية محددة، بينما تُعامل تركيا ودول الخليج -والأردن كحالة توضيحيـة مسـتجدة- بوصفها حالة ضبط محدودة الغـرض وظيفتها اختبار حدود مفهوم "الفراغ العربي" لا منافسة الحالتين المركزيتين.

ثانيًا: الإطار النظري والمنهجي

1. الأدبيات النظرية الثلاث

تستند الورقة إلى ثلاث طبقات نظرية متكاملة لا متنافسة: الطبقة الأولى جيوبوليتيكية كلاسيكية: هالفورد ماكيندر رأى في "قلب الأرض" الأوراسي محورًا تتشكل حوله موازين القوة العالمية(3)، ونيكولاس سبيكمان عدَّل الأطروحة بالتأكيد على "الهلال الطرفي" (Rimland) الذي يضم الشرق الأوسط بوصفه الحلقة الفاصلة بين القوى البرية والبحرية(4)، ثم أعاد كابلان صياغة هذا الإرث في سياق ما بعد الحرب الباردة، محـذرًا مـن أن التكنولوجيا لم تُلغ حكم التضاريس بـل أعادت توزيع كلفتها(5). الطبقة الثانية بنيوية-واقعية: معضلة الأمن كما صاغها جون هيرتز وروبرت جرفيس تفسِّر كيف يتحول البحث عن الأمن إلى مصدر لانعدامه لدى الخصم(6)، وموازنة التهديد لدى ستيفن والت تضيف أن الدول توازن التهديد المدرك لا القوة المطلقة، بمـا في ذلك القرب الجغرافي بوصفه أحد محددات هذا الإدراك(7). الطبقة الثالثة تتعلـق بأدبيات الحرب بالوكالة والمناطق العازلة، وترى أن الفاعلين الذين يفتقرون إلى العمق الإقليمي يعوِّضونه إما عبر شبكات وكلاء تمتص الصدمة الأولى، أو عبر مناطق عازلة تُبعد التهديد فيزيائيًّا عن مراكز الثقل السكاني والاقتصادي.

غير أن استعادة هذا الإرث الجيوبوليتيكي لا تخلو من إشكال يستحق مواجهة مباشرة لا تذييلاً هامشيًّا. فمنذ أن أعاد كابلان صياغة ماكيندر وسبيكمان في سياق ما بعد الحرب الباردة، واجهت أطروحته نقدًا حادًّا من داخل حقل الجغرافيا السياسية الأكاديمي نفسه: يرى سايمون دالبي أن كابلان يستحضر نظريات من مطلع القرن العشرين خارج سياقها التاريخي، فينتقل من ملاحظة إلى أخرى دون أن يبني حُجَّة متماسكة، بحيث يصعب دحض أطروحته لا لقوتها بل لغياب بنيتها المنطقية أصلاً(8). كما وثَّقت مراجعات أكاديمية متعددة نزوعه المتكرر إلى صياغات حتمية صريحة رغم نفيه المتواصل لذلك، حين يربط طبيعة الحكم في دولة بعينها بتضاريسها وحدها دون وسيط تفسيري(9). هذه الورقة تأخذ هذا النقد على محمل الجد لا لإسقاط الإطار الكابلاني بل لتقييد استخدامه: حين تُستدعى لاحقًا عبارة "انتقام الجغرافيا" في تحليل الحالتين الإيرانية والإسرائيلية، فإنها أداة تفسيرية مشروطة بمتغيرات أخرى -شرعية النظام، واقتصاد العقوبات، وبنية الائتلاف الحاكم- لا قانون يفسر السلوك بمعزل عنها؛ وهذا هو الفارق الدقيق بين القراءة الاحتمالية التي تطمح إليها الورقة والحتمية البيئية التي حذَّر منها نقاد كابلان أنفسهم.

وتحتاج الطبقة الثالثة -أدبيات الحرب بالوكالة- تأصيلاً مماثلاً بدل الإحالة العابرة. يُعرِّف أندرو ممفورد الحرب بالوكالة بوصفها تدخلاً غير مباشر من طرف ثالث يسعى للتأثير في نتيجة صراع قائم، عبر أربعة مسارات متمايزة: تزويد بالأفراد، ومساعدة عسكرية، ودعم مالي، ودعم غير عسكري(10). والملاحظ أن هذا التفكيك الرباعي يوازي، من حيث البنية لا المضمون، التفكيك الرباعي الذي تعتمده هذه الورقة نفسها (الأداة العسكرية-الشبكية، الاقتصادية، المؤسسية، السردية) إلا أن ممفورد صاغ إطاره لتفسير سلوك "الراعي" الخارجي لا الفاعل الإقليمي المباشر؛ ما يجعل تطبيقه هنا على إيران بوصفها راعيًا لشبكة وكلاء امتدادًا مشروعًا لأدبياته، بينما يظل تطبيق المنطق ذاته على إسرائيل -التي تتوسع مباشرة لا بالوكالة- خارج نطاق أدبيات الحرب بالوكالة تمامًا، وهو ما يفسر لماذا احتاجت الورقة أصلاً إلى ابتكار تفكيك موازٍ لا مستعار من أدبيات الحرب بالوكالة وحدها.

وتحتاج الطبقة الأولى نفسها -الجيوبوليتيكية الكلاسيكية- إلى ما يوازيها من أدبيات متخصصة في الحالة الإيرانية تحديدًا لا في الجغرافيا السياسية العامة وحدها. يصف فالي نصر عقيدة "الدفاع الأمامي" الإيرانية بوصفها استجابة إستراتيجية لضعف بنيوي

لا اختيارًا أيديولوجيًّا محضًا: دولة فارسية شيعية محاطة بمحيط عربي وسُنِّي غالب، تجد في تصدير النفوذ خارج حدودها تعويضًا عن هشاشة موقعها داخلها(11). وتذهب دراسة حديثة منشورة في (British Journal of Middle Eastern Studies) أبعد من ذلك، فترصد أفول هذه العقيدة نفسها بعد 2023–2026: الأداة التي صُمِّمت لنقل كلفة المواجهة إلى خارج الحدود الإيرانية فشلت في حماية الحدود ذاتها حين وقعت المواجهة المباشرة، وهو ما يطرح سؤالاً نظريًّا لم تُجب عنه الورقة صراحة بعد: هل "انتقام الجغرافيا" هنا يعني عودة الجغرافيا قيدًا رغم العقيدة، أم فشل العقيدة نفسها في تجاوز الجغرافيا أصلاً؟ الفارق بين الإجابتين يحدد ما إذا كانت أطروحة الورقة المركزية تصف بنية ثابتة أم مسارًا تاريخيًّا قابلاً للانعكاس(12).

موقع هذه الورقة داخل هذه الأدبيات محدد بدقة: الجغرافيا هنا شرط ضروري غير كافٍ. هي التي ترسم قائمة الخيارات المتاحة أمام كل دولة وكلفة كل خيار، بينما تحسم متغيرات أخرى –شرعية النظام، اقتصاد العقوبات، بنية اتخاذ القرار– أيَّ الخيارات يُنتقى فعليًّا. هذا الموقع النظري يفرض اختبار تفسيرات منافسة بدل افتراض صحة الأطروحة الجغرافية سلفًا، وهو ما تفعله الورقة في قسم مستقل لاحقًا.

2. التصميم المنهجي

تعتمد الورقة تصميم المقارنة المُركَّزة والمُهيكَلة (Structured, Focused Comparison)، وتختار إيران وإسرائيل بوصفهما حالتين تُمثِّلان تصميم "الأنظمة الأشد اختلافًا" (Most–Different–Systems Design): تختلف الدولتان في نظام الحكم، والأيديولوجيا، والحجم السكاني، ومصدر الشرعية، ومع ذلك تتشابهان في سلوك جغرافي محدد هو رفض الاكتفاء بالحدود المعترف بها أمنيًّا. هذا التصميم يتيح عزل أثر الموقع الجغرافي والبنية الأمنية عن متغيرات أخرى قد تفسر التوسع، لأن اختلاف الحالتين في كل شيء تقريبًا باستثناء المتغير التابع (نمط التوسع) يقوِّي الثقة بأن ثمة عاملاً مشتركًا –هو الموضع الجغرافي غير الآمن بذاته– يقف خلف السلوكين معًا.

وتقارن الورقة بين الحالتين عبر أربع أدوات تحليلية موحَّدة تُطبَّق على كل حالة بالتساوي: الأداة العسكرية–الشبكية أو المجالية (من يُستخدم؟ وبأي انتشار؟)،

والأداة الاقتصادية (كيف تُموَّل السيطرة أو النفوذ؟)، والأداة المؤسسية-القانونية-الديمغرافية (كيف تُثبَّت الوقائع وتُحصَّن من التراجع؟)، والأداة السردية-الهوياتية (أي رواية تاريخية تُستدعى لتبرير التوسع؟). هذا التفكيك الرباعي هو ما يميِّز هذه النسخة من الورقة عن معالجات سابقة اكتفت بوصف عام لـ"التوسع" دون تفصيل الآليات التي يتحقق بها.

وتفصل الورقة بين مستويين زمنيين: مستوى بنيوي طويل الأمد يتعلق بعودة الجغرافيا محدِّدًا للقوة، وهو أطروحة تتجاوز اللحظة الراهنة؛ ومستوى إمبريقي مشروط بمعطيات الفترة الممتدة من "طوفان الأقصى"، في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 حتى مطلع يوليو/ تموز 2026، وهي فترة شهدت حربين مباشرتين بين إسرائيل وإيران (يونيو/ حزيران 2025 وفبراير/ شباط-مايو/ أيار 2026)، ومذكرة تفاهم أميركية-إيرانية لإنهاء الحرب في يونيو/ حزيران 2026. هذه المعطيات قابلة للتبدل السريع، والورقة تُقِرُّ صراحة بأن بعض تفاصيلها قد تتجاوزها الأحداث؛ أما الأطروحة البنيوية فتبقى صالحة حتى إذا تغيَّرت التفاصيل.

تعتمد الورقة على تثليث المصادر: تقارير مراكز أبحاث غربية وإقليمية، وبيانات رسمية عسكرية وحكومية، وتغطية صحفية ميدانية موثقة. وتُقرُّ الورقة بحدود منهجية واضحة: البيانات الصادرة أثناء حرب فعلية -كأعداد القتلى أو حصيلة الاعتراضات الصاروخية أو مصير قادة بعينهم- تحمل درجة عالية من عدم اليقين وتضارب الروايات بين الأطراف المتحاربة، وتُعامِل الورقة هذه البيانات بوصفها مؤشرات اتجاه لا أرقامًا نهائية. كما تُقرُّ الورقة بأن إغلاق باب البحث عند بداية يوليو/ تموز 2026 يعني أن أي تطورات لاحقة -خصوصًا مسار التفاوض على الملف النووي الإيراني ونتائج الانتخابات الإسرائيلية المقررة أواخر -2026 تقع خارج نطاق التحليل.

ثالثًا: الحالة الإيرانية

1. الجغرافيا والتاريخ والعقيدة الأمنية

تقوم الحالة الإيرانية على مفارقة تأسيسية: إيران دولة ذات حدود معروفة، لكنها تفكر في أمنها خارج حدودها بصورة بنيوية لا عرضية. هذا السلوك ليس طارئًا على الجمهورية الإسلامية؛ إذ يتصل بإرث طويل من التصور الإمبراطوري للهضبة

الإيرانية بوصفها مركزًا طبيعيًّا لمحيط واسع. الهضبة الإيرانية مساحة مرتفعة محاطة بسلاسل جبلية (زاغروس غربًا، البرز شمالاً)، وهذا التكوين منحها عمقًا دفاعيًّا داخليًّا تاريخيًّا، لكنه في المقابل جعلها مفتوحة على خمس بيئات إقليمية مختلفة في وقت واحد: الخليج جنوبًا، والعراق والمشرق غربًا، والقوقاز شمال غرب، وآسيا الوسطى شمالاً، وأفغانستان وباكستان شرقًا. لا توجد دولة إقليمية أخرى تتقاطع حدودها مع هذا العدد من البيئات الجيوسياسية المتباينة، وهو ما يجعل من الصعب على أي حكومة في طهران -أيًّا كانت طبيعتها الأيديولوجية- أن ترى أمنها القومي محصورًا داخل خط حدودي واحد. كل اضطراب في العراق، وكل تحول في الخليج، وكل تغير في القوقاز أو آسيا الوسطى، ينعكس على إدراكها لمكانتها ومجالها الحيوي.

الذاكرة التاريخية أضافت طبقة تفسيرية فوق هذه الحقيقة الجغرافية: الإمبراطوريات الفارسية المتعاقبة -الأخمينية والصفوية والقاجارية- أسَّست تصورًا ذاتيًّا لإيران بوصفها مركزًا حضاريًّا لا دولة إقليمية عادية، بينما شكَّل انكماش النفوذ الإيراني في القرن التاسع عشر أمام القوى الاستعمارية صدمة تأسيسية ثانية. أعادت الثورة الإسلامية، عام 1979، صياغة هذا الإرث بلغة دينية وأيديولوجية. الدولة التي ورثت ذاكرة الإمبراطورية الفارسية تبنَّت خطاب المستضعفين، والمقاومة، وتصدير الثورة، وحماية الجماعات الشيعية. أما الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) فقد أنتجت الصدمة التكوينية الأحدث والأكثر تأثيرًا على العقيدة الأمنية الراهنة: ثماني سنوات من القتال داخل الأراضي الإيرانية، مع غياب أي دعم إقليمي أو دولي فعَّال لطهران، رسَّخت قناعة لدى صانع القرار بأن الدفاع عند خط الحدود متأخر جدًّا، وأن الأمن يجب أن يُدار بعيدًا عن العمق الإيراني نفسه. من هذه الصدمة تحديدًا نشأت عقيدة "الدفاع الأمامي" التي شكَّلت لاحقًا الأساس المنطقي لمحور المقاومة: بناء طبقات ردع خارج الحدود تمتص الصدمة الأولى قبل أن تصل إلى الداخل الإيراني، مع منطق مزدوج هجومي-دفاعي يجمع بين توسيع النفوذ الإقليمي وتعويض الفارق التقليدي في القوة العسكرية مقابل إسرائيل والولايات المتحدة(13).

ومن هنا نشأ نموذج توسع خاص بإيران: توسع لا يحتاج دائمًا إلى ضم أراض، ولا يعلن نفسه احتلالاً مباشرًا، وإنما يبني طبقات نفوذ داخل دول أخرى. العراق

أصبح عمقًا سياسيًّا وأمنيًّا. لبنان تحول إلى منصة ردع عبر حزب الله. سوريا تحولت إلى ممر حيوي يصل طهران بالمتوسط. اليمن صار ورقة ضغط على البحر الأحمر والخليج. وغزة، رغم بعدها المذهبي، دخلت في منظومة الردع الإقليمي عبر منطق "وحدة الساحات".

يتحقق هذا التوسع عمليًّا عبر أربع أدوات متداخلة لا أداة واحدة: شبكة عسكرية من الحلفاء والوكلاء، وبنية اقتصادية تموِّل هذه الشبكة وتغذيها، وأطر مؤسسية تُحوِّل النفوذ المؤقت إلى حضور دائم، ورواية سياسية تكسو الثلاثة جميعًا بغطاء أخلاقي وتاريخي. ولكل أداة من هذه الأدوات منطقها الخاص، وإن كانت تتكامل في خدمة الهدف نفسه: تعويض غياب العمق داخل الحدود الرسمية بعمق يُدار من خارجها.

2. الأدوات المنهجية للتوسع الإيراني

الأداة العسكرية-الشبكية: لا تحتاج إيران إلى رفع علمها فوق عاصمة عربية كي تمارس نفوذًا عميقًا فيها؛ يكفيها أن تمتلك حليفًا محليًّا، وقناة تمويل، وشبكة تدريب وتسليح، وخط إمداد، ورواية سياسية تربط الصراع المحلي بصراع إقليمي أكبر. هكذا تحوَّل العراق إلى عمق سياسي وأمني عبر الحشد الشعبي، ولبنان إلى منصة ردع عبر حزب الله، وسوريا -قبل سقوط نظام الأسد- إلى ممر بري يصل طهران بالمتوسط، واليمن إلى ورقة ضغط على البحر الأحمر والخليج عبر الحوثيين، بينما دخلت غزة في منظومة الردع الإقليمي عبر منطق "وحدة الساحات" رغم اختلافها المذهبي عن إيران. وتخلص دراسة لهذه الوظيفة تحديدًا إلى أن عقيدة "الدفاع الأمامي" التي تفسر هذا النمط تحقق فائدتين متمايزتين -فائدة ميدانية تتصل بتشكيل الواقع الإستراتيجي فعليًّا، وفائدة تعبوية تتصل بخطاب الصمود العسكري أمام الداخل الإيراني- لكنها في المحصلة تولِّد شكوكًا إقليمية متصاعدة حول نوايا طهران، بما يجعلها إستراتيجية قد تقوِّض نفسها على المدى الطويل أكثر مما تخدمه(14).

الأداة الاقتصادية: لا يتحرك النفوذ الإيراني عبر القنوات الأمنية والسياسية وحدها بل عبر بنية مصالح اقتصادية ممتدة. اقترب حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق من 12 مليار دولار خلال عام 2024، مع توقعات عراقية بالوصول إلى 25 مليار دولار سنويًّا؛ ما يجعل العراق أحد أهم المنافذ الاقتصادية لإيران في ظل العقوبات(15).

وقدَّرت تقارير غربية أن شبكات تهريب الوقود المرتبطة بإيران وحلفائها داخل العراق تولِّد ما لا يقل عن مليار دولار سنويًّا(16)، بينما تشير تقديرات إيرانية إلى أن السلع الإيرانية تستحوذ على نحو 20٪ من السوق الاستهلاكية العراقية؛ ما يعني أن النفوذ يتغلغل عبر أنماط الاستهلاك اليومية بقدر ما يتحرك عبر الفصائل المسلح(17). هذه الأرقام تقيس عمق التغلغل الاقتصادي ولا تُثبت بمفردها علاقة سببية قاطعة بين التبادل التجاري والتبعية السياسية؛ فقراءتها بوصفها "نفوذًا بنيويًّا" تحتاج قرائن مؤسسية إضافية تتجاوز ميزان التبادل وحده.

الأداة المؤسسية: تحوَّل جزء من النفوذ الإيراني، منذ 2024 خصوصًا، من الشكل الميليشياوي البحت إلى شكل مؤسسي أكثر ديمومة. مذكرة التفاهم الموقعة في مارس/آذار 2024 بين شركة المهندس العراقية المرتبطة بالحشد الشعبي وشركة الهندسة الصينية العملاقة CMEC غطَّت التعاون في مشاريع البناء والطاقة والتجارة، وهي مؤشر على "مأسسة النفوذ تحت غطاء تجاري". وبحلول أكتوبر/تشرين الأول 2025، عزَّزت زيارة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي لاريجاني، إلى بغداد الجهود الرامية إلى تكريس اندماج الحشد الشعبي داخل بنية الدولة العراقية، سعيًا لتحويل النفوذ العسكري إلى ديمومة بيروقراطية(18).

الأداة السردية: يربط الخطاب الرسمي الإيراني السلوك التوسعي برواية "المستضعفين" ومقاومة الهيمنة الغربية-الإسرائيلية، وهي رواية تخدم غرضين: تبرير الكلفة الاقتصادية الباهظة للتوسع الإقليمي أمام الداخل الإيراني، ومنح الحلفاء المحليين غطاءً أيديولوجيًّا يتجاوز حساباتهم الوطنية الضيقة. غير أن هذه الرواية نفسها أصبحت عبئًا تفسيريًّا بعد 2023: فكلما اتسعت الفجوة بين الخطاب وقدرة الشبكة على الحماية الفعلية، ازداد استنزاف الرصيد الرمزي الذي بُني عليه محور المقاومة أصلًا.

3. ما تغيَّر بعد "طوفان الأقصى"

يشكِّل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 نقطة انعطاف حقيقية لا رمزية في مسار الأداة العسكرية-الشبكية الإيرانية، ويستحق تفصيلًا مستقلًا لأنه يمثل جوهر التحول في المنطقة. فمنذ ذلك التاريخ، تحوَّل الهدف الإسرائيلي-الأميركي من احتواء محور المقاومة إلى تفكيكه كبنية متكاملة. في سبتمبر/أيلول 2024، اغتيل الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في ملجأ له في بيروت بصحبة العميد

في الحرس الثوري الإيراني، عباس نيلفروشـــان، وفي ديسمبر/ كانون الأول 2024، ســقط نظام بشار الأســد؛ ما قطع الممر البري الذي كانت طهران تزوِّد عبره حزب اللــه بالسلاح(19). بحلول مطلــع 2025، دخلت إيران المرحلة التالية وقد تآكلت بنية ردعها الإقليمي على نحو غير مسبوق منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية(20).

في 13 يونيو/ حزيران 2025، شنَّت إسرائيل "عملية الأسد الصاعد"، وهي أول ضربة مباشــرة ضد البنية النووية والعســكرية داخل الأراضي الإيرانية نفســها، فيما عُرف بـ"حرب الأيام الاثني عشــر"، شــاركت فيها لاحقًا الولايات المتحدة بضربات على مواقع نووية(21). كسرت هذه الحرب وهمًا إستراتيجيًّا مزدوجًا: أن الغموض والردع بالوكالة يحميان إيران إلى ما لا نهاية، وأن محور المقاومة ســيتحرك تلقائيًّا لنجدة طهران في مواجهة مباشــرة. لم يحدث ذلك: بدل تعبئة الشبكة، اختارت طهران أن تردَّ بمفردها، في إشارة إلى مراجعة إستراتيجية عميقة لجدوى الاعتماد على الوكلاء في سيناريو المواجهة المباشرة مع دولة نووية(22).

لكن القطيعة الأعمق جاءت لاحقًا. في 28 فبراير/ شــباط 2026، أطلقت الولايات المتحدة وإســرائيل عملية مشــتركة -"الغضب الملحمي" أميركيًّا و"الأســد الهادر" إســرائيليًّا- اســتهدفت في موجتها الأولى نحو 900 غارة خلال اثنتي عشرة ساعة، وأســفرت عــن مقتل المرشــد الأعلى، علي خامنئي، وعدد مــن كبار قادة الحرس الثــوري والجيش، من بينهــم قائد الحرس الثوري، محمد پاكپــور، ووزير الدفاع، عزيــز نصيــرزاده، ورئيس الأركان، محمد باقري(23). هــذه هي أول عملية اغتيال تســتهدف رأس الدولة الإيرانية منذ 1979، وقد فُسِّــرت غربيًّا بوصفها "أكبر عملية اســتهداف قيادي في تاريخ النزاع"، اعتمدت على مزيج من الاســتخبارات البشرية والإشارية والفضائية على مدى سنوات(24). ردَّت إيران بأوسع مما فعلت في حرب يونيو/ حزيران 2025: صواريخ وطائرات مسيَّرة استهدفت إسرائيل، وقواعد أميركية، وامتدت لأول مرة إلى ست دول خليجية دفعة واحدة إضافة إلى الأردن، فيما أغلق الحــرس الثوري مضيق هرمز أمام الملاحة المرتبطة بالولايات المتحدة وإســرائيل، محدثًا صدمة نفطية عالمية(25).

أعادت المؤسســة الإيرانية إنتاج نفســها بســرعة لافتة: تولى علي لاريجاني القيادة الفعلية المؤقتة، ثم بويع مجتبى خامنئي، نجل المرشد الراحل، مرشدًا أعلى جديدًا، في مطلع مارس/ آذار 2026، رغم اعتراضات غربية، وهو ما يكشــف مفارقة مهمة:

خسارة الدولة قائدها الأعلى لم تُنتج انهيارًا فوريًّا في بنية الحكم، لكنها كشفت أن شـــرعية النظام كانت أكثر ارتباطًا بشـــخص خامنئي الأب من المتصوَّر، وأن خليفته أظهر توجهًا أكثر تشددًا(26). توسَّعت الحرب إلى جبهة لبنانية موازية بعد استئناف حزب الله إطلاق النار، في 2 مارس/ آذار، ردًّا على اغتيال خامنئي، فشنَّت إسرائيل غزوًا بريًّا، في 16 مارس/ آذار، نشرت خلاله خمس فرق عسكرية، ودمَّرت الجسور الرئيسية على نهر الليطاني، ووسَّعت مساحة احتلالها الفعلي داخل الأراضي اللبنانية إلى ما بين 570 و600 كيلومتر مربع بحلول وقف إطلاق النار المؤقت(27).

اقتصاديًّـــا، تفاقـــم الانهيار: أعاد الثلاثي الأوروبي (بريطانيا وفرنســـا وألمانيا) تفعيل آليـــة "الزناد التلقائي" للعقوبـــات الأممية، في ســـبتمبر/ أيلول 2025، وتوقَّع البنك الدولي انكماش الاقتصاد الإيراني خلال عامي 2025 و2026 مع تضخم يقترب من 60٪، بينما اندلعت، في 28 ديســـمبر/ كانون الأول 2025، احتجاجات شعبية عمَّت المحافظات الإيرانية الإحدى والثلاثين جميعها بسبب تردي الأوضاع المعيشية(28).

بعد أسابيع من التصعيد المتقطع، توصل الجانبان الأميركي والإيراني، بوساطة باكستانية ثـــم قطريـــة، إلى وقف إطلاق نار مرحلي في 8 أبريل/ نيســـان 2026، تلاه، في 17 يونيو/ حزيران 2026، توقيع "مذكرة إسلام آباد" بين الرئيســـين، الأميركي والإيراني، لإنهاء الحرب رسميًّا، شملت تمديد وقف إطلاق النار ستين يومًا، وإعادة فتح مضيق هرمـــز تدريجيًّـــا، والإفراج عن جزء من الأصول الإيرانية المجمَّدة في قطر، على أن تبقى ملفات البرنامج النووي والعقوبات النفطية مفتوحة للتفاوض(29). ولم تشمل هذه التســـوية جبهة لبنان بشـــكل كامل: أعلن نتنياهو، في 15 يونيو/ حزيران 2026، أن قوات إســـرائيل ســـتبقى في "المنطقة العازلة" اللبنانية "طالما اقتضت الضرورة"، وأكد وزير الدفاع، يســـرائيل كاتس، بعد أســـبوع أن الانسحاب لن يحدث "حتى لو طالبت به الولايات المتحدة"، مضيفًا أن نحو مئتي ألف نازح لن يُسمح لهم بالعودة إلى منازلهم(30).

النتيجـــة الصافية لهذه المرحلة، بحســـب تحليلات متعددة صـــدرت، مطلع يوليو/ تموز 2026، ليســـت انهيار محور المقاومة بالمعنى الحرفي بل تحوله إلى "ســـكون إســـتراتيجي": هدوء ظاهري يُخفي إعادة تســـلح وتكيُّفًا ماليًّـــا عبر اقتصاد المنطقة الرمادية القائم على تهريب النفط والعملات الرقمية وعقود إعادة الإعمار، إلى جانب

تحول الشبكة من بنية مركزية تديرها طهران إلى كونفيدرالية رخوة من ميليشيات شبه مستقلة، أكثر قدرة على الاستمرار لكن أقل قابلية للسيطرة المركزية(31).

وتشير تحليلات أخرى إلى أن مذكرة التفاهم نفسها تحمل مفارقة إستراتيجية؛ فهي، رغم صدورها عقب اغتيال المرشد الأعلى وتدمير جزء كبير من البنية العسكرية الإيرانية، لم تحقق هدف "تغيير النظام" المعلن، بل تضمنت -بحسب قراءات إقليمية- اعترافًا أميركيًّا ضمنيًّا بإيران بوصفها فاعلاً إقليميًّا باقيًا، وتخليًا فعليًّا عن فكرة الهيمنة الإسرائيلية الإقليمية غير المنازَعة(32). هذا التناقض بين حجم الضربة العسكرية وهشاشة نتيجتها السياسية يقدِّم دليلاً إضافيًّا لأطروحة الورقة المركزية: فحتى حين تُصاب الأداة العسكرية-الشبكية الإيرانية في الصميم، لا يُترجَم ذلك تلقائيًّا إلى تفكُّك جيوسياسي شامل، لأن البنية الجغرافية التي أنتجت الشبكة أصلاً -الجوار المتعدد، وتعذُّر عزل إيران عن محيطها- تبقى قائمة وتتيح لاحقًا إعادة تشكُّل الشبكة ولو بصورة مختلفة.

لذلك يمكن القول: إن إيران وصلت إلى مرحلة توسع مثقل، فهي واسعة النفوذ لكنها تواجه صعوبة متزايدة في تحويل هذا النفوذ إلى شرعية. لديها أدوات ضغط كثيرة، لكنها تعاني من كلفة الاحتفاظ بها. تمتلك قدرة على الإزعاج الإقليمي، لكنها تحتاج إلى موارد اقتصادية وسياسية لإدارة شبكة ممتدة من الخليج إلى المتوسط. وهنا ينتقم منها عامل الجغرافيا: المسافة، وتعدد الجبهات، وتنوع البيئات المحلية، وصعوبة التحكم في الحلفاء، كلها تجعل النفوذ الإيراني قابلاً للتمدد وقابلاً للتآكل في الوقت نفسه.

رابعًا: الحالة الإسرائيلية

1. الجغرافيا والتاريخ والعقيدة الأمنية

تقدِّم إسرائيل نموذجًا معاكسًا تمامًا في المعطى الجغرافي وإن تشابه في المنطق السلوكي. فهي دولة صغيرة المساحة، لا يتجاوز عرضها في بعض المناطق الوسطى خمسة عشر كيلومترًا، وتفتقر بنيويًّا إلى العمق الإستراتيجي الذي يمنح الوقت اللازم لاستيعاب ضربة أولى. هذا المعطى الفيزيائي البحت، لا الأيديولوجيا وحدها، هو ما أنتج عقيدة أمنية مبكرة تأسست على مبدأين متلازمين: نقل المعركة إلى أرض الخصم كلما أمكن ذلك، والاستثمار في الإنذار المبكر والتفوق الجوي لتعويض

غيـــاب العمق البري. صاغ ديفيد بن غوريون وموشـــيه ديان ملامح هذه العقيدة في العقديـــن الأوليـــن بعد 1948، وثبَّتتها حرب 1967 حيـــن تحوَّلت الأراضي المحتلة –سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة– إلى "عمق إستراتيجي" فعلي يمتص الصدمة الأولى بدل الحدود الأصلية الضيقة. من هذه اللحظة بالذات بدأ التحول التدريجي في مفهوم الأمن الإســـرائيلي من "حماية الحدود" إلى "دفع الحدود إلى الخارج"، وهو تحول لم يتوقف بل تسارع في كل حرب كبرى لاحقة.

فكرة "المنطقة الأمنية" ليســـت ابتكارًا لحظيًّا فرضته حرب 2026 بل عقيدة متجذرة تعـــود إلى ثمانينـــات القرن الماضي: بعد اجتياح لبنان عام 1982، أقامت إســـرائيل بالتعاون مع جيش لبنان الجنوبي شـــريطًا أمنيًّا بعمق يتراوح بين اثنين واثني عشـــر كيلومترًا داخل جنوب لبنان استمر خمسة عشر عامًا، بكلفة بلغت مقتل 256 جنديًّا إســـرائيليًّا قبل الانســـحاب أحادي الجانب عـــام 2000(33). والمفارقة أن التجربة التاريخية لهذا النموذج ذاته –الشريط الأمني اللبناني– لا تدعم فاعليته الأمنية بقدر ما توثِّق استنزافه: خمسة عشر عامًا من الاحتكاك المسلح انتهت بانسحاب أحادي لا بتحقيق الردع المنشود، وهو سؤال لم تحسمه إسرائيل نفسها بعد وهي تكرر النموذج في غزة ولبنان وسوريا اليوم. وقد تراجعت هذه العقيدة تدريجيًّا بعد اتفاقية السلام مع مصر، 1979، التي أزالت أخطر الجبهات البرية المباشرة، ثم بعد الانسحاب من جنوب لبنان نفســـه، لتعاود الظهور بقوة غير مســـبوقة بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. تصف الباحثة شـــيرا إفرون من مؤسســـة RAND هذا التحول بوصفه عقيـــدة دفاعيـــة جديدة قوامها التعامل مع القـــدرات لا النوايا: بدل تقدير ما إذا كان الخصم يخطط لهجوم، ينتقل التخطيط الإسرائيلي إلى إبعاد الخصم فيزيائيًّا بصرف النظر عن نواياه المعلنة(34). ويرى تحليل لمجلس الأطلسي أن غزة ولبنان وسوريا تشـــكِّل مجتمِعةً عقيدة مناطق عازلة متماسكة تقوم على العمق العسكري والتحويل المادي للحدود والغموض السياســـي حول مدتها، وأن خطرها الأصلي أنها تحوِّل ترتيبات أمنية طارئة إلى وقائع إقليمية دائمة(35).

غير أن تأطير هذه الترتيبات بوصفها "مناطق عازلة" ليس توصيفًا محايدًا بل موضع نزاع في الأدبيات نفسها. ترى مراجعة نقدية لتغطية عدد من وسائل الإعلام الغربية الكبرى أن مصطلح "المنطقة العازلة" يعمل بوصفه تلطيفًا لغويًّا يُخفي أن ما يجري احتلال فعلي لأراضٍ سيادية في غزة ولبنان وسوريا معًا، وأن المصطلح ذاته –خلافًا

لتعريفه القاموسي كمساحة محايدة تفصل قوتين متحاربتين- يُستخدم لوصف سيطرة أحادية الجانب لا فصل متبادل(36). هذا النقد لا يُبطل التوصيف الأمني الذي تعتمده الورقة، لكنه يفرض تمييزًا منهجيًّا: العقيدة الأمنية الإسرائيلية (كما يصفها الجانب الإسرائيلي) والتوصيف القانوني الدولي لما ينتج عنها فعليًّا على الأرض هما مستويان مختلفان، وإغفال هذا الفارق -كما نبَّهت الورقة نفسها سابقًا بخصوص الفارق القانوني بين الحالتين الإيرانية والإسرائيلية- يعرِّض التحليل لخطر تبني مصطلحات أحد طرفي الصراع بوصفها حقائق وصفية محايدة. الضفة الغربية وحدها تبقى خارج هذا المنطق: فما يجري فيها ليس إبعادًا فيزيائيًّا للتهديد عبر شريط عازل بل استيطانًا مباشرًا وضمًّا قانونيًّا تدريجيًّا، وهو ما يفسر لماذا تُعامَل الضفة في هذه الورقة بوصفها تطبيقًا للأداة المؤسسية-الاستيطانية لا الأداة العسكرية-الحدودية، رغم اشتراكها مع سوريا ولبنان في المنطق العام لرفض الاكتفاء بالحدود القائمة.

ويتحقق هذا التوسع بدوره عبر أربع أدوات متداخلة: توغل عسكري مباشر يعيد رسم خطوط التَّماس ميدانيًّا، وتثبيت عمراني وقانوني يحوِّل الموقع العسكري إلى واقع إداري دائم، وتمويل مباشر من الموازنة العامة والمساعدات الخارجية يُبقي هذا التوسع مستدامًا، ورواية أمنية-تاريخية تمنحه غطاءً أخلاقيًّا يصعب الطعن فيه. وكل جبهة من جبهات هذا التوسع -سوريا ولبنان والضفة وغزة- ليست إلا تطبيقًا محليًّا للمنطق نفسه: تحويل المسافة إلى أمن.

2. الأدوات المنهجية للتوسع الإسرائيلي

الأداة العسكرية-المجالية: منح عام 2025 هذا النزوع زخمًا جديدًا بعد سقوط نظام الأسد: توغل الجيش الإسرائيلي في جنوب سوريا متجاوزًا إطار اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974، وتحوَّل الحديث عن شريط أمني بعمق عشرة ثم خمسة عشر كيلومترًا إلى مطالبة بمنطقة منزوعة السلاح تمتد باتجاه دمشق(37). وفي لبنان، تكررت الفكرة نفسها بصيغة أخرى: بقي الجيش الإسرائيلي في خمس نقاط بعد انتهاء مهلة الانسحاب في فبراير/ شباط 2025(38) قبل أن تتوسع هذه النقاط جذريًّا خلال حرب 2026 عبر غزو بري كامل بلغ 570–600 كيلومتر مربع من الأراضي اللبنانية، مصحوبًا بتدمير عشرات آلاف المنازل جنوب الليطاني ضمن إستراتيجية معلنة لمنع عودة السكان إليها(39).

الأداة الاقتصادية: خلافًا لإيران؛ حيث يتحرك التمويل عبر شبكة مختلطة من التجارة الرسمية وغير الرسمية، يتحرك التمويل الإسرائيلي عبر قناتين متمايزتين تمامًا: الموازنة العامة الداخلية والمساعدة الخارجية المباشرة. فعلى الصعيد الداخلي، قدَّرت منظمة السلام الآن أن حكومة نتنياهو-سموتريتش استثمرت منذ توليها الحكم أواخر 2022 ما يقارب 19.3 مليار شيكل في المستوطنات حتى مطلع 2026، شملت نحو 3.61 مليارات شيكل لشقِّ طرق داخل الضفة (أي خُمس إجمالي الاستثمار الإسرائيلي في الطرق على مستوى الدولة كلها)، إضافة إلى مخصصات ائتلافية متكررة لوزارة الاستيطان بلغت وحدها في مطلع 2026 نحو 395 مليون شيكل، وقانون إعفاءات ضريبية للمستوطنين أُقِرَّ، في يونيو/ حزيران 2026، بكلفة سنوية تناهز 130 مليون شيكل(40). هذا التمويل الداخلي لا يمر عبر وزارة واحدة بل عبر "أموال ائتلافية" مخصصة لكل حزب شريك في الحكومة دون معايير مركزية؛ ما يجعل من الصعب تتبعه أو مساءلته برلمانيًّا، وهو ما يحوِّل الأداة الاقتصادية هنا إلى امتداد للأداة المؤسسية لا بديل عنها. أما على الصعيد الخارجي، فقد قدَّم معهد كوينسي أن الولايات المتحدة صرفت ما لا يقل عن 21.7 مليار دولار مساعدات عسكرية مباشرة لإسرائيل بين أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وسبتمبر/ أيلول 2025 وحدها، فوق التزامات مستقبلية بعشرات المليارات لم تُصرف بعد(41). الفارق الجوهري بين القناتين أن الأولى تموِّل تثبيت الوقائع الإقليمية (الاستيطان)، بينما تموِّل الثانية القدرة العسكرية الإقليمية (الحرب على إيران ولبنان وسوريا)؛ وهو ما يعني أن الأداة الاقتصادية الإسرائيلية، خلافًا للإيرانية التي تخدم هدفًا واحدًا هو إدامة الشبكة، تخدم هدفين متوازيين ومنفصلي المصدر لا هدفًا واحدًا.

الأداة المؤسسية-القانونية-الديمغرافية: في الضفة الغربية، انتقل التوسع من الشكل العمراني إلى الشكل الإداري-القانوني الصريح. وافقت إسرائيل نهائيًّا على مشروع E1 الذي يقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها ويربط الكتل الاستيطانية الكبرى بالقدس عبر نحو 3400 وحدة استيطانية جديدة(42) ضمن موجة استيطانية بلغت رقمًا قياسيًّا بلغ نحو 28 ألف وحدة استيطانية جديدة خلال عام 2025 وحده(43). لكن التحول الأخطر جاء في فبراير/ شباط 2026، حين أقرَّت الحكومة الإسرائيلية سلسلة قرارات تنقل صلاحية تسجيل الأراضي في المنطقة "ج" من الإدارة المدنية العسكرية إلى وزارة العدل، بما يتيح تسجيل أي أرض لا

يســتطيع الفلسطينيون إثبات ملكيتها الرسمية بوصفها "أرض دولة" قابلة للتخصيص للمســتوطنين. وصف وزير المالية، بتسلئيل ســموتريتش، هذه الخطوة بأنها تُحدث "تغييرًا جوهريًّا في الواقع القانوني والمدني"، فيما عَدَّها وزير الدفاع، يسرائيل كاتس، تعبيرًا عن "سياسة واضحة لترسيخ هذه الأرض للأجيال". هذه الخطوة -التي وُصفت بأنها "ضمٌّ زاحف عبر القانون"- تحوِّل السيطرة الإدارية من إجراء عسكري مؤقت إلــى بنيــة بيروقراطية دائمة يصعب التراجــع عنها، وتمثل انتقــالاً نوعيًّا من الأداة العمرانية (بناء مســتوطنات) إلى الأداة المؤسســية (إعادة تعريف الملكية والســيادة بالقانون الداخلي)(44). ورافق ذلك تسريع اعتماد 68 مستوطنة جديدة خلال ثلاث سنوات فقط، ليصل إجمالي المستوطنات الرسمية إلى نحو 210، وسط تقرير أممي وثَّق تهجير أكثر من 36 ألف فلسطيني قسريًّا خلال عام واحد بفعل توسع الاستيطان والعنف المصاحب له(45). بيد أن قراءة هذا التسارع التشريعي بوصفه مرتبطًا وظيفيًّا بالحرب على إيران تحتاج تصحيحًا زمنيًّا دقيقًا. فمشروع الضم الزاحف لم يبدأ مع الحرب، بل يســبقها بأكثر من عامين: نصَّ اتفاق الائتلاف، الموقَّع في 1 ديســمبر/ كانون الأول 2022، صراحةً على التزام رئيس الوزراء بـ"صياغة وتعزيز سياسة تطبيق السيادة على يهودا والسامرة"، وفي 23 فبراير/ شباط 2023 -أي قبل طوفان الأقصى بســبعة أشهر- وقَّع سموتريتش مذكرة تفاهم مع وزير الدفاع حينها، يوآف غالانت، نقلت إليه صلاحيات الإدارة المدنية وأسَّست لاحقًا "إدارة الاستيطان" داخل وزارة الدفاع(46). بعبارة أخرى، المسار الذي تُحلِّله الورقة لاحقًا بوصفه امتدادًا لقرارات فبراير/ شباط 2026 هو تتويج لمسار مؤسسي بدأ مع تشكيل الحكومة نفسها وليس نتاجًا للحرب على إيران. الحرب لم تُنتج هذا المسار، بل تقاطعت معه زمنيًّا ووفَّرت له في لحظة بعينها -أسابيع تسريع قرارات فبراير/ شباط 2026 تحديدًا- غطاءً إعلاميًّا ودوليًّا، بحسب تحليل معهد تشاتام هاوس(47)، أتاح تمرير خطوات كانت ستواجه في الظروف العادية اعتراضًا دوليًّا أوسع. الفارق بين القراءتين ليس شكليًّا: فالقراءة الأولى (سببيَّة) تجعل من الاستيطان أداة توظَّف عند الحاجة لخدمة هدف الحرب، بينما القراءة الثانية (تسريع هامشي توقيتي) تُبقي الاستيطان مسارًا مستقلًّا ذا محرك داخلي -بنية الائتلاف الحاكم والتزاماته لشــركائه- استفاد من انشغال العالم لحظيًّا دون أن يكون مشروطًا به.

أما في غزة، فقد ظهر الشكل الأكثر كثافة لمنطق إعادة تشكيل المجال بعد اتفاق وقف إطلاق النار، في أكتوبر/ تشرين الأول 2025، حين برز "الخط الأصفر" فاصلاً ميدانيًّا بين مناطق السيطرة والحركة، محوِّلاً الانسحاب من عملية خروج كامل إلى إعادة توزيع للسيطرة الداخلية عبر خطوط ومناطق وممرات ومربعات إسمنتية(48).

الأداة السردية: يستحضر الخطاب الإسرائيلي الرسمي، في تبرير كل من هذه الخطوات، مزيجًا من حجتين: حجة الأمن الاستباقي (منع تبلور التهديد قبل نضوجه)، وحجة الرواية التاريخية-الدينية للعودة إلى الأرض. والحجتان تعملان معًا على تحويل "الوقائع الميدانية" إلى مادة سياسية يصعب الرجوع عنها: ما يُبنى على الأرض يصبح لاحقًا حُجَّة سياسية بذاته.

3. العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية بعد "طوفان الأقصى"

إذا كانت إيران قد انتقلت بعد 2023 من الهجوم الشبكي إلى الدفاع عن بقاء الشبكة، فإن إسرائيل انتقلت في الاتجاه المعاكس تمامًا: من عقيدة "منع التهديد" التقليدية إلى عقيدة "تثبيت المكاسب قبل عودة التوازن الإقليمي". فبعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ثم بعد حرب لبنان 2024، ثم بعد انهيار نظام الأسد، أصبح التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي أكثر جرأة في التعامل مع الحدود المحيطة بوصفها مساحات أمنية قابلة للتعديل الدائم لا الطارئ. حرب فبراير/ شباط-مايو/ أيار 2026 لم تكن استثناءً عن هذا المسار بل ذروته: فبينما ركَّزت الحملة عسكريًّا على البرنامج النووي الإيراني والقيادة العليا في طهران، فإنها في الوقت ذاته وفَّرت الغطاء الزمني والسياسي لتسريع أدوات التوسع الإسرائيلي في ثلاث جبهات متزامنة -لبنان (الاحتلال الموسَّع جنوب الليطاني)، وسوريا (تثبيت الوجود في الجنوب السوري وسط ادعاءات بحماية الدروز من ميليشيات عراقية مرتبطة بإيران)، والضفة الغربية (تسريع الأداة المؤسسية للضم الزاحف). هذا التزامن ليس صدفة توقيت بل امتدادًا منطقيًّا لعقيدة تؤمن بأن "النافذة التاريخية القصيرة" الناتجة عن إضعاف محور المقاومة يجب استثمارها قبل أن تُغلق.

خامسًا: المقارنة المنهجية بين النموذجين

1. المقارنة عبر الجبهات

عبر الأدوات الأربع، يظهر تباين هندسي واضح: تتوسع إيران عبر العمق (شبكات، ممرات، حلفاء محليون، اقتصاد غير رسمي)، وتتوسع إسرائيل عبر الحافة (سيطرة عسكرية مباشرة، مناطق عازلة، استيطان، تسجيل أراضٍ). إيران تراكم النفوذ داخل بنية الدول القائمة دون رفع عَلَمها، وإسرائيل تعيد رسم أطراف هذه الدول بالقوة العسكرية والقانون الداخلي معًا. التشابه العميق بينهما يكمن في أن كلتيهما يتعامل مع الحدود القائمة بوصفها غير كافية. إيران لا تجد أمنها داخل حدودها الرسمية، وإسرائيل لا تجد أمنها داخل خطوطها المعترف بها أو المتنازع عليها. كل طرف يرى أن البقاء يحتاج إلى ما هو أبعد من الدولة: مجال نفوذ، أو حزام أمني، أو شبكة حلفاء، أو عمق عسكري. وهنا يتحول الشرق الأوسط إلى فضاء من الحدود المتحركة. غير أن هذا التماثل الهندسي تماثل تحليلي لا معياري: فهو يكشف منطقًا مشتركًا في التعامل مع كفاية الحدود القائمة، لا تكافؤًا في الوضع القانوني أو الكلفة الإنسانية، وهو تمييز يجب تثبيته قبل المضي في أي مقارنة كي لا تتحول المماثلة البنيوية إلى مساواة في الميزان الأخلاقي أو القانوني.

فإسرائيل تمارس توسعًا ماديًّا مباشرًا على أراضٍ محتلة يحكمها وضع قانوني محدد: خلصت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري، الصادر في يوليو/ تموز 2024، إلى أن استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة غير مشروع في ذاته، وطالبت بإنهائه "بأسرع وقت ممكن"، معتبرةً أن دواعي الأمن لا تبيح اكتساب الأرض بالقوة(49). أما إيران فتمارس نفوذًا عابرًا للحدود عبر فاعلين محليين يتغلغل في البنى السياسية والاجتماعية لدول أخرى، من دون أن يقابله جسم مماثل من الأحكام الدولية الملزمة. وبذلك يقع الفعلان على مستويين مختلفين قانونيًّا وأخلاقيًّا وإن تشابها بنيويًّا: أحدهما يغيِّر الجغرافيا والديمغرافيا مباشرة تحت طائلة وصف قانوني دولي صريح، والآخر يعيد توزيع الولاءات داخل الدولة من دون أن يرفع عَلَمًا. إغفال هذا التمييز يحوِّل تشخيص "منطق مشترك" إلى تسوية لا تُقرِّها لا وقائع الأرض ولا نصوص القانون. الجدول رقم (1) يلخّص المقارنة عبر الأدوات الأربع.

جدول (1): المقارنة بين إيران وإسرائيل عبر الأدوات المنهجية للتوسع

	إيران	إسرائيل
الأداة العسكرية- المجالية	تعتمد الوكلاء المسلحين والممرات البرية غير المعلنة رسميًّا.	تعتمد الاحتلال المباشر والمناطق العازلة المعلنة رسميًّا بذريعة أمنية.
الأداة الاقتصادية	تعتمد التجارة الرسمية المختلطة بالتهريب وشبكات الطاقة غير المشروعة.	تعتمد تمويل الاستيطان من الموازنة العامة والمساعدات الخارجية المباشرة.
الأداة المؤسسية- القانونية	تعتمد دمج الفصائل داخل مؤسسات الدولة المضيفة (الحشد الشعبي نموذجًا).	تعتمد تحويل الإدارة العسكرية إلى تسجيل ملكية مدني دائم (قرارات فبراير/شباط 2026 نموذجًا).
الأداة السردية	تستحضر سردية المستضعفين ومقاومة الهيمنة.	تستحضر سردية الأمن الاستباقي والعودة التاريخية.

المصدر: من إعداد الباحث

في الحالات الأربع جميعها، تنتج زيادة المجال زيادة في كلفة الإدارة لا ضمانًا للاستقرار: كلما اتسعت الشبكة الإيرانية ازداد استنزافها وازدادت حساسية المجتمعات المضيفة تجاه طهران، وكلما اتسعت المساحة الإسرائيلية المسيطر عليها ازدادت الجبهات المفتوحة والكلفة الأمنية والسياسية والأخلاقية المصاحبة لإدارتها.

النتيجة في الحالتين واحدة ومتقاطعة: الدولة الوطنية العربية تصبح المجال الذي يتلقى ضغط التوسع من الطرفين. إنما المسؤولية القانونية والأخلاقية لا تتوزع بالتساوي، وإغفال هذا التمييز يحوِّل تشخيص "منطق مشترك" إلى تسويةٍ لا تقرُّها لا وقائع الأرض ولا نصوص القانون.

2. العقل الإستراتيجي: كيف يفكر صانعا القرار وليس فقط ماذا يفعلان

ما يجري داخل صناعة القرار الإستراتيجي في إيران وإسرائيل أعمق من لغة التصريحات اليومية أو حتى من الأدوات الأربع نفسها؛ فالأدوات تشرح ماذا يفعل كل طرف، لكنها لا تشرح كيف يفكر. في طهران، بدت المؤسسة الحاكمة، حتى مطلع 2026، وكأنها تمر بلحظة مراجعة قاسية؛ فـ"محور المقاومة" الذي صُمِّم طوال عقدين ليمنح إيران عمقًا إستراتيجيًّا بتكلفة منخفضة، تحوَّل بعد 2024 و2025 إلى

عبء مكشوف ومكلِّف. ثم جاء اغتيال المرشد الأعلى نفسه، في فبراير/ شباط 2026، ليضع هذه المراجعة أمام اختبار وجودي لا إستراتيجي فحسب: كيف تُدار دولة فقدت رأسها الرمزي والديني معًا؟ الإجابة التي قدَّمتها المؤسسة -مبايعة مجتبى خامنئي مرشدًا أعلى خلال أسابيع رغم اعتراضات غربية- كشفت أن آلية الاستمرارية أهم لدى النظام من مصدر الشرعية ذاته: المهم أن يبقى الموقع مشغولاً، لا أن يُعاد التفكير في شكله.

تتشكل الآن داخل العقل الإيراني معادلة مختلفة عمَّا كانت عليه قبل 2026: لم يعد السؤال: كيف يُرمَّم الردع من دون الانزلاق إلى حرب مباشرة شاملة؟ لأن هذه الحرب وقعت فعلاً وانتهت بمذكرة تفاهم لا بانتصار حاسم لأي طرف؛ السؤال الآن: كيف تُدار الدولة في ظل قيادة أكثر تشددًا من سلفها بينما الاقتصاد ينكمش والاحتجاجات يمكن أن تعود؟ هذا السؤال يقود طهران غالبًا إلى مزيج من ثلاثة مسارات: تطوير الصواريخ والطائرات المسيَّرة، وإعادة بناء شبكات الوكلاء بطريقة أكثر مرونة ولا مركزية وأقل ظهورًا على النمط الذي بدأ التبلور بعد الحرب، ورفع قيمة البرنامج النووي -الذي لم تَقْضِ عليه الضربات رغم حجمها- كورقة ردع سياسية ونفسية أكثر منها مشروعًا عسكَريًّا مكتملاً.

في إسرائيل، تبدو الصورة معكوسة تمامًا. مراكز القرار لا تتصرف فقط بمنطق "منع التهديد" بل بمنطق تحويل الانكشاف الجغرافي إلى فرصة لإعادة رسم البيئة المحيطة. بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، وبعد حرب لبنان، وبعد انهيار سوريا الأسد، ثم بعد حرب 2026 نفسها، أصبح التفكير الإسرائيلي أكثر جرأة في التعامل مع الحدود بوصفها مساحات أمنية قابلة للتعديل الدائم. الجدار، والمنطقة العازلة الموسَّعة جنوب الليطاني، والخط الأصفر في غزة، والنقطة العسكرية التي تتحول إلى قاعدة، وتسجيل الأراضي في المنطقة "ج" بقرار مدني لا عسكري، والضربة الوقائية بعيدة المدى التي بلغت ذروتها باغتيال قيادة دولة كاملة، كلها أدوات ضمن عقل إستراتيجي واحد: نقل المعركة إلى خارج المركز الإسرائيلي، وتفكيك قدرة الخصوم قبل أن تصبح تهديدًا متراكمًا، واستثمار كل نافذة ضعف لدى الخصم قبل أن تُغلق. لذلك لا يمكن فهم التوغل في جنوب سوريا، أو الاحتلال الموسَّع جنوب الليطاني، أو تسريع الضم القانوني في الضفة، أو هندسة غزة الجديدة، بوصفها ملفات منفصلة؛ إنها أجزاء من تصور واحد يرى أن المرحلة الممتدة من سقوط الأسد إلى اغتيال

خامنئي منحت إسـرائيل نافذة تاريخية استثنائية قصيرة لتثبيت وقائع يصعب عكسها لاحقًا، وهو ما يفسـر لماذا تسـارعت قرارات الضم في الضفة تحديدًا في الأسابيع التي كان فيها العالم منشغلاً بالحرب على إيران، لا قبلها ولا بعدها.

الفارق الجوهري بين العقلين يكمن هنا: صانع القرار الإيراني ينطلق من سؤال حول موقع إيران داخل التاريخ؛ فمنذ سقوط الشاه وحتى اليوم، تشكّلت داخل المؤسسة الإيرانية قناعة راسـخة بأن إيران ليسـت دولة عادية في الشرق الأوسط، وإنما مركز حضاري يمتلك حقًّا طبيعيًّا في التأثير داخل المجال الممتد من الخليج إلى المتوسط وآسيا الوسطى. لهذا لا تنظر طهران إلى العراق وسوريا ولبنان واليمن بوصفها ملفات خارجيـة منفصلة، وإنمـا بوصفها حلقات ضمن فضاء إسـتراتيجي واحد؛ وعندما تتعـرض إحدى هـذه الحلقات للاهتزاز -كما حدث بالتتابع في سـوريا ولبنان ثم داخل إيران نفسها- يشعر صانع القرار بأن الخلل أصاب بنية الأمن القومي ذاتها لا حليفًا هامشـيًّا. هذه الرؤية تفسـر استعداد إيران لتحمل عقوبات هائلة وكلفة بشرية غير مسبوقة مقابل الحفاظ على مواقع نفوذها؛ فالقضية في نظرها لا تتعلق بحليف هنا أو ميليشيا هناك، بل بصورة إيران عن ذاتها كقوة مركزية في الإقليم، وهي صورة لم يُبطلها اغتيال خامنئي بقدر ما اختبرها بقسوة.

أما العقل الإسـتراتيجي الإسـرائيلي فهاجسه الأساسي ليس استعادة مجال حضاري تاريخي، وإنما إدارة الخوف من المسـتقبل. فمعظم النخب الأمنية الإسـرائيلية تنظر إلى الشـرق الأوسـط بوصفه بيئة متقلبة لا يمكن الوثوق باستقرارها حتى في لحظة تفوقها العسكري الأوضح منذ 1967. لذلك تتشكل السياسات حول مبدأ منع ظهور التهديد قبل أن يتبلور، لا حول تسـوية دائمة تُغلق ملف الأمن نهائيًّا. من هنا نفهم لمـاذا تتحول المناطق العازلة إلى قواعد، ولماذا تتحول الخطوط المؤقتة إلى وقائع دائمة، ولماذا تُفضِّل إسرائيل توسيع مجالها الأمني باستمرار حتى بعد تحقيق أهدافها المعلنة. في التفكير الإسرائيلي السائد لا توجد حدود نهائية للأمن؛ لأن الأمن نفسه يُعرَّف بوصفه عملية استباق مستمرة لا حالة نهائية تُبلغ ثم تُدار. وهنا يصبح التوسع نتيجة طبيعية لطريقة التفكير أكثر من كونه مجرد قرار سياسـي ظرفي؛ وهو ما يفسر لماذا لم يتوقف التوسع حتى بعد اغتيال المرشد الأعلى الإيراني وتفكك جزء كبير من محور المقاومة، بل تسارَع.

سادسًا: الجغرافيا وتفاوت القدرة على تشكيل التوازنات الإقليمية

يمكن الاعتراض هنا بأن ما تسميه الورقة "انتقام الجغرافيا" ليس إلا الاسم الحديث لمعضلة الأمن الكلاسيكية: كل بحث عن عمق أو حزام عازل يقرؤه الخصم تهديدًا فيرد بتوسع مماثل، فتدور حلقة الفعل ورد الفعل من دون حاجة إلى الجغرافيا متغيرًا حاكمًا(50). والاعتراض وجيه جزئيًّا: يمكن تفسير قدر من السلوك الإيراني بمنطق شرعية النظام واقتصاد العقوبات أكثر من تفسيره بإرث الهضبة، كما يمكن ردُّ جانب من السلوك الإسرائيلي إلى موازنة التهديدات لا إلى ضيق المساحة وحده(51).

غير أن هذه التفسيرات المنافسة تكمِّل الجغرافيا ولا تلغيها، وذلك لسببين تحليليين محددين؛ أولًا: معضلة الأمن تشرح آلية التصعيد لكنها لا تشرح لماذا تتركَّز المواجهة تحديدًا على الممرات والمضائق والمناطق العازلة، لا على أي متغير آخر قابل للتصعيد المتبادل. اختيار الساحة نفسها -جنوب سوريا، وجنوب لبنان، ومضيق هرمز، والضفة الغربية- هو اختيار جغرافي بامتياز يسبق منطق الفعل ورد الفعل ويحدد شكله. ثانيًا: تفسير شرعية النظام يشرح الدافع الداخلي للتوسع لكنه لا يشرح خريطة انتشاره: لماذا اختارت إيران تحديدًا العراق ولبنان واليمن دون آسيا الوسطى مثلًا رغم وجود جاليات وروابط تاريخية هناك أيضًا؟ الإجابة تكمن في القرب الجغرافي والاتصال البري لا في حسابات الشرعية وحدها. تبقى الجغرافيا، إذن، شرطًا ضروريًّا غير كاف: تُحدد قائمة الخيارات الممكنة وكلفة كل منها، بينما تحسم العوامل الأخرى أيَّ الخيارات يُنتقى. وبهذا المعنى لا يكون "الانتقام" قدَرًا يُلغي الإرادة، بل بنية تجعل بعض القرارات أرخص وبعضها أبهظ.

على صعيد آخر، المثير للاهتمام أن إيران وإسرائيل، رغم عدائهما الظاهر، تتحركان وفق منطقين تاريخيين متشابهين بصورة غير متوقعة. كلتاهما تنظر إلى نفسها بوصفها وريثة قصة تاريخية أكبر من الدولة الحديثة. إيران تستدعي ذاكرة الإمبراطوريات الفارسية، وإسرائيل تستدعي ذاكرة العودة إلى الأرض التاريخية وإعادة تجميع المجال اليهودي. في الحالتين، تتحول الجغرافيا إلى أداة لإثبات صحة الرواية التاريخية. ولذلك فإن الصراع بينهما ليس صراع نفوذ تقليديًّا فقط بل صراعًا بين سرديتين تاريخيتين تحاول كل منهما إعادة تشكيل الخريطة بما ينسجم مع تصورها للماضي والمستقبل.

ومن هنا يتشكل الشرق الأوسط الجديد، الانتقال من عصر الصراع على الأرض إلى عصر الصراع على الوظيفة. المنطقة لم تعد تُدار وفق الحدود التي رسمتها اتفاقيات القــرن العشــرين فقط بل وفق خرائط ذهنية جديــدة تبنيها القوى الإقليمية. في هذه الخرائط تصبح الممرات أهم من الحدود، والمناطق العازلة أهم من خطوط السيادة، والولاءات العابرة للدول أكثر تأثيرًا من المؤسسات الرسمية. لهذا السبب تبدو دول عديدة وكأنها تتحرك داخل خرائط صمَّمها الآخرون. فإيران تفكر بممر يصل الخليج بالمتوسط، وإسرائيل تفكر بحزام أمني يمتد عبر أكثر من جبهة.

إلــى جانب النموذجين المركزيين يبرز نمــوذج ثالث لا يُختزل في أيٍّ منهما، لكن الورقــة تعامله بوصفه حالة ضبط محدودة الوظيفة، لا حالة موازية بالعمق التحليلي نفسه، تجنبًا لتشتت الطرح الذي وُجِّه إليه نقد منهجي سابق. النموذج التركي لا يوسِّع شــبكة بالوكالة كطهران، ولا يبني حزامًا عازلاً كإسرائيل، بل يفكر بمحور شمالي–جنوبــي يربط الأناضول بعمقه الجنوبي ويملأ الفــراغ الذي خلَّفه تراجع النفوذين، الإيراني والروسي، عبر قواعد جوية ومنظومات دفاع جوي وتدريب للجيش السوري الجديد، ودمج فصائل "الجيش الوطني" المدعومة من أنقرة داخل البنية العســكرية الناشــئة(52). أما دول الخليج، وفي مقدمتها الســعودية والإمارات، فتقدِّم نموذجًا يقوم على تحويل رأس المال والربط اللوجســتي إلى حضور عبر ممر الهند–الشرق الأوسط–أوروبا (IMEC)، بديلاً معلنًا عن مبادرة الحزام والطريق الصينية(53).

غير أن حرب 2026 قدَّمت اختبارًا إمبريقيًّا حاسمًا لحدود هذا النموذج الاقتصادي: حين اندلعت الحرب، لم يكن لدول الخليج صوت في قرار شنِّها، واستُهدف جميعها بصواريخ ومسيَّرات إيرانية رغم عدم مشاركتها المباشرة في القتال؛ فتعرضت الإمارات لأكثر من 537 صاروخًا باليستيًّا و2256 مسيَّرة حتى وقف إطلاق النار، وقطر لأكثر من 60 صاروخًا باليستيًّا وموجات متعددة من المسيَّرات مع إسقاط طائرتين حربيتين إيرانيتين، والسعودية لعشرات الصواريخ ومئات المسيَّرات استهدفت منشآت أرامكو النفطية، والبحرين لنحو 194 صاروخًا و523 مسيَّرة أدَّت لأضرار في مصفاة "بابكو" وإصابات في منشــآت ســكنية، فيما استنزفت دول خليجية عدة أغلب مخزونها من صواريخ الاعتراض Patriot خلال الأيام والأسابيع الأولى وحدها؛ إذ أطلقت إيران أكثر من 2000 مســيَّرة و500 صاروخ باليســتي في الأيام الأربعة الأولى فقط(54).

هكذا يتكشَّف الفارق الحاسم بين فاعلية اقتصادية قادرة على تمويل الممرات، وعجز إستراتيجي عن ردع حرب تُخاض فوق المجال الخليجي نفسه دون إرادة أصحابه.

والأردن يقدِّم الدليل الأكثر وضوحًا على اتساع مفهوم "الفراغ العربي" ليشمل حتى الدول ذات المؤسسات الأمنية الفاعلة والتحالفات الراسخة. فقد أبلغت عمَّان جميع الأطراف، قبل اندلاع حرب 2026، بأنها "لن تكون ساحة معركة لأي طرف"، وكرَّر وزير الخارجية، أيمن الصفدي، هذا الموقف علنًا(55). ومع ذلك، استُهدفت المملكة بمئات الصواريخ والمسيرات، تصدت لها القوات الجوية الملكية، فيما سقط 18 داخل الأراضي الأردنية، بينما تضرر نظام رادار مرتبط بمنظومة THAAD الأميركية المنتشرة في المملكة، واستُهدفت قاعدة موفق السالطي الجوية مباشرة(56)، فيما استمرت الاستهدافات المتقطعة حتى بعد وقف إطلاق النار الأول، في أبريل/ نيسان، واستُهدفت، في يونيو/ حزيران، قاعدة الأزرق تحديدًا بوصفها موقعًا أميركيًّا(57). الأردن هنا حالة نقية لاختبار مفهوم الفراغ: دولة أعلنت حيادها بوضوح، ولديها جيش فاعل وتحالفات دفاعية راسخة مع واشنطن ودول الخليج، ومع ذلك لم يحمها إعلان الحياد من أن تصبح ممر عبور صاروخي وهدفًا مباشرًا في آن معًا، لأن موقعها الجغرافي بين الطرفين المتحاربين جعلها جزءًا من ساحة الحرب بحكم الجغرافيا لا بحكم الإرادة السياسية.

من هنا يلزم تدقيق مفهوم "الفراغ العربي" لا تخفيفه: ثمة ثلاثة أشكال متمايزة له لا شكل واحد. فراغ الدول المنهارة (سوريا سابقًا) التي تتحول أرضها إلى خريطة مفتوحة تُستثمر فيها قوة الآخرين مباشرة؛ وفراغ الدول الغنية اقتصاديًّا والغائبة إستراتيجيًّا (الخليج) التي تُموَّل الممرات فوقها بينما تُرسم قرارات الحرب والسلم خارجها؛ وفراغ الدول ذات السيادة الوظيفية المحدودة جغرافيًّا (الأردن) التي تملك قرارًا سياسيًّا واضحًا لكن موقعها الجغرافي بين قوتين متحاربتين يجعل هذا القرار عاجزًا عن حماية أراضيها فعليًّا. وما يفصل بين من يَرسم ومن يُرسَم له، في الحالات الثلاث، ليس الثروة ولا الموقف السياسي المعلن، بل امتلاك القدرة الذاتية على الردع الفعلي، وهو ما تفتقده المنظومة العربية بأشكالها الثلاثة على السواء.

سابعًا: العنصر الخفي الذي لا يظهر على الخرائط

هناك عامل آخر يصعب التقاطه إذا ركزنا فقط على الجغرافيا العسكرية. ما يجري اليوم لا يتعلق فقط بتوسيع الحدود، وإنما بإعادة تعريف معنى الدولة نفسها. خلال العقود السابقة كانت الدول تتنافس على السيطرة على الأرض. أما اليوم فإن التنافس ينتقل تدريجيًّا إلى السيطرة على التدفقات: تدفقات الطاقة، والمعلومات، والتكنولوجيا، والبيانات، ورؤوس الأموال، وسلاسل الإمداد. هنا يكمن التحول الأعمق الذي لا يحظى بالاهتمام الكافي.

إذا تأملنا السلوك الإيراني والإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة سنلاحظ أن كليهما يسعى إلى الإمساك بالعقد الإستراتيجية أكثر من السعي إلى التوسع التقليدي. إيران تهتم بالممرات البرية، وخطوط الطاقة، والمنافذ البحرية (مضيق هرمز)، والاتصال بين آسيا الوسطى والخليج والمتوسط. وإسرائيل تهتم بالموانئ، والربط اللوجستي، ومشروعات الممرات الاقتصادية، والبنية الرقمية، وشبكات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. وفي هذا المستوى تحديدًا يصبح الصراع أكثر خطورة، لأنه يدور حول هندسة النظام الإقليمي القادم لا حول إدارة الأزمة الحالية فقط.

لكن هذه "العقد الإستراتيجية" ليست محل تنافس إقليمي فحسب؛ إنها بالضبط حلبة المنافسة بين القوى الكبرى. فالتدفقات التي تتحدث عنها الورقة -الطاقة والبيانات والممرات وسلاسل الإمداد- هي ميدان الصراع الأميركي-الصيني نفسه: ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا الذي مرَّ ذكره يُطرح بوصفه بديلاً غربيًّا لمبادرة الحزام والطريق، ويتقاطع مع مسار التطبيع وإعادة هندسة الإقليم(58). والصين، التي رعت تقارب الرياض–طهران عام 2023 وراكمت بذلك رصيدًا تفاوضيًّا، تتصرف بوصفها موازنًا "اقتصاديًّا أولاً" يحرص على تدفقات الطاقة عبر الخليج من دون أن يملك نفوذًا يُذكر على القرار العسكري الإسرائيلي، فيبقى دورها أقرب إلى "محدِّد الأضرار" منه إلى صانع التسويات(59). وفي المقابل، يفتح تراجع الحضور الروسي في سوريا بعد الأسد الفراغَ الذي ملأته أنقرة، بينما تظل واشنطن الطرف القادر على تحويل التفوق العسكري الإسرائيلي المؤقت إلى وقائع أطول عمرًا عبر الدعم والتغطية السياسية. وبهذا تكتمل صورة "الصراع على الوظيفة": إقليمٌ تتقاطع فوقه خرائط الفاعلين المحليين مع خرائط القوى الكبرى، فلا يُفهَم سلوك إيران وإسرائيل بمعزل عمن يملك القدرة على هندسة التدفقات عالميًّا.

ما يحدث هو أن الشـرق الأوسـط ينتقل ببطء من عصر الصراع على الأرض إلى عصر الصراع على الوظيفة. السـؤال لم يعد: من يسـيطر على هذه المنطقة؟ بل: ما الدور الذي سـتؤديه هذه المنطقة داخل الاقتصاد العالمي وشبكات التجارة والطاقة والتكنولوجيـا؟ الدولـة التي تنجح في احتلال موقع محوري داخل هذه الشـبكات ستحصل على نفوذ يفوق بكثير ما تمنحه السيطرة العسكرية المباشرة. ولهذا السبب فـإن المعركة الحقيقية خلال العقد القـادم قد لا تكون على الحدود الحالية، وإنما على من يمتلك القدرة على تحويل الجغرافيا إلى وظيفة إستراتيجية لا يستطيع العالم الاستغناء عنها.

وهنـا تحديـدًا يظهر المعنى الأعمق لانتقام الجغرافيـا. فالانتقام لا يتمثل في عودة الخرائط القديمة أو في توسع دولة على حساب أخرى فقط. الانتقام الحقيقي يتمثل فـي أن الجغرافيـا تعيد ترتيب أولويات الجميع وتجبرهم على العودة إلى الأسـئلة الأساسـية: من يسـيطر على الممرات؟ من يربط القارات؟ من يدير التدفقات؟ ومن يستطيع تحويل موقعه الجغرافي إلى مصدر دائم للقوة؟ هذه الأسئلة هي التي ستحدد شكل الشرق الأوسط خلال العقود المقبلة أكثر من أي معركة منفردة أو اتفاق مؤقت.

ثامنًا: المسارات المستقبلية بعد حربَي 2025 و2026

قد تبدو إسرائيل في لحظة 2025 أكثر قدرة على فرض الجغرافيا بالقوة. لديها تفوق عسكري، ودعم أميركي واسع، وتكنولوجيا مراقبة، وقدرة على تنفيذ عمليات جوية بعيدة من سـوريا ولبنان إلى إيران. فقد تلقت إسـرائيل منذ اندلاع حرب غزة في أكتوبر 2023 ما لا يقل عن 21.7 مليار دولار من المسـاعدات العسكرية الأميركية. (60) لكنها تواجه معضلة جوهرية: كل توسـع بري يولد سـكانًا غاضبين، وجبهات أطول، وكلفة أمنية مسـتمرة. المنطقـة العازلة لا تلغي الخطر، إنها تدفعه إلى عمق جديد. والاستيطان لا ينهي الصراع، إنه يحوله إلى بنية يومية من الاحتكاك. والخط الأصفر في غزة قد يتحول إلى حدود عسـكرية، لكنه سـيبقى محاطًا بسكان فقدوا بيوتهم ومجالهم الطبيعي للحياة.

أما إيران، فإن مسـتقبلها يعتمد على قدرتها على الانتقال من نفوذ الميليشـيات إلى نفـوذ الدولة. إذا ظلت تعتمد على الجماعات المسـلحة وحدها، فسـوف يتراجع

نفوذها كلما ازدادت كلفة الحروب بالوكالة. وإذا استطاعت تحويل موقعها إلى مركز للتجارة والطاقة والربط بين آسيا الوسطى والخليج والمشرق، فقد تستعيد جزءًا من قوتها بطريقة أقل استنزافًا. المشكلة أن النظام الإيراني بنى شرعيته الخارجية على الصراع، بينما تحتاج المرحلة المقبلة إلى اقتصاد، وممرات، وتسويات، وقدرة على تخفيف العداء الإقليمي.

وفي ضوء مذكرة إسلام آباد ومآلات الجبهة اللبنانية، يمكن استشراف ثلاثة مسارات، لكل منها متغير حاكم مختلف. المسار الأول هو استمرار التوسع المتبادل المُدار: إسرائيل تعمِّق مناطقها العازلة وتؤسس ضمَّها الزاحف في الضفة، وإيران تعيد بناء شبكتها بصيغة كونفيدرالية أكثر سرية ولا مركزية بعد تجربة الاغتيال القيادي. المتغير الحاكم لهذا المسار هو الوقائع الميدانية، ومنطقه يتعلق بفرض رؤية أحادية تتقدم فيها إسرائيل بصفتها الطرف الأقدر حاليًّا على تثبيت الأرض عسكريًّا وقانونيًّا معًا.

المسار الثاني هو توازن استنزاف طويل الأمد يبقى فيه الطرفان قادريْن على الإضرار ببعضهما دون قدرة أي منهما على فرض نظام إقليمي مستقر، عبر صعود أدوات الردع غير المرئي: سيبراني، واستخباري، وصاروخي، ونووي كامن بعد أن أثبتت الحرب الأخيرة صعوبة القضاء الكامل على البرنامج النووي الإيراني رغم حجم الضربة. لا فائز في هذا المسار بل عجزًا متبادلاً عن فرض نظام.

المسار الثالث هو إعادة تعريف النفوذ عبر التحول من السيطرة العسكرية المباشرة إلى التحكم بالممرات والطاقة وإعادة الإعمار، وهو الأكثر عقلانية اقتصاديًّا لكنه يحتاج تسويات سياسية عميقة ما زالت شروطها ضعيفة بعد حرب دمَّرت جزءًا كبيرًا من البنية التحتية الإقليمية، ومستفيده المحتمل من يملك تحويل موقعه إلى وظيفة لا يُستغنى عنها اقتصاديًّا، وهنا تدخل تركيا والخليج بوزنهما الاقتصادي-الوظيفي تحديدًا، لا بوزن عسكري لم تثبته حرب 2026، بل نقضته الوقائع الميدانية بوضوح.

خاتمة

لا يتشكل الشرق الأوسط الجديد عبر خريطة واحدة بل عبر تفاعل ثلاث خرائط متداخلة: خريطة الخوف الإسرائيلي التي تريد تحويل الانكشاف إلى هندسة حدودية دائمة، وخريطة العمق الإيراني التي تريد تحويل الشبكة إلى ردع قابل للبقاء بعد

انهيار بعض حلقاته، وخريطة الفراغ العربي التي تتحول فيها الدول المنهارة والغنية والمحدودة السيادة على السواء إلى المجال الذي تُختبر فيه الرؤيتان الأولى والثانية. لهذا السبب لا تدور المواجهة المقبلة حول غزة أو لبنان أو سوريا أو البرنامج النووي فقط بل حول من يملك حق تعريف المجال الإقليمي: هل تكون الحدود نتاج القانون الدولي، أم نتاج القدرة على تثبيت الوقائع؟ وهل تكون السيادة وظيفة للدولة الوطنية أم مساحة تفاوض بين الجيوش والوكلاء والممرات والاستخبارات والتكنولوجيا؟

غير أن انتقام الجغرافيا لا يمنح نصرًا كاملاً لأي طرف. فقد دفعت إيران، عبر عامين ونصف من الاستنزاف المتواصل واغتيال مرشدها الأعلى، ثمنًا غير مسبوق منذ 1979 لاتساع شبكتها، من دون أن يفكّك ذلك حضورها الإقليمي كليًّا. وإسرائيل، رغم تفوقها العسكري الكاسح الذي تُوِّج باغتيال رأس الدولة الإيرانية، تدفع ثمنًا سياسيًّا وأخلاقيًّا وقانونيًّا متصاعدًا لاتساع سيطرتها، وسط رأي استشاري دولي صريح يصف استمرار احتلالها بعدم المشروعية. كلما اتسع المجال، ازدادت صعوبة الحكم، وكلما تمددت القوة خارج حدودها، احتاجت شرعية لا توفرها الصواريخ ولا الغارات الجوية ولا الحلفاء المسلحون وحدهم.

ستُبقي طهران على حلفائها، لكنها ستعيد توزيع أدوارهم وتخفف مركزية الجغرافيا السورية، وتمنح الصواريخ والمسيَّرات والقدرات السيبرانية والنووي الكامن وزنًا أكبر في معادلة البقاء. هنا يتحول المشروع الإيراني من توسع إقليمي متصل إلى هندسة طبقات ردع متباعدة: طبقة في العراق، وطبقة في اليمن، وطبقة في لبنان، وطبقة داخل إيران نفسها. هذه ليست نهاية النفوذ الإيراني، وإنما بداية نسخته الأكثر حذرًا وخشونة في الوقت ذاته. وهذا بالضبط ما يحسم السؤال النظري الذي طُرح مبكرًا: فالجغرافيا لم تُبطل عقيدة الدفاع الأمامي، لكنها فرضت عليها كلفة لم تُصمَّم لتحمُّلها، وهو ما يعني أن انتقام الجغرافيا هنا ليس فشلاً في تجاوز القيد بقدر ما هو كشفٌ عن سقفه الحقيقي بعد عقدين من إخفائه. أما إسرائيل، فتتصرف وكأنها دخلت مرحلة تثبيت المكاسب قبل عودة التوازن؛ فهي تدرك أن لحظة ضعف إيران وحلفائها قد لا تستمر طويلاً، ولذلك تسعى إلى تحويل التفوق العسكري المؤقت إلى حقائق مكانية أطول عمرًا.

تحت هذا السطح، تتشكل قاعدة جديدة: الدول التي تفقد احتكارها للمجال تتحول إلى خرائط مفتوحة. الدولة الضعيفة لا تخسر قرارها السياسي فقط، بل تخسر قابلية أرضها لأن تبقى أرضًا وطنية مغلقة؛ تتحول الحدود إلى مناطق تفاوض عسكري، والمعابر إلى أدوات ضغط، والمناطق العازلة إلى بدايات حدود جديدة. لذلك فإن انتقام الجغرافيا هنا ليس عودة الجبال والأنهار والصحاري إلى السياسة فقط، بل عودة الفراغ نفسه بوصفه معيارًا للقوة: الفراغ في سوريا أعطى إسرائيل فرصة تمدد، والفراغ في غزة أعطاها فرصة هندسة، والفراغ في لبنان أعطاها فرصة تثبيت نقاط، والفراغ داخل مؤسسات الدولة العربية أعطى إيران فرصة بناء شبكات موازية؛ وهو ما أكدته حرب 2026 حين تحوَّل حتى الحياد المُعلن، كما في الحالة الأردنية، إلى عجز عن الإفلات من الجغرافيا.

من زاوية تاريخية، تتحرك إيران وإسرائيل تحت ضغط ذاكرتين طويلتين. إيران ترى نفسها وريثة هضبة وإمبراطورية ومجال حضاري، ولذلك تعتبر الانكفاء داخل حدود الدولة الحديثة تقليصًا لدورها الطبيعي. إسرائيل ترى نفسها مشروع دولة محاطًا بتهديد وجودي مستمر، ولذلك تعتبر الحدود القانونية غير كافية ما لم تتحول إلى عمق أمني عملي. الذاكرة الإيرانية توسعية لأنها تفكر بالمجال، والذاكرة الإسرائيلية توسعية لأنها تفكر بالنجاة. وبين المجال والنجاة يتولد الشرق الأوسط الجديد: إقليم تتراجع فيه فكرة الحدود النهائية، وتتقدم فيه فكرة الحدود الوظيفية – أي الحدود التي تتحرك وفق الحاجة الأمنية لا وفق القانون وحده. وهما معًا، رغم عدائهما، يساهمان في تفكيك النظام الإقليمي القديم: لا يعود الشرق الأوسط إلى خرائط سايكس-بيكو بصيغتها التقليدية، ولا ينتقل إلى نظام جديد مستقر، بل يدخل مرحلة خرائط معلقة – حدود موجودة على الورق، وسيادات مجروحة على الأرض، ومجالات نفوذ تتحرك فوق الدول وداخلها في آن واحد.

القيمة النظرية لهذه القراءة تكمن في اختبارها الصريح لتفسيرات متنافسة عبر مقارنة مهيكلة بدل الاكتفاء بأطروحة وصفية واحدة، وفي تفكيكها المنهجي لمفهوم "التوسع" إلى أدوات قابلة للمقارنة عبر حالتين مختلفتين جذريًّا في كل شيء إلا في محكومية سلوكهما ببنية جغرافية غير آمنة بذاتها؛ أما قيمتها الإمبريقية فتكمن في توثيقها الدقيق لتحولات حربَي 2025 و2026، بما فيها اغتيال المرشد الأعلى

الإيراني، وتحوُّل الاحتلال الإسـرائيلي في لبنان إلى واقع بمسـاحة تقارب خُمس الأراضي اللبنانية، والانتقال الإسـرائيلي في الضفـة الغربية من الأداة العمرانية إلى الأداة القانونية. وتقرُّ هذه القراءة، مع ذلك، بحدودها: فالبيانات الصادرة عن أطراف متحاربة أثناء نزاع فعلي تحمل درجة من عدم اليقين لا يمكن حسمها بحثيًّا، ومسار التفـاوض على الملف النـووي الإيراني ما زال مفتوحًا عند إغلاق باب البحث في مطلـع يوليو/ تموز 2026، ونتائج الانتخابات الإسـرائيلية المقـررة أواخر العام قد تعيد تشكيل بعض هذه المعطيات. هذه الحدود لا تُضعف الأطروحة البنيوية لكنها تُبقي الحاجة قائمة لتحديث الطبقة الإمبريقية كلما استجدت وقائع، مع بقاء المنطق الجغرافي الحاكم -كون الحدود القائمة غير كافية لأمن أيٍّ من الطرفين- ثابتًا نسبيًّا عبر تعاقب الأزمات.

ختامًا، خلال العقود الماضية سـاد الاعتقاد بـأن العولمة والتكنولوجيا والردع بعيد المـدى خففـت من أهمية الجغرافيا. غير أن حروب العقد الأخير تشـير إلى اتجاه معاكس: فالممرات البحرية، والمضائق، وشبكات الطاقة، والمناطق العازلة، والعمق الإسـتراتيجي عادت لتصبح عناصر مركزية في حسـابات القوة. لا تكشـف إيران وإسـرائيل عن اسـتثناء إقليمي بل عن عودة عالمية للجغرافيا بوصفها محددًا رئيسيًّا للأمن والنفوذ. ومستقبل المنطقة لن يتحدد بسؤال: من يملك القوة الأكبر؟ فحسب، بل بسؤال: من يستطيع تحويل هذه الجغرافيا من عبء أمني إلى نظام سياسي قابل للحياة؟ إسرائيل قد ترسم خطوطًا جديدة، لكنها ستبقى أمام سؤال السكان والشرعية الدولية. وإيران قد تعيد بناء شـبكاتها، لكنها سـتبقى أمام سـؤال الاقتصاد المنهك والدولة المتصدعة داخليًّا. وبين الحالتين تقف الدول العربية -من سـوريا المنهارة إلـى الخليج الغني إلى الأردن ذي السـيادة المحـدودة جغرافيًّا- أمام تحدٍّ مصيري واحد: إما أن تبقى فراغًا تسـتثمره القوى الإقليمية المتحاربة، أو تتحول إلى فاعل يملـك ردعًا ذاتيًّـا حقيقيًّا يعيد تعريف حدوده وممراته ومصالحه قبل أن يرسـمها الآخرون نيابة عنه فوق أراضيه.

المراجع

(1) Robert D. Kaplan, The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate (New York: Random House, 2012).

(2) Ibid

(3) Halford J. Mackinder, "The Geographical Pivot of History," The Geographical Journal 23, no. 4 (1904): 421-437.

(6) Nicholas J. Spykman, The Geography of the Peace (New York: Harcourt, Brace and Company, 1944).

(5) Robert D. Kaplan, The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate (New York: Random House, 2012).

(6) John H. Herz, "Idealist Internationalism and the Security Dilemma," World Politics 2, no. 2 (1950): 157-180; Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma," World Politics 30, no. 2 (1978): 167-214.

(7) Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

(8) Simon Dalby, "Geography Writes Back: Response to Kaplan's 'The Revenge of Geography'," Human Geography 2, no. 2 (2009): 32-51.

(9) Ron Johnston, "The Revenge of Geography," The AAG Review of Books 1, no. 1 (2013): 1-3.

(10) Andrew Mumford, Proxy Warfare (Cambridge, UK: Polity Press, 2013), 1.

(11) Vali Nasr, Iran's Grand Strategy: A Political History (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2025), chs. 7-8.

(12) Arash Reisinezhad, "The Rise and Decline of Iran's Forward Defense Strategy," British Journal of Middle Eastern Studies (2026), (accessed 11/ August 2026) https://doi.org/10.1080/13530194.2026.2627252.

(13) Stimson Center. “As Israel and the US Attack Iran, the ‘Axis of Resistance’ Remains on the Sidelines.” June 23, 2025. (accessed 11/August 2026) https://www.stimson.org/2025/as-israel-and-the-us-attack-iran-the-axis-of-resistance-remains-on-the-sidelines/.

(14) Shahram Akbarzadeh, William Gourlay, and Anoushiravan Ehteshami, “Iranian Proxies in the Syrian Conflict: Tehran’s ‘Forward-Defence’ in Action,” Journal of Strategic Studies 46, no. 3 (2023): 683-706.

(15) Shafaq News. “12 Billion in Trade: Iran and Iraq Deepen Commerce.” 2025. (accessed 11/August 2026) https://shafaq.com/en/Economy/12-Billion-in-Trade-Iran-and-Iraq-deepen-commerce. And, Shafaq News. “Iraq Eyes $25 Billion Annual Trade Volume with Iran.” 2025. (accessed 11/August 2026) https://shafaq.com/en/Economy/Iraq-eyes-25-billion-annual-trade-volume-with-Iran.

(16) Reuters. “Fuel Oil Smuggling Network Rakes in $1 Billion for Iran and Its Proxies.” December 3, 2024. (accessed 30/July 2026) https://www.reuters.com/world/middle-east/fuel-oil-smuggling-network-rakes-1-billion-iran-its-proxies-2024-12-03/.

(17) Iraq Business News. “Iran Has 20% of Iraq’s Consumer Market.” November 20, 2025. (accessed 30/July 2026) https://www.iraq-businessnews.com/2025/11/20/iran-has-20-of-iraqs-consumer-market/.

(18) Middle East Institute. “Iran’s Axis of Resistance after the 12-Day War: Adaptation, Restructuring, and Reconstitution.” December 19, 2025. (accessed 11/August 2026) https://mei.edu/publication/irans-axis-of-resistance-after-the-12-day-war-adaptation-restructuring-and-reconstitution/.

(19) José Ignacio Castro Torres. “The Fall of the Axis of Resistance: The Loss of Iranian Influence in the Middle East.” Geopolitical Panorama of Conflicts 2025, Documento de Análisis IEEE 22/2025, March 2026.

(20) House of Commons Library. “Iran: What Challenges Face the Country in 2026?” 2026. (accessed 10/August 2026) https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10456/.

(21) Britannica. “2026 Iran War.” (accessed 31/July 2026) https://www.britannica.com/event/2026-Iran-war.

(22) War on the Rocks. “As War With Iran Rages, the Axis of Resistance Is in Survival Mode.” March 9, 2026. (accessed 29/July 2026) https://warontherocks.com/as-war-with-iran-rages-the-axis-of-resistance-is-in-survival-mode/.

(23) JINSA (Jewish Institute for National Security of America). “Operations Epic Fury and Roaring Lion: 3/1/26 Update.” March 1, 2026. (accessed 11/August 2026) https://jinsa.org/wp-content/uploads/2026/03/Operations-Epic-Fury-and-Roaring-Lion-03-01-26.pdf. And, The Hilltop. “U.S.-Israel Launch ‘Operation Epic Fury’ Against Iran; Khamenei Killed.” March 2026. (accessed 11/August 2026) https://thehilltoponline.com/2026/03/04/u-s-israel-launch-operation-epic-fury-against-iran-khamenei-killed/.

(24) GlobalSecurity.org. “War Without Endgame: The Strategic Confusion of the 2026 Iran Conflict.” March 3, 2026. (accessed 29/July 2026) https://www.globalsecurity.org/military/ops/epic-fury-lessons.htm.

(25) The Soufan Center. “‘Operation Epic Fury’ Eclipses Diplomacy.” IntelBrief, March 1, 2026. (accessed 11/August 2026) https://thesoufancenter.org/intelbrief-2026-february-28/.

(26) Britannica. “2026 Iran War.” (accessed 11/August 2026) https://www.britannica.com/event/2026-Iran-war.

(27) Mona Yacoubian, “A Geographic and Social Reconfiguration in Lebanon,” Carnegie Endowment for International Peace (Diwan), May 15, 2026, (accessed 01/August 2026) https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2026/05/a-geographic-and-social-reconfiguration-in-lebanon. And, “Israel Expands Military Control in Gaza, Lebanon and Syria by 1,000sq km,” Al Jazeera, June 14, 2026, (accessed 11/August 2026) https://www.aljazeera.com/news/2026/6/14/israel-expands-military-control-in-gaza-lebanon-and-syria-by-1000sq-km. And, “Israel’s Occupation of Gaza, Lebanon, Syria Extends Beyond What Maps Show,” Al Jazeera, May 26, 2026, (accessed 11/August 2026) https://www.aljazeera.com/news/2026/5/26/israels-occupation-of-gaza-lebanon-syria-extends-beyond-what-maps-show.

(28) House of Commons Library. “Iran: What Challenges Face the Country in 2026?” 2026. (accessed 11/August 2026) https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10456/.

(29) Paul Salem, "The US-Iran Interim Deal: A Fragile Ceasefire," Arab Center Washington DC, June 18, 2026, (accessed 31/July 2026) https://arabcenterdc.org/resource/the-us-iran-interim-deal-a-fragile-ceasefire/. And, CSIS. "The United States and Iran Announce a Deal to End the War." June 2026. (accessed 11/August 2026) https://www.csis.org/analysis/united-states-and-iran-announce-deal-end-war-state-play.

(30) NPR. "Israel Is Building a 'Buffer Zone' Inside Lebanon." April 14, 2026. (accessed 31/July 2026) https://www.npr.org/2026/04/14/nx-s1-5783915/israel-plans-to-create-buffer-zones-in-lebanon-and-gaza-to-protect-its-territory.

(31) Middle East Institute. "Iran's Axis of Resistance after the 12-Day War." December 19, 2025. (accessed 1/August 2026) https://mei.edu/publication/irans-axis-of-resistance-after-the-12-day-war-adaptation-restructuring-and-reconstitution/. And, Reset DOC. "Iran: The End of the Axis and Strategic Adaptation." 2026. (accessed 1/August 2026) https://www.resetdoc.org/story/iran-end-axis-strategic-adaptation/.

(32) Al Jazeera. "Evolution Under Fire: Iran's 'Axis of Resistance' in a Post-War Era." June 30, 2026. (accessed 11/August 2026) https://www.aljazeera.com/news/2026/6/30/evolution-under-fire-irans-axis-of-resistance-in-a-post-war-era.

(33) The Jerusalem Post. "Despite Rocky History, Israel Once Again Weighing Security Zone in Lebanon - Analysis." March 2026. (accessed 11/August 2026) https://www.jpost.com/israel-news/article-889402

(34) NPR. "Israel Is Building a 'Buffer Zone' Inside Lebanon." April 14, 2026. (accessed 31/July 2026) https://www.npr.org/2026/04/14/nx-s1-5783915/israel-plans-to-create-buffer-zones-in-lebanon-and-gaza-to-protect-its-territory

(35) Atlantic Council. "Israel and the New Reality of Buffer Zones." July 10, 2026. (accessed 13/July 2026) https://www.atlanticcouncil.org/dispatches/israel-and-the-new-reality-of-buffer-zones/

(36) FAIR (Fairness and Accuracy in Reporting). "'Buffer Zone' Is Media's Euphemism for Israeli Occupation." May 20, 2026. (accessed 31/July 2026) https://fair.org/home/buffer-zone-is-medias-euphemism-for-israeli-occupation/.

(37) The Guardian. “Israel to Occupy Syrian Southern Territory for Unlimited Time, Says Minister.” March 12, 2025. (accessed 11/July 2026) https://www.theguardian.com/world/2025/mar/12/israel-to-occupy-syrian-southern-territory-for-unlimited-time-says-minister.

(38) Le Monde. “Israel Remains in Five Locations in Lebanon despite Withdrawal Deadline.” February 18, 2025. (accessed 31/July 2026) https://www.lemonde.fr/en/international/article/2025/02/18/israel-remains-in-five-locations-in-lebanon-despite-withdrawal-deadline_6738291_4.html.

(39) Al Jazeera. “Israel Expands Military Control in Gaza, Lebanon and Syria by 1,000sq km.” June 14, 2026. (accessed 11/August 2026) https://www.aljazeera.com/news/2026/6/14/israel-expands-military-control-in-gaza-lebanon-and-syria-by-1000sq-km.

(40) Peace Now. “Billions for Settlements in the 2024 Budget,” Februaty 22, 2024. (accessed 11/August 2026) https://peacenow.org.il/en/billions-for-settlements-in-the-2024-budget and “Government Allocates More Than NIS 1 Billion for the Establishment of New Settlements and Outposts,” June, 10, 2026. (accessed 11/August 2026) https://peacenow.org.il/en/government-allocates-over-1-billion-for-the-establishment-of-new-settlements

(41) William D. Hartung, Quincy Institute for Responsible Statecraft / Costs of War, Brown University. “U.S. Military Aid and Arms Transfers to Israel, October 2023-September 2025.” October 2025. (accessed 11/August 2026) https://quincyinst.org/research/u-s-military-aid-and-arms-transfers-to-israel-october-2023-september-2025/

(42) Le Monde. “West Bank Residents Await Bulldozers after Israel Approves E1 Settlement Project.” August 21, 2025. (accessed 1/August 2026) https://www.lemonde.fr/en/international/article/2025/08/21/west-bank-residents-await-bulldozers-after-israel-approves-e1-settlement-project_6744574_4.html.

(43) Al Jazeera Arabic. “A Record Number: 28,000 New Settlement Units in the West Bank in 2025.” Accessed June 2026. (accessed 11/August 2026) https://aja.ws/th0dy2. And, Peace Now. “Summary of 2025 in Settlements.” December 2025. (accessed 11/August 2026) https://peacenow.org.il/en/summary-of-2025-in-settlements.

(44) Arab Center Washington DC. "Annexation Through Law: Land Registration and Palestinian Dispossession in the West Bank." May 2026. (accessed 31/July 2026) https://arabcenterdc.org/resource/annexation-through-law-land-registration-and-palestinian-dispossession-in-the-west-bank/.

(45) Middle East Institute. "Israeli Settlements in the West Bank." 2026. (accessed 11/August 2026) https://mei.edu/backgrounder/israeli-settlements-in-the-west-bank/. And, OHCHR. "Israel's Settlement Expansion Drives Mass Displacement in West Bank." March 17, 2026. (accessed 11/August 2026) https://www.ohchr.org/en/press-releases/2026/03/israels-settlement-expansion-drives-mass-displacement-west-bank-un-report.

(46) International Crisis Group. "Sovereignty in All but Name: Israel's Quickening Annexation of the West Bank." October 9, 2025. (accessed 11/August 2026) https://www.crisisgroup.org/rpt/middle-east-north-africa/israelpalestine/252-sovereignty-all-name-israels-quickening-annexation-west-bank

(47) Chatham House. "Israel's Accelerating De Facto Annexation of the West Bank Has Dangerous Implications." April 17, 2026. (accessed 31/July 2026) https://www.chathamhouse.org/2026/04/israels-accelerating-de-facto-annexation-west-bank-has-dangerous-implications.

(48) Al Jazeera. "Map of Gaza Shows How Israeli Forces Will Withdraw under Ceasefire Deal." October 9, 2025. (accessed 30/July 2026) https://www.aljazeera.com/news/2025/10/9/map-of-gaza-shows-how-israeli-forces-will-withdraw-under-ceasefire-deal.

(49) International Court of Justice. "Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem — Advisory Opinion." July 19, 2024. (accessed 11/August 2026) https://www.icj-cij.org/node/204176.

(50) John H. Herz, "Idealist Internationalism and the Security Dilemma," World Politics 2, no. 2 (1950): 157-180; Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma," World Politics 30, no. 2 (1978): 167-214.

(51) Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

(52) Bloomberg. “Turkey Weighs Military Bases in Syria to Gain Edge After Assad Fall.” February 6, 2025. (accessed 11/August 2026) https://www.bloomberg.com/news/articles/2025-02-06/turkey-weighs-military-bases-in-syria-to-gain-edge-after-assad-fall. And, Emirates Policy Center. “The Turkish Role in Rebuilding Syria’s Military and Security Capabilities.” December 30, 2025. (accessed 11/August 2026) https://epc.ae/en/details/featured/the-turkish-role-in-rebuilding-syria-s-military-and-security-capabilities.

(53) Atlantic Council. The India-Middle East-Europe Economic Corridor: Connectivity in an Era of Geopolitical Uncertainty. 2025. (accessed 11/August 2026) https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/the-india-middle-east-europe-economic-corridor-connectivity-in-an-era-of-geopolitical-uncertainty/.

(54) Mark F. Cancian and Chris H. Park, “Last Rounds? Status of Key Munitions at the Iran War Ceasefire,” Center for Strategic and International Studies (CSIS), April 21, 2026, (accessed 11/August 2026) https://www.csis.org/analysis/last-rounds-status-key-munitions-iran-war-ceasefire. And, “Bahrain Says It Intercepted 130 Missiles, 234 Drones Since Start of Iranian Attacks,” Anadolu Agency, March 18, 2026, (accessed 11/August 2026) https://www.aa.com.tr/en/middle-east/bahrain-says-it-intercepted-130-missiles-234-drones-since-start-of-iranian-attacks/3869500. And, “UAE and Bahrain Intercept Dozens of Missiles and Drones Post-Ceasefire,” IranWire, April 9, 2026, (accessed 11/August 2026) https://iranwire.com/en/news/151020-uae-and-bahrain-intercept-dozens-of-missiles-and-drones-post-ceasefire/.

(55) The Jerusalem Post. “Missile Debris Falls in Amman as Jordan Faces Direct Threats amid Israel-Iran War.” March 22, 2026. (accessed 11/August 2026) https://www.jpost.com/middle-east/iran-news/article-890781.

(56) “U.S. rushing to replace THAAD radar in Jordan”. The Wall Street Journal. March 6, 2026. And, “Jordan Announces Interception of More Than 220 Missiles and Drones Since the Start of the War on Iran,” Sada News Agency, 2026, (accessed 11/August 2026) https://www.sadanews.ps/en/news/286471.html.

(57) FDD. “Iran Wants To Punish Jordan for Hosting U.S. Forces.” June 12, 2026. (accessed 11/August 2026) https://www.fdd.org/analysis/2026/06/12/iran-

wants-to-punish-jordan-for-hosting-u-s-forces/. And, Arab Center Washington DC. “Jordanian Security and the US-Israel War on Iran.” April 8, 2026. (accessed 11/August 2026) https://arabcenterdc.org/resource/jordanian-security-and-the-us-israel-war-on-iran/.

(58) Atlantic Council. The India–Middle East–Europe Economic Corridor (2025); Middle East Institute. “The India–Middle East–Europe Economic Corridor.” 2026. (accessed 11/August 2026) https://mei.edu/backgrounder/the-india-middle-east-europe-economic-corridor/.

(59) Middle East Institute. “China’s Model of Power Projection in the Middle East.” April 1, 2026. (accessed 11/August 2026) https://mei.edu/publication/chinas-model-of-power-projection-in-the-middle-east/.

(60) Quincy Institute for Responsible Statecraft. “U.S. Military Aid and Arms Transfers to Israel, October 2023–September 2025.” 2025. (accessed 1/August 2026) https://quincyinst.org/research/u-s-military-aid-and-arms-transfers-to-israel-october-2023-september-2025.

الأمن الاقتصادي الخليجي في ظل حرب 2026:
تحديات الطاقة والممرات

Gulf Economic Security amid the 2026 War:
Energy and Chokepoint Challenges

* Naji Abi-Aad – ناجي أبي عاد

ملخص

تبحث هذه الدراسة في التداعيات الإستراتيجية والاقتصادية للحرب على إيران، عام 2026، على أمن الطاقة في دول الخليج، انطلاقًا من مفارقة أساسية تتمثل في امتلاك المنطقة جانبًا كبيرًا من احتياطيات النفط والغاز العالمية، مقابل اعتماد قسم رئيسي من صادراتها على عدد محدود من الممرات البحرية المعرضة للصراعات والاضطرابات، وفي مقدمتها مضيقا هرمز وباب المندب. وقد أظهرت الحرب أن تعطيل تدفقات الطاقة لا يستلزم إغلاق المضائق إغلاقًا كاملًا؛ إذ تستطيع الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة والألغام البحرية، وما يصاحبها من ارتفاع المخاطر والتأمين وتردد شركات الشحن، إحداث شلل واسع في حركة الملاحة، تنتقل آثاره سريعًا من قطاع الطاقة إلى الإيرادات العامة والاستقرار المالي وسلاسل الإمداد والأسواق العالمية.

وتحلِّل الدراسة تفاوت قدرة دول الخليج على امتصاص هذه الصدمة تبعًا لموقعها الجغرافي، ومدى اعتمادها على مضيق هرمز، وما تملكه من خطوط أنابيب وموانئ ومسارات تصدير بديلة. كما تدرس الترابط الإستراتيجي بين هرمز وباب المندب، وتخلص إلى أن أمن الممرات البحرية المحيطة بالخليج يشكِّل منظومة مترابطة، بحيث يمكن لاضطراب أحدها أن يقلِّل فاعلية البدائل المتاحة عند تعطل الآخر. وتولي الدراسة اهتمامًا خاصًّا لقطر، التي كشفت الأزمة اعتماد صادراتها من الغاز الطبيعي المسال على هرمز، وما يرتبط بذلك من تحديات تتعلق باستمرارية التصدير والتخزين والوفاء بالالتزامات التعاقدية والمحافظة على الحصة السوقية.

وتخلص الدراسة إلى أن أمن الطاقة الخليجي لم يعد يقاس بحجم الاحتياطيات أو القدرات الإنتاجية وحدهما، بل بقدرة منظومة الطاقة على إيصال مواردها إلى الأسواق والمحافظة على استمرارية الإمدادات في أوقات الأزمات. ومن ثم، يتطلب تعزيز الأمن الاقتصادي الخليجي بناء منظومة أكثر مرونة وتنوعًا، تجمع

* د. ناجي أبي عاد، أستاذ في معهد العلوم السياسية بباريس (oP secneicS)، وخبير دولي في اقتصاديات الطاقة وشؤون النفط والغاز في الشرق الأوسط.

Dr. Naji Abi-Aad, Professor at Sciences Po in Paris and an international expert in energy economics and Middle Eastern oil and gas affairs.

بيـن تطويـر خطـوط الأنابيـب والمسـارات البديلـة، وتوسـيع قـدرات التخزيـن، وتعزيـز التكامـل الإقليمـي لشـبكات الطاقـة، وتنويـع الأصـول ومصـادر الإمـداد الخارجيـة، وحمايـة الممـرات البحريـة والبنيـة التحتيـة للطاقـة، إلـى جانـب مواصلـة التنويـع الاقتصـادي. وبهـذا المعنـى، كشـفت حـرب 2026 أن التحـدي الإسـتراتيجي لـدول الخليـج لا يكمـن في قدرتهـا على إنتـاج الطاقـة بقـدر مـا يكمـن في قدرتهـا على ضمـان وصولهـا إلـى الأسـواق في بيئـة جيوسياسـية شـديدة التقلـب.

الكلمـات المفتاحيـة : الأمـن الاقتصـادي الخليجـي، أمـن الطاقـة، حـرب 2026، مضيق هرمـز، بـاب المنـدب، الممـرات البحريـة، الغـاز الطبيعـي المسـال، سلاسـل الإمداد.

Abstract:

This study examines the strategic and economic implications of the 2026 war on Iran for energy security in the Gulf states. It proceeds from a fundamental paradox: while the Gulf holds a substantial share of global oil and natural gas reserves, a significant proportion of its energy exports depends on a limited number of maritime chokepoints vulnerable to conflict and disruption, most notably the Strait of Hormuz and Bab al-Mandab. The war demonstrated that disrupting energy flows does not require the complete closure of a maritime chokepoint. Missile and drone attacks, naval mines, rising security and insurance risks, and the reluctance of shipping companies to transit high-risk waters can severely constrain maritime traffic, with consequences extending rapidly from the energy sector to public revenues, financial stability, supply chains, and global energy markets.

The study analyzes the varying capacity of Gulf states to absorb such shocks according to their geography, degree of dependence on the Strait of Hormuz, and access to alternative pipelines, ports, and export routes. It also examines the strategic interdependence between Hormuz and Bab al-Mandab, arguing that the maritime chokepoints surrounding the Gulf constitute an interconnected security system in which disruption at one chokepoint can undermine the effectiveness of alternatives used when another is impaired. Particular attention is given to Qatar, where the crisis exposed the vulnerability arising from the dependence of liquefied natural gas exports on Hormuz and highlighted challenges related to export continuity, storage capacity, contractual commitments, and the preservation of market share.

The study concludes that Gulf energy security can no longer be assessed primarily in terms of reserves and production capacity. It increasingly depends on the ability of the wider energy system to deliver resources

to international markets and sustain supplies during prolonged crises. Strengthening Gulf economic security therefore requires a more resilient and diversified architecture encompassing alternative pipelines and export routes, expanded storage capacity, greater regional integration of energy networks, diversification of overseas assets and supply sources, and stronger protection of maritime routes and energy infrastructure, alongside continued economic diversification. In this sense, the 2026 war revealed that the Gulf states' central strategic challenge lies not so much in their capacity to produce energy as in their ability to ensure its reliable access to global markets amid an increasingly volatile geopolitical environment.

Keywords: Gulf Economic Security, Energy Security, 2026 War, Strait of Hormuz, Bab al-Mandab, Maritime Chokepoints, Liquefied Natural Gas, Supply Chains.

مقدمة

تزخر دول مجلس التعاون الخليجي بموارد ضخمة من النفط والغاز الطبيعي؛ إذ قُدِّرت احتياطياتها المؤكدة المتراكمة في عام 2025 ما يقارب 48٪ و40٪ على التوالي من الاحتياطيات العالمية(1).

غير أن امتلاك هذه الموارد الضخمة لا يكفي، في حدِّ ذاته، لضمان أمن صادرات الطاقة واستدامة عائداتها. فجزء كبير من صادرات النفط والغاز الخليجية يعتمد على ممرات بحرية محدودة، يتقدمها مضيق هرمز، بينما يمثل باب المندب حلقة رئيسية في الطريق الذي يربط الخليج بالبحر الأحمر وقناة السويس والأسواق الأوروبية. وقد جعل هذا التركز الجغرافي أمن الطاقة الخليجي وثيق الصلة بأمن الممرات البحرية وقدرتها على الاستمرار في العمل خلال الأزمات والصراعات.

كشفت الحرب الأميركية/ الإسرائيلية على إيران، التي اندلعت في 28 فبراير/ شباط 2026، حجم هذه المعضلة. فقد أدَّى شلل حركة الملاحة عبر مضيق هرمز إلى اضطراب صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال، في وقت استمرت فيه المخاطر الأمنية في باب المندب والبحر الأحمر. وتزامن ذلك مع هجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة على منشآت للطاقة في عدد من دول الخليج، وما أعقبها من خفض للإنتاج والصادرات، وإعلانات للقوة القاهرة، وارتفاع تكاليف التأمين والشحن، واضطراب أسواق الطاقة العالمية. وهكذا انتقلت تداعيات الحرب من المجال العسكري إلى صميم الأمن الاقتصادي لدول الخليج، وأثارت أسئلة تتعلق بموثوقية صادراتها وقدرتها على الاستمرار في الوصول إلى الأسواق العالمية في أوقات الأزمات.

وتنبع إشكالية هذه الدراسة من المفارقة بين المكانة الكبيرة التي تحتلها دول الخليج في منظومة الطاقة العالمية، بما تمتلكه من احتياطيات وقدرات إنتاجية وتصديرية، وبين اعتماد جانب رئيسي من هذه القدرات على ممرات بحرية ضيقة ومعرضة لمخاطر الصراعات الإقليمية. وتزداد هذه الإشكالية تعقيدًا مع تفاوت أوضاع دول الخليج نفسها؛ فبعضها يمتلك خطوط أنابيب وموانئ تتيح لها تجاوز مضيق هرمز

جزئيًّا، بينما تظل دول أخرى أكثر اعتمادًا عليه، ولاسيما في صادرات الغاز الطبيعي المسال.

وعلى هذا الأساس، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيسي: إلى أي مدى كشفت الحرب على إيران هشاشة الأمن الاقتصادي لدول الخليج المرتبط بتصدير النفط والغاز عبر مضيقي هرمز وباب المندب؟ وما الخيارات المتاحة أمامها لتقليل هذه الهشاشة وتعزيز قدرتها على مواصلة تصدير الطاقة في أوقات الأزمات؟

ويتفرع عن هذا السؤال بحث عدد من القضايا المترابطة، في مقدمتها حدود التعطيل الذي تعرض له مضيق هرمز وانعكاساته على صادرات الطاقة الخليجية، وطبيعة العلاقة بين المخاطر في هرمز وباب المندب، وحجم التأثير الاقتصادي المتفاوت للحرب في دول الخليج، ومدى قدرة خطوط الأنابيب والموانئ والمسارات البديلة الحالية والمحتملة على تقليل الاعتماد على المضائق البحرية. كما تولي الدراسة اهتمامًا خاصًّا لدولة قطر بالنظر إلى اعتماد صادراتها من الغاز الطبيعي المسال على المرور عبر مضيق هرمز، وتبحث الخيارات المتاحة لتعزيز مرونة منظومة تصدير الطاقة الخليجية على المدى الطويل.

أولًا: إغلاق مضيق هرمز وآثاره الاقتصادية

يُعد مضيق هرمز أحد أهم ممرات الطاقة في العالم، فهو منفذ بحري ضيق تمر عبره نحو خُمس التجارة العالمية من النفط والغاز الطبيعي المسال المصدر من الخليج(2). ومنذ نهاية فبراير/ شباط 2026، تعرضت حركة الملاحة عبر المضيق لتعطيل واسع، فتراجعت شحنات النفط الخام، التي كانت تصل قبل الحرب إلى نحو 20 مليون برميل يوميًّا، إلى جزء صغير من مستواها السابق. كما توقفت صادرات الغاز الطبيعي المسال، وتعطلت حركة الناقلات، وارتفعت أقساط التأمين(3)، فيما علقت شركات شحن كبرى عملياتها، وبقيت مئات السفن راسية على جانبي المضيق في انتظار ظروف تسمح بالعبور الآمن.

ولم يكن إغلاق مضيق هرمز كاملاً بالمعنى الذي يفرض حصارًا دائمًا يمنع العبور بصورة مطلقة، لكنه أدَّى من الناحية التشغيلية إلى شلل واسع في حركة الملاحة. فقد استهدفت الهجمات الإيرانية بالصواريخ والطائرات المسيرة والألغام البحرية

ناقلات النفط والغاز بصورة مباشرة، بالتزامن مع هجمات على البنية التحتية للطاقة في الخليج زادت الأزمة تعقيدًا. ومع ارتفاع المخاطر والتكاليف إلى مستويات كبيرة، أصبح الفارق العملي بين الإغلاق الكامل والتعطيل الجزئي أقل وضوحًا؛ إذ دفعت المخاطر الأمنية، بما فيها الهجمات المباشرة على عدد من الناقلات، كثيرًا من السفن إلى تجنب المرور عبر المضيق. وهكذا اكتسب الإغلاق بُعدًا ماديًّا ونفسيًّا في آن واحد(4)؛ إذ كان الشعور بانعدام الأمان كافيًا لتعطيل جانب كبير من حركة الملاحة. ويكشف ذلك أن هشاشة هرمز لا ترتبط بموقعه الجغرافي وحده، بل أيضًا بقابليته للتأثر بأدوات الحرب غير التقليدية وبارتفاع مستوى المخاطر المحيطة بالملاحة.

ومن المنظور العسكري، أظهرت الأزمة أن تعطيل مضيق هرمز لا يتطلب بالضرورة السيطرة عليه أو إغلاقه بصورة كاملة؛ إذ يمكن للمضايقات والهجمات المستمرة أن تخلق بيئة بحرية عالية المخاطر تحد بشدة من حركة السفن. وقد اعتمدت إيران على الطائرات المسيرة والصواريخ والألغام البحرية والمناورات البحرية في خلق مثل هذه البيئة، فيما واجهت محاولات التحالف لتأمين المضيق صعوبات ترتبط بكثافة حركة الملاحة وضيق الممر وصعوبة توفير ضمانات كاملة لسلامة السفن العابرة.

ويرتبط استمرار هذا الوضع بقدرة إيران على مواصلة الهجمات، وبمدى استعداد التحالف لتحمل تكاليف تأمين الملاحة. وقد أظهر استمرار التعطيل لأشهر أن التأثير في تدفقات الطاقة العالمية لا يتطلب إغلاق المضيق بالكامل؛ فالتعطيل الجزئي، متى اقترن بارتفاع المخاطر الأمنية وتكاليف العبور، يمكن أن يؤدي عمليًّا إلى شلل واسع في حركة صادرات الطاقة.

وتتقارب التداعيات الاقتصادية للإغلاق الكامل والتعطيل الجزئي عندما يصل الأخير إلى هذا المستوى من التأثير؛ إذ تتراجع الصادرات والإيرادات وتتضرر موثوقية المورِّدين في الأسواق. كما يمكن أن تتجاوز آثار التعطيل مدته الزمنية، من خلال الإضرار بسمعة المصدِّرين الخليجيين، وتآكل حصصهم السوقية، ودفع المستهلكين إلى البحث بصورة أكثر جدية عن مصادر بديلة للطاقة. ومن هنا تبرز أهمية أن تشمل خطط دول الخليج كلا السيناريوهين، وأن تأخذ في الحسبان أن آثار الأزمات التي تصيب الممرات البحرية قد تستمر حتى بعد عودة الملاحة إلى طبيعتها.

وقد ظهرت التداعيات الاقتصادية للأزمة سـريعًا؛ فتراجع تصدير النفط من الخليج وارتفعـت أسـعاره في الأسـواق العالمية، فيمـا انهارت صادرات الغـاز الطبيعي المسال(5)، وخسرت دول الخليج مليارات من الإيرادات(6). كما اتسع اللجوء إلى إعلان القوة القاهرة، في مؤشر على الضغوط التي تعرضت لها موثوقية الإمدادات، بالتزامـن مع ارتفـاع حالة عدم اليقين اللوجسـتي وتكاليف المعـاملات وتقلبات الأسعار. واضطر منتجو النفط إلى خفض الإنتاج مع تقلص قدرتهم على التصدير؛ فخفضت السـعودية والعراق والإمارات إنتاجها، بينما أوقفت قطر والكويت الإنتاج بسبب محدودية بدائل التصدير المتاحة لهما. وكانت سلطنة عُمان أقل تأثرًا في هذا الجانـب بفضـل وجود مرافق لتصدير النفط والغـاز خارج مضيق هرمز. كما حمل خفـض الإنتاج، في بعـض الحالات، مخاطر محتملة على المكامن النفطية، بما قد يضيف خسائر طويلة الأجل. أما مصدِّرو الغاز الطبيعي المسال في الخليج، ولاسيما قطـر، فقـد اضطروا إلى وقف جانب كبير من الإنتاج والتصدير، مع تصاعد مخاطر فقدان حصص من السوق العالمية كلما طال أمد الأزمة.

ثانيًا: هرمز وباب المندب والمخاطر البحرية المترابطة

أظهـرت حـرب عام 2026 أن أمـن الطاقة في الخليج يرتبط بشـبكة من الممرات البحريـة المتداخلـة، في مقدمتها مضيقا هرمز وباب المنـدب، وأن تعطل أحدهما يضاعـف الضغـوط على الآخر ويزيد من مواطن الضعف في منظومة تصدير الطاقة الإقليمية. ومن هنا تبرز أهمية تبني دول الخليج إسـتراتيجيات شاملة تراعي الترابط بين أمن هذه الممرات، بدلاً من التعامل مع كل منها بصورة منفصلة.

ويعـد مضيقا هرمز وباب المندب من أهم نقاط الاختناق البحرية في العالم؛ فهرمز يصل الخليج ببحر العرب والمحيط الهندي، بينما يربط باب المندب البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. ويشكل المضيقان معًا شريانين رئيسيين لتجارة الطاقة العالمية، وتعتمد عليهما حركة جانب كبير من صادرات النفط والغاز الطبيعي المتجهة من الخليج إلى الأسواق العالمية.

وقـد كشـف الصراع في الخليج مـدى تعرض هذه الممـرات لتداعيات التوترات الجيوسياسـية. فتعرضت الملاحة في مضيق هرمز لاضطرابات حادة بفعل هجمات

الصواريخ والطائرات المسيرة والألغام البحرية، كما سبقت الإشارة، فيما تصاعدت المخاطر المحيطة بباب المندب في ظل حالة عدم الاستقرار الإقليمي، ولاسيما بعد سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن على ميناء المخا ومنطقة ذو باب وجزيرة ميون الواقعة في قلب المضيق.

ويؤدي تزامن الاضطرابات في هرمز وباب المندب إلى مضاعفة المخاطر التي تواجه صادرات الطاقة الخليجية؛ فعندما تعطلت الملاحة عبر هرمز، اتجه المنتجون في الخليج إلى البحث عن مسارات بديلة، من بينها المسارات المؤدية إلى البحر الأحمر، لكن تصاعد التهديدات في باب المندب حَدَّ بدوره من فاعلية بعض هذه البدائل(7). وانعكس تداخل المخاطر في المضيقين على تكاليف النقل البحري، فارتفعت أقساط التأمين مع إعادة تقييم المخاطر المرتبطة بالعبور، وعلَّقت بعض شركات الشحن عملياتها؛ مما أدَّى إلى مزيد من التأخير. كما أظهر تعرض صادرات الخليج لمخاطر تقع خارج نطاق السيطرة المباشرة لدوله حجم التحدي الذي يواجه الحفاظ على موثوقيتها كمورِّد للطاقة.

وللحد من هذه المخاطر وتداعياتها، تبرز أمام دول الخليج مجموعة من الخيارات المتكاملة، تبدأ بتعزيز التنسيق في إطار مجلس التعاون الخليجي، والتعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية لحماية الممرات البحرية وتأمين حركة الملاحة عبر المضائق. ويوازي ذلك العمل على تنويع مسارات تصدير الطاقة من خلال تطوير خطوط أنابيب تتجاوز مضيقي هرمز وباب المندب حيثما أمكن، إلى جانب توسيع قدرات التخزين داخل المنطقة وخارجها بما يوفر احتياطيات يمكن الاستفادة منها عند تعطل نقاط الاختناق البحرية.

ثالثًا: التداعيات الاقتصادية للحرب على دول الخليج

1- صادرات النفط والغاز

أدى تعطل الملاحة عبر مضيق هرمز إلى اضطراب نحو خُمس تجارة النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية، وكان تأثير ذلك شديدًا على دول الخليج التي تعتمد اقتصاداتها بدرجات متفاوتة على عائدات الصناعات البترولية. غير أن حجم التأثير اختلف من دولة إلى أخرى تبعًا لمدى اعتمادها على المضيق، وقدرتها على استخدام

منافذ ومسارات بديلة. فقد تمكنت السعودية والعراق والإمارات من تحويل جزء من صادراتها عبر خطوط الأنابيب القائمة، واستفادت نسبيًّا من ارتفاع أسعار النفط، بينما كانت الكويت وقطر أشد تأثرًا بسبب اعتمادهما الكبير على مضيق هرمز. أما عُمان، فاستفادت من وقوع مرافق تصدير النفط والغاز لديها خارج المضيق(8).

وقد عكست الأزمة تفاوتًا واضحًا في قدرة دول الخليج على التعامل مع تعطل الممرات البحرية في هرمز وباب المندب. فاستفادت السعودية من خط الأنابيب شرق-غرب الذي أتاح لها تصدير جزء من إنتاجها النفطي عبر البحر الأحمر، كما أتاح خط الأنابيب الممتد بين حقل حبشان وميناء الفجيرة للإمارات تصدير جزء من إنتاجها النفطي خارج مضيق هرمز. وفي المقابل، كان تأثير الأزمة شديدًا على الكويت، التي تعتمد بصورة كبيرة على هرمز، فاضطرت إلى خفض إنتاجها ووقف صادراتها النفطية. وواجهت البحرين نقصًا حادًّا بسبب اعتمادها على الاستيراد، فيما فاقم عدم الاستقرار المالي من الخسائر الاقتصادية في العراق، الذي خفض إنتاجه النفطي بسبب محدودية قدرته على تصديره عبر خطوط الأنابيب. وظلَّت عُمان الأقل تأثرًا بفضل وجود مرافق تصدير النفط والغاز خارج مضيق هرمز(9).

وكانت قطر من أكثر دول الخليج تأثرًا بالأزمة؛ إذ تراجعت صادراتها من الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام بصورة حادة، وكشف اعتمادها على مجمع رأس لفان الصناعي وعلى النقل البحري عبر هرمز عن جوانب ضعف هيكلية في منظومة التصدير. وبين مارس/ آذار وأغسطس/ آب 2026، تراجع إنتاج وصادرات الغاز الطبيعي المسال القطري بنسبة 96٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، إذ لم تتجاوز الصادرات 18 شحنة من رأس لفان، مقابل 509 شحنات في الفترة المقابلة من العام السابق(10). وترتب على هذا التراجع خسارة نحو 24 مليار دولار من العائدات، فضلاً عن تأثيره في صورة قطر بوصفها موردًا موثوقًا للغاز الطبيعي المسال(11).

وفي السياق نفسه، تراجعت صادرات الإمارات من الغاز الطبيعي المسال، بين مارس/ آذار وأغسطس/ آب 2026، بنسبة 54٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، وسُجِّل أكبر انخفاض في مارس/ آذار، حين تراجعت الصادرات بنسبة 90٪ على أساس سنوي(12).

2- الإيرادات العامة والاستقرار المالي والاستثمارات المحلية(13)

تشـكِّل إيرادات الصناعات البترولية ركيزة أساسـية للاستقرار المالي في اقتصادات الخليج، ولذلك انعكسـت التخفيضات القسرية في الإنتاج وتعطل الصادرات سريعًا علـى الإيرادات العامة. وواجهت الكويت وقطر ضغوطًا مباشـرة على ميزانيتيهما، فيما تمكنت السعودية والإمارات من امتصاص جانب من الخسائر بفضل تنوع منافذ التصدير وارتفاع أسـعار النفط(14). أما العراق، الذي كان يعاني أصلاً من أوضاع مالية غير مستقرة، فقد شهد مزيدًا من التدهور في وضعه الاقتصادي(15).

وزاد من حدة الضغوط المالية ارتفاع الإنفاق العسـكري؛ إذ اضطرت دول الخليج إلـى تخصيـص مليارات من إيراداتها للإنفاق على الدفـاع(16) واتخاذ تدابير أمنية طارئة، وهو ما اسـتنزف جانبًا من الموارد التي كان يمكن توجيهها إلى مشـروعات التنمية. وأفضى تراجع الإيرادات وارتفاع النفقات معًا إلى تضييق الحيز المالي المتاح وتقليص القدرة على تمويل الاستثمارات طويلة الأجل.

وامتدت آثار الأزمة إلى مناخ الاستثمار والنشاط الاقتصادي عمومًا، فتراجعت الثقة في اسـتقرار اقتصادات المنطقة، وأعاد بعض المسـتثمرين الدوليين تقييم مسـتوى المخاطر الجيوسياسية؛ مما أدى إلى خروج جانب من رؤوس الأموال وتأجيل بعض المشروعات أو إلغائها. وتزامن ذلك مع انقطاعات في التيار الكهربائي واضطرابات فـي النشـاط الصناعي وتراجع الإيـرادات، فتعرضت اقتصـادات المنطقة لضغوط انكماشـية واسعة(17). وكشفت هذه التطورات مجددًا مدى تأثر اقتصادات الخليج بالصدمات التي تصيب قطاع الوقود الأحفوري، وأبرزت أهمية تسريع جهود التنويع الاقتصادي.

3- سلاسل التوريد والتجارة الخارجية

لم تقتصر تداعيات أزمة هرمز على صادرات الطاقة، بل امتدت إلى سلاسل التوريد وحركـة التجارة الخارجية في دول الخليج. فقد علَّقت شـركات شـحن عملياتها، وبقيت مئات السـفن عالقة في البحر؛ مما أثَّر في حركة السـلع من المنطقة وإليها، وأضعف دور الخليج بوصفه محورًا للتجارة العالمية. وواجه المستوردون صعوبات في تأمين بعض السلع الأساسية، في الوقت الذي تعذر فيه على عدد من المصدِّرين

الوصول إلى أسواقهم، فتراجعت حركة التجارة الخارجية بصورة حادة. وظهرت هذه التداعيات بوضوح في البحرين، التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات وواجهت نقصًا في بعض السلع، وكذلك في الكويت التي واجهت صعوبات في تأمين احتياجاتها من بعض المنتجات، ومنها الغاز الطبيعي المسال.

وكشفت الأزمة بذلك مدى ارتباط شبكات التجارة الخليجية باستمرار حركة النقل البحري عبر مضيق هرمز، وما يترتب على تعطله من آثار تتجاوز حركة السلع نفسها إلى تكاليف التجارة والشحن. فقد أدى تعطل الملاحة عبر المضيق إلى ارتفاع تكاليف التأمين وأقساطه على السفن العاملة في مياه الخليج، بما فيها ناقلات النفط والغاز، إلى مستويات غير مسبوقة.

رابعًا: الأمن الاقتصادي في الخليج

كشف الصراع في الخليج عن جوانب ضعف هيكلية في اقتصادات دول المنطقة، في مقدمتها اعتماد صادرات الطاقة بدرجة كبيرة على استمرار حركة النقل البحري عبر ممرات ونقاط اختناق لا تخضع لسيطرتها الكاملة. وأظهرت الأزمة أن تعطل هذه الممرات، حتى لفترات قصيرة، يمكن أن تمتد تداعياته سريعًا من قطاع الطاقة إلى مجمل النشاط الاقتصادي، بما يؤثر في الاستقرار المالي وحركة التجارة وثقة المستثمرين.

ويزيد اعتماد دول الخليج على عائدات النفط والغاز من تعرض اقتصاداتها لتداعيات الأزمات الجيوسياسية(18)؛ إذ ما زالت عائدات الوقود الأحفوري تشكِّل مصدرًا رئيسيًّا للإيرادات العامة والنقد الأجنبي والنشاط الاقتصادي في عدد منها. ومن ثم، تنتقل آثار تعطل الصادرات أو تقلب أسعار الطاقة إلى المالية العامة والاحتياطيات والإنفاق على المشروعات التنموية. وقد ظهرت هذه الصلة بوضوح خلال الأزمة، مع تراجع الصادرات وما ترتب عليه من ضغوط مالية واقتصادية.

وامتدت تداعيات الأزمة إلى مكانة مصدِّري الطاقة الخليجيين في الأسواق العالمية، مع تصاعد المخاوف بشأن استقرار الإمدادات، ولاسيما إمدادات الغاز الطبيعي المسال، ودفع بعض المستهلكين إلى البحث عن مصادر وخيارات أخرى للطاقة، من بينها الفحم والطاقة النووية والمتجددة(19). وتكتسب مسألة الموثوقية أهمية

خاصة في أسواق الطاقة؛ إذ تقوم العلاقات طويلة الأمد بين المنتجين والمستهلكين على الثقة بقدرة المورِّد على الوفاء بالتزاماته واستمرار تدفق الإمدادات.

وفي هذا السياق، أعادت الأزمة إبراز أهمية التنويع الاقتصادي بوصفه أحد مرتكزات تعزيز قدرة الاقتصادات الخليجية على مواجهة الصدمات الخارجية. ويشمل ذلك توسيع الاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والقطاعات غير النفطية، بما يقلِّل تدريجيًّا من الاعتماد على عائدات الوقود الأحفوري ويدعم استدامة النمو على المدى الطويل. وتمثل رؤية السعودية 2030 ومبادرات الطاقة المتجددة في الإمارات خطوات مهمة في هذا الاتجاه(20)، وإن ظل مستوى التقدم في التنويع متفاوتًا بين دول المنطقة. وتواجه الكويت والبحرين تحديات ترتبط بحجم اقتصاديهما ومجالات التنويع المتاحة، فيما يواجه العراق صعوبات إضافية في تنفيذ سياسات التنويع في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي.

وتؤكد الأزمة، في ضوء ذلك، أهمية تسريع مسارات التنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاعات غير النفطية والطاقة المتجددة والتكنولوجيا والاقتصاد المعرفي والابتكار. ويتطلب تعزيز الأمن الاقتصادي كذلك تنويع البنية التحتية لتصدير الطاقة، من خلال تطوير مسارات بديلة تقلِّل الاعتماد على مضيق هرمز، وزيادة قدرات تخزين النفط داخل المنطقة وخارجها لمواجهة تعطل نقاط الاختناق، والاستثمار في مرافق خارجية لتسييل الغاز الطبيعي وتخزينه. ويكتمل ذلك بتعزيز الشفافية والتواصل مع الأسواق والمستهلكين بما يدعم الثقة في موثوقية إمدادات الطاقة الخليجية.

خامسًا: الطرق البديلة لتصدير النفط(21)

أظهرت الحرب بين إيران وكلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل الأهمية الإستراتيجية لامتلاك منتجي النفط في المنطقة منافذ بديلة للتصدير، والعمل على تطويرها وزيادة قدرتها التشغيلية. فمع تعطل الملاحة عبر مضيق هرمز، تراجعت شحنات النفط الخام من المنطقة، التي كانت تبلغ نحو 20 مليون برميل يوميًّا، إلى جزء محدود من مستواها السابق، فيما دفعت الهجمات المباشرة كثيرًا من السفن إلى تجنب المرور عبر المضيق. وكشف هذا التعطل حجم المخاطر الناجمة عن اعتماد صادرات النفط الخليجية على نقطة اختناق واحدة، وجعل تنويع مسارات التصدير جزءًا أساسيًّا من متطلبات أمن الطاقة في المنطقة. وفي هذا السياق، برزت خطوط الأنابيب بوصفها

البديـــل الأكثر قدرة على توفير منافذ تصدير تتجاوز مضيق هرمز، ســـواء من خلال الخطوط العاملة حاليًّا، أو إعادة تأهيل خطوط أُنشـــئت في فترات ســـابقة، أو تطوير مشروعات جديدة تزيد من مرونة منظومة التصدير.

وقد أسهمت خطوط الأنابيب القائمة بالفعل في تخفيف جانب من آثار تعطل العبور عبـــر مضيـــق هرمز، وأتاحت لبعض دول المنطقة مواصلـــة تصدير جزء من إنتاجها النفطي عبر منافذ بديلة. ومن أبرز هذه الخطوط:

خطوط الأنابيب القائمة

- خط أنابيب شـــرق–غرب (بترولين) في الســـعودية، الذي يربط المنطقة الشرقية بميناء ينبع على البحر الأحمر، وتدرس المملكة حاليًّا زيادة طاقته.
- خط أنابيب نفط أبوظبي في الإمارات، الذي يربط حقل حبشـــان بميناء الفجيرة على بحر العرب، وقد بدأت أبوظبي تنفيذ مشروع يهدف إلى مضاعفة قدرته.
- خـــط أنابيب العراق–تركيا، الذي ينقـــل النفط الخام من حقل كركوك إلى ميناء جيهان على البحر المتوسط.

وقد أتاحت هذه المنافذ اســـتمرار تصديـــر النفط، وإن بصورة جزئية، إلا أن طاقتها ظلـــت غيـــر كافية لتعويض التراجع الكبير في صـــادرات النفط من الخليج. وكانت الســـعودية أكثـــر دول الخليج قدرة على تصدير نفطهـــا بعيدًا عن مضيق هرمز، فيما اســـتطاع العراق والإمارات تحويل جزء من صادراتهما إلى مســـارات بديلة، وظلت الكويت وقطر معتمدتين بدرجة كبيرة على المضيق.

خطوط الأنابيب الأخرى

توفر بعض خطوط أنابيب النفط التي أُنشـــئت خلال عقود ســـابقة خيارات إضافية يمكن الاســـتفادة منها لتعزيز القدرة على التصدير خارج مضيق هرمز، ولاســـيما إذا أُعيد تأهيلها وتشغيلها، ومن أبرزها:

- خط الأنابيب العراقي عبر الســـعودية، الممتد من حقل الرميلة العراقي إلى ميناء المُعجز جنوب مدينة ينبع على البحر الأحمر.

- خط أنابيب التابلاين، الممتد من السعودية إلى محطة الزهراني على الساحل اللبناني للبحر المتوسط.
- خط شركة نفط العراق، الممتد من حقل كركوك إلى ميناء بانياس في سوريا، مع فرع يصل إلى طرابلس في لبنان.

ويمكن لإعادة تأهيل هذه الخطوط أن توفر قدرًا إضافيًّا من المرونة في منظومة التصدير، وإن كانت عودتها إلى العمل تواجه تحديات فنية وسياسية وأمنية، في ظل ما تشهده بعض مناطق عبورها من عدم استقرار ونزاعات إقليمية.

مقترحات لخطوط أنابيب جديدة

طُرحت كذلك عدة مشروعات لإنشاء خطوط أنابيب جديدة تتجاوز مضيق هرمز، من بينها:

- خط أنابيب ساحلي يربط الكويت وقطر والإمارات والسعودية مباشرة ببحر العرب.
- خط أنابيب الخليج السريع، الذي يجمع النفط من دول الخليج العربية وينتهي على سواحل عُمان، ومنها إلى الأسواق العالمية.
- خط أنابيب البصرة–العقبة، الذي يربط العراق بالميناء الأردني على البحر الأحمر.

وتتطلب هذه المشروعات استثمارات كبيرة وترتيبات سياسية وأمنية معقدة، فضلاً عن الوقت اللازم لإنشائها وتشغيلها، إلا أنها تمثل خيارات مهمة لتعزيز مرونة منظومة التصدير على المدى الطويل.

خطوط الأنابيب ضرورةً إستراتيجية

ومع ما توفره خطوط الأنابيب من بدائل للممرات البحرية، فإنها تظل بدورها عرضة للمخاطر الأمنية، بما فيها هجمات الصواريخ والطائرات المسيرة وأعمال التخريب، وهو ما أظهره الصراع الحالي من خلال تعرض عدد من خطوط النفط في المنطقة لهجمات. كما تبين التجارب التاريخية أن خطوط الأنابيب الرئيسية في الخليج والشرق الأوسط تعرضت في مراحل مختلفة للتوقف بسبب النزاعات وحالات عدم

الاستقرار. ومن ثم، توفر خطوط الأنابيب بدائل مهمة لمضيق هرمز، لكنها لا تلغي مخاطر التعطيل، بل تسهم في توزيعها وتقليل الاعتماد على مسار واحد.

وقد أكدت الحرب على إيران وردود فعل طهران الأهمية الإستراتيجية لهذه الخطوط في منظومة أمن الطاقة الخليجي، والحاجة إلى توسيع منافذ التصدير وتنويعها للحد من الاعتماد على مضيق هرمز. وعلى الرغم من المخاطر التي قد تتعرض لها خطوط الأنابيب نفسها، فإن تعددها وتوزعها الجغرافي يوفران قدرًا أكبر من المرونة والقدرة على مواصلة التصدير عند تعطل أحد المسارات. ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار المنسق في تطوير الخطوط القائمة وإنشاء مسارات جديدة بوصفه أحد مرتكزات أمن الطاقة في الخليج على المدى الطويل(22).

ويتطلب ذلك إستراتيجية مزدوجة تجمع بين إعادة تأهيل البنية التحتية الحالية للتصدير والاستثمار في خطوط جديدة، في إطار من التنسيق على المستويين، الوطني والإقليمي. ويمكن لمجلس التعاون الخليجي، أو غيره من الأطر الإقليمية المناسبة، أن يؤدي دورًا في تسهيل الاتفاقات المتعلقة بتقاسم التكاليف، وحقوق الضخ، ورسوم العبور، بما يساعد على تطوير شبكة أكثر تكاملاً ومرونة لتصدير الطاقة.

وينبغي، في الوقت نفسه، أن تراعي إستراتيجيات التصدير التحولات في أنماط الطلب والأسواق، وأن تستند إلى جدوى اقتصادية واضحة. فتراجع فرص نمو الطلب في الأسواق الأوروبية يحد من الجدوى المستقبلية لبعض خطوط الأنابيب المتجهة إلى موانئ البحر المتوسط، في حين تمثل آسيا السوق الرئيسية لنمو الطلب على نفط الخليج. ولذلك تكتسب مسارات التصدير القادرة على خدمة الأسواق الآسيوية أهمية متزايدة عند تحديد أولويات الاستثمار في مرافق التصدير وخطوط الأنابيب.

التكامل الإقليمي للغاز(23)

وفي سياق البحث عن طرق بديلة لتصدير الغاز، التي سيجري تناولها بمزيد من التفصيل في القسم الخاص بقطر، يبرز ربط شبكات الغاز الوطنية في دول الخليج بوصفه أحد الخيارات التي يمكن أن تعزز التكامل والمرونة في منظومة الطاقة الإقليمية. وقد حظي هذا التوجه باهتمام قادة دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ

شددوا في قمتهم بمدينة جدة، في أبريل/ نيسان 2026، على ضرورة تسريع الخطوات نحو مشروع خط أنابيب لنقل النفط والغاز.

وتعكس المقترحات الخاصة بإنشاء خطوط أنابيب تربط قطر بالبحرين والكويت إدراكًا متزايدًا لأهمية التكامل الإقليمي في مجال الغاز. ويقدم خط أنابيب دولفين، الذي ينقل منذ عام 2007 الغاز القطري إلى أبوظبي ودبي والفجيرة في الإمارات العربية المتحدة وصحار في عُمان، تجربة عملية في هذا المجال. ومن شأن توسيع هذا النموذج ليشمل خطوطًا مماثلة تربط قطر بالكويت والبحرين أن يعزز ترابط شبكات الغاز الخليجية ويقلل من مواطن الضعف داخل منظومة الإمدادات الإقليمية.

وفي هذا السياق، تقدم التجربة الأوروبية في تكامل أسواق الغاز بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها في الخليج، ولاسيما في الربط بين الدول الغنية بالغاز والأسواق الإقليمية التي تحتاج إليه. فقد واجهت أوروبا خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي تحديات مرتبطة بالاعتماد الكبير على واردات الغاز الطبيعي من مناطق تتسم بعدم الاستقرار السياسي، ثم اتجهت تدريجيًّا إلى تطوير إطار تنظيمي أكثر تكاملاً، وتنويع مصادر الإمدادات، وبناء شبكة مترابطة من خطوط أنابيب الغاز. واستند هذا المسار إلى إرادة سياسية ورؤية مشتركة وإطار تنظيمي داعم، إلى جانب قدر من التنسيق بين السياسات الوطنية. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت هذه العملية في بداياتها، فقد أسهم تطورها على المدى الطويل في تعزيز أمن الإمدادات وتحقيق فوائد اقتصادية للمستهلكين.

وتشير هذه التجارب إلى ما يمكن أن يوفره تكامل شبكات الغاز الوطنية من مرونة أكبر لمنظومة الطاقة الخليجية. كما يمكن للتنسيق في إطار مجلس التعاون الخليجي، أو غيره من الأطر الإقليمية، أن يهيئ بيئة أكثر ملاءمة لتطوير شبكة مترابطة للغاز، بما يتيح تنويع مسارات الإمداد، وتقليل مواطن الضعف، وتعزيز قدرة دول المنطقة على مواجهة حالات تعطل الإمدادات أو اضطراب طرق التصدير.

سادسًا: سيناريوهات لمضيق هرمز والخيارات الإستراتيجية

سيناريو الإغلاق الطويل

يمثل الإغلاق الطويل لمضيق هرمز أسوأ السيناريوهات بالنسبة إلى دول الخليج العربية. فإذا ظلت حركة ناقلات النفط والغاز مشلولة لمدة عام أو أكثر، فقد تتراجع

صادرات النفط من الخليج بصورة حادة؛ مما يضطر المنتجين إلى إجراء تخفيضات إضافية في الإنتاج. وفي الوقت نفسه، قد تبدأ أزمة إمدادات الغاز الطبيعي المسال، الناجمة عن الصراع في المنطقة وتعطل العبور عبر هرمز، في الانحسار تدريجيًّا مع دخول قدرات إنتاجية جديدة إلى السوق العالمية، وهو ما قد يؤدي إلى تآكل حصص المصدِّرين الخليجيين في السوق.

وفي مثل هذا السيناريو، قد يتجه المستهلكون بوتيرة أسرع إلى بدائل أخرى للغاز، من بينها الفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة، بالتزامن مع توسع مورِّدين جدد للغاز الطبيعي المسال، ولاسيما في حوض المحيط الهادئ، في قدراتهم الإنتاجية والتصديرية. ومن شأن استمرار هذا الوضع فترة طويلة أن يعيد تشكيل جانب من خريطة الإمدادات العالمية، ويزيد من حدة المنافسة التي يواجهها مصدِّرو الخليج عند عودتهم إلى الأسواق.

وتكمن خطورة هذا السيناريو في آثاره التراكمية طويلة الأمد؛ إذ لا تقتصر التداعيات على خسائر الإنتاج والإيرادات خلال فترة الإغلاق، بل تمتد إلى احتمال تراجع الموقع التنافسي لدول الخليج في أسواق الطاقة العالمية، ولاسيما سوق الغاز الطبيعي المسال، مع انتقال جزء من الطلب إلى موردين ومصادر طاقة بديلة.

سيناريو التهدئة

سيمنح تخفيف الأزمة مع إعادة فتح جزئي لمضيق هرمز راحة مؤقتة؛ وعندها سوف يمكن لحركة ناقلات النفط والغاز أن تستأنف مرورها تحت إجراءات أمنية مُشددة، لكن المخاطر والتكاليف ستظل مُرتفعة. كما أن أقساط التأمين ستستمر في الارتفاع، وسيظل المستهلكون متوجسين من إمدادات الخليج. وفي هذا السيناريو، يمكن لدول الخليج استعادة جزء من الصادرات، لكن ضرر السُّمعة وفقدان الموثوقية سيبقى مما سيجر المشترين إلى تنويع مصادر الإمداد.

سيناريو إعادة الفتح

تمثل إعادة فتح مضيق هرمز بالكامل، مع استعادة الأمن واستئناف الحركة، السيناريو الأكثر تفاؤلاً. وعندها يمكن أن تعود الصادرات إلى مستويات ما قبل الأزمة،

وستتعافى الإيرادات، وسيُعاد الاستقرار المالي. ومع ذلك، فإن إعادة فتح هرمز لا تمحو الضرر الذي لحق بالسُّمعة والموثوقية. وسيستمر المستهلكون في اعتبار الإمدادات الخليجية عُرضة للخطر، مما يُعجِّل بتنويع مصادر إمداد النفط والغاز بعيدًا عن الخليج. لذلك ينبغي على دول المنطقة اعتبار إعادة الفتح فرصة لإعادة بناء المصداقية، وليس مجرد عودة إلى الأوضاع الطبيعية.

وينبغي أخذ الحذر من أية ترتيبات ستُتخذ لإعادة فتح مضيق هرمز وتأثيرها المُحتمل، المباشر وغير المباشر، على صادرات الدول العربية في المنطقة من النفط ومن الغاز المُسال خاصة. فالواضح أن كلًّا من الولايات المتحدة وإيران تحاولان التحكم بالمرور عبر هرمز، وهذا ما قد يُعطيهما القدرة على التأثير على عملية تصدير الغاز الطبيعي المُسال عبر المضيق، خاصة أن الغاز الأميركي هو منافس جدي لغاز الخليج بينما تُعد إيران مُزاحمًا محتملاً له في مرحلة ما بعد الأزمة.

أطر طوارئ إستراتيجية

يُمثل صراع الخليج في عام 2026 لحظة حاسمة في أمن الطاقة العالمي. فلقد كشف عن مخاطر منهجية مرتبطة بالاعتماد المفرط على مضيق هرمز، وأظهر هشاشة اقتصادات الوقود الأحفوري المركزية، وسرَّع من التحولات الهيكلية في الأسواق العالمية للطاقة.

وتؤكد السيناريوهات المختلفة لمضيق هرمز أن دول الخليج لا يمكنها الاستمرار بالاعتماد على الوضع الراهن وإبقاء الأمور على حالها. فسواء استمر إغلاق هرمز لفترة طويلة، أو تم تخفيفه، أو إعادة فتحه، تتطلب المرونة اتخاذ بلدان المنطقة إجراءات حاسمة.

وبغضِّ النظر عن كل هذه السيناريوهات، من الضروري لدول الخليج وضع أُطر طوارئ إستراتيجية لتعزيز قدرتها على الصمود وضمان دورٍ لها على المدى الطويل في نظام الطاقة العالمي، وتشمل أطر الطوارئ هذه ما يلي:

- بناء خطوط أنابيب تصدير للنفط والغاز وإعادة تأهيل خطوط الأنابيب المُتوقفة عن العمل بهدف تصدير كامل إنتاج دول الخليج العربية من النفط والغاز من خارج مضيق هرمز (ومن خارج مضيق باب المندب إذا أمكن).

- التكامـــل الإقليمي لخطوط الأنابيب: ربط شـــبكات الغاز الوطنية لضمان النقل الموثوق ضمن بُلدان الخليج العربية.
- توسيع سِعة تخزين النفط: سواء في الداخل أو في البلدان المستهلكة لمواجهة أي إغلاقات للطرق الحيوية.
- تنويع الأصول الخارجية لتسييل وتخزين الغاز الطبيعي في الأسواق الآمنة.
- تنويع الأسواق: مواءمة إستراتيجيات ومرافق التصدير مع الطلب العالمي وخاصة في البلدان الآسيوية.
- التنويع الاقتصادي: الاستثمار في الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والقطاعات غير النفطية.
- الضمانـــات الأمنيـــة: تأمين التزامات دولية موثوقة لحمايـــة البنية التحتية للطاقة والممرات البحرية في المنطقة.
- الدبلوماســـية العامة: إطلاق حملات منســـقة لإعادة بناء الثقـــة بالخليج وبلدانه وصناعته البترولية لدى المستهلكين العالميين.

التقليص المتدرج للاعتماد على مضيق هرمز

يمكن أن يقود تنفيذ بعض الخيارات الســـابقة إلى مســـار تدريجي لتقليص الاعتماد على مضيق هرمز، ولاســـيما في قطاع النفط. وقد بدأت دول المنطقة بالفعل العمل على تطوير مسارات بديلة للتصدير، وإن كان إنجاز هذه المشروعات وتوسيع طاقتها إلى المستوى الذي يُحدث تحولاً ملموسًا في خريطة التصدير يتطلب سنوات.

أما في قطاع الغاز الطبيعي المســـال، فتبدو البدائل أكثر محدودية، ومن المرجح أن يحتفظ مضيق هرمز بأهميته خلال الســـنوات المقبلة في ظل غياب مســـارات بديلة قادرة على استيعاب الصادرات الحالية. ومن ثم، يبدو تقليص الاعتماد على المضيق مسارًا ممكنًا على المدى الطويل، لكن وتيرته ستختلف بين النفط والغاز تبعًا لتطور البنية التحتية البديلة وقدرتها على استيعاب أحجام الصادرات الخليجية(24).

سابعًا: قطاع الطاقة القطري في ظل الحرب

كان للحرب بين إيران وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل تأثير مباشر في قطاع الطاقة القطري، في ظل اعتماد جانب رئيسي من صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام على المنشآت الواقعة في رأس لفان، وعلى حركة الناقلات عبر مضيق هرمز. وقد أظهرت تطورات الحرب حجم المخاطر المرتبطة بتركز جانب كبير من قدرات إنتاج الغاز وتسييله وتصديره في منطقة واحدة، وارتباط الصادرات البحرية بممر هرمز. فقد تعرضت منشآت رأس لفان لأضرار نتيجة الصراع، بالتزامن مع تعطل حركة ناقلات النفط والغاز القطرية عبر المضيق. وأعادت هذه التطورات إلى الواجهة مسألة تنويع مسارات تصدير الطاقة، وتوسيع الخيارات المتاحة لقطاع الغاز القطري، سواء من خلال تعزيز قدرات التخزين، أو الاستثمار في أصول خارجية لتسييل الغاز وتخزينه، أو بحث إمكانات النقل عبر خطوط الأنابيب، إلى جانب ما يوفره التنويع الاقتصادي من قدرة أكبر على التعامل مع الصدمات الخارجية.

وتكشف الحالة القطرية عن مسألة أساسية في مفهوم أمن الطاقة؛ إذ إن امتلاك احتياطيات كبيرة وقدرات إنتاجية وتسييلية مرتفعة يحتاج، في أوقات الأزمات، إلى منظومة نقل وتصدير قادرة على ضمان وصول هذه الموارد إلى الأسواق. ومن هذه الزاوية، تمثل مرونة مسارات التصدير والتخزين والإمداد أحد المكونات الرئيسية لأمن قطاع الطاقة واستمرارية حضوره في الأسواق العالمية.

تراجع صادرات الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام

تعد قطر واحدة من أكبر مصدِّري الغاز الطبيعي المسال في العالم، وتبلغ القدرة الإنتاجية لمجمع رأس لفان الصناعي نحو 77 مليون طن سنويًّا. كما تُمثِّل عائدات الغاز الطبيعي المسال موردًا مهمًّا للاقتصاد القطري وللإيرادات العامة وعائدات النقد الأجنبي. وفي ضوء اعتماد الجزء الأكبر من صادرات الغاز على النقل البحري عبر مضيق هرمز، ترتبط استمرارية هذه الصادرات بدرجة كبيرة باستقرار حركة الملاحة عبر المضيق.

وقد أظهرت الحرب الإيرانية-الأميركية بصورة واضحة أثر هذا الارتباط. فمع تعرض مجمع رأس لفان لهجمات إيرانية بالصواريخ والطائرات المسيرة، في مارس/ آذار،

بالتزامــن مــع تعطل حركة ناقلات الغاز عبر مضيــق هرمز، تراجعت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المســال بصورة حادة. وبين مارس/ آذار وأغســطس/ آب 2026، انخفضت الصادرات بنسبة 96٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، واقتصرت على 18 شــحنة من رأس لفان، مقابل 509 شــحنات في الفترة المقابلة من العام السابق. كما تراجعت صادرات الغاز الطبيعي المسال من 7.62 ملايين طن، في يناير/ كانون الثاني، و6.16 ملايين طن، في فبراير/ شــباط، إلى أقل من مليون طن شــهريًا بين مارس/ آذار ومايو/ أيار. وشهد شهرا يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز تحسنًا محدودًا؛ إذ بلغــت الصادرات 1.23 و1.52 مليون طن على التوالي، لكنها ظلت أدنى بكثير من مستوياتها السابقة ومن القدرة الإنتاجية الإجمالية(25).

وقد تداخل في هذا التراجع عاملان رئيسيان: الأضرار التي لحقت بمنشآت الإنتاج والتسييل من جهة، وتعطل حركة الناقلات عبر مضيق هرمز من جهة أخرى. وانعكس ذلــك على الإيرادات وعلى قدرة قطر على تنفيذ جانب من التزاماتها التعاقدية وفق جداولها المعتادة، في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب واضطراب حركة الملاحــة. كمــا أدَّى اللجوء إلى إعلانات القوة القاهرة إلــى إبراز حجم التحديات التي واجهت اســتمرارية الإمدادات خلال الأزمة. ومــع امتداد فترة التعطل، برزت كذلك تحديات مرتبطة بالمنافســة في ســوق الغاز الطبيعي المســال، في ظل اتجاه المشترين إلى تأمين احتياجاتهم من مورِّدين ومصادر أخرى. ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة بالنســبة إلى قطر، التي ترتبط بعقود طويلة الأجل مع مشترين في آسيا وأوروبا، ويشكل انتظام الإمدادات عنصرًا أساسيًّا في استقرار هذه العلاقات التجارية.

ولا تقتصر آثار تعطل الملاحة عبر مضيق هرمز على صادرات الغاز الطبيعي المسال، بــل تمتد كذلك إلى صادرات النفــط الخام القطري، التي تعتمد بدورها على النقل البحري للوصول إلى الأسواق العالمية، في ظل عدم وجود خطوط أنابيب مخصصة لتصدير النفط القطري خارج المضيق. ورغم أن الغاز الطبيعي المسال يحتل الموقع الأبرز في قطاع الطاقة القطري، فإن قطر منتج ومصدِّر للنفط أيضًا؛ فقد بلغ متوسط إنتاجها من النفط الخام، عام 2025، نحو 619 ألف برميل يوميًّا، صدَّرت منها نحو 548 ألف برميل يوميًّا(27). ومن ثم، يؤثر تعطل حركة الملاحة عبر هرمز في جانبي صادرات الطاقة القطرية، وإن كان تأثيره في قطاع الغاز الطبيعي المسال أكبر بالنظر إلى حجمه ومكانته في الاقتصاد وفي تجارة الطاقة القطرية.

الخيارات الإستراتيجية لقطر

أظهرت الأزمة أهمية تعزيز قدرة قطاع الطاقة القطري على التعامل مع حالات التعطل الممتدة في مسارات التصدير. وتتعدد الخيارات التي يمكن بحثها في هذا الإطار، وتشمل تطوير مسارات إضافية لنقل النفط والغاز حيثما تسمح الجدوى الاقتصادية والفنية، وتوسيع قدرات تخزين الغاز الطبيعي المسال، والاستثمار في أصول التسييل والتخزين في الخارج، وتأمين مصادر بديلة للإمدادات يمكن استخدامها للوفاء بالالتزامات تجاه العملاء عند الضرورة، وتعزيز الربط بشبكات الغاز الخليجية، إلى جانب مواصلة تنويع الاقتصاد والاستثمار في القطاعات غير البترولية.

ولا تتمتع هذه الخيارات بالجدوى نفسها، كما لا يمثل أي منها بمفرده بديلاً كاملاً عن منظومة التصدير الحالية. فبعضها يواجه قيودًا فنية وتجارية، وبعضها يحتاج إلى ترتيبات إقليمية واستثمارات كبيرة وآجال زمنية طويلة. ومن ثم، تكمن أهميتها أساسًا في بناء مستويات متعددة من المرونة، بما يقلِّل أثر الاعتماد على مسار تصدير رئيسي واحد ويعزز قدرة قطاع الطاقة على الاستجابة للأزمات.

خطوط الأنابيب وحدودها كبديل

في إطار البحث عن خيارات لتنويع مسارات تصدير الطاقة القطرية وتقليل التعرض للمخاطر المرتبطة بمضيق هرمز، طُرحت على مدى سنوات عدة مشروعات لخطوط أنابيب يمكن أن تنقل الغاز القطري إلى أسواق خارجية أو إلى مرافق تصدير تقع خارج المضيق. ومن أبرز المشروعات والمسارات التي طُرحت في هذا السياق(28):

- خط أنابيب الخليج-جنوب آسيا، لربط قطر بباكستان وتوفير مسار مباشر إلى الأسواق الآسيوية.
- خط أنابيب قطر-الهند، لربط الغاز القطري بواحدة من أكبر أسواق استهلاك الغاز الطبيعي في العالم.
- خط أنابيب قطر-تركيا، بما يتيح الوصول إلى الأسواق الأوروبية عبر الأناضول.
- خط ينطلق من قطر عبر السعودية أو الإمارات إلى محطة لتسييل الغاز في الفجيرة أو على الساحل العُماني، بحيث يُنقل الغاز عبر الأنابيب ثم يُسال ويُصدَّر من

خارج مضيق هرمز. ويمكن لهذا التصور الاستفادة من تجربة خط أنابيب دولفين، الذي ينقل الغاز القطري إلى الإمارات وعُمان منذ عام 2007.

غير أن استخدام خطوط الأنابيب بديلاً لصادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال يرتبط بجملة من الاعتبارات الفنية والتجارية. فالغاز لا يمكن نقله عبر الأنابيب في حالته المسالة، وإنما يُنقل في صورته الغازية، وهو ما يتطلب توفير قدرات للتسييل عند نقطة التصدير خارج مضيق هرمز، بما يرتبط بذلك من استثمارات إضافية وترتيبات تشغيلية وتجارية. وفي ضوء هذه الاعتبارات، يمكن أن تمثل خطوط الأنابيب أحد الخيارات الممكنة لتنويع مسارات نقل الغاز وتعزيز التكامل الإقليمي، ضمن منظومة أوسع من الخيارات الرامية إلى زيادة مرونة الإمدادات، بالتوازي مع استمرار الأهمية الإستراتيجية لأمن الملاحة عبر مضيق هرمز بالنسبة إلى صادرات الغاز الطبيعي المسال القطرية.

أما بالنسبة إلى النفط القطري، فتختلف طبيعة المسألة؛ إذ يمكن بحث الربط بخطوط أنابيب تنتهي إلى موانئ على بحر العرب أو البحر الأحمر ضمن الخيارات الممكنة لتنويع منافذ التصدير خارج مضيق هرمز، سواء من خلال الربط بالبنية التحتية الإقليمية القائمة أو المشاركة في مشروعات جديدة، وفق ما تسمح به الجدوى الاقتصادية والفنية والترتيبات الإقليمية.

توسيع مرافق تخزين الغاز المسال

بهدف تجنب التوقف الكامل لمرافق إنتاج الغاز المسال في رأس لفان، تعمل مصانع التسييل حاليًّا بمستويات إنتاج منخفضة، مع تحميل الكميات المنتجة على الناقلات المتاحة، بحيث تستخدم هذه الناقلات مؤقتًا بوصفها خزانات عائمة بدلاً من أداء وظيفتها الأساسية في نقل الغاز. ومع امتلاء المزيد منها وبقائها راسية في الموانئ، تواجه قطر نقصًا متزايدًا في السعة المتاحة لاستيعاب إنتاج جديد. وإذا استمر هذا الاختناق في حركة النقل البحري، فقد يستدعي الأمر إجراء تخفيضات إضافية في الإنتاج، بما قد تترتب عليه آثار فنية في الآبار والمنشآت(29).

وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية توسيع مرافق تخزين الغاز المسال في قطر، بما يوفر طاقة تخزينية احتياطية تمكّنها من استيعاب جانب من الإنتاج عند تعطل حركة الشحن عبر

الممـــرات البحريـــة، وتمنح قطاع الغاز قدرًا أكبر من المرونة في مواجهة اضطرابات النقل أو الإنتاج.

الاستحواذ على أصول لتسييل وتخزين الغاز الطبيعي في الخارج(30)

يتمثل خيار آخر أمام قطر في تنويع محفظتها من الغاز المسال من خلال الاستثمار في أصول خارجية لتسييل الغاز الطبيعي أو الاستحواذ عليها، على غرار مشاركتها في تطوير مشـــروع جولدن باس في الولايات المتحدة(31). وبالتوازي مع ذلك، يمكن لتأمين طاقات تخزينية أو اســـتئجار مرافق لتخزين الغاز في الأســـواق الاســـتهلاكية الرئيسية أن يعزز مرونة سلاسل الإمداد، ويساعد على استمرار تدفق الإمدادات إلى هذه الأسواق خلال فترات الأزمات والاضطرابات.

ومـــع ذلك، تبقـــى فاعلية هذا الخيـــار محكومة بجملة من الاعتبـــارات؛ فالأصول الموجـــودة خارج قطـــر تخضع للأطر الإدارية والقضائية والتنظيمية للدول المضيفة، كما ترتبط بخطط تشغيلية والتزامات تجارية وتسويقية خاصة بها قد لا تتطابق دائمًا، في أوقات الأزمات، مع الأولويات القطرية. ومن ثم، يوفر الاستثمار في هذه الأصول قدرًا إضافيًّا من المرونة وتنويع مصادر الإمداد، لكنه يظل مكمِّلاً للخيارات الأخرى الرامية إلى تعزيز قدرة قطر على التعامل مع اضطرابات مسارات التصدير.

تأمين إمدادات بديلة للعملاء من الأسواق الخارجية

في إطار حرصها على المحافظة على مكانتها مورِّدًا موثوقًا للغاز الطبيعي المسال على المدى الطويل، ولاســـيما في آســـيا التي تستحوذ عادة على نحو 80٪ من صادراتها من الغاز المسال، قامت قطر خلال العام الحالي بشراء 33 شحنة من الغاز المسال مـــن الولايات المتحـــدة، بقيمة تقارب مليار دولار أميركـــي، بهدف مواصلة تزويد عدد من عملائها الرئيســـيين، ومن بينهـــم كوريا الجنوبية وتايوان وبنغلاديش والهند واليابان(32)، خلال فترة الاضطراب. وتعادل هذه الكميات نحو ثلث صادرات قطر الشهرية من الغاز الطبيعي المسال في الظروف الاعتيادية. وفي الوقت نفسه، تتفاوض الدوحة على اتفاقيات توريد للغاز المسال مع منتجين أميركيين للحصول سنويًّا على ما بين مليونين وثلاثة ملايين طن حتى عام 2031(33).

وتعكس هذه الخطوات حرص قطر على المحافظة على ثقة عملائها وعلاقاتها طويلة الأمد معهم، والحد من احتمالات نشـوء نزاعات تعاقدية خلال فترة القوة القاهرة. غير أن تأمين إمدادات بديلة من الأسواق الخارجية ينطوي في الوقت نفسه على كلفة مالية مرتفعة، ويكشف حجم التحدي الذي تفرضه حالات التعطل الممتدة في مسار التصدير الرئيسي. كما يأتي ذلك في مرحلة يشهد فيها الغاز الطبيعي المسال الأميركي توسعًا في الأسواق العالمية، مع توقع دخول قدرات إنتاجية جديدة خلال السنوات المقبلة، وهو ما قد يزيد حدة المنافسـة بين الموردين على الحصص السـوقية. ومن هذه الزاوية، يحقق شراء الإمدادات الخارجية هدفًا مباشرًا يتمثل في المحافظة على اسـتمرارية العلاقة مع العملاء، بالتوازي مع الحاجة على المدى الأطول إلى تعزيز مرونة منظومة التصدير القطرية.

تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد

إلى جانب الخيارات المرتبطة مباشـرة بإنتاج الطاقة وتصديرها، تؤكد الأزمة أهمية مواصلة قطر جهود تنويع الاقتصاد والاسـتثمار في الطاقـة المتجددة والتكنولوجيا والقطاعـات غير المرتبطة بالوقود الأحفوري. ويسـهم توسـيع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل في تقليل درجة تعرض الاقتصاد للصدمات التي قد تصيب أسـواق النفـط والغاز أو طرق تصديرهما، ويعزز قدرته على التعامل مع التقلبات الخارجية على المدى الطويل.

كما تبرز أهمية المحافظة على الثقة التي بنتها قطر مع عملائها خلال العقود الماضية، مـن خلال الوفاء بالالتزامات قدر الإمكان، وتعزيز التواصل مع الأسـواق، وتطوير الأدوات التي تسـاعد على استمرارية الإمدادات في أوقات الأزمات. ويكتسب هذا الجانب أهمية متزايدة في سـوق تشـهد توسعًا في عدد المنتجين والمورِّدين وتزايدًا في الخيارات المتاحة أمام المستهلكين.

وعند استقرار الأوضاع وانتظام حركة الصادرات، تستطيع قطر الاستفادة من انخفاض تكاليف تطوير وإنتاج الغاز لديها لتعزيز قدرتها التنافسية والمحافظة على حصتها في الأسواق واستعادة ما قد تكون فقدته منها خلال فترة التعطل. ويمكن أن يشمل ذلك زيادة الإمدادات والاسـتفادة من المرونة السعرية المتاحة، مع مراعاة أن جانبًا كبيرًا

من تجارة الغاز الطبيعي المسال تحكمه عقود طويلة الأجل وآليات تسعير والتزامات محددة، فضلاً عن ظروف العرض والطلب السائدة في الأسواق العالمية.

كما ستؤثر طبيعة الترتيبات التي ستنظم حركة الملاحة عبر مضيق هرمز بعد الأزمة في البيئة التي تعمل فيها صادرات الطاقة القطرية والخليجية عمومًا. ولذلك، ستظل متابعة هذه الترتيبات وتقييم آثارها المحتملة في أمن الملاحة وتدفقات النفط والغاز جزءًا مهمًّا من حسابات أمن الطاقة في قطر والمنطقة.

وفي المحصلة، تكشف التجربة القطرية خلال الحرب أن قوة قطاع الطاقة لا تقاس بحجم الاحتياطيات والقدرات الإنتاجية والتسييلية وحدها، بل تشمل كذلك مرونة التخزين والنقل والتصدير والقدرة على المحافظة على الوصول إلى الأسواق خلال فترات الاضطراب. وتتمثل المسألة الإستراتيجية، من هذه الزاوية، في تعزيز قدرة منظومة الطاقة القطرية على امتصاص الصدمات من خلال الجمع بين أمن الملاحة عبر مضيق هرمز، وزيادة قدرات التخزين، وتنويع الأصول ومصادر الإمداد الخارجية، والاستفادة من فرص التكامل الإقليمي حيثما كانت مجدية، بالتوازي مع مواصلة تنويع الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية لقطاع الطاقة القطري في الأسواق العالمية.

خاتمة

مثَّلت الحرب التي اندلعت، في 28 فبراير/ شباط 2026، بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، وما أعقبها من امتداد المواجهة إلى دول الخليج وتعطل الملاحة عبر مضيق هرمز وتوترات مضيق باب المندب، اختبارًا بالغ القسوة لأمن الطاقة في المنطقة والعالم. فقد كشفت الهجمات على منشآت الطاقة واضطراب حركة تصدير النفط والغاز عن مواطن ضعف تراكمت على مدى عقود في بنية إنتاج الطاقة الخليجية ونقلها إلى الأسواق العالمية. كما أظهرت الأزمة المخاطر الناجمة عن تركز جانب كبير من صادرات المنطقة في عدد محدود من الممرات البحرية، وفي مقدمتها مضيق هرمز، وما يترتب على تعطلها من تداعيات تتجاوز الدول المنتجة إلى أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد والاقتصاد العالمي.

وأظهرت الأزمة، بصورة أكثر وضوحًا، المخاطر الناجمة عن تركز نسبة كبيرة من صادرات الطاقة الخليجية في عدد محدود من الممرات البحرية، وفي مقدمتها هرمز

وبـــاب المندب، كما أبرزت درجة تعـــرض الاقتصادات المعتمدة بدرجة كبيرة على عائدات النفط والغاز للصدمات الجيوسياسية الممتدة.

وتتجاوز دلالة الأزمة حجم الإمدادات التي تعطلت خلالها؛ إذ أعادت طرح مفهوم أمن الطاقة الخليجي نفســه. فامتلاك احتياطيات ضخمة وقدرات إنتاجية مرتفعة لا يكفــي لضمــان أمن الصادرات ما لم يقترن بقــدرة مماثلة على إيصال هذه الموارد إلى الأسواق. ومن ثم، أصبح أمن طرق التصدير والتخزين والنقل جزءًا أساسيًّا من أمن الإنتاج، وأصبح تنويع مسارات الإمداد عنصرًا رئيسيًّا في قدرة دول الخليج على المحافظة على دورها في أسواق الطاقة العالمية.

وكانت قطر من أكثر دول المنطقة تعرضًا لهذه المعضلة بسبب اعتماد الجزء الأكبر من صادراتها من الغاز الطبيعي المسال على المرور عبر مضيق هرمز. فقد تراجعت صادراتها من الغاز المسال بنسبة 96٪ خلال ستة أشهر من العام الحالي، واضطرت إلــى التعامل مــع تعطل جانب من التزاماتها التعاقديــة طويلة الأجل، والبحث عن وســائل بديلة للمحافظة على إمدادات عملائهــا. وأظهرت التجربة أن المكانة التي بنتها قطر خلال عقود بوصفها أحد كبار موردي الغاز الطبيعي المســال تحتاج، إلى جانــب القــدرة الإنتاجية الكبيرة وانخفاض كلفة الإنتاج، إلى منظومة أكثر مرونة في التصدير والتخزين والتعامل مع الأزمات.

ومــن هنا، تبرز أمام قطــر مجموعة مترابطة من الخيارات، تشــمل تطوير إمكانات تصدير الغاز عبر خطوط الأنابيب، وزيادة الطاقة التخزينية المحلية، والاســتثمار في أصول التســييل والتخزين خارج البلاد، وتأمين إمدادات بديلة تســتطيع من خلالها الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها عند تعطل صادراتها المباشرة. ولا يمثل أي من هذه الخيارات، منفردًا، بديلاً كاملاً عن مضيق هرمز، لكنها مجتمعة تستطيع تقليل درجة الاعتماد عليه وزيادة قدرة قطاع الغاز القطري على امتصاص الصدمات.

وعلى المستوى الخليجي، أكدت الأزمة أن أمن صادرات الطاقة لم يعد قضية تستطيع كل دولة معالجتها بصورة منفردة. فترابط البنية التحتية للطاقة، وتشابه المخاطر التي تواجــه دول المنطقة، والاعتماد المشــترك بدرجات متفاوتة على الممرات البحرية، يجعل التعاون الإقليمي ضرورة اقتصادية وأمنية. ويقتضي ذلك تطوير إطار خليجي أكثر تكاملاً لخطوط أنابيب النفط والغاز، وتنظيم عمليات العبور بين دول المنطقة،

وتنسيق قدرات التخزين والاستجابة للطوارئ، إلى جانب تعزيز الحماية المشتركة للبنية التحتية للطاقة. وتقدم تجربة سوق الغاز الأوروبية نموذجًا يمكن الاستفادة من بعض عناصره في بناء شبكات أكثر ترابطًا ومرونة، مع مراعاة اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية بين المنطقتين.

كما ستظل طبيعة الترتيبات التي تحكم الملاحة عبر مضيق هرمز بعد انتهاء الأزمة عاملاً مؤثرًا في أمن الطاقة الخليجي. ولذلك، يتعين على دول المنطقة أن تضع في حساباتها الآثار المباشرة وغير المباشرة لأي ترتيبات سياسية أو أمنية جديدة تتعلق بالمضيق، وألا تعود إلى نمط الاعتماد السابق عليه من دون تطوير بدائل تقلِّل حجم المخاطر المترتبة على أي اضطراب مستقبلي.

وفي الوقت نفسه، أسهمت الأزمة في تسريع تحولات كانت جارية أصلاً في أسواق الطاقة العالمية. فقد دفعت مخاطر الإمدادات عددًا من الدول إلى إعادة تقييم مزيج الطاقة لديها، واكتسب الفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة زخمًا إضافيًّا بوصفها وسائل لتنويع مصادر الإمداد وتقليل التعرض للصدمات الخارجية. وقد تترك هذه التحولات آثارًا طويلة الأمد في الطلب على النفط والغاز وفي المنافسة بين المنتجين، خصوصًا مع دخول طاقات جديدة من الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق العالمية خلال السنوات المقبلة. وهذا يفرض على المنتجين الخليجيين مواءمة إستراتيجياتهم التصديرية مع التحولات في أنماط الطلب، والحفاظ على قدرتهم التنافسية، بالتوازي مع الاستثمار في مصادر الطاقة والقطاعات الاقتصادية البديلة.

وتقود تجربة الحرب عام 2026، في المحصلة، إلى مجموعة من الدروس الإستراتيجية المترابطة؛ أولها: أن حماية منشآت الطاقة وطرق نقلها تتطلب منظومة متعددة المستويات تجمع بين القدرات الوطنية والتعاون الإقليمي والترتيبات الدولية اللازمة لضمان أمن الممرات البحرية. وثانيها: أن تنويع طرق التصدير أصبح ضرورة إستراتيجية، بما يستدعي إعادة تأهيل خطوط الأنابيب القائمة وتطوير مسارات إضافية تقلِّل الاعتماد على مضيق هرمز، رغم ما يحيط بذلك من تحديات سياسية ومالية وفنية. وثالثها: أن توسيع قدرات تخزين النفط والغاز، داخل الدول المنتجة وفي الأسواق الخارجية الرئيسية، يوفر هامشًا ضروريًّا لاستمرار الإنتاج والإمدادات خلال فترات تعطل النقل.

ويضاف إلى ذلك أن الاستثمار في أصول خارجية لتسييل الغاز وتخزينه يمكن أن يمنح المنتجين الخليجيين قدرًا إضافيًّا من المرونة ويربطهم بصورة أوثق بالأسواق المستهلكة، لكنه يظل مكملاً لتطوير البنية التحتية المحلية والإقليمية ولا يحل محلها. كما أظهرت الأزمة أهمية المحافظة على ثقة العملاء من خلال القدرة على الوفاء بالالتزامات، والشفافية في إدارة الأزمات، والتواصل المستمر مع الأسواق والمستهلكين.

أما الدرس الأبعد مدى، فيتعلق ببنية الاقتصادات الخليجية نفسها. فقد أكدت الأزمة أن تنويع الاقتصاد لم يعد هدفًا تنمويًّا بعيد الأجل فحسب بل أصبح أحد مكونات الأمن الاقتصادي. فالاستثمار في التكنولوجيا والطاقة المتجددة والقطاعات غير المرتبطة بالوقود الأحفوري يقلِّل تعرض الاقتصادات الخليجية للصدمات التي تصيب أسواق الطاقة، ويوسع مصادر الدخل، ويعزز قدرتها على التكيف مع التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي.

وبذلك، فإن التحدي الذي كشفته حرب 2026 لا يتعلق بقدرة الخليج على إنتاج الطاقة، بقدر ما يتعلق بقدرته على ضمان وصولها إلى الأسواق في بيئة جيوسياسية شديدة التقلب. وستتحدد متانة الأمن الاقتصادي لدول المنطقة مستقبلاً بمدى قدرتها على تحويل الدروس التي كشفتها الحرب إلى بنية أكثر تنوعًا وترابطًا ومرونة في الإنتاج والتخزين والنقل والتصدير، وإلى اقتصادات أقل تعرضًا للصدمات التي قد تنشأ عند نقاط الاختناق البحرية.

المراجع

1. OPEC, OPEC Statistical Bulletin, 2026, accessed September 29, 2026, p. 22, https://opec.org/annual-statistical-bulletin.html

2. Naji Abi-Aad, Available Alternatives to Hormuz for Gulf Oil Exporters, Gulf Research Center, March 2026, p. 2-6, https://www.grc.net/public/documents/69b7eeb0c6dccAvailableAlternativesHormuzGulfOilExporterscompressed.pdf

3. ناجي أبي عاد، **في حال استمرت مشاكل عُبور مضيق هرمز قد تُعاني صناعة الغاز الطبيعي المسال في الخليج من أزمة وجودية**، مركز الخليج للأبحاث، سبتمبر/ أيلول 2026، ص 2–8،

https//:www.grc.net/documents6/a9ff038103d3IfTroublesCrossingHormuzPersistGulfLNGIndustryCouldHeadingExistentialCrisisARcompressed.pdf

4. نـــاجي أبي عاد، أزمة هرمز –رأس لفان: التأثيرات الخطيرة على أسواق الغاز العالمية، مركز الخليج للأبحاث، مارس/ آذار 2026، ص 1–4،

https://www.grc.net/documents/69a8580d5d4ecTheHormuzRasLaffanCrisiscompressed.pdf

5. أبي عاد، في حال اســتمرت مشــاكل عُبور مضيق هرمز قد تُعاني صناعة الغاز الطبيعي المسال في الخليج من أزمة وجودية، ص 2–8.

6. Naji Abi-Aad, Can the Gulf Gas be Replaced? Alternative Options and Challenges, Gulf Research Center, April 2026, p. 2-6, https://www.grc.net/public/documents/69d227a5ce9f8TrendsGasDemandGulfFeb2026compressed.pdf

7. نـاجي أبي عاد، أمن الطاقة في الخليج: الدروس المستفادة والاستنتاجات من حرب عام 2026، التقرير الإستراتيجي السنوي، مركز الخليج للأبحاث، يونيو/ حزيران 2026، ص 39–44،

https://ar.grc.net/wp-content/uploads/2026/07/ArabicAnnualStrategicSurvey-2026_compressed.pdf

8. Abi-Aad, Available Alternatives to Hormuz for Gulf Oil Exporters, p. 2-6

9. نـــاجي أبـــي عاد، حتـــى مع إعادة فتح مضيق هرمز: الحاجة مُلحـــة للمزيد من أنابيب تصدير النفـــط في الخليج، مركز الخليج للأبحاث، أبريل/ نيســـان 2026، ص 2–11، https://www.grc.net/documents/69f056c97bd07EvenReopeningHormuzMoreOilExportPipelinesUrgentlyNeededGulfARcompressed.pdf

10. SAFETY4SEA, ITC: Strait of Hormuz disruptions slash LNG exports 95 %, 6 August 2026, accessed September 29, 2026, https://safety4sea.com/itc-strait-of-hormuz-disruptions-slash-lng-exports-95/

11. Tsvetana Paraskova, Qatar Loses $24 Billion as LNG Exports Collapse 96 %, Oil Price, 26 August 2026, accessed September 29, 2026, https://oilprice.com/Latest-Energy-News/World-News/Qatar-Loses-24-Billion-as-LNG-Exports-Collapse-96.html

12. منصــة الطاقــة: تقارير وحدة أبحاث الطاقة، الغاز المُســال في 6 أشــهر من حرب إيران، 9 ســبتمبر/ أيلول 2026، (تاريــخ الدخــول: 2 أكتوبر/ تشــرين الأول 2026)، https: / /attaqa. net/2026/ 09/ 09/ 09/

13. Linda Tesar, Macroeconomic Implications of the US-Iran Conflict, Federal Reserve Bank of Chicago, May 2026, accessed September 29, 2026, p. 2-12, file:///C:/Users/User/Downloads/05-15-26-tesar-presentation.pdf

14. أبي عاد، أمن الطاقة في الخليج: الدروس المُســتفادة والاســتنتاجات من حرب عام 2026، ص 39–44.

15. Amr Salem, Iraq adopts financial measures to address Hormuz crisis, Iraqi News, 17 August 2026, accessed September 29, 2026, https://www.iraqinews.com/iraq/iraq-adopts-financial-measures-to-address-hormuz-crisis/#google_vignette

16. Gavin Gibbon, Gulf defense spending expected to rise by 20 %, Arabian Gulf Business Insight, 28 April 2026, accessed September 29, 2026, https://www.agbi.com/analysis/defence/2026/04/gulf-defence-spending-expected-to-rise-by-20/

17. Jonas D. M. Fisher, Will Pennington, and Alessandro Villa, The Aftermath of the 2026 Oil Shock: Some Alternative Macroeconomic Scenarios, Federal Reserve Bank of Chicago, Chicago Fed Letter No. 523, July 2026, accessed September 29, 2026, https://www.chicagofed.org/publications/chicago-fed-letter/2026/523

18. Christopher M. Blanchard and Jeremy M. Sharp, The Arab Gulf States, the Iran Conflict, and U.S. Relations: In Brief, Congressional Research Service Report R48971, June 2026, accessed September 29, 2026, p.1-5, https://www.everycrsreport.com/files/2026-06-03_R48971_a456a73ab9da287746f46a13f7363d7d9e0386dd.pdf

19. أبي عاد، في حال استمرت مشاكل عُبور مضيق هرمز قد تُعاني صناعة الغاز الطبيعي المسال في الخليج من أزمة وجودية، ص 2–8.

20. أبي عاد، أمن الطاقة في الخليج: الدروس المُســتفادة والاســتنتاجات من حرب عام 2026، ص 39–44.

21. Abi-Aad, Available Alternatives to Hormuz for Gulf Oil Exporters, p. 2-6

22. أبي عاد، حتى مع إعادة فتح مضيق هرمز: الحاجة مُلحة للمزيد من أنابيب تصدير النفط في الخليج، ص 2–11.

23. Naji Abi-Aad, Necessity to Develop Emergency Routes to Supply Gulf Gas Importers, Gulf Research Center, May 2026, p. 2-4, https://shortlink.grc.net/wp-content/uploads/2026/06/NecessityDevelopEmergency_compressed.pdf

24. Rounak Bagchi, US Treasury Secretary Scott Bessent Says Strait of Hormuz Will Be 'Worthless' in 2 Years, Times Now, 1 September 2026, accessed September 29, 2026, https://www.timesnownews.com/world/us/us-news/us-treasury-secretary-scott-bessent-strait-of-hormuz-worthless-iran-war-sanctions-irgc-article-156027192

25. أبي عاد، في حال استمرت مشاكل عُبور مضيق هرمز قد تُعاني صناعة الغاز الطبيعي المسال في الخليج من أزمة وجودية، ص 2–8.

26. Marwa Rashad and Nora Buli, As war strands Qatari gas for 6 months, US sales rise and European stocks plummet, Reuters, 26 August 2026, accessed September 29, 2026, https://www.reuters.com/business/energy/war-strands-qatari-gas-6-months-us-sales-rise-european-stocks-plummet-2026-08-26/

27. OPEC, OPEC Statistical Bulletin, 2026, p. 25-26

28. نـــاجي أبـــي عـــاد، الحاجة إلى خطوط أنابيب لتصدير الغاز تتجاوز مضيق هرمز: مشـــاريع وتحديات، مركز الخليج للأبحاث، أبريل/ نيســـان 2026، ص 1–6، https://www.grc.net/documents/69dcc9b6ada85TheNeedGasExportPipelinesBeyondStraitHormuzcompressed.pdf

29. James Marriott, Qatar Runs Low On LNG Tanker Storage, MEES, 11 September 2026, accessed September 29, 2026, https://www.mees.com/2026/9/11/refining-petrochemicals/qatar-runs-low-on-lng-tanker-storage/aec8d5c0-add4-11f1-920b-8b51ccda2682

30. أبي عاد، في حال استمرت مشاكل عُبور مضيق هرمز قد تُعاني صناعة الغاز الطبيعي المسال في الخليج من أزمة وجودية، ص 2–8.

31. About Golden Pass LNG, https://www.goldenpasslng.com/about/about-golden-pass

32. Institute for Energy Research, Qatar Purchases U.S. LNG to Supply Its Asian Customers, 10 August 2026, accessed September 29, 2026, https://www.instituteforenergyresearch.org/international-issues/qatar-purchases-u-s-lng-to-supply-its-asian-customers/

33. Marwa Rashad and Curtis Williams, QatarEnergy seeks US LNG deals through to 2031, Reuters, 11 September 2026, accessed September 29, 2026, https://www.msn.com/en-au/money/general/qatarenergy-seeks-us-lng-deals-through-to-2031-sources-say/ar-AA2c24Ba?ocid=BingNewsSerp

"الأمن الدائم" موجِّهًا لإعادة تشكيل إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر

"Permanent Security" as the Guiding Principle for the Reshaping of Israel's National Security Strategy after 7 October

* Saleh Al-Naami – صالح النعامي

ملخص

تبحث هذه الدراسة في التحولات التي طرأت على إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي عقب عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، من خلال الإجابة عن سؤال رئيس مفاده: كيف أعادت هذه العملية تشكيل المبادئ الحاكمة لإستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي؟ وما التداعيات التي ترتبت على هذا التحول؟ وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن السابع من أكتوبر مثَّل حدثًا حرجًا (Critical Juncture) دفع إسرائيل إلى مراجعة المبادئ التي قامت عليها إستراتيجية أمنها القومي منذ تأسيسها، والانتقال من منطق الردع إلى منطق "الأمن الدائم" بوصفه الإطار الموجِّه لسلوكها العسكري والسياسي. ولتفسير هذا التحول، توظف الدراسة مدخل "الحدث الحرج"، إلى جانب أدبيات الأمن القومي والدراسات المعنية بالكيانات الاستعمارية الاستيطانية، وتعتمد منهجًا تحليليًّا يستند إلى تتبع أنماط السلوك الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر، وتحليل الخطاب الرسمي، والوثائق الإسرائيلية، والتقديرات الصادرة عن النخب الأمنية ومراكز البحوث الإسرائيلية.

وتخلص الدراسة إلى أن إسرائيل أدخلت تحولات جوهرية على إستراتيجية أمنها القومي، تمثَّلت في إحلال مفهوم "الأمن الدائم" محل الردع، وتراجع مفهوم الحسم لصالح السعي إلى تحقيق "النصر المطلق"، وتراجع مكانة الإنذار الاستخباري والمسارات السياسية لحل الصراعات، مقابل تغليب الاعتماد على القوة العسكرية بوصفها الأداة الرئيسة لتحقيق الأمن. كما تبين أن هذه التحولات، على الرغم مما أتاحته من إنجازات عملياتية وتكتيكية، لم تُمكِّن إسرائيل من تحقيق أهدافها الإستراتيجية المعلنة، بل أسهمت في إعادة إنتاج البيئة التهديدية، وبروز مصادر تهديد جديدة، وارتفاع الكلفة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية للحروب، فضلًا عن تراجع فرص توسيع اتفاقات

* د. صالح النعامي، أستاذ مساعد غير متفرغ في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الإسلامية في غزة. باحث متخصص في الشأن الإسرائيلي.

Saleh Al-Naami, Adjunct Assistant Professor in the Department of Economics and Political Science at the Islamic University of Gaza and researcher specialising in Israeli affairs.

التطبيـع، وتدهـور المكانـة الدوليـة لإسـرائيل، وتأثـر البيئـة الإسـتراتيجية لعلاقاتهـا مـع الولايـات المتحـدة. وتخلـص الدراسـة إلـى أن التحـول مـن إسـتراتيجية تقـوم على الـردع إلـى أخـرى تقـوم على "الأمـن الدائـم" لـم يـؤدِّ إلـى تعزيـز أمـن إسـرائيل بقـدر مـا أعـاد تشـكيل طبيعـة التهديـدات التـي تواجههـا، ورفـع كلفـة إدارتهـا على المسـتويين، الداخلـي والخارجـي، مقدِّمًـا بذلـك تفسـيرًا نظريًّـا للتحـولات التـي طـرأت على إسـتراتيجية الأمـن القومـي الإسـرائيلي بعـد السـابع مـن أكتوبـر.

الكلمـات المفتاحيـة: إسـرائيل، إسـتراتيجية الأمـن القومـي، السـابع مـن أكتوبـر، طوفـان الأقصـى، الأمـن الدائـم، الـردع، الحـدث الحـرج، الاسـتعمار الاسـتيطاني.

Abstract

This study examines the transformations in Israel's national security strategy following Hamas's Operation Tufan Al-Aqsa on 7 October 2023. It seeks to answer the following central question: How did the 7 October attack reshape the core principles of Israel's national security strategy, and what were the implications of this transformation? The study argues that 7 October constituted a critical juncture that prompted Israel to reassess the strategic principles underpinning its national security doctrine since the establishment of the state, marking a shift from a strategy centred on deterrence to one guided by the concept of permanent security. To explain this transformation, the study draws on the critical juncture approach, in addition to the literature on national security and settler-colonial studies. Methodologically, it employs a qualitative analytical approach based on tracing patterns of Israeli behaviour after 7 October, analysing official discourse and Israeli policy documents, and examining assessments produced by Israeli security elites and research institutes.

The study concludes that Israel has introduced fundamental changes to its national security strategy. These include replacing deterrence with the concept of permanent security, downgrading the traditional principle of decisive victory in favour of pursuing absolute victory, and diminishing the role of intelligence warning and political avenues for conflict resolution while elevating military force as the primary instrument for achieving security. The findings further suggest that, despite producing operational and tactical gains, these strategic shifts have failed to achieve Israel's declared strategic objectives. Instead, they have contributed to the reproduction of the threat environment, the emergence of new sources of insecurity, and rising military, economic and social costs of warfare. They have also reduced prospects for

expanding normalisation agreements, undermined Israel's international standing, and affected the strategic environment of its relations with the United States. The study concludes that the transition from a deterrence-based strategy to one centred on permanent security has not enhanced Israel's security so much as it has reshaped the nature of the threats it faces while increasing the costs of managing them at both the domestic and international levels. In doing so, the study offers a theoretical explanation for the transformation of Israel's national security strategy in the aftermath of 7 October.

Keywords: Israel, national security strategy, 7 October, Tufan al-Aqsa, permanent security, deterrence, critical juncture, settler colonialism.

مقدمة

مثَّلت عملية "طوفان الأقصى"، التي نفذتها حركة حماس في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وأسفرت عن مقتل أكثر من ألف جندي ومستوطِن إسرائيلي، في نظر النخبة الإسرائيلية، واحدة من أكبر الخسائر التي مُني بها الجيش الإسرائيلي منذ تأسيس إسرائيل، عام 1948(1). وقد أثارت نتائج هذه العملية تساؤلات عميقة حول جدوى استمرار التمسك بمبادئ إستراتيجية الأمن القومي التي وجَّهت السياسات الإسرائيلية منذ قيام الدولة في مواجهة مصادر التهديد المختلفة. وفي أعقاب السابع من أكتوبر، شرعت القيادة الإسرائيلية في بناء سرديات إستراتيجية هدفت إلى التمهيد لإحداث تحولات جذرية في مبادئ إستراتيجية الأمن القومي، كما كشفت اتجاهات الجهدين، العسكري والسياسي، الإسرائيليين عن أن هذه التحولات لم تعد مجرد تصورات نظرية بل بدأت تتجسد عمليًّا في السياسات والممارسات.

وتسعى هذه الدراسة إلى رصد التحولات التي طرأت على مبادئ إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر، وتقديم تأصيل مفاهيمي يفسر ديناميكياتها، مع فحص اتجاهات تطبيقها في ساحات المواجهة المختلفة من خلال مقارنتها بمبادئ إستراتيجية الأمن القومي التقليدية في إسرائيل. كما تهدف إلى تفكيك السرديات الإستراتيجية التي وظَّفتها القيادة الإسرائيلية لتسويغ هذه التحولات، واختبار أثرها في نتائج الجهد الحربي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر، ومدى فاعليتها في مواجهة مصادر التهديد القائمة ومنع نشوء تهديدات جديدة. كذلك تستشرف الدراسة انعكاسات هذه التحولات على مستقبل علاقات إسرائيل الإقليمية، ومكانتها الدولية، وتداعياتها على بيئتها الداخلية.

ويمكن بلورة الإشكالية الرئيسة للدراسة في السؤال الآتي:

ما التحولات التي طرأت على إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر؟ وما أبرز تداعياتها؟

وتستند الدراسة في معالجتها لهذه التحولات إلى مزيج من المداخل النظرية والمفاهيمية. فهي ترتكز، في المقام الأول، على نظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، التي تفترض أن سياسات الدول، بما في ذلك سياسات الأمن القومي، تتشكل من

خلال التفاعل بين المحفزات الدولية والعوامل الداخلية. فمع إقرار هذه النظرية بأهمية القوة النسبية للدول في تفسير سلوكها، فإنها تؤكد في الوقت نفسه أن العوامل الداخلية قد تكون أكثر تأثيرًا، ولاسيما المنطلقات الأيديولوجية الحاكمة لقيادة الدولة، وطبيعة إدراكها للبيئة الدولية، وخصائص نظامها السياسي، وغيرها من العوامل(2). وقد خلص عدد من الباحثين الذين درسوا سياسات الأمن القومي الإسرائيلية خلال العقود الأربعة الأخيرة إلى أن هذه النظرية توفر إطارًا مناسبًا لتفسير كثير من توجهات تلك السياسات(3).

كما تستند الدراسة إلى نظرية الثقافة الإستراتيجية، التي تُعلي من شأن الثقافة السياسية السائدة في الدولة، وبخاصة المعتقدات والافتراضات التي تؤثر في طبيعة الخيارات التي تلجأ إليها القيادة السياسية في مواجهة التحديات الأمنية، ولاسيما خيار اللجوء إلى الحرب(4). وتوفر هذه النظرية إطارًا مفاهيميًّا مناسبًا لتفسير تأثير المنطلقات الدينية والخطاب الذي تبنَّاه التيار الديني اليهودي الخلاصي، الممثل في الحكومة والنخبة الإسرائيلية، في توجهات حكومة بنيامين نتنياهو بعد السابع من أكتوبر.

ونظرًا إلى أن إسرائيل تُعد مثالاً للكيانات الاستعمارية الاستيطانية، فقد اعتمدت الدراسة كذلك على حقل دراسات الاستعمار الاستيطاني في تحليل استجابة إسرائيل للتحولات التي طرأت على بيئتها الأمنية بعد السابع من أكتوبر. وينطلق هذا الحقل من أن الاستعمار الاستيطاني ليس حدثًا تاريخيًّا عابرًا، بل بنية مستمرة تستهدف إحلال مجتمع استيطاني محل المجتمع الأصلي؛ الأمر الذي يجعل الأمن والديمغرافيا والسيطرة على الأرض، وفي مقدمتها استخدام القوة العسكرية، أدواتٍ أساسية للحفاظ على المشروع الاستيطاني، لا مجرد وسائل منفصلة عنه .(5)

واعتمد الباحث في معالجة مشكلة الدراسة على عدد من المناهج، هي: المنهج التاريخي لتتبع تطور إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، والمنهج الوصفي التحليلي لرصد أنماط استجابة إسرائيل لأحداث السابع من أكتوبر، والمنهج المقارن لإبراز التحولات التي طرأت على إستراتيجية الأمن القومي من خلال مقارنتها بالمبادئ التي كانت سائدة قبل ذلك التاريخ. كما استعان، في تفكيك السرديات الإستراتيجية التي تبنَّتها القيادات الإسرائيلية بعد السابع من أكتوبر، بمنهج تحليل الخطاب النقدي الذي أرساه نورمان فيركلوف، والقائم على وصف النص، وتفسير سياق إنتاجه، وشرح اتجاهات تأثيره .(6)

"الإستراتيجية الكبرى" و"السردية الإستراتيجية"

سعت الدولة الحديثة إلى بلورة إطار مفاهيمي يحدد الكيفية التي توظف بها مواردها الوطنيــة لتحقيــق مصالحها وصيانةً أمنها القومي. وقــد أطلقت الأدبيات الأكاديمية الغربية على هذا الإطار مفهوم "الإستراتيجية الكبرى"(Grand Strategy) ، في حين استخدمت بعض الدول، ومنها إسرائيل، مصطلح "إستراتيجية الأمن القومي" للدلالة على المضمون ذاته؛ ســواء أكانت هذه الإســتراتيجية مدونة في وثائق رسمية، كما هــي الحال في الولايات المتحدة، أم غير مدونة في وثائق رســمية، كما في الحالة الإســرائيلية(7). وعلى الرغم من شيوع مفهوم "الإستراتيجية الكبرى" في الأدبيات الأكاديميــة، فــإن الاتفاق على تعريف جامع له لا يزال محل نقاش. فقد عرَّفها بول كينيدي بأنها "مواءمة الموارد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية للدولة مع أهدافها الخارجية"(8)، بينما عرَّفها باري بوزان بأنها "سلسلة مترابطة من الوسائل والغايات السياســية والعسكرية تعكس تصور الدولة للكيفية المثلى التي تضمن بها أمنها، من خلال تحديــد مصادر التهديد ووضع الأدوات السياســية والاقتصادية والعســكرية وغيرهــا لمواجهتهــا".(9) أما هال براندس وباتريك بورتر فيريان أن الإســتراتيجية الكبرى تتكون أساسًــا من "أفكار موجِّهة"، ولا يُشــترط أن تتجسد في وثيقة رسمية مفصلــة(10). وفي هذا الســياق، تمثــل العقيدة العســكرية (Military Doctrine) أحد المكونات الفرعية للإســتراتيجية الكبرى؛ إذ تُعنى بتحديد الوســائل التي ينبغي استخدامها لتحقيق الأمن، والكيفية المثلى لتوظيفها(11).

غير أن الإطار المفاهيمي الذي تتبنَّاه الدول في إدارة قضايا الأمن القومي لا يتشكل بمعزل عن الثقافة الإســتراتيجية الســائدة فيها، والتي تُعرَّف بأنها محصِّلة الأفكار، والاســتجابات العاطفية المشروطة، وأنماط السلوك المكتســبة التي يتشاركها أفراد المجتمع الإســتراتيجي الوطني عبر التنشئة والمحاكاة والخبرة المتراكمة(12). ومن ثم، فإن هذه الثقافة تُسهم في توجيه إدراك صانع القرار لطبيعة التهديدات والخيارات المتاحة للتعامل معها.

وقد أســهمت نينا ســيلف في الحد من الغموض الذي يكتنف مفهوم "الإستراتيجية الكبرى"؛ إذ بينت أنه يستخدم للدلالة على أحد ثلاثة معانٍ، أو عليها مجتمعة، هي: خطة تفصيلية يتبنَّاها صانعو القرار ويلتزمون بتنفيذها، أو مبدأً موجه يسترشدون به في اتخاذ قراراتهم، أو نمط متكرر في سلوك الدولة يعكس توجهاتها الإستراتيجية(13).

وبوجه عام، يميل الباحثون إلى النظر إلى الإستراتيجية الكبرى بوصفها إطارًا للتخطيط طويل المدى، يستند إلى إدراك الفاعلين للواقع الجيوسياسي في الماضي والحاضر والمستقبل، وإلى تصورهم للمصلحة الوطنية، وللوسائل والأدوات الكفيلة بتحقيقها .(14)

وفي هذا السياق، ذهبت دراسات حديثة إلى أن الدول الصغيرة، بحكم محدودية قدراتها ومواجهتها تهديدات وجودية، تكون أكثر حاجة إلى تبني إستراتيجية كبرى من القوى العظمى؛ إذ تتيح لها هذه الإستراتيجية بناء تحالفات مع قوى مهيمنة، وتوظيف ما يسمى "القوة المشتقة" للتأثير في سياسات تلك القوى بما يحقق قدرًا أكبر من التوافق مع مصالحها الوطنية(15).

ورغم اتفاق الباحثين على أن الإستراتيجيات الكبرى لا تتغير إلا نادرًا، فإنهم يختلفون بشأن العوامل التي تقود إلى هذا التغيير. فبينما يرى معظمهم أن "الأحداث الكارثية" تمثل المحفز الرئيس لإحداث التحولات الإستراتيجية، يذهب آخرون إلى أن المسارات التاريخية والأنماط الإدراكية الراسخة لدى صنَّاع القرار قد تعوق حدوث مثل هذا التغيير حتى في مواجهة تلك الأحداث(16).

غير أن إحداث تحول في الإستراتيجية الكبرى يقتضي، في العادة، إحداث تحول موازٍ في الخطاب الذي تتبنَّاه القيادة السياسية، ولاسيما في "السرديات الإستراتيجية" التيً توظفها لتبرير هذا التحول، وإقناع الجمهور الداخلي بجدواه وبالتكاليف المترتبة عليه. فهذه السرديات لا تقتصر على تفسير الحدث، وإنما تعيد تعريف صورة الدولة لذاتها، وطبيعة التهديدات التي تواجهها، وكيفية التعامل معها(17).

وفي هذا الإطار، ترى كاترينا كنفال وجنيفر ميتزن أن السرديات الإستراتيجية لا تركز على التهديدات التي تمس الأمن المادي للدولة فحسب، بل تمتد أيضًا إلى أمنها الوجودي، من خلال مخاطبة البنى الإدراكية للجمهور الداخلي، بما يسهم في تعزيز تماسك الهوية الجماعية، وحشد التأييد اللازم للقيادة كي تمضي في إحداث التحولات الإستراتيجية وتحمل كلفتها(18).

وإذا نجحت هذه السرديات في التأثير في إدراكات الجمهور، فإنها تدفعه إلى تبني المعايير التي تضعها القيادة للتمييز بين "العدو" و"الصديق"، ومن ثم قبول المسار السياسي الذي تتبناه بعد وقوع الأحداث الحرجة، بما يوسِّع هامش حركتها في إدارة

الأزمات(19). وقد انعكس الاهتمام المتزايد بدور السرديات الإستراتيجية في توجيه الإستراتيجية الكبرى على تعريف هذا المفهوم نفسه؛ إذ بات بعض الباحثين يعرِّفها بأنها "نيَّة سياسية تصبح قابلة للتنفيذ عندما ينجح القادة في إضفاء الشرعية على تفضيلاتهم السياساتية عبر السرديات الإستراتيجية"(20).

ولهذا كثيرًا ما يعمد القادة، عقب الأحداث الصادمة، إلى استدعاء وقائع الماضي ومقارنتها بالواقع الراهن، لإقناع الجمهور بأن التحول في إستراتيجية الأمن القومي أصبح ضرورة تحول دون تكرار تلك الأحداث(21). ومن خلال هذا الاستدعاء، يجري تصوير التصورات والسياسات التي كانت تحكم سلوك الدولة قبل الحدث الحرج بوصفها غير صالحة، في مقابل تبني سرديات جديدة تضفي الشرعية على التحول الإستراتيجي، وتوفر تفسيرًا للأزمة في سياق مألوف يسهل على الجمهور استيعابه(22).

وانطلاقًا من ذلك، حدَّد عدد من الباحثين أربعة مكونات رئيسة للإستراتيجية الكبرى كما تتجلى في الخطاب السياسي عقب الأحداث الحرجة، هي:" الهوية"، أي الكيفية التي تُعرِّف بها الدولة نفسها وصلتها بالحدث؛ و"البيئة الدولية"، أي تفسير القيادة للحدث في ضوء السياق الجيوسياسي؛ و"الوسائل" التي تمنحها القيادة الأولوية لتحقيق أهدافها؛ و"الغاية الشاملة" التي تسعى الدولة إلى بلوغها استجابة لذلك الحدث(23).

استجابة الكيانات الاستعمارية الاستيطانية للتحولات الأمنية

تكتسب السمات البنيوية للكيانات الاستعمارية الاستيطانية أهمية خاصة عند استشراف أنماط استجابتها للتحولات التي تطرأ على بيئتها الأمنية. ويرى المؤرخ أنتوني موزيس، الذي درس تجارب الإبادة الجماعية في العصر الحديث، أن قيادات هذه الكيانات تُصاب عادةً بما يسميه "متلازمة الأمن"(Security Syndrome)، وهي حالة تعكس هيمنة هاجس الأمن والبقاء على عملية صنع القرار، بحيث يصبح هذا الهاجس المنطق الحاكم للسياسات العامة. وفي ظل هذه المتلازمة، يُنظر إلى مقاومة المشروع الاستيطاني والجماعات المحلية بوصفها تهديدًا وجوديًّا يستدعي اللجوء إلى إجراءات استثنائية واستخدام مستويات واسعة من العنف(24).

ويذهب موزيس إلى أن الكيان الاستعماري الاستيطاني لا يتردد في ارتكاب ممارسات ذات طابع إبادي، لا تستهدف القضاء على مقاومة الشعب الأصلي فحسب، وإنما تهدف أيضًا إلى منع تجدد هذه المقاومة مستقبلاً. ولهذا تستهدف تلك الممارسات المدنيين على نطاق واسع، استنادًا إلى الادعاء بصعوبة التمييز بينهم وبين المقاتلين؛ الأمر الذي يجعل أهداف الحرب، في نظره، "مطلقة وغير مقيدة"(25).

غير أن أهم إسهامات موزيس في تفسير استجابة الكيانات الاستعمارية الاستيطانية للتحولات التي تطرأ على بيئتها الأمنية عقب الأحداث الحرجة تتمثل في صياغته مفهوم "الأمن الدائم"(Permanent Security)، بوصفه الإطار المفاهيمي الذي يفسر طبيعة هذه الاستجابة واتجاهاتها. ويعرِّف موزيس هذا المفهوم بأنه: "ممارسة تُستهدف فيها الجماعات البشرية الواقعة تحت الاحتلال -أي المدنيين- بصورة جماعية واستباقية، بوصفها تهديدات أمنية قائمة أو محتملة، استنادًا إلى انتمائها إلى عِرق أو دين يختلف عن العِرْق أو الدين الذي تنتمي إليه الجماعة القائمة بالاحتلال"(26).

ويرى موزيس أن مفهوم "الأمن الدائم" يشكِّل "المنظومة الذهنية التي تقوم عليها الإبادة الجماعية"، لأنه يقوم على التعامل مع جماعات بشرية كاملة بوصفها أعداء، وتحميل أفرادها المسؤولية الجماعية، أو النظر إليهم، في الحد الأدنى، بوصفهم قابلين للتضحية. وفي ظل هذا المنطق، يغدو التراتب الفعلي، بل وحتى القانوني، للنظام الدولي عديم الجدوى إلى حدٍّ كبير (27).

وفي سعيه إلى تفسير العلاقة بين "انعدام الأمن المُدرَك" و"الأمن الدائم"، يرى موزيس أن الكيان الاستعماري الاستيطاني ينخرط في حروب متواصلة لا تستهدف القضاء على التهديدات القائمة أو الوشيكة فحسب، بل تمتد إلى استهداف التهديدات المستقبلية أيضًا. ومن ثم، يصبح النشاط الأمني محكومًا بذاتٍ "مصابة بالارتياب"، لا تكتفي بمواجهة الأخطار القائمة، وإنما تعمل كذلك على إنتاج الظروف التي تجعل تلك الأخطار تتحول إلى نبوءات تحقق ذاتها(28).

وانطلاقًا من هذا الأساس، يفرض "منطق الوقاية" على الكيانات الاستعمارية الاستيطانية تبنِّي ما يسميه موزيس "القتل الوقائي" في مواجهة جماعة إثنية أو أمة، سواء كانت خاضعة لسيطرتها أم واقعة خارجها(29).

ومن زاوية أخرى، يرى تامر سوريك أن ما يدفع الكيانات الاستعمارية الاستيطانية إلى تبني مفهوم "الأمن الدائم" وما يترتب عليه من أنماط سلوك، هو افتراض المستعمِر شرعية وجوده الاستعماري، مقابل نزع الشرعية عن حق الجماعات الواقعة تحت الاستعمار في مقاومته(30).

إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي قبل السابع من أكتوبر

صاغ مؤسس إسرائيل وأول رئيس لوزرائها، ديفيد بن غوريون، المبادئ الناظمة لإستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، متأثرًا بتقديره للواقع الجيوبوليتيكي لإسرائيل وطبيعة الصراع مع العالم العربي. وقد ضُمِّنت هذه المبادئ في وثيقة جرى التعامل معها بوصفها بيانًا صادرًا عن رئيس الحكومة، من دون أن تُقَرَّ بوصفها وثيقة رسمية ملزمة للدولة. ومع ذلك، ظلت مبادئها العامة تحظى بقبول الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، كما شكّلت إطارًا ناظمًا للتفكير الأمني لدى النخبة السياسية والمجتمع الإسرائيلي عمومًا(31).

وانطلقت هذه المبادئ من افتراض وجود اختلال بنيوي في موازين القوى بين إسرائيل ومحيطها العربي؛ فالعالم العربي يتفوق عليها جغرافيًّا وديمغرافيًّا، فضلاً عن امتلاكه موارد طبيعية أكبر؛ الأمر الذي جعل، وفق تصور بن غوريون، من المتعذر على إسرائيل مجاراة هذا التفوق الكمي. ومن ثم، كان لزامًا عليها تعويضه بتحقيق تفوق نوعي في مجالات القوة المختلفة(32).

وتأسيسًا على هذا التصور، رأى بن غوريون أن الصراع مع العالم العربي صراع طويل الأمد، وأن الحروب، مهما انتهت بانتصار إسرائيل، لن تفضي إلى القضاء على الدوافع العربية للاستمرار فيه أو إلى إنهاء مصادر التهديد التي تواجهها، بغضِّ النظر عن عدد الانتصارات التي تحققها(33).

كما تأثرت هذه الإستراتيجية بغياب العمق الإستراتيجي لإسرائيل، وهو هاجس ظل حاضرًا في التفكير الأمني الإسرائيلي حتى بعد حرب عام 1967، على الرغم من احتلال إسرائيل خلالها أراضي عربية تزيد مساحتها على ثلاثة أضعاف مساحتها الأصلية. ومع ذلك، ظل عمقها الإستراتيجي، حتى بعد تلك الحرب، يتراوح بين 45 و70 كيلومترًا فقط(34).

وإلى جانب ذلك، رأى بن غوريون والقيادات الإسـرائيلية التي تعاقبت على الحكم أن التفوق الديمغرافي العربي يفرض على إسرائيل الحرص على تقصير أمد الحروب والمواجهات العسـكرية وإطالة فترات الهدوء بينها. ويستند هذا التصور إلى اعتماد الجيش الإسـرائيلي بدرجة كبيرة على قوات الاحتياط، بما يجعل إطالة أمد الحرب سببًا في تعطيل مرافق الدولة وقطاع الخدمات، وإلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد، لأن جنود الاحتياط يشكلون جزءًا أساسيًّا من قوته العاملة في الظروف الاعتيادية(35).

مبادئ إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي

قامت إسـتراتيجية الأمن القومي التي صاغها بن غوريون على ثلاثة مبادئ رئيسـة، هي: الردع، والإنذار، والحسم.

الردع: اعتبر بن غوريون أن الردع يمثل الركيزة الأهم في إسـتراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي؛ إذ إن نجاحه يضمن إطالة فترات الهدوء بين الحروب، ويعزز في الوقت نفسـه فرص اتجاه الأطراف العربية إلى تسـويات سياسـية مع إسرائيل بعد فقدانها الأمل في تحقيق أهدافها عبر العمل العسكري(36).

ويقـوم الـردع، وفق هـذه الإسـتراتيجية، على مجموعـة من المرتكـزات، هي: القوة العسـكرية، والإرادة السياسـية لاسـتخدامها، والتفوق الاستخباري، والتفوق التكنولوجي، والموارد البشـرية النوعية، وكفاءة القيادات، إضافة إلى الاسـتناد إلى دعم قوة عظمى(37).

ويرى الإستراتيجيون الإسرائيليون أن تحقيق الردع يقتضي إظهار القدرات العسكرية، وإحبـاط محاولات الخصم تحقيق أهدافه، وإلحاق أضرار جسـيمة بقدراته وذخره الإسـتراتيجي، من خلال استهداف بنيته التحتية وتهديد استقرار نظامه السياسي، بما يضمن لإسرائيل أطول فترة ممكنة من الهدوء بعد انتهاء الحرب(38).

الإنـذار: تفتـرض هذه الإسـتراتيجية أنـه إذا أخفق الردع في ثني العدو عن شَـنِّ الحرب، فلابد أن تمتلك إسـرائيل قدرات اسـتخبارية تتيح لها الحصول على إنذار مبكر بشـأن نواياه، بما يمكّنها من إحباط مخططاته، إما بتوجيه ضربة اسـتباقية، أو بإتاحة الوقت الكافي لتعبئة قوات الاحتياط، والاسـتعداد على نحو مناسـب للدفاع وصد الهجوم(39).

الحسم: إذا أخفق الردع والإنذار في منع العدو من شَنِّ الحرب، فإن هذه الإستراتيجية تقضي بأن تنتهي الحرب بحسم عسكري واضح لصالح إسرائيل، يتحقق من خلال إلحاق هزيمة قاطعة بالعدو، وحرمانه من تحقيق أهدافه العسكرية، ومنعه من تحويل أي مكاسب يحققها في ميدان القتال إلى مكاسب سياسية. ومن شأن هذا الحسم، وفق التصور الإسرائيلي، أن يعزز المكانة الإستراتيجية والإقليمية والدولية لإسرائيل(40).

الدفاع: أضافت إسرائيل، عام 2006، الدفاع بوصفه المبدأ الرابع في إستراتيجية أمنها القومي، بعد أن تحولت جبهتها الداخلية إلى جزء من ساحة الحرب نتيجة شروع خصومها في استهداف عمقها الداخلي بالصواريخ(41).

وفي الوقت نفسه، اعتبرت الإستراتيجية الإسرائيلية أن ضمان دعم وإسناد قوة عظمى يمثل أحد أهم أهدافها السياسية. ومنذ عام 1967، باتت العلاقة مع الولايات المتحدة تُعد، في المنظور الإسرائيلي، "مصلحة وجودية وضمانة أساسية لصيانة الأمن القومي"(42).

واستنادًا إلى ما تقدم، يمكن استخلاص ثلاث سمات رئيسة حكمت إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي قبل السابع من أكتوبر 2023:

أولًا: كان تقصير أمد الحروب وإطالة فترات الهدوء بينها أحد أهم أهداف هذه الإستراتيجية.

ثانيًا: لم يكن الردع والإنذار والحسم يستهدف إنهاء الصراع أو القضاء على جميع مصادر التهديد، وإنما إدارة هذا الصراع والحد من مخاطره.

ثالثًا: فضَّلت إسرائيل توظيف قوة الردع التي تمتلكها لدفع خصومها إلى القبول بتسويات سياسية تحقق مصالحها(43).

إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر

مثَّلت عملية "طوفان الأقصى" صدمة عميقة للنخبة الحاكمة والمجتمع الإسرائيلي على حدٍّ سواء. وقد تضاعف وقع هذه الصدمة لأن الجهة التي نجحت في مباغتة إسرائيل كانت حركة حماس، التي طالما عُدَّت، في التصورات الإسرائيلية، أضعف خصومها(44).

وجاءت استجابة القيادات السياسية والمؤسسات الرسمية والنخب الفكرية في إسرائيل منسجمة مع أنماط الاستجابة التي تناولها التمهيد النظري للدراسة؛ إذ ساد إجماع واسع على أن التصورات التي حكمت السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع مع الشعب الفلسطيني قبل السابع من أكتوبر كانت خاطئة. وفي هذا السياق، أقرَّت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بخطأ تقديراتها السابقة، التي افترضت أن حرص حركة حماس على الحفاظ على الهدوء في قطاع غزة يعكس نجاح سياسة الردع الإسرائيلية في ضبط سلوكها(45).

وسرعان ما برزت المسوِّغات الإستراتيجية مبررًا رئيسًا للدعوة إلى مراجعة إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي. فقد دعا عدد من المنظِّرين الإستراتيجيين إلى التخلي عن الردع بوصفه أحد مبادئ هذه الإستراتيجية، بحجة أنه مفهوم يتسم بالغموض، ويصعب قياس فاعليته، ولم يعد قادرًا على التكيف مع التحديات الإستراتيجية الجديدة التي تواجه إسرائيل؛ الأمر الذي أفقده فاعليته. وفي الاتجاه نفسه، تكرَّست لدى عدد من الباحثين الإسرائيليين، ولاسيما المقربين من دوائر صنع القرار، قناعة بضرورة التخلي عن الإنذار، بعدما أخفق في توفير تقديرات استخبارية كان من شأنها الحيلولة دون وقوع مفاجأة السابع من أكتوبر(46).

غير أن المسوغات الإستراتيجية لم تكن العامل الوحيد وراء الدعوة إلى مراجعة إستراتيجية الأمن القومي؛ إذ أسهمت الاعتبارات الأيديولوجية بدور مؤثر في دفع هذا التحول. فقد وجدت الأحزاب المشكِّلة للحكومة الإسرائيلية نفسها في موقف بالغ الحرج أمام الرأي العام، لأنها تمثل التيار الأكثر يمينية وتطرفًا في الساحة السياسية، وكانت قد دأبت، قبل وصولها إلى السلطة، على انتقاد حكومة بينيت–لبيد واتهامها بالعجز عن مواجهة التحديات الأمنية والإستراتيجية. ومن ثم، يمكن تفسير اندفاع هذه الأحزاب نحو تبني سياسات أكثر تشددًا بوصفه محاولة لتبديد الانطباع الذي ترسَّخ لدى الجمهور الإسرائيلي بشأن إخفاقها في ضمان الأمن الإسرائيلي(47).

السرديات الإستراتيجية المبررة للتحولات في إستراتيجية الأمن القومي

شرعت القيادة الإسرائيلية، عقب السابع من أكتوبر، في بناء سرديات إستراتيجية والترويج لها بهدف تهيئة الرأي العام الإسرائيلي، إلى جانب المجتمع الدولي والبيئة

الإقليمية، لتقبُّل التحولات التي تعتزم إدخالها على إستراتيجية الأمن القومي. وقد تبلورت هذه السرديات في ثلاثة مسارات رئيسة: السرديات التي تبنَّتها القيادات العلمانية الحاكمة، وسرديات التيار الديني الخلاصي المشارك في الحكم، وسرديات المعارضة الإسرائيلية.

وقد حرصت القيادات الإسرائيلية العلمانية على إبراز الطابع الاستثنائي لأحداث السابع من أكتوبر، وتصويرها بوصفها أخطر ضربة تتعرض لها إسرائيل منذ تأسيسها، وأكثر الأحداث إيلامًا لـ"الشعب اليهودي" منذ المحرقة (الهولوكوست). وفي هذا السياق، وصف الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، ذلك اليوم بأنه اليوم الذي قُتِل فيه أكبر عدد من اليهود منذ الهولوكوست، بينما عَدَّه رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، "أسوأ أشكال معاداة السامية منذ الهولوكوست"، وكرَّر في مناسبات أخرى أن "السابع من أكتوبر يعادل الكارثة التي حلَّت باليهود على أيدي النازيين". كما حرص نتنياهو، منذ الساعات الأولى للهجوم، على ترسيخ خطاب يقوم على الانتقام؛ إذ خاطب الإسرائيليين، مساء السابع من أكتوبر 2023، قائلاً: "لقد شنَّت حركة حماس حربًا وحشية وشريرة، وسننتقم لهذا اليوم الأسود"(48).

وفي السياق نفسه، سعت القيادة الإسرائيلية إلى ترسيخ صورة تماثل بين حركة حماس والنموذج الأكثر نبذًا في الوعي الغربي، وذلك من خلال مساواتها بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). فقد زعم نتنياهو أن التنظيمين يعملان بتوجيه من إيران، التي وصفها بأنها "إمبراطورية الشر" الساعية إلى إعادة الشرق الأوسط إلى "التعصب الوحشي الذي كان سائدًا في العصور الوسطى"، ليخلص إلى أنه، كما توحد العالم المتحضر من قبل لهزيمة النازية ثم تنظيم "داعش"، فإنه مطالب اليوم بالوقوف موحدًا خلف إسرائيل لهزيمة حركة حماس(49).

غير أن أوضح السرديات التي تبنَّتها القيادات الإسرائيلية العلمانية، وعكست توجهها نحو التخلي عن سياسة الردع، تمثلت في التأكيد الصريح على أن الهدف من استخدام القوة العسكرية بعد السابع من أكتوبر لم يعد التعايش مع مصادر التهديد، وإنما القضاء عليها. وفي هذا السياق، تعهد رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بتدمير حركة حماس، وتحقيق "نصر ساحق" عليها، وإسقاط نظامها، وإزالة تهديدها لإسرائيل بصورة نهائية(50).

وانطلاقًا من هذه السـردية، أصبحت الدعوة إلى اسـتخدام القوة العسكرية بوصفها الأداة الرئيسـة لإدارة الصراع السمة الغالبة على خطاب النخبة الحاكمة في إسرائيل بعد السابع من أكتوبر. فقد أظهرت إحدى الدراسات أن الخطابات الرسمية تناولت الخيار العسكري في نحو 67٪ منها، مقابل 14٪ فقط للأدوات الدبلوماسية، و10٪ للأدوات الاقتصادية(51).

وفي السياق ذاته، وظَّفت القيادة الإسرائيلية أحداث السابع من أكتوبر لتبرير توسيع نطاق الحرب، والترويج، منذ مرحلة مبكرة، لضرورة استهداف إيران. فقد اتهم نتنياهو النظام الإيراني بالمسـؤولية عن تهيئة الظـروف التي مكَّنت حركة حماس من تنفيذ عملية "طوفان الأقصى"(52).

كما شـهد الخطاب الإسـرائيلي تحولاً لافتًا في اللغة المسـتخدمة لتوصيف العمل العسـكري؛ إذ غلبت عليه تعبيرات مجازية تعكس نزعة هجومية أكثر وضوحًا. وقد تجسَّد هذا التحول بصورة خاصة في خطاب نتنياهو، الذي أكثر من استخدام عبارات مثـل: "انقضضنا كاللبؤات"، و"زأرنا كالأسـود"، و"قبضة مـن حديد"، و"دمرنا"، و"أصبنا"(53).

وفي المقابل، اسـتندت قيادات التيار الديني الخلاصي المشـاركة في الحكومة، إلى جانب النخب المرتبطة به، إلى الإرث اللاهوتي لتسويغ رؤيتها الهادفة إلى التأثير في سياسات الأمن القومي بعد السابع من أكتوبر. فقد نظرت هذه القيادات وتلك النخب إلى أحداث السـابع من أكتوبر بوصفها "خطـة إلهية لتحقيق الخلاص"، ورأت في الحرب التي شنَّتها إسرائيل عقب هذه الأحداث بشائر ومعجزات إلهية. وفي السياق نفسـه، عملت المرجعيات الدينية لهذا التيار على تأصيل الأسـس الفقهية التي تبرر الإبادة الجماعية بوصفها "فريضة شـرعية"، تضفي المشـروعية على توسيع الحدود الجيوسياسية لإسرائيل(54).

وقد تعزز تأثير التيار الخلاصي في توجهات الأمن القومي الإسـرائيلي بعد السـابع من أكتوبر بفعل تنامي حضوره داخل المؤسستين، العسكرية والاستخبارية؛ إذ يفوق تمثيل أتباعه في قياداتهما أكثر من ثلاثة أضعاف نسبتهم إلى إجمالي السكان(55).

وفي المقابل، أسهم خطاب المعارضة أيضًا في دفع الحكومة الإسرائيلية نحو مراجعة إسـتراتيجية الأمن القومي. فقد ضيَّقت السردية التي تبنَّتها المعارضة، والقائمة على

إبراز أوجه القصور في أداء الحكومة، هامش المناورة المتاح أمام القيادة الإسرائيلية. وفي هذا السياق، جادل زعيم المعارضة ورئيس الوزراء السابق، يائير لبيد، بأن أحداث السابع من أكتوبر "لم تكن لتقع لو كان رئيسًا للحكومة"، محمِّلاً بنيامين نتنياهو مسؤولية التقصير(56). كما اتهم أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، ووزير الدفاع والخارجية والمالية السابق، نتنياهو بالمسؤولية عن وقوع أحداث السابع من أكتوبر، نتيجة السياسات التي انتهجها تجاه حركة حماس(57).

تحولات إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي

قبل تناول التحولات التي طرأت على إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر، تجدر الإشارة إلى أن هذه التحولات لم تصدر في إطار إعلان رسمي، ولم تكن نتاجًا لنقاش مؤسسي داخل أجهزة الدولة. ومع ذلك، تشير نينا سوليف إلى أن أنماط السلوك المتكررة (Grand Behaviors) التي تنتهجها الدولة تصلح مؤشرًا للاستدلال على إستراتيجيتها الكبرى وطبيعة التحولات التي تطرأ عليها. ومن ثم، فإن رصد أنماط السلوك الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر يتيح التعرف إلى المبادئ الجديدة التي أدخلتها حكومة بنيامين نتنياهو على إستراتيجية الأمن القومي، وتلك التي تخلَّت عنها.

واستنادًا إلى تحليل أنماط السلوك الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر، يمكن رصد التحولات الآتية في إستراتيجية الأمن القومي:

أولًا: "الأمن الدائم" بدلًا من "الردع"

استنادًا إلى تحليل أنماط السلوك الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر، يمكن القول: إن إسرائيل باتت تتبنَّى مفهوم "الأمن الدائم" بوصفه المبدأ الموجِّه لسياسات أمنها القومي. وقد خلص عدد من الباحثين الإسرائيليين الذين درسوا هذه الأنماط إلى أن إسرائيل تخلَّت عن مفهوم "الردع" لصالح مفهوم "الأمن الدائم"، وإن اختلفت الشواهد التي استندوا إليها في تدعيم هذا الاستنتاج.

فقد رأى بعضهم أن حرص إسرائيل على توظيف أقصى طاقتها الكامنة في العمل العسكري ضد مختلف مصادر التهديد يمثل أوضح مؤشر على سعيها إلى استدامة

الأمن. بينما اعتبر آخرون أن السعي إلى تحقيق "الأمن الدائم" يتجلى في نظر إسرائيل إلى المدنيين الفلسطينيين بوصفهم "تهديدًا دائمًا" لأمنها، ينبغي التخلص منه، وهو ما يفسر العدد الهائل من الضحايا المدنيين، الذين يشكِّل الأطفال نحو ثلثهم، فضلاً عن انتهاج سياسات التجويع والتهجير القسري، وحصر السكان في مناطق ضيقة، والدعوة إلى طردهم، والمجاهرة بخطط تهجيرهم. في حين توصل فريق ثالث إلى النتيجة نفسها من خلال دراسة أنماط الفعل الحربي الإسرائيلي في نطاقات جغرافية محددة، مثل قطاع غزة.

كما حاجج بعض الباحثين الإسرائيليين بأن الرغبة في الانتقام، التي سادت أوساط المجتمع الإسرائيلي عقب السابع من أكتوبر، كانت أحد العوامل التي دفعت القيادة الإسرائيلية إلى تبني مفهوم "الأمن الدائم". وذهب هؤلاء إلى أن "الانتقام" أصبح سمة هوياتية للمجتمع الإسرائيلي بأسره. غير أنه ينبغي التحفظ على هذا الطرح؛ إذ إن "الانتقام" يعبِّر عن حالة وجدانية أو دافع عاطفي، بينما ينطوي مفهوم "الأمن الدائم" على تصور إستراتيجي يقتضي تحقيق أهداف بعيدة المدى. ومن ثم، فإن تبني هذا المفهوم يعكس تراجع إسرائيل عن مبدأ الردع الذي شكَّل أحد المرتكزات الأساسية لإستراتيجية الأمن القومي التي صاغها ديفيد بن غوريون، والتزم بها القادة الذين تعاقبوا على الحكم من بعده.

وعلى الرغم من إسهام عدد من الباحثين الإسرائيليين في التدليل على تبني إسرائيل مفهوم "الأمن الدائم"، فإنهم لم يتناولوا تجليات هذا المفهوم في مواجهة مستويات التهديد المختلفة وعبر الساحات الجغرافية المتعددة. ويكشف تحليل السلوك الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر أن السعي إلى تحقيق "الأمن الدائم" اتخذ عدة مسارات رئيسة، أبرزها:

حروب دائمة: اقتضى السعي إلى تحقيق "الأمن الدائم" تصفية مصادر التهديد من خلال خوض سلسلة متواصلة من الحروب والعمليات العسكرية، أو الاستعداد لخوضها. ولم يقتصر هذا النهج على مواجهة التهديدات القائمة، ممثلة في حركة حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان، وجماعة "أنصار الله" في اليمن، والفصائل العراقية، إلى جانب إيران، التي تعدها إسرائيل مصدر تهديد وجودي بسبب مشروعها النووي، بل امتد أيضًا إلى استهداف تهديدات قيد التشكل. وفي

هذا السياق، تعاملت إسرائيل مع النظام الذي خلف الرئيس السوري السابق، بشار الأسد، بوصفه مصدر تهديد ناشئًا، على الرغم من الخطوات التي اتخذتها السلطة الجديدة في دمشق، والتي فُسِّرت في إسرائيل على أنها "بوادر حُسن نيَّة". وانطلاقًا من هذا التصور، عمد الجيش الإسرائيلي، عقب تولي السلطة الجديدة الحكم في سوريا، إلى تدمير ترسانة الأسلحة الثقيلة التي كان يمتلكها الجيش السوري، بهدف الحيلولة دون إعادة بناء قوة عسكرية قد تمثل تهديدًا مستقبلاً. كما شمل هذا النهج التحوط لمواجهة تهديدات محتملة، وفي مقدمتها تركيا؛ إذ تبنَّت الحكومة الإسرائيلية، في يناير/كانون الثاني 2025، توصية لجنة رسمية تقضي بالاستعداد لاحتمال اندلاع مواجهة عسكرية معها، ومواءمة موازنة الجيش وسياسات بناء القوة فيه مع متطلبات هذه المواجهة المحتملة. وهكذا، لم يعد العمل العسكري الإسرائيلي مقتصرًا على مواجهة التهديدات القائمة، وإنما امتد ليشمل التهديدات قيد التشكل، والاستعداد لمواجهة التهديدات المحتملة، بما يعكس تصورًا يقوم على ديمومة الحرب بوصفها أداة لتحقيق "الأمن الدائم". وسعت القيادة الإسرائيلية إلى إضفاء شرعية على هذا النهج من خلال تشبيه إسرائيل بنماذج تاريخية عُرفت بانتهاج الحروب الدائمة، كما فعل بنيامين نتنياهو عندما شبَّه إسرائيل، بعد السابع من أكتوبر، بمدينة أسبرطة.

الإبادة الجماعية: كان ارتكاب الإبادة الجماعية أحد تداعيات تبني إسرائيل مفهوم "الأمن الدائم"، على نحو مماثل لما أقدمت عليه الكيانات الاستعمارية الاستيطانية في تجارب تاريخية سابقة. وقد تواترت تقارير المنظمات الدولية، إلى جانب القرارات والأحكام الصادرة عن الهيئات القضائية الدولية، التي أكدت أن إسرائيل ارتكبت جرائم إبادة جماعية خلال حربها على قطاع غزة.

الدفاع المتقدم: تبنَّت إسرائيل، بعد السابع من أكتوبر، مفهوم "الدفاع المتقدم"، الذي يقوم على احتلال أجزاء من أراضي الخصوم وتحويلها إلى "أحزمة أمنية"، بهدف تقليص فرص تعرض تجمعاتها الاستيطانية القريبة من الحدود للتهديد. وفي هذا السياق، أقدمت على إنشاء مثل هذه الأحزمة في كل من قطاع غزة، وجنوب لبنان، وسوريا. وقد انطلقت النخبة الأمنية الإسرائيلية من قناعة مفادها أن السيطرة على أجزاء من أراضي الخصوم وتحويلها إلى أحزمة أمنية أصبحت متطلبًا لمواجهة مصادر التهديد المحتملة والعمل على تصفيتها قبل أن تتحول إلى تهديدات قائمة.

وصحيح أن إسرائيل سبق أن أنشأت حزامًا أمنيًّا في جنوب لبنان قبل انسحابها منه عام 2000، إلا أن قرار الانسحاب، الذي اتخذته حكومة إيهود باراك آنذاك، عكس إقرارًا بفقدان هذا الحزام جدواه الإستراتيجية.

تراجع مكانة المسارات السياسية لحل الصراعات

أحدثت إسـرائيل، بعد السابع من أكتوبر، تحولاً في مكانة المسارات السياسية لحل الصراعات ضمن إسـتراتيجية أمنها القومي؛ إذ تراجع الاعتماد عليها لصالح تغليب القوة العسكرية بوصفها الأداة الرئيسة لتحقيق الأمن. ويعكس تقرير اللجنة الحكومية المعنية بتحديد معايير إعداد موازنة الأمن، الذي تبنته الحكومة الإسرائيلية في ديسمبر/ كانون الأول 2024، هذا التحول؛ إذ نصَّت إحدى توصياته على أن إستراتيجية الأمن القومي ينبغي أن تنطلق من افتراض مفاده أن خسارة إسرائيل حربًا واحدة تعني نهايتها بوصفها وطنًا قوميًّا للشـعب اليهودي، وأن هذا الافتراض يفرض عليها الاسـتعداد الدائم للحرب المقبلة، والاعتماد على قوتها العسكرية في ضمان أمنها(58).

كما أكدت التوصيات نفسها أنه لا يوجد بديل عن الولايات المتحدة بوصفها حليفًا إسـتراتيجيًّا لإسـرائيل، لكنها رأت أن أحد أهم شروط استمرار التزام الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، بدعم إسـرائيل يتمثل في اقتناع دوله بقدرتها على الاعتماد على ذاتها في الدفاع عن نفسها وتحقيق انتصار واضح على جميع أعدائها(59).

ثانيًا: تعذر التحقق من الحسم

حدَّدت إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي "الحسم" هدفًا رئيسًا يتعين تحقيقه في نهايـة الحرب، وصاغت معيارًا للحكـم على تحققه يتمثل في تحقيق "نصر واضح يمنع العدو من جني مكاسـب سياسـية" في أعقاب المواجهة العسكرية(60). ووفقًا لهذا المعيار، لا يُشـترط لتحقيق الحسـم القضاء على العدو أو تدمير جميع قدراته العسكرية. غير أن تبنِّي إسرائيل، بعد السابع من أكتوبر، مفهوم "الأمن الدائم" جعل التحقق من إنجاز الحسم أكثر تعقيدًا؛ إذ يقوم هذا المفهوم على تصفية مصادر التهديد بمستوياتها المختلفة، سواء كانت قائمة أو قيد التشكل أو محتملة، وهو هدف يصعب الجزم باسـتكماله أو التحقق من بلوغه بصورة نهائية. ومن ثم، أصبح من الصعب،

إن لم يكن من المستحيل، على القيادة الإسرائيلية التدليل على تحقق الحسم في نهاية الحروب أو المواجهات العسكرية(61).

ثالثًا: تراجع مكانة الإنذار

تراجعت، بعد السابع من أكتوبر، مكانة الإنذار الاستخباري في إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بوصفه أهم أدوات الاستخبارات الإستراتيجية، وذلك بعد إخفاق أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في توفير إنذار مسبق بشأن نية حركة حماس تنفيذ عملية "طوفان الأقصى"(62). ويرى عدد من الباحثين الإسرائيليين أن هذا الإخفاق تمثل في عنصرين رئيسين: المفاجأة بامتلاك حماس قدرات مكّنتها من تنفيذ الهجوم، والمفاجأة بالتوقيت الذي اختارته لتنفيذه(63).

وقد انعكس هذا الإخفاق على مكانة الإنذار الاستخباري في الإستراتيجية الإسرائيلية؛ إذ لم يعد اتخاذ قرار المبادرة بالفعل الحربي ضد الخصوم مرتبطًا بما يتوافر من معلومات بشأن نواياهم وخططهم، بقدر ما أصبح يعتمد على تقدير قدراتهم العسكرية، انطلاقًا من أن تجربة السابع من أكتوبر كشفت محدودية قدرة الاستخبارات الإسرائيلية على استشراف نوايا الخصوم(64).

ومع ذلك، فإن تراجع أهمية الإنذار الاستخباري المتعلق بنوايا الخصوم لم يقترن بتراجع أهمية الاستخبارات عمومًا؛ إذ تعاظمت قيمة المعلومات الاستخبارية التي يُستند إليها في بناء "بنوك الأهداف" التي تعتمد عليها إسرائيل في تخطيط ضرباتها العسكرية في ساحات المواجهة المختلفة(65).

تداعيات تحولات إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي

يمكن اختبار تداعيات التحولات التي أدخلتها إسرائيل على إستراتيجية أمنها القومي بعد السابع من أكتوبر على خمسة مستويات.

1- محدودية المردود الإستراتيجي للفعل الحربي

حققت إسرائيل في الحروب التي خاضتها بعد السابع من أكتوبر إنجازات عملياتية وتكتيكية كبيرة، لكنها لم تنجح في تحويلها إلى حسم إستراتيجي في أي من ساحات المواجهة، بما يثبت تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية التي أعلنتها عند اندلاع

تلك الحروب، وذلك على الرغم من الدعم العسكري والسياسي الواسع الذي وفرته الولايات المتحدة(66).

ففي قطاع غزة، تمكنت إسرائيل من تصفية عدد كبير من القيادات السياسية والعسكرية لحركة حماس، وقتلت الآلاف من مقاتلي الأذرع العسكرية للفصائل الفلسطينية، وألحقت أضرارًا بالغة ببناها وقدراتها العسكرية. كما استهدفت الحاضنة الشعبية للمقاومة على نطاق واسع، فدمرت أكثر من 80٪ من منازل قطاع غزة(67). ونجحت، ولو مؤقتًا، في تقليص مستوى التهديد الصادر عن القطاع تجاه العمق الإسرائيلي؛ إذ انخفض عدد القذائف الصاروخية التي أطلقت من غزة من 311 قذيفة خلال عام 2024 إلى 83 قذيفة فقط حتى نهاية عام 2025(68). غير أن هذه الإنجازات لم تتحول إلى مكاسب سياسية أو إستراتيجية؛ إذ أخفقت إسرائيل، بعد حرب استمرت أكثر من عامين ونصف، في إنهاء وجود حركة حماس في قطاع غزة(69).

وفي الساحة اللبنانية، حقق الجيش الإسرائيلي إنجازات تكتيكية مهمة، تمثلت في تصفية عدد كبير من القيادات السياسية والعسكرية لحزب الله، وفي مقدمتهم أمينه العام، حسن نصر الله، إلى جانب إلحاق أضرار واسعة بقدرات الحزب العسكرية واستهداف حاضنته الشعبية(70). وعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، أن إسرائيل أعادت حزب الله "عشرات السنين إلى الوراء"(71)، فإن مشاركة الحزب إلى جانب إيران في الحرب التي شنَّتها إسرائيل والولايات المتحدة، في فبراير/ شباط 2026، أظهرت احتفاظه بقدرة معتبرة على مواصلة القتال، وإلحاق خسائر بالجيش الإسرائيلي، واستهداف العمق الإسرائيلي. ووفقًا لتقديرات الجيش الإسرائيلي، فإن الحزب قادر على مواصلة القتال لسنوات مقبلة(72).

أما في مواجهة إيران، فقد تمكنت إسرائيل، بالتعاون مع الولايات المتحدة، من تصفية عدد من القيادات السياسية والعسكرية والعلماء، وإلحاق أضرار كبيرة بالبرنامج النووي والترسانة الصاروخية الإيرانية(73). إلا أن هذه الإنجازات لم تحقق الهدف الإستراتيجي المعلن للحرب، والمتمثل في إسقاط النظام الإيراني واستبدال آخر به. بل إن الحرب أفضت إلى نتائج معاكسة؛ إذ خرج النظام الإيراني أكثر تحديًا وجرأة، كما وفرت له مبررًا لإحكام سيطرته على مضيق هرمز، بما منحه

ورقة ضغط إستراتيجية، ورفع كلفة استمرار الحرب بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل ودول المنطقة(74).

ويعزز هذا التقييم ما ذهب إليه تامير هايمان، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان" والرئيس الحالي لـ"معهد دراسات الأمن القومي"؛ إذ رأى أن إيران حققت خلال الحرب "صورتي نصر كبيرتين"، تمثلتا في السيطرة على مضيق هرمز، وإجبار الولايات المتحدة وإسرائيل على ربط مصير الحرب ضد إيران بالحرب التي تخوضها إسرائيل ضد حزب الله في لبنان(75). كما يرى داني سيترنوفيتش، الرئيس السابق لـ"دائرة إيران" في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أن الحرب انتهت إلى "انهيار تام" لإستراتيجية نتنياهو تجاه إيران؛ إذ إن نتائجها ستجعل أي رئيس أميركي يخلف دونالد ترامب أكثر ترددًا في الانخراط في عمل عسكري واسع ضد إيران(76).

كما كشفت حروب ما بعد السابع من أكتوبر عن تراجع قدرة إسرائيل على توظيف تفوقها التكنولوجي لتحقيق الحسم العسكري أو حماية عمقها الداخلي، بعدما نجح خصومها في امتلاك قدرات تقنية مقابلة، أو في توظيف وسائل قتال غير متناظرة(77). فقد تمكنت إيران من استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لإرباك منظومات الدفاع الجوي الأميركية والإسرائيلية، بما قلَّص من قدرة تلك المنظومات على اعتراض الصواريخ التي استهدفت العمق الإسرائيلي(78). وفي قطاع غزة، حدَّت شبكة الأنفاق الدفاعية والهجومية التي أنشأتها حركة حماس من فاعلية التفوق الإسرائيلي في سلاحي الجو والمدرعات، بعدما حوَّلت ساحة القتال إلى بيئة خفية فرضت على الجيش الإسرائيلي حربًا طويلة وباهظة الكلفة(79). أما في جنوب لبنان، فقد شكَّلت المسيَّرات الانقضاضية تحديًا جديدًا للجيش الإسرائيلي؛ إذ أظهرت قدرتها على اختراق الدفاعات الإسرائيلية وإيقاع خسائر في صفوف الجيش أن منظوماته الدفاعية لم تعد قادرة على مواجهة هذا النمط المتطور من التهديدات بكفاءة.

2- بروز مصادر تهديد جديدة

أفضى تبني إسرائيل مفهوم "الأمن الدائم"، الذي يقوم على تصفية مصادر التهديد القائمة، إلى نتيجة عكسية تمثلت في بروز مصادر تهديد جديدة لم تكن تحتل موقعًا مركزيًّا في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي قبل السابع من أكتوبر. وتبرز جماعة

"أنصار الله" في اليمن بوصفها أحد أهم هذه المصادر؛ إذ أدَّى انخراطها في عمليات إسناد قطاع غزة إلى نقل التهديد إلى المجالين، البحري والجوي، بما انعكس على حركة التجارة الإسرائيلية عبر البحر الأحمر، وأفضى إلى تعطيل ميناء إيلات والتأثير في حركة الملاحة الجوية من وإلى إسرائيل(80).

وقد رأى شـاؤول حوريف، القائد السـابق لسلاح البحرية الإسـرائيلية، أن عمليات "أنصار الله" كشـفت عن أوجه قصور بنيوية في الإسـتراتيجية البحرية الإسرائيلية، ولاسـيما في مجالات فرض السيطرة البحرية، والدفاع عن المرافق الحيوية البحرية والساحلية، وتأمين خطوط المواصلات البحرية(81).

ولا يقتصر أثر هذا التحول على التحديات العملياتية التي فرضتها الجماعة، بل يمتد إلى إدراك المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لاحتمال تعاظم هذا التهديد مستقبلاً؛ وهو ما عكسه مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، تساحي هنغبي، عندما أبدى تشاؤمه إزاء التقدير السـائد داخل المؤسسـة الأمنية بأن التهديد الذي تمثله جماعة "أنصار الله" مرشح للازدياد في المستقبل(82).

3- تراجع فرص توسيع التطبيع

كان مـن التداعيات الأخرى للتحولات التي طرأت على إسـتراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي تراجع فرص توسيع اتفاقات التطبيع مع الدول العربية. فقد دفعت الحروب التي خاضتها إسرائيل بعد السابع من أكتوبر، ولاسيما الحرب التي شنتها بالاشتراك مع الولايات المتحدة ضد إيران، في فبراير/ شـباط 2026، عددًا من الدول العربية "المعتدلة" إلى النظر لأنماط السـلوك الإسـرائيلي بوصفها مصدرًا لتهديد مصالحها الحيوية والإسـتراتيجية(83). وفي هذا السـياق، يرى عدد من الباحثين الإسرائيليين أن إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز، وعجز الوجود العسكري الأميركي عن منع الهجمات الإيرانية على دول الخليج، عززا هذا الانطباع، ولاسـيما في ظل الاعتقاد السـائد بأن إسـرائيل كانت الطرف الأكثر دفعًا للولايات المتحدة إلى خوض تلك الحرب، التي لم تُفضِ إلى إحداث تحول جوهري في موازين القوى الإقليمية.

وينسجم هذا التقدير مع ما أقرَّت به قيادة الجيش الإسرائيلي من أن الخطاب الذي تبنَّته القيادة السياسية الإسرائيلية، عقب السابع من أكتوبر، لتبرير سلوكها في الساحتين،

الفلسطينية والإقليمية، وما صاحبه من تباهٍ بنتائج العمليات العسكرية، ألحق ضررًا بصورة إسرائيل لدى الدول العربية "المعتدلة"، وأضعف فرص انضمام دول عربية أخرى إلى مسار التطبيع.

4- تراجع مكانة إسرائيل الدولية

عكست التحولات التي طرأت على إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر كلفة سياسية ودبلوماسية وقانونية متزايدة، تجلَّت في تراجع مكانة إسرائيل الدولية واتساع نطاق الضغوط التي تواجهها في المحافل الدولية. ففي الجانب القانوني، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال بحق رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع السابق، يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب. في حين أفادت تقارير إعلامية بأن المحكمة أصدرت، سرًّا، أوامر توقيف بحق عدد آخر من القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية. وعلى الصعيد السياسي، أسهمت الاتهامات التي وجَّهتها منظمات دولية لإسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية في قطاع غزة في توسيع نطاق المقاطعة الدولية لها.

ولم يقتصر أثر هذا التراجع على مكانة إسرائيل الدولية، بل امتد إلى أحد المرتكزات الرئيسة في بيئتها الإستراتيجية، والمتمثل في العلاقة مع الولايات المتحدة، التي تنظر إليها إسرائيل بوصفها مصلحة وجودية وركيزة أساسية من ركائز أمنها القومي. فقد أظهرت استطلاعات الرأي تراجعًا ملحوظًا في مستويات التأييد الشعبي لإسرائيل داخل الولايات المتحدة؛ إذ بيَّن استطلاع أجراه مركز Pew أن 60٪ من الأميركيين باتوا يتبنَّون تصورًا سلبيًّا تجاه إسرائيل، كما أظهر استطلاع أجرته شبكة NBC أن 74٪ من الشباب الأميركي يتعاطفون مع الفلسطينيين أكثر من تعاطفهم مع إسرائيل(84). ولم يقتصر هذا التحول على الرأي العام، بل بدأ ينعكس تدريجيًّا على البيئة السياسية الأميركية؛ إذ صوَّت أكثر من مئة عضو ديمقراطي في مجلس النواب لصالح مشروع قرار يدعو إلى وقف المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل، في مؤشر على تآكل الإجماع الحزبي التقليدي الذي ظل يشكِّل أحد أهم مرتكزات الدعم الأميركي لإسرائيل.

5- أثمان داخلية ثقيلة

لم تقتصر تداعيات التحولات التي طرأت على إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي على البيئة الخارجية، بل امتدت إلى الداخل الإسرائيلي؛ حيث فرض الانخراط في حروب متزامنة على عدة جبهات أثمانًا عسكرية واقتصادية ومجتمعية متزايدة. ففي البعد العسكري، حذَّر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، إيال زامير، من احتمال تعرض الجيش لـ"الانهيار" نتيجة تفاقم أزمة نقص القوة البشرية الناجمة عن كثافة المهام العسكرية واستمرارها في ساحات المواجهة المختلفة. وقد تحملت قوات الاحتياط النصيب الأكبر من هذه الأعباء، إذ أظهرت معطيات "شعبة القوى البشرية" في الجيش الإسرائيلي أن حجم المهام الملقاة على عاتقها بعد السابع من أكتوبر ارتفع إلى نحو عشرة أضعاف مستواه السابق.

وانعكس هذا الاستنزاف العسكري مباشرة على الاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ قدرت دراسة أعدتها وزارة المالية الإسرائيلية الخسائر السنوية الناجمة عن الاستدعاء المستمر لنحو 450 ألفًا من جنود الاحتياط بحوالي 31.5 مليار دولار. وفي الوقت نفسه، أسهمت الحروب المتواصلة في تعميق الانقسامات المجتمعية، ولاسيما في ظل امتناع حكومة بنيامين نتنياهو عن إلزام أتباع التيار الديني الحريدي بأداء الخدمة العسكرية، بفعل النفوذ الذي تمارسه الأحزاب الحريدية داخل الائتلاف الحاكم. وقد بلغ هذا التوتر حَدَّ تهديد حركة "شاس" بالدعوة إلى عصيان ضريبي إذا أُلزم الحريديم بأداء الخدمة العسكرية. كما عكست المظاهرات المتبادلة بين التيارات العلمانية والحريدية، بشأن قضية التجنيد، اتساع فجوة الانقسام وتراجع مستويات التضامن المجتمعي داخل إسرائيل(85).

وتشير هذه المؤشرات إلى أن تبني إسرائيل إستراتيجية تقوم على الانخراط في حروب طويلة ومتعددة الجبهات لم يقتصر أثره على زيادة الضغوط العسكرية على الجيش، بل امتد إلى استنزاف الموارد الاقتصادية وتعميق الانقسامات الاجتماعية؛ الأمر يطرح تساؤلات حول قدرة الداخل الإسرائيلي على تحمل الكلفة المتراكمة لهذا النمط من إدارة الصراع على المدى الطويل.

خاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن المداخل النظرية التي استندت إليها تفسر بدرجة كبيرة التحولات التي طرأت على إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر؛ إذ مثّلت عملية "طوفان الأقصى" "حدثًا حرجًا" أفضى إلى إعادة تعريف البيئة الأمنية الإسرائيلية، ودفع صانع القرار إلى مراجعة المبادئ التي قامت عليها إستراتيجية الأمن القومي منذ تأسيس الدولة. وقد خلصت الدراسة إلى أن إسرائيل تخلّت، عمليًّا، عن الردع بوصفه المبدأ المنظِّم لإستراتيجية أمنها القومي، وأحلّت محله مفهوم "الأمن الدائم" الذي يقوم على السعي إلى إزالة مصادر التهديد، القائمة والمحتملة، عبر الاستخدام المستمر للقوة العسكرية، وهو النمط الذي ارتبط تاريخيًّا بتجارب الكيانات الاستعمارية الاستيطانية عندما تواجه تحديات وجودية.

وتبيِّن الدراسة أن هذا التحول لم يقتصر على تغيير أدوات إدارة الصراع، بل وصل تأثيره إلى البنية المفاهيمية لإستراتيجية الأمن القومي ذاتها؛ إذ تراجع مفهوم الحسم لصالح السعي إلى تحقيق "النصر المطلق"، وتراجعت مكانة الإنذار الاستخباري لمصلحة التركيز على استهداف القدرات العسكرية للخصوم، كما تراجعت مكانة المسارات السياسية لحل الصراعات لصالح تغليب الخيار العسكري. ويعكس ذلك انتقال إسرائيل من إستراتيجية تستهدف إدارة التهديدات واحتواءها إلى إستراتيجية تسعى إلى تصفيتها، بما يستلزمه ذلك من انخراط دائم في الحروب والعمليات العسكرية.

غير أن النتائج التي انتهت إليها الدراسة تشير إلى أن هذا التحول، على الرغم مما أتاحه لإسرائيل من إنجازات عملياتية وتكتيكية، لم يفضِ إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي أعلنتها في ساحات المواجهة المختلفة بلَ أسهم في إعادة إنتاج البيئة التهديدية وتوسيعها، من خلال بروز مصادر تهديد جديدة، وارتفاع كلفة المواجهة على المستويات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تراجع فرص توسيع اتفاقات التطبيع، وتدهور المكانة الدولية لإسرائيل، وتآكل بعض المرتكزات التي قامت عليها علاقتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة.

وتقود هذه النتائج إلى استنتاج مفاده أن التحول من الردع إلى الأمن الدائم لم يؤدِّ إلى زيادة أمن إسرائيل بقدر ما غيَّر طبيعة التحديات التي تواجهها ورفع كلفة التعامل معها. فكلما اتسع نطاق استخدام القوة العسكرية بوصفها الأداة الرئيسة لتحقيق

الأمن، ازداد اتســاع مســرح التهديدات وتعدد الفاعلين المنخرطين فيها، وتعاظمت الكلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها. ومن ثم، فإن التحول الذي أعقب الســابع من أكتوبر لا يمثل مجرد تعديل في أدوات إستراتيجية الأمن القومي الإســرائيلي، بل يعكس انتقالاً إلى نموذج جديد لإدارة الصراع، ستكون قدرته على تحقيق الأمن مرهونة بقدرته على تحمل الكلفة المتزايدة التي يفرضها هذا النموذج على إسرائيل، داخليًّا وخارجيًّا.

المراجع

(1) YITZHAK BRIK, " IDF chief Herzi Halevi is the biggest disappointment since Israel's establishment ", Jerusalem Post, May 8, 2024, https://www.jpost.com/opinion/article-800233, (accessed July 17, 2026)..

(2) J.W. Taliaferro, S.E. Lobell, N.M. Ripsman, Introduction. Neoclassical realism, the state

and foreign policy, in (ed): S.E. Lo bell, N.M. Ripsman, J.W. Taliaferro, Neoclassical realism, the state, and foreign policy, (Taliaferro: Cambridge University Press, New York 2009), p. 19..

(3) PAWEŁ POKRZYWIŃSKI, " Between neo-revisionist neoclassical realism and pragmatism - The foreign policy of the Likud party ", Sprawy Międzynarodowe (University of Wrocław), Vol. 72, No. 2, (2019), pp. 281-299..

(4) Jeffrey S. Lantis , "Strategic Culture and National Security Policy", International Studies Review, Vol. 4, No. 3, (2002), pp. 87-113..

(5) Cyrus Schayegh, " Settler colonial studies: a historical analysis", Settler Colonial Studies, Vol. 14, No. 4, (2024), pp. 470-497..

(6) Norman Fairclough, Language and Power. (London: Longman, 1989), p. 140..

(7) Nina Silove," Beyond the Buzzword: The Three Meanings of "Grand Strategy" ", Security Studies, Vol.27, No.1, (2018), https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09636412.2017.1360073. (accessed June. 25, 2026)..

(8) Rebecca Friedman Lissner, What is grand strategy? Sweeping a conceptual minefield', Texas National Security Review, Vol.2, No.1, (2018), p. 6..

(9) Barry R. Posen, The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), p.13..

(10) Hal Brands and Patrick Porter, "Why Grand Strategy Still Matters in a World of Chaos," National Interest, December 10, 2015, http://nationalinterest.org/feature/why-grand-strategy-still-matters-world-chaos-14568. (accessed June. 26, 2026)..

(11) Posen, p.13.

(12) Jack Snyder, Soviet Strategic Culture: Implications Of Limitted Nuclear Operations, (California: RAND Corporation, 1977). P. 8.

(13) Nina Silove," Beyond the Buzzword: The Three Meanings of "Grand Strategy" ", Security Studies, Vol.27, No.1, (2018), https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09636412.2017.1360073. (accessed June. 25, 2026).

(14) Rob Pinfold, Zuzana Lizcová, Grand strategic change after critical situations: Israel and Czechia after the October 7th attacks and Russia's Ukraine invasion, (Cambridge: Cambridge University Press, 2026), p. 3.

(15) Ibid.

(16) Ibid, p.1.

(17) A. Miskimmon, B. O'Loughlin & L. Roselle, Forging the World: Strategic Narratives and International Relations, (Belfast: Queen's University Belfast, 2012), p 17.

(18) Catarina Kinnvall, Jennifer Mitzen, "Ontological security and conflict: The dynamics of crisis and the constitution of communit"', researchgate ,(August,2018), https://www.researchgate.net/publication/326858593_Ontological_security_and_conflict_the_dynamics_of_crisis_and_the_constitution_of_community. (accessed May. 17, 2026)..

(19) Rob Pinfold, Zuzana Lizcová, Grand strategic change after critical situations: Israel and Czechia after the October 7th attacks and Russia's Ukraine invasion, (Cambridge: Cambridge University Press, 2026), p. 4.

(20) STACIE E. GODDARD, RONALD R. KREBS, “Rhetoric, Legitimation, and Grand Strategy”, Security Studies, No.24, (2015), p. 8...

(21) Diplomacy with memory: How the past is employed for future foreign policy”, Foreign Policy Analysis, No.d, https://ora.ox.ac.uk/objects/uuid:17b7fe06-5ee8-4d87-8a87-bef9cbef0d9b/files/m7b4678d0e9793cdf6e4a2b429c0ded0c. (accessed May. 18, 2026)..

(22) ibid.

(23) Rob Pinfold, Zuzana Lizcová, Grand strategic change after critical situations: Israel and Czechia after the October 7th attacks and Russia’s Ukraine invasion, (Cambridge: Cambridge University Press, 2026), p. 10.

(24) A. Dirk Moses, “ EMPIRE, COLONY, GENOCIDE Keywords and the Philosophy of History” in: Dirk Moses (ed.), Empire, Colony, Genocide: Conquest, Occupation, and Subaltern Resistance in World History, (New York: Berghahn Books, 2008), p. 29.

(25) ibid, p.26.

(26) A. Dirk Moses, “ Genocide as a Category Mistake: Permanent Security and Mass Violence Against Civilians”, in: Frank Jacob and Kim Sebastian, Genocidal Violence: Concepts, Forms, Impact, (Berlin: De Gruyter Oldenbourg, 2023), p. 25.

(27) ibid.

(28) ibid, p. 30.

(29) ibid, p. 31.

(30) تامير سوريك، "تعميم خيال الإبادة الجماعية في المجتمع الإسرائيلي: الاستعمار الاستيطاني وقلق المستوطنين والإشارات التوراتية"، قضايا إسرائيلية، عدد 96، (شتاء 2024)، ص 37.

(31) رؤفين بيدهتسور، "ثقافة الأمن الإسرائيلية: مصادرها وتأثيرها على الديمقراطية الإسرائيلية"(ראובן פדהצור | תרבות הביטחון הישראלית -מקורותיה והשפעתה על הדמוקרטיה הישראלית) ، بوليتكا، عدد 10، (2003)، ص 89.

(32) ديفيد بن غوريون، "جيش ودولة" (דוד בן גוריון | צבה ומדינה)، معرخوت، عدد 279-280، (يونيو/ حزيران 1981)، ص 4.

(33) رؤفين بيدهتسور، "ثقافة الأمن الإسرائيلية: مصادرها وتأثيرها على الديمقراطية الإسرائيلية" (ראובן פדהצור | תרבות הביטחון הישראלית -מקורותיה והשפעתה על הדמוקרטיה הישראלית)، بوليتكا، عدد 10، (2003)، ص 89.

(34) يعكوف عامي درور، إستراتيجية الأمن القومي لإسرائيل(יעקב עמידרור | תפיסת הביטחון הלאומי של מדינת ישראל)، بين هكوتفيم، عدد 28-30، (أكتوبر/ تشرين الأول 2020)، ص 17.

(35) إليكس مينس، شاؤول شاي، الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي(אלכס מינץ ושאול שי | הצורך בגיבוש מחדש של תפיסת ביטחון לישראל)، (هرتسليا: مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات، 2014)، ص 6.

(36) رؤفين بيدهتسور، "ثقافة الأمن الإسرائيلية: مصادرها وتأثيرها على الديمقراطية الإسرائيلية" (ראובן פדהצור | תרבות הביטחון הישראלית -מקורותיה והשפעתה על הדמוקרטיה הישראלית)، بوليتكا، عدد 10، (2003)، ص 105.

(37) أودي ديكل وعومر عيناف، نظرية أمن قومي منقحة لإسرائيل(אודי דקל ועומר עינב | תפיסת ביטחון לאומי מעודכנת לישראל)، (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، 2017)، ص 12.

(38) المرجع السابق، ص 13.

(39) الأمن القومي لدولة إسرائيل: منطلقات أساسية وسياسات لعامي 2025 و2026، (הביטחון הלאומי של מדינת ישראל:תפיסת יסוד ומדיניות לשנים 2025-2026)، (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، 2025) ، ص 13.

(40) أودي ديكل وعومر عيناف، نظرية أمن قومي منقحة لإسرائيل (אודי דקל ועומר עינב | תפיסת ביטחון לאומי מעודכנת לישראל)، (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، 2017)، ص 43.

(41) "إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي – تقرير اللجنة المكلفة بصياغة إستراتيجية الأمن القومي" (لجنة مريدور)، واختباره بعد مرور عقد תפיסת הביטחון של ישראל- דו"ח הוועדה לגיבוש תפיסת הביטחון (ועדת מרידור) ובחינתו בחלוף עשור ، معهد أبحاث الأمن القومي، مذكرة 182، أغسطس/ آب 2018 (تاريخ الدخول: 14 يونيو/ حزيران 2026)، https://www. inss.org.il/he/publication/t-security-sisrael-of-formulation-on-report-committee-the-committee-meridor-concept-security-the-later-years-t.

(42) Eytan Gilboa, “American Contributions to Israel’s National Security”, Strategic Assessment (published by INNS), Vol.23, No. 3, (July 2020), pp. 18-36..

(43) رؤفين بيدهتسور، "ثقافة الأمن الإسرائيلية: مصادرها وتأثيرها على الديمقراطية الإسرائيلية"(ראובן פדהצור | תרבות הביטחון הישראלית –מקורותיה והשפעתה על הדמוקרטיה הישראלית)، بوليتكا، عدد 10، (2003)، ص 105.

(44) أوري مسجاف، "قوة إقليمية تستسلم أمام بضع مئات من الإرهابيين وحكومة المغردين تختفي"(אורי משגב | מעצמה אזורית נכנעת לכמה מאות מחבלים ומממשלת הצייצנים נאלמה)، هآرتس، 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، (تاريخ الدخول: 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، https://www.haaretz.co.il/opinions/2023-10-08/ty-article-opinion/.highlight/0000018b-0fde-d2fb-a3df-cfff74110000.

(45) ينيف كوبوفيتش، "تحقيق الجيش: الاستخبارات فشلت في فهم حماس على مدى سنين، سياسات إدارة الصراع في قطاع غزة كانت خاطئة"(יניב קובוביץ | תחקיר צה"ל: המודיעין כשל בהבנת חמאס לאורך שנים מדיניות ניהול הסכסוך בעזה היתה שגויה)، هآرتس، 27 فبراير/ شباط 2025 (تاريخ الدخول: 27 فبراير/ شباط 2025)، https://www.haaretz.co.il/news/politics/2025-02-27/ty-article/.premium/00000195-4730-d79a-abfd-fff7c6d50000.

(46) هذا ما صدر عن الرئيس السابق لهيئة السايبر الحكومية أفيتار متنيا، رئيس قسم الدراسات الأمنية في جامعة تل أبيب. انظر: أفيتار متنيا، إستراتيجية أمن جديدة لإسرائيل: من حسم وردع متراكم إلى إستراتيجية تقترب من إستراتيجيات الدول العظمى يسندها ببناء قوة إستراتيجية (אביתר מתניה | תפיסת הפיטחון חדשה לישראל מהערכה ומהרתעה מצטברת לתפיסה סמי מעצמתית המגובה בבניו כוח אסטרטיגי)، (القدس المحتلة: معهد الأمن القومي والإستراتيجية الصهيونية "مسغاف"، 2024).

(47) مثل دعوة وزير المالية، بتسلال سموتريتش، الذي يرأس حركة "الصهيونية الدينية" لـ"إبادة" الفلسطينيين في قطاع غزة. انظر: سموتريتش: لا يوجد نصف عمل...رفح، دير البلح، النصيرات إبادة סמוטריץ': "אין חצי עבודה. רפיח, דיר אל-בלח, נוסיראת – השמדה"، هآرتس، 30 أبريل/ نيسان 2024 (تاريخ الدخول: 18 يونيو/ حزيران 2026)، https://www.haaretz.co.il/news/politics/2024-04-30/ty-article/.premium/0000018f-2e6c-d502-a5bf-eeeeebb50000

(48) نتنياهو: "لقد شـنَّت حركة حماس حربًا وحشـية وشـريرة. سـننتقم لهذا اليوم الأسـود"، هيدبروت، 7 أكتوبر/ تشـرين الأول 2023 (تاريخ الدخول: 4 أغسـطس/ آب 2026)، https:// www.hidabroot.org/article/1186638

(49) Excerpt from PM Netanyahu's Remarks at the Opening of the Winter Assembly of the 25 th Knesset's Second Session", Israel Prime Minister's Office , October 16, 2023, https://www.gov.il/en/pages/event-knesset25-161023. (accessed May. 28, 2026).

(50) Excerpt from Prime Minister Benjamin Netanyahu's Remarks at the Opening of the Winter Assembly of the 25th Knesset's Second Session, Israel Prime Minister's Office, 17/10/2023, https://www.gov.il/en/pages/ironswords1016202375. (accessed May. 17, 2026).

(51) Rob Pinfold, Zuzana Lizcová, Grand strategic change after critical situations: Israel and Czechia after the October 7th attacks and Russia's Ukraine invasion, (Cambridge: Cambridge University Press, 2026), p. 15..

(52) "PM Netanyahu and British Prime Minister Rishi Sunak Issue Statements", Israel Prime Minister's Office, October. 19, 2023, https://www.gov.il/en/pages/event-statement191023. (accessed May 20, 2026).

(53) "رئيـس الوزراء في بيـان للإعلام" (ראש הממשלה נתניהו בהצהרה לתקשורת)، ديوان رئيس الوزراء، 24 يونيو/ حزيران 2025 (تاريخ الدخول: 18 مايو/ أيار 2026)، https: / /www. gov.il /he /pages /event–statement240625.

(54) للإحاطـة باتجاهـات خطاب التيار الخلاصي واتجاهـات تأثيره على عملية صنع القرار في إسـرائيل بعد السـابع من أكتوبر. انظر: صالح النعامي، "التيار الخلاصي في"إسرائيل" بعد السابع مـن أكتوبـر 2023 (طوفان الأقصى): الخطاب والتأثير (ورقة علمية)، مركز الزيتونة للدراسـات والاستشارات، مايو/ أيار 2026.

(55) المرجع السابق.

(56) "يئير لبيد عن السابع من أكتوبر: لم يكن ليحدث في عهدي" (יאיר לפיד על 7 באוקטובר: אני מאמין שזה לא היה קורה במשמרת שלי)، ذي ماركر، 28 يناير/ كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 4 أغسـطس/ آب 2026)، https://www.themarker.com/podcasts/2024-01-28/ ty-article-podcast/0000018d-501d-d35c-a39f-fa5f2e830000..

(57) "ليبرمان: هؤلاء الذين قادونا إلى السابع من أكتوبر، يواصلون نفس المسار في الشمال" (ליברמן: "אלו שהובילו אותנו למחדל ה-7 באוקטובר ממשיכים באותו קו בצפון)، يديعوت أحرنوت، 8 يناير/ كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 3 أغسطس/ آب 2026)، https: / /www. .ynet.co.il /news /article /r1gm2mfua

(58) أوري بار يوسيف، "عندما يحل إيفي إيتام مكان بن غوريون: الضرر الذي تسببه إستراتيجية الأمن القومي الجديد يظهر" (אורי בר יוסף | כשאפי איתם מחליף את בן־גוריון: הנזק של תפישת הביטחון החדשה הולך ומתברר)، هآرتس، 16 مايو/ أيار 2026، (تاريخ الدخول: 16 مايو/ أيار 2026)، https: / /www.haaretz.co.il /opinions /2026/ 16-05-/ ty-article- .opinion /.premium /0000019e-2667-d336-a9be-26670c4a0000

(59) المرجع السابق.

(60) أودي ديكل وعومر عيناف، نظرية أمن قومي منقحة لإسرائيل(אודי דקל ועומר עינב | תפיסת ביטחון לאומי מעודכנת לישראל)،(تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي، 2017)، ص43.

(61) سندلِّل لاحقًا على أن اتجاهات الفعل الحربي الإسرائيلي لم تفشل فقط في تصفية مصادر التهديد القائمة، بل إنها أسهمت أيضًا في بروز تهديدات جديدة.

(62) ينيف كوبوفيتش، "تحقيق الجيش: الاستخبارات فشلت في فهم حماس على مدى سنين، سياسات إدارة الصراع في قطاع غزة كانت خاطئة" (יניב קובוביץ | תחקיר צה"ל: המודיעין כשל בהבנת חמאס לאורך שנים; מדיניות ניהול הסכסוך בעזה היתה שגויה)، هآرتس، 27 فبراير/ شباط 2025 (تاريخ الدخول: 27 فبراير/ شباط 2025)، https: / /www.haaretz.co.il /politics /2025/ 27-02-news /00000195 /.premium /article--ty- 4730-d79a-abfd- fff7c6d50000

(63) عودو هيخت، عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي: استخلاصات من حرب السيوف الحديدية (עודו היכת | תפיסת הפיטחון הלאומי הישראלי: תובונות ממלחמת חרבות ברזל)، (تل أبيب: مركز بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية، 2024)، ص25.

(64) حاجج أفيتار متنيا، الرئيس السابق لسلطة السايبر الحكومية ومدير قسم الدراسات الأمنية في جامعة تل أبيب، بأن التجربة دلَّلت على أن الاستخبارات الإسرائيلية لم تتمكن من التعرف على

حقيقة نوايا العدو حتى عندما حصلت على المعلومات الدقيقة. انظر: أفيتار متنيا، إستراتيجية أمن جديدة لإسـرائيل: من حسم وردع متراكم إلى إستراتيجية تقترب من إستراتيجيات الدول العظمى يسـندها بنـاء قـوة إسـتراتيجية(אביתר מתניה | תפיסת הפיטחון חדשה לישראל מהערכה ומהרתעה מצטברת לתפיסה סמי מעצמתית המגובה בבניו כוח אסטרטיגי، (القدس المحتلة: معهد الأمن القومي والإستراتيجية الصهيونية "مسغاف"، 2024).

(65) يلعب "لواء الأبحاث" في شعبة الاستخبارات العسكرية تحديدًا الدور الأبرز في بناء بنوك الأهداف تمهيدًا لاسـتهدافها من قبل آلة الحرب الإسـرائيلية، كما برز ذلك بعد السابع من أكتوبر في جميع سـاحات المواجهة. انظر: رونين بريغمان، "الكشـف عن منتدى قطع الرؤوس: أسرار تشـكيل قائمة العلماء الذين اغتيلوا في الضربة الأولى"(רונן ברגמן | "פורום העריפה" נחשף: הסודות מהרכבת רשימת המדענים שחוסלו במכת הפתיחה)، يديعـوت أحرنـوت، 21 يونيو/ حزيران 2025، (تاريخ الدخول: 21 يونيو/ حزيران 2025)، / https: / /www.ynet.co.il /news /article /yokra14411422.

(66) رويت هيخت، "الفشل المطلق: نتنياهو حقق التوقعات الكابوسية التي أطلقها بنفسه"(רוית הכט הכישלון המוחלט: נתניהו הגשים את כל תחזיות הבלהה שלו־עצמו)، هآرتـس، 20 مارس/ آذار 2026 (تاريخ الدخـول: 20 مارس/ آذار 2026)، / https: / /www.haaretz.co.il /2026 /03-20- /0000019d-06e9-d46f-affd-96ffe4d10000 /.premium /opinion-article-ty

(67) "تدمير الاحتلال ما تبقى من منازل في غزة أداة لتكريس الإبادة الجماعية"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 20 مايو/ أيار 2026 (تاريخ الدخول: 17 يوليو/ تموز 2026)، .https: / /tinyurl com /y4mv7vtp

(68) أمنون سوفرين، "يسرائيل 2025: إنجازات عسكرية دون ترجمة إستراتيجية"(אמנון סופרין | ישראל 2025: הישגים צבאיים ללא תרגום אסטרטגי)، زمـان يسـرائيل، 16 يونيو/ حزيران 2026 (تاريخ الدخول: 23 يونيو/ حزيران 2026)، https: / /www.zman.co.il /656703

(69) فمـا زالـت حماس تدير المؤسسـات الأمنية والخدماتية في القطاع رغم تكثيف إسـرائيل عمليات الاغتيال التي تستهدف مؤسساتها الشرطية والأمنية والقائمين على المؤسسات الخدماتية.

(70) يسـتهدف الجهد الحربي الإسـرائيلي تحديدًا التجمعات السـكانية الشيعية أو ذات الأغلبية الشيعية في الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع، التي تقدر أنها تمثل الحاضنة الشعبية لحزب الله.

(71) "شاهدوا تصريح رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو" (צפו בהצהרת ראש הממשלה בנימין נתניהו)، ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلي، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 (تاريخ الدخول: 9 يوليو/ تموز 2026)، https: / /www.gov.il /he /pages /pmstatement

(72) أمير بوحبوط، "ما الذي لا يقوله الجيش بشأن القتال في لبنان، ولماذا يمكن أن يستمر لسنين" (אמיר בוחבוט | מה צה"ל לא מספר על הלחימה בלבנון - ולמה היא עלולה להימשך שנים)، وللا، 12 أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 12 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /news.walla.co.il /item /3829851.

(73) ألحقت الغارات الإسرائيلية الأميركية أضرارًا كبيرة بالمنشآت النووية. فقد ألحقت هذه الغارات أضرارًا كبيرة بمنشآت: "نطنز" في أصفهان، و"فوردو" القريبة من مدينة "قم"، و"مجمع أصفهان النووي"، إلى جانب استهداف منشآت الصواريخ، ومرافق الإنتاج العسكري، ومنظومات الدفاع الجوي، ومراكز القيادة والسيطرة ومواقع مرتبطة بالقيادة الإيرانية.

(74) تصر إيران على تضمين الصيغ التي تطرح لحل الخلاف مع الولايات المتحدة بشأن مضيق هرمز أنها مصمِّمة ليس فقط على التحكم به بل وتحويله إلى مصدر دخل من خلال فرض رسوم على السفن التي تتحرك فيه.

(75) تامير هايمان: صورتا نصر لإيران في أعقاب الحرب: السيطرة على مضيق هرمز وربط ساحة ايران بلبنان، حساب تامير هايمان على منصة "إكس"، 9 يوليو/ تموز 2026 (تاريخ الدخول: 9 يوليو/ تموز 2026)، https: / /x.com /haymantamir /status /2075293014088413652?s 4YVCSTeghuZoaw-=46&t=1DjaxQ5

(76) داني سيترينوفيتش، "انهيار إستراتيجية نتنياهو لمواجهة إيران"(דני סיטרינוביץ | האסטרטגיה של נתניהו מול איראן קרסה)، هآرتس، 25 مايو/ أيار 2026 (تاريخ الدخول: 25 مايو/ أيار 2026)، https: / /www.haaretz.co.il /opinions /2026 /25-05- ty-article- opinion /.premium /0000019e-5a84-d515-afbf-7fdf42e50000

(77) ياسر مناع، المسيرات الانقضاضية تغيِّر قواعد المواجهة في جنوب لبنان، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 11 مايو/ أيار 2026 (تاريخ الدخول: 11 مايو/ أيار 2026)، https: / / tinyurl.com /56x7t9ew

(78) يقول المحلل السريلانكي، شانكا بيريرا، مؤلف كتاب "الصعود يبدأ: العالم ما بعد الإمبراطورية": "إن منطق الاستهداف الذي طبقته إيران خلال الحرب الأخيرة عبر توظيف الذكاء

الاصطناعـــي هـــو الأكثر تطورًا تقنيًّا في هذه الحـــرب؛ إذ هدف إلى إعماء العدو من خلال المس ببنيـــة الاستشـــعار لديه. فإذا كان الصاروخ المعترض هو القبضة، فـــإن الرادار هو العين، وقد قام الإيرانيون بإعماء تلك العين". انظر:

Iason Athanasiadis ," The AI Struggle for Middle Earth in the U.S.-Israel War on Iran", Themarkaz,Mars 13, 2026,https://themarkaz.org/ai-in-the-u-s-israel-war-on-iran (accessed July 9, 2026).

(79) ياسر مناع، المسيرات الانقضاضية تغيِّر قواعد المواجهة في جنوب لبنان، المركز الفلسطيني للدراســـات الإســـرائيلية، 11 مايو/ أيار 2026 (تاريخ الدخول: 11 مايو/ أيار 2026)، https:// tinyurl.com/mrmstaxa

(80) أمير أورن، "ميناء إيلات الفارغ يعبِّر عن حدود القوة الإسرائيلية وترامب لن يفتحه" (אמיר אורן | נמל אילת הריק הוא ביטוי למגבלות הכוח של ישראל. טראמפ לא יפתח אותו، هآرتـــس، 11 مايو/ أيار 2025 (تاريخ الدخـــول: 17 مايو/ أيار 2026)، https://www.haaretz.co.il/opinions/2025-05-11/ty-article-opinion/.premium/00000196-beba-dbb0-af9f-bfbac4a40000

(81) Shaul Chorev, Proper Conceptualization of Naval Operational Doctrine—A Case of Israel navy, Naval War College Review, Vol. 77, No. 3 ,(Summer/ Autumn 2024), pp. 109-151.

(82) تســـاحي هنغبـــي، "المفاجأة القادمة يمكن أن تصل في وقـــت مبكر أكثر من المتوقع"(צחי הנגבי | ההפתעה הבאה עלולה להגיע מוקדם מהצפוי)، يديعوت أحرنوت، 23 فبراير/ شـــباط 2026 (تاريخ الدخول: 28 يونيو/ حزيران 2026)، https: / /www.ynet.co.il /news /article / yokra14687633

(83) أشارت تقارير صحافية أميركية إلى أن بعض الزعماء الخليجيين تدخلوا لدى الإدارة الأميركية لإقناع الرئيس ترامب بعدم شـــنِّ هجمات ضد إيران، خشـــية تداعيات هذه الهجمات السلبية على أمنها. انظر:

Barak Ravid, Marc Caputo, Scoop: MBS raises concerns over Trump's plans for massive Iran strikes, Axios, Aug 1, 2026, https://www.axios.com/2026/08/01/saudi-crown-prince-trump-iran-attacks. (accessed Augast 9, 2026)..

(84) "استطلاع أميركي: 60٪ من البالغين يحملون موقفًا سلبيًّا تجاه إسرائيل"، آي 24، 19 يوليو/ تموز 2026 (تاريخ الدخول: 24 يوليو/ تموز 2026)، https: / /tinyurl.com /4uvw3pjb

(85) "درعي: قرار المستشارة القضائية يقود الجمهور الحريدي إلى تمرد ضريبي وصدع في التعامل السـلطات"(דרעי: החלטת היועמ"שית מובילה את הציבור החרדי למרד מיסים וקרע מול הרשויות)، هآرتس، 1 يونيو/ حزيران 2026 (تاريخ الدخول: 1 يونيو/ حزيران 2026)، https: / / ty-article /.premium /0000019e- /01-06-www.haaretz.co.il /news /law /2026 ..800c-d813-a9be-950fcc250000

صورة الصين في الشرق الأوسط:
بين تعريف الذات ونظرة الآخر

China's Image in the Middle East: Between Self-Definition and the Perception of the Other

* Hamid Belghit – حميد بلغيت

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى البحث فيما إذا كانت الصورة التي تعمل الصين على تركيبها بوصفها هوية لسلوكها في الشرق الأوسط هي فعلاً ما يحدد خصائص العلاقات الصينية-العربية، لاسيما الشرق أوسطية. بمعنى آخر، هل تتفاعل الدول الواقعة في الشرق الأوسط مع الصين، وفقًا لتعريف الصين لنفسها، أم أن خصائص تفاعل دول الشرق الأوسط مع الصين (تعاونًا وتنافسًا وصراعًا) هي التي أسست اتفاقًا بين دول المنطقة على النظرة تجاه الصين أو ما يُعرف بتوافق الذوات أو البينذاتية (Intersubjectivity)**، أي إن هوية الفعل الصيني في المنطقة يجب البحث عنها بوصفها محصلة للتفاعل بين كيف تُعرِّف الصين نفسها، وكيف تتلقى وتعترف دول المنطقة بهذا الفعل؟

اشتباكًا مع الأسئلة المطروحة، تم الاعتماد على فرضيات وطروحات النظرية البنائية، خاصة في صيغتها عند "ألكسندر وينت"، أولاً، لمحاولة استجماع عناصر الصورة المرغوب ترويجها لدى الآخر من خلال استدعاء أربع سرديات رئيسة

---

* د. حميد بلغيت، أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- لسويسي جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

Hamid Belghit, Professor of International Law and International Relations at the Faculty of Legal, Economic and Social Sciences - Souissi, Mohammed V University in Rabat, Morocco.

** تطلق الأدبيات العربية مقابلات مختلفة لمفهوم Intersubjectivity كالبينذاتية، والتداوت، والتذاتية، والذاتية المشتركة، وأحيانًا البينفردية، وإن بشكل أقل رواجًا. ويراد بها، من منظور البنائية الاجتماعية ولغرض هذه الدراسة، شبكة المعاني المسنودة والقواعد المشتقة والهويات المشتركة التي يتواضع عليها الفاعلون لتصبح واقعًا مبنيًّا بناء يوجه سلوكهم. بمعنى أن الواقع الاجتماعي ليس معطى طبيعيًّا ثابتًا ماديًّا قابلاً للاكتشاف وموجودًا ههنا وبشكل مستقل عن الوعي والذات، ولا هو مجرد تقدير فردي منفصل ومعزول، بل كيان منبثق كمحصلة للتفاعل بين الذوات.

للتوسع أكثر في مفهوم البينذاتية وفقًا لطروحات البنائية الاجتماعية، يراجع:

- Nicholas Onuf, World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations (Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1989).
- Peter L. Berger and Thomas Luckmann, The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge (Anchor Books, 1966).
- Stephen Toulmin, Human Understanding, vol. 1, The Collective Use and Evolution of Concepts (Oxford: Clarendon Press, 1972): 35.
- Emanuel Adler, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics," European Journal of International Relations 3, no. 3 (1997): 326.

متداولة بشكل مكثف في الخطاب الرسمي الصيني، وهي: سردية متصلة بطبيعة النظام الدولي، وسردية التميز المعياري والقيمي، وسردية الفاعلية والنجاعة الأدائية، وسردية تميز النموذج السياسي. وثانيًا: بهدف استجلاء أشكال الاعتراف بهذه السرديات على المستوى العربي وأنماطه.

انتهت هذه الورقة بعد مقاربتها السرديات الرئيسة في الخطاب الرسمي الصيني وسقف الاستجابة والتفاعل معها عربيًّا من منظور النظرية البنائية في العلاقات الدولية، وخاصة بالاشتغال على مفهومي الهوية والاعتراف، إلى أنَّ سهم الاعتراف بالأدوار الصينية في المنطقة يتجه من الاعتراف إلى المزيد من الاعتراف، لمؤشرين هيكليين وهما: أولًا: انتقال الاستجابة العربية للمثيرات الصينية من إعادة صياغة السرديات إلى إعادة إنتاجها كما هي. وثانيًا: اتساع رقعة الاعتراف من دوائرها الرسمية إلى الفضاء المجتمعي الرحب.

الكلمات المفتاحية: الذاتية، البينذاتية، الفعل الإقليمي، الهوية، البنائية، الاعتراف، السرديات، الصين، الشرق الأوسط.

Abstract

This study delves into whether the image that China is constructing to define its behaviour in the Middle East genuinely reflects the nature of Sino-Arab relations, particularly in this region. In other words, do Middle Eastern states engage with China based on the identity that Beijing seeks to present? Or do the dynamics of interaction—whether cooperation, competition or conflict—stem from an intersubjectively constructed identity? If so, China's actions in the region should not merely be seen as an extension of its self-definition but rather as the product of an interaction between how China perceives itself and how the countries of the region interpret and integrate this posture.

To address these questions, the study draws on the hypotheses and propositions of constructivist theory, particularly as articulated by American political scientist Alexander Wendt. The analysis unfolds in two key stages. First, it seeks to identify the core elements of the image that China aims to present by examining four dominant narratives that permeate its official discourse: the narrative of the international order's nature, the narrative of normative and value-based distinction, the narrative of effectiveness and performance, and the narrative of political model differentiation. Second, it explores how these narratives are acknowledged, interpreted and internalised within the Arab world, shedding light on the patterns of recognition and reception at the regional level.

After analysing the dominant narratives in official Chinese discourse and the Arab response through the lens of constructivist theory—particularly the

concepts of identity and recognition—this study finds that the recognition of China's role in the region is following an upward trajectory. This growing acknowledgment is driven by two structural indicators. First, the evolution of the Arab response, shifting from merely reformulating Chinese narratives to fully adopting and reproducing them. Second, the expansion of the scope of recognition from its official circles to the broader societal space.

Keywords: subjectivity, intersubjectivity, regional action, identity, constructivism, recognition, narratives, China, Middle East.

مقدمة

عملت الصين خلال السنوات الأخيرة على اعتماد وثائق إستراتيجية على قدر كبير من الأهمية بوصفها محددات لسلوكها الخارجي، وتعكس هذه الوثائق المرجعية، الصورة الذهنية التي تسعى الصين إلى تشكيلها وبنائها لدى المتلقي، دولاً ومجتمعات وأفرادًا. تتضمن هذه الوثائق رؤى الصين وسردياتها، كقوة عالمية، إلى القضايا الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية سواء على مستوى جوارها الجغرافي، وكذلك على مستوى نطاقات إقليمية أخرى، كالشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وإفريقيا جنوب الصحراء.

تهدف هذه الورقة إلى البحث في هذه السرديات الرئيسة وكيفية الاعتراف بها عربيًّا، وتبيان أنماط هذا الاعتراف وكيفيات تحققه، لأسباب وبواعث تتمثل، أولاً، في هيمنة بُعدين على الأدبيات المتعلقة بدراسة علاقة الصين بالشرق الأوسط، وهما:

- تحليل علاقة الصين بدول الشرق الأوسط من منطلق المصلحة، والمصالح المادية بشكل خاص؛ حيث ظلّت هذه الدراسات أسيرة البحث في الحضور الصيني في المنطقة من خلال مشاريع مبادرة الحزام والطريق، والاحتياجات الطاقية للصين في الشرق الأوسط، وكذلك العلاقات التجارية والتعاون الأمني والعسكري.
- اقتصار جُلِّ الدراسات على البحث في هذه العلاقة من خلال رؤية الصين للمنطقة، أي الإستراتيجيات الصينية الموجهة لمنطقة الشرق الأوسط، ولم تُولِ هذه الدراسات العناية اللازمة لاستجلاء رؤية دول الشرق الأوسط للصين وتمثلاتها حولها.

ويعود الدافع الثاني إلى أن الصين كانت -ولا تزال- موضوع حملة تشويه وتبخيس ممنهجة من طرف الغرب؛ حيث حاول هذا الأخير في إطار التنافس والصراع رسم صورة ذهنية سلبية ومشوهة لدى المتلقي عن الصين، تارة باعتبار نموذجها السياسي والأيديولوجي شموليًّا ومناقضًا للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجَعْل نموذجها الاقتصادي مرادفًا للفساد وضعف الفاعلية وتدني مستوى جودة السلع والخدمات،

وتارة أخرى باعتبار الصين مصدرًا لانتشار الأوبئة الصحية (الخطاب الغربي المرافق لانتشار كوفيد 19) وتلويث البيئة... لذلك عملت الصين على إرفاق قوتها المادية بسرديات مفسِّرة لها، لغرض إسناد معاني معينة للمعطيات المادية لقوتها، وتصحيح الصورة المشكَّلة عنها.

وتعبئ الصين -حسب بعض التقديرات- ميزانية سنوية قدرها 10 مليارات دولار للدعاية الخارجية، في الوقت الذي لم تتجاوز الميزانية الموجهة للدبلوماسية العامة للولايات المتحدة الأميركية بموجب ميزانية 2014 مثلاً ما معدله 666 مليون دولار(1). ويشرف على هذه الدعاية(2) المكتب الإعلامي لمجلس الدولة (SCIO)، وهي التسمية الخارجية لجهاز الإدارة المركزية للدعاية في الحزب الشيوعي الصيني. وفي ذات الإطار، صرَّح الرئيس الصيني، شي جين بينغ Xi Jinping، سنة 2014، بأنه "يجب علينا زيادة القوة الناعمة للصين، وتقديم سردية صينية جيدة، وإيصال رسائل الصين بشكل واضح"(3).

سيتم الأخذ بطروحات النظرية البنائية لفهم الفعل الصيني في الشرق الأوسط، والتوقف عند الهوية المشكلة، خاصة بعد تكثيف الصين لحضورها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والأمني في المنطقة بعد سنة 2011. لأنه حسب تلك النظرية، فإن لعنصر "الهوية" أسبقية وجودية على عنصر "المصالح". وتعود أهمية هذا الإطار النظري إلى أنه الطرح الأكفأ لصياغة فهوم حول كيفيات إسناد المعاني إلى المعطيات المادية، وحول كيفيات تشكُّل الخطاب والسرديات والاعتراف بها في العلاقات الدولية، لأن التوجهات النظرية للبنائية تعد الجسر الذي مَرَّ عبره "المنعطف السردي" في العلوم الاجتماعية إلى حقل العلاقات الدولية.

وعليه، ستحاول هذه الدراسة الكشف عن أهم عناصر الصورة التي تسعى الصين إلى تشكيلها عن نفسها من خلال سردياتها حول الذات، إلى جانب البحث في كيفيات اعتراف الدول العربية، لاسيما الشرق أوسطية منها، بهذه الصورة، وذلك في إطار ما يطلق عليه بتشابك السرديات Internarrativity. مع استحضار التركة الموروثة عن ديناميات الحرب البادرة والخيارات الأيديولوجية للصين، والتي جعلت الطرف العربي، وخاصة الخليجي، منحازًا وفي بعض الأحيان أسيرًا للسرديات الغربية؛ مما أفضى إلى صبغ العلاقات الصينية-العربية بنوع من الشك والحذر والتحفظ(4).

وهذا ما يبرر عدم شـــروع الطرفين في تدابير بناء الثقة إلا مع نهاية عقد التســـعينات من القرن الماضي.

للخوض في مســـتوى وحدود وأنماط الاعتراف العربي بالســـرديات الصينية، ســـيتم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- أن تزايد الحضور الصيني في منطقة الشرق الأوسط دون استخدام أدوات الإكراه العســـكري وخطاب التهديد قد ينم عن وجود أرضيات استقبال الفعل الصيني، أي إن التفاعل بين الفعل الصيني والاستجابة العربية يُرجَّح أن يغلب عليه منطق الرضا أكثر من منطق القسر.
- يُحتمل ألا يترتب على تزايد الحضور المادي للصين بالضرورة اتساع مماثل في نطـــاق التأثير والفاعلية؛ إذ يفترض وجود مســـافة فاصلة بين الاعتراف بالوجود وبين القبول والاعتراف بالأدوار.
- يرجح أن يكون تفاوت رؤى الدول العربية إلى الصين تفاوتًا في الدرجة وليس في الطبيعة.
- قد يفضي الاقتصار على المظاهر والأشكال المادية لخريطة امتداد الفعل الصيني على المســـتوى العربي إلى فهم ناقص للفعل الصيني في المنطقة، ويفترض أن البحث في المعاني المسندة من طرف الفاعلين لهذا الحضور المادي، من خلال الخطاب والمعاني والهوية وبناء السرديات أكثر اقتدارًا وكفاءة لفهم الفعل الصيني وأثره.

ولمحاولة الإجابة عن السؤال المطروح واختبار الفرضيات المصوغة والتحقق منها، ســـيتم الاعتماد أساسًـــا على مضامين وثيقة السياســـة الصينية تجاه المنطقة العربية (2016)، والورقـــة المفاهيميـــة لمبادرة الأمن العالمـــي (2023)، ومبادرة الحضارة العالميـــة (2023)، ومبـــادرة التنمية العالميـــة (2021)، والكتاب الأبيض بخصوص الدفـــاع الوطنـــي الصيني في عصر جديد (2019)، ووثيقة التنمية الســـلمية (2011)، بالإضافة إلى الأوراق الصادرة عن المؤتمرين 19 و20 للحزب الشيوعي الصيني على التوالي سنتي 2017 و2022، كما سيتم رصد تحولات الموقف الصيني من النزاعات في المنطقة العربية، خاصة من خلال وثائق منتدى التعاون الصيني-العربي من جهة،

والخليجي-الصيني من جهة أخرى، وآلية المبعوثين الخاصين للصين المعنيين بالشرق الأوسط وبسوريا... إلى جانب وثائق الشراكات الإستراتيجية مع عدد من الدول في الشرق الأوسط، وبلاغاتها بخصوص المبادرات الصينية في المنطقة.

أولًا: في أولوية فهم تشكُّل الهوية على تفسير وقياس المصالح

يعد مفهوم الهوية مفهومًا مركزيًّا في طروحات النظرية البنائية في العلاقات الدولية؛ حيث عملت البنائية في تأسيس فرضياتها على إشكالية علاقة الفاعل Agentبالبنية Structure، وبعلاقة المعطيات المادية (بنية النظام الدولي والنظام الإقليمي والمقدَّرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية...) بالمعطيات غير المادية (الخطاب والأفكار واللغة والهوية والمعاني...). وتبعًا لذلك، يمكن الزعم بأن الطرح البنائي قد يشكِّل مدخلاً لفهم كيفيات تشكل هويات الدول، وبالتالي مصالحها وسلوكها، لاسيما أن التوجهات النظرية للبنائية تعزز حضورها لفهم العلاقات الدولية منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، وبدأت تنال اعتراف خصومها من الواقعيين والليبراليين على حدٍّ سواء. فقد أدرجها مثلاً جون ميرشايمر John Mearsheimer، أحد رواد الواقعية الهجومية، ضمن ما أطلق عليه "النظريات الموثوقة"(5).

لا تنصرف الهوية في هذا السياق إلى البُعد التاريخي والثقافي للأفراد والمجتمعات بل إلى هوية الدولة، بوصفها مجموع الخصائص والسمات التي تميز الدول بعضها عن بعض، والتي تعبِّر بها الدولة عن نفسها وعن وجودها ككيان متميز وتسعى عبرها إلى نيل الاعتراف من قبل الآخرين بوصفها وحدة سياسية تتسم بتلك الخصائص المرغوبة.

وقد عرَّفها على نحو أدق ألكسندر وينت Alexander Wendt بكونها "فهم الذات وفهم توقعات محددة للأدوار حول الذات". بمعنى أنها فهم للذات والتعبير عنها بعد استحضار توقعات الآخرين(6).

تكمن أهمية البحث في تشكل هوية فعل الدول قبل الحديث عن تشكل المصالح، في أن الهوية تشير إلى من نحن، ومَن الآخرون، في حين أن المصالح تجيب عن سؤال: ماذا يريد الفاعلون؟ إنها تعني الحاجات والرغبات التي تسعى الدول إلى تحقيقها(7).

حسب ألكسندر وينت، لعنصر "الهوية" أسبقية وجودية على عنصر "المصالح"؛ إذ لا يستطيع الفاعل أن يعرف ماذا يريد حتى يعرف من يكون. ذلك أن هوية الفاعل هي التي تقوده إلى تحديد خياراته ورغباته بدقة وتعمل على تزويده بالدافعية اللازمة لتحقيقها(8).

إذا كان الوضعيون يعتبرون أن مصالح الدول وهوياتها هي معطاة ومحددة مسبقًا، وبالتالي لا يطرحون أي أسئلة بشأنها، فإن البنائيين يبحثون في الكيفية التي تتشكل بها هذه الهويات والمصالح. وعليه، فالسؤال الأساسي الذي يطرحه البنائيون لا يتعلق بمعرفة لماذا يختار اللاعبون سلوكًا معينًا وإنما كيف يشكّل اللاعبون هوياتهم ومصالحهم قبل أن يختاروا سلوكًا معينًا(9).

بصرف النظر عمَّا يمكن أن يثار من جدال وخلاف حاد حول علاقة البنية بالفاعل، وبالتالي علاقة المصالح بالهوية، فمن المؤكد أن المصالح في محصلة العلاقة ترجمة للهوية، ومن ثم تُعد هذه الأخيرة الموجِّهَ الحقيقي لسلوك الدول. وعليه، فإن تحقيق شرط إدراك الفعل الصيني في المنطقة يتوقف على جعل الهوية -عوض المصالح- مدخلاً لفهم الفعل والسلوك(10).

أن الهوية بناء اجتماعي بينذاتي، أي إنها لا تقتصر على النظرة إلى ذواتنا بل تمتد إلى استحضار موقف الآخر منها، أي إن الهوية هي محصلة التفاعل بين الذات والاعتراف بالذات(11)، على أساس أن هذه المحصلة ليست مجموعًا ناتجًا بل هي مجموع ناشئ أو مجموع منبثق، على حدِّ تعبير موريس ميرلو بونتي Maurice Merleau-Ponty. وتبعًا لذلك، فإن هذه الدراسة ستسعى إلى البحث عن عناصر الصورة التي تحاول الصين التعريف بنفسها في الشرق الأوسط من خلال وثائقها الرسمية وممارساتها وخطابات وبلاغات قياداتها، والعمل على تتبع مدى الاعتراف بعناصر تلك الصورة على مستوى الشرق الأوسط.

أما بخصوص مفهوم الاعتراف وأهميته في هذه الدراسة فيعود إلى معطى مفاده أن سعي الدول لا يتوقف عند حرصها على ضمان أمن وجودها واستمراريتها كيانًا قائمًا ومستقلاً، بل يمتد أحيانًا إلى السعي نحو انتزاع الاعتراف من الآخر. وذهب ريتشارد نيد ليبو Richard Ned Lebow إلى أن السعي لنيل الاعتراف قد يشكِّل دافعًا حاسمًا لخوض الحروب، بمعنى أن الاعتراف قد يكون مسألة حياة أو موت في لحظات

معينــة(12). فمن بين 94 حربًا قام ليبو بدراســتها في الفترة الممتدة من عام 1648 إلى 2008، وجد أن 8 حروب فقط (8.5٪) نشــبت بســبب مصالح مادية، ومعظمها خلال القرن 18، كما وجد أن الانتقام كان سببًا في نشوب 11 حربًا (11.7٪). من جهة أخرى، وجد أن 19 حربًا (20.2٪) نشــبت بســبب الأمن، أما انتزاع الاعتراف بالمكانة، على نقيض كل ذلك، فكان سببًا في نشوب 62 حربًا (65.9٪)(13).

ووفقًا لتمييز أجراه تشــارلز تايلــور Charles Taylor بين صنفين للاعتراف، وهما: الاعتراف على أساس المماثلة Thin Recognition من جهة، والاعتراف على أساس التميز Thick Recongnition من جهة أخرى(14). ذهب ألكسندر وينت إلى اعتبار الاعتراف على أســاس المماثلة، في حقل العلاقات الدولية، ينصرف إلى الاعتراف بالدولة كيانًا مستقلًا وفقًا للقانون الدولي(15)، أي الاعتراف لها بحق الانتساب إلى المجموعة، وبنفس الحقوق التي تتمتع بها وحدات المجموعة، كالمساواة في السيادة وعضوية المنظمات الدولية، وتبادل البعثات الدبلوماسية... بتعبير آخر، ينصرف معنى الاعتراف على أساس المماثلة إلى الإقرار بالآخر بوصفه مشابهًا، بمعنى الاعتراف له بحيازة الخصائص نفسها التي تتوافر عند الآخرين، بينما يقصد بالاعتراف على أساس التميــز ذلك الإقرار بما للآخر من خصائص مميــزة ومتفردة، أي الاعتراف بالآخر بكونه متفردًا وذا هوية مفارقة. وهذا الاعتراف يستلزم بالضرورة معاملة خاصة(16).

وحسب توماس ليندمان Lindemann Thomas، هناك مساران للسعي نحو الاعتراف: الأول: يتعلق بالســعي نحو الكرامة، وهو مســعى مبرر أخلاقيًا. أما الثاني، فهو غير مبــرر أخلاقيًا؛ حيــث يتعلق بالعمل على جعل الآخر يعتــرف بتفوق هويتك(17). تعرَّض هذا التصنيف لنقد حادٍّ على اعتبار أن ليندمان لم يســتحضر مســتوى ثالثًا للاعتراف وهو الاعتراف بالآخر بوصفه متميزًا ومختلفًا؛ حيث إنه ليس بالضرورة كل اعتــراف بالآخر ينصرف فقط إلى اعتباره مماثلًا في الكرامة، أو الاعتراف به متفوقًا هوياتيًا، بمعنى أنه ليس كل سعي نحو هوية متميزة يشكِّل سعيًا نحو هوية متعالية.

ويميز كارل كوستفســون Gustafsson Karl بين أربعة مســتويات للاعتراف، وهي: الاعتــراف الصريح (أعتبر نفســي "أ" وتعترف بــي بأنني حقًّا "أ")، وعدم الاعتراف الصريح (أعتبر نفســي "أ" ولا تعترف بي على أســاس أنني حقًّا "أ")، والاعتراف الضمني، وعدم الاعتراف الضمني. فمثلًا، بالرغم من الصورة التي عملت اليابان على

رسمها حول نفسها بوصفها دولة سلمية وتنهج أسلوب التعاون الاقتصادي، وليس لها نزعات نحو تطوير مقدراتها العسكرية، إلا أن القيادات الصينية ظلت محتفظة بصورة اليابان قبل الحرب العالمية الثانية، بوصفها دولة عدوانية وذات نزعات توسعية(18). وهـذا ما يجعل التاريـخ أحيانًا ماضيًا لم يمض؛ حيث يظل حاضرًا بل متحكمًا في تصوراتنا حول الآخر.

مـن خلال هـذه التعاريف المسـوقة للاعتراف، يمكن التمييز بين ثلاثة مسـتويات للاعتـراف: الاعتـراف التام، والاعتـراف الناقص، وعدم الاعتـراف. وما دام عدم الاعتراف بالصين في الشـرق الأوسـط غير مطروح، لأنه يتصل بالوجود والكينونة وليـس بالأدوار والوظائـف(19)، فإن هذه المحاولة البحثية سـتقتصر على اختبار مسـتويين للاعتـراف، وهما: الاعتـراف التام، والذي يعني الاعتـراف بالآخر وفقًا لمحـددات واختيارات وأفضليات الآخر، بمعنى الاعتراف بـ"أ" بكونه حقًّا "أ"، أي البحث في مسـتويات التطابق بين السـرديات الصينية حول نفسـها واعتراف الدول العربية الشرق الأوسطية بها كما هي. والمستوى الثاني هو الاعتراف الناقص، ويقصد به الاعتراف بسـرديات الآخر، لكن ليس بشـكل متماشٍ تمامًا مع تصورات الآخر حول ذاته.

ثانيًا: السرديات الصينية وأنماط الاعتراف بها عربيًّا

تولي الصين أهمية بالغة لتحسين صورتها لدى الآخرين، وتعدها مفتاح التأثير والنفوذ خـارج الحـدود. ويتلاقى نهجها هذا مع تعريـف جوزيف ناي Joseph Nye للقوة الناعمـة، بوصفها القدرة على جعل أفضلياتك جذابـة ويتبنَّاها الآخرون وكأنها من صميـم أفضلياتهـم، دون اللجوء إلى القوة(20). بالرغم مـن أن فهم الصين للقوة الناعمة يتجاوز حدود تعريف ناي لها(21).

ففضلاً عن المصادر الثلاثة للقوة الناعمة، حسب ناي، وهي: الثقافة والقيم السياسية والسياسـة الخارجية(22)، أضاف مين هونغهـوا Men Honghua النموذج التنموي والمؤسسات الدولية والصورة الدولية(23).

من خلال تحليل مضامين الخطاب الرسمي الصيني، خاصة خطابات القيادة الصينية الموجَّهة لدول الشرق الأوسط، خلال الزيارات الرسمية، وكذلك على إثر المنتديات

الصينية-العربيــة والصينية-الخليجية، بالإضافة إلــى مفردات وثيقة الصين الموجهة للدول العربية المعتمدة سنة 2016، يمكن التوقف عند أربع سرديات صينية رئيسة يتم اســتحضارها بشكل مكثف في خطابها الموجه للفاعل العربي، وهي: سردية متصلة بطبيعة النظام الدولي، وســردية التميز المعياري والقيمي، وسردية الفاعلية والنجاعة الأدائية، وسردية تميز النموذج السياسي.

1. نحو نظام دولي أكثر عدلًا وإنصافًا

تصاعدت حدة انتقاد الصين لطبيعة النظام الدولي منذ المؤتمر 19 للحزب الشيوعي الصيني، المنعقد ســنة 2017، وهي الســنة التي شــهد فيها مؤشر تصنيف العلاقات مــن حيث التعــاون والتنافس تحولاً جوهريًّا في علاقة الصيــن بالولايات المتحدة الأميركيــة؛ حيث بدأت العلاقات بين الطرفين تخضع لمنطق الصراع والتنافس أكثر من انضباطها لقواعد التعاون والشراكة(24). وجدَّدت الصين دعوتها إلى العمل مع شــركائها بنشــاط من أجل إصلاح منظومة الحوكمة العالميــة وبنائها، وفقًا لمبادئ التشــاور والتشارك والتنافع، والتمســك بالتعددية الحقيقية، بغية تعزيز إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، ودفع تطور الحوكمة العالمية في اتجاه أكثر عدالة ومعقولية، والحفاظ بعزم على المنظومة الدولية التي نواتها الأمم المتحدة، ومعارضة الأحادية بكل أشــكالها، والحد من تشكيل تكتلات ودوائر صغيرة إقصائية تستهدف دولة أو دولاً معينة(25).

في اتجاه نفس هذا التصور للنظام الدولي، أيد الطرف العربي في مناسبتين مفصليتين الرؤية الصينية للنظام الدولي كما تمت الإشــارة إليها في الفقرة أعلاه؛ حيث عبَّرت الدول العربية، في إعلان بيجين للدورة العاشــرة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، المنعقد في 30 مايو/ أيار 2024، عن كامل التقدير للمبادرة الصينية المتعلقــة بالتنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمــي ومبادرة الحضارة العالمية(26)، وهــي وثائق متضمنة لرؤية الصين للنظام الدولي. وذات الأمر شــدَّدت عليه الدول العربية بمناسبة انعقاد القمة الصينية العربية الأولى، سنة 2022؛ حيث دعت في بيان الريــاض إلــى العمل على صيانة النظام الدولي القائم على أســاس القانون الدولي، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة "حقوق الإنسان" و"الديمقراطية" وتكريس القيم المشتركة للبشرية(27).

ولم تكتف الدول العربية من خلال فعلها الجماعي (دورات منتدى التعاون الصيني العربي، منتدى التعاون الصيني الخليجي) بمسايرة الموقف الصيني من النظام الدولي القائم، بل وظَّفت أحيانًا نفس التعابير الواردة في السـردية الصينية كما هي متضمَّنة في وثائق الحزب الشـيوعي الصيني، على الأقل في مؤتمريه الأخيرين (19 و20)، وكذلك في وثائقها الإسـتراتيجية منذ مبادرة السلام التنموي المعتمدة سـنة 2011، كالعبارة الأكثر ترددًا في الخطاب الرسـمي الصيني للرئيس السـابق، هو جينتاو Hu Jintao، "مجتمع المستقبل المشترك للبشرية"(28)، والتي خصص لها التقرير المقدم أمام المؤتمر الـ20 للحزب الشيوعي الصيني فصلاً كاملاً(29).

في دراسـة لجوليا كيرول JULIA GUROL، التي اعتمدت فيها على أكثر من 350 محتوى إعلاميًّا نشـرته وسـائل الإعلام الحكومية الصينية (Global Times, China Daily, Xinhua News, CGTN) باللغتيـن، الإنجليزيـة والصينيـة، خلال الموجة العالميـة الأولى لجائحة كوفيد19- (مارس/ آذار-مايو/ أيار 2020)، ولاستكشـاف كيفية تلقي هذه السـرديات (المستنسـخة و/أو المتنازع عليها في الخليج) أُجري تحليل نوعي لأكثر من 1500 محتوى إعلامي بالإنجليزية والعربية والفارسية، لوسائل إعلام رسمية وشبه رسمية الأكثر تأثيرًا في السعودية والإمارات وإيران وقطر، خلصت إلى أن وسائل الإعلام في إيران والإمارات والمملكة العربية السعودية، وبنسب أقل دلالة في قطر، تبدي تفاعلاً حيويًّا مع السرديات الصينية، وتم تداول الصين على نحو مكثف بوصفها قوة عالمية قادرة على إدارة وقيادة النظام الدولي، وكذلك تم رصد تـداول عدد من المحتويات لنفس العبارات الدارجة في الخطاب الرسـمي الصيني كعبارة "مجتمع المستقبل المشترك للبشرية"(30).

2. سردية التميز المعياري والقيمي

تَعُدُّ الصين نفسها جزءًا من الجنوب العالمي، ليس بمعيار القوة طبعًا، وإنما بمعيار الإطار القيمي والمعياري الذي تتقاسـمه مـع دول الجنوب العالمي، التي خضعت للحملة الاستعمارية، ولا تتحكم فيها نزوعات الهيمنة، وتدعو إلى العودة إلى معايير النظام الوستفالي القائم على مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول، ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، واحترام مبدأ حسـن الجوار، وعدم التدخل في الشـؤون الداخلية للدول،

وحظر التغيير القسري للأنظمة السياسية... وتترجم هذه المعايير المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي اعتمدتها الصين منذ سنة 1974.

عبَّرت الدول العربية، على نحو أدنى، خلال ملتقيات منتدى التعاون الصيني-العربي والصيني-الخليجي عن موقفها الصريح من تسييس قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ حيث أكد الطرفان في الذكرى العشرين لإحداث منتدى التعاون الصيني-العربي أهمية رفض تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدامها أداةً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام حق مختلف الدول في اختيار طرقها التنموية بما يسهم في تعزيز حقوق الإنسان(31). كما أيدت الدول العربية مبادرة التنمية الشاملة وقبلها مبادرة التنمية السلمية، سنة 2011، التي استهدفت من خلالهما صياغة خيار السلام التنموي بديلاً للتصور الغربي القائم على السلام الديمقراطي.

وعلى المستوى الثقافي تزايد منسوب التقارب والتعاون الثقافي بين الطرفين، العربي والصيني، من خلال اتساع خريطة انتشار معاهد كونفوشيوس، وإبرام سلسلة اتفاقيات بين الجانبين لترجمة الكتب ونشرها كمشروع الترجمة "حضارة واحدة" (ديسمبر/ كانون الأول 2009)، ومشروع الترجمة المتبادلة لأمهات الكتب الصينية والعربية (مايو/ أيار 2010)، ومركز تبادل الترجمة وحقوق النشر بين الصين والدول العربية (2016)(32).

وعرف هذا التقارب تحولاً نوعيًّا بإنشاء "المركز الصيني العربي لمبادرة الحضارة العالمية"، وفقًا للبيان الصيني-العربي المشترك بشأن تنفيذ مبادرة الحضارة العالمية الموقع في ديسمبر/ كانون الأول 2023. وذلك من أجل توفير منصة للصين والدول العربية لتنفيذ مبادرة الحضارة العالمية بشكل مشترك وإجراء الحوار الحضاري، وتعزيز التعارف بين شعوب الجانبين، ورفع قدرة الحضارتين، الصينية والعربية، على التأثير والانتشار(33).

3. سردية الفاعلية والنجاعة الأدائية

تُعَدُّ سردية الفاعلية الأدائية للنموذج الصيني سمة رئيسية في الخطاب الرسمي للحزب الشيوعي الصيني وفي وسائل الإعلام القريبة منه(34). ولكسب التأييد العالمي لنموذجها الاقتصادي، عملت الصين على ربط نظامها الاقتصادي بالأداء

والجدارة وتخليصه من كل الارتباطات الأيديولوجية أو الحضارية، إلى درجة أن ربط هذا النموذج بالخيار الاشتراكي ذي الخصائص الصينية، كما يسميه الحزب الشيوعي، يبقى في حدود السردية الوطنية الداخلية ولا يمتد إلى وثائقها وإستراتيجياتها على المستوى الخارجي، لاسيما تلك الموجهة لدول الشرق الأوسط.

ويتحاشى الخطاب الصيني بناء علاقة تقابلية بين النموذج الاقتصادي للدولة والنموذج الاقتصادي الغربي، أي إن نموذجهم مختلف عن النموذج الغربي وليس مناقضًا له. وفي هذا الصدد، صرَّح شي جين بينغ، سنة 2017، بأن "الشيوعية نفسها ليست إبداعًا صينيًّا بل هي نموذج وافد على الصين من الخارج"(35).

وهذا ما يفسر التأييد الكبير الذي حظيت به المبادرات العالمية للصين، خاصة في الجنوب العالمي. فعلى سبيل المثال، حظيت مبادرة التنمية العالمية GDI، اعتبارًا من أبريل/ نيسان 2023، بمباركة الأمين العام للأمم المتحدة ودعم أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية، وانضم ما يقرب من سبعين منها إلى مجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية في جنيف(36).

ويمكن استحضار ثلاثة مستويات لإبراز درجة اعتراف الدول العربية بالنموذج الاقتصادي الصيني والانخراط فيه، ليس طبعًا لاعتباراته الأيديولوجية، ولكن فقط بوصفه نظام جدارة:

أولًا: انخراط الدول العربية، لاسيما الخليجية منها، في المشاريع الاقتصادية الكبرى للصين، وبشكل خاص مبادرة الحزام والطريق، والتي ترجمتها الصين في نموذج 1 + 2 + 3 نهجًا للتعاون مع شركاء المبادرة في المنطقة العربية. ومنذ اعتماد الصين لوثيقتها السياسية تجاه الدول العربية، في يناير/ كانون الثاني 2016، والتي جددت فيها طرح الشراكة القائمة على نموذج 1 + 2 + 3، دأبت الدول العربية على التنويه بالمبادرة في إطار فعلها الجماعي، بوصفها رؤية أكثر تماشيًا مع خصوصيات المنطقة(37).

ثانيًا: البعد الرمزي لتوصيف الشراكات مع الدول العربية: تتشكل أهم الشراكات الإستراتيجية للصين من أربعة أصناف كبرى مرتبة حسب أهميتها، وهي: شراكة إستراتيجية شاملة، وشراكة إستراتيجية، وشراكة شاملة، وشراكة التعاون والصداقة(38).

وبالعــودة إلى طبيعة الشــراكات التي تربط الصين بأغلــب الدول العربية نجدها إما مصنفة بوصفها "شــراكات إستراتيجية شــاملة"(39) أو "شراكات إستراتيجية"(40). وتنطوي "الشــراكة الإستراتيجية الشاملة" على الســعي الكامل للتعاون والتنمية في الشــؤون الإقليمية والدولية، وتتعلق "الشراكة الإستراتيجية" بتنسيق علاقة الأطراف بشكل أوثق بشأن الشؤون الإقليمية والدولية، بما في ذلك الشؤون العسكرية. بينما يقتصر مجال الشــراكة الشــاملة وشــراكة التعاون والصداقة على نطاق تعاون ضيق ومحدود.

يحمل صنف هذه الشراكات دلالات رمزية غاية في الأهمية عن عمق انخراط الدول العربية في تنفيذ الرؤى الصينية على المستوى الإقليمي والعالمي(41)، وبشكل خاص رؤيتها للأمن العالمي، المعتمدة في أبريل/ نيسان 2022، ومبادرة الحضارة العالمية، المعلن عنها في مارس/ آذار 2023، ومبادرة التنمية العالمية 2021(42).

ثالثًا: امتياز السياسة الصينية بكونها سياسة ذات هندسة متغيرة variable geometry approach؛ حيــث إن للصين القدرة علــى التكيف مع خصائص كل منطقة، بمعنى أن فعلها لا يقوم على وصفات جاهزة مرهون الأمر بتنفيذها، كما هو شأن مبادرات الولايات المتحدة الأميركية، وإنما تأخذ السياســات الصينية أوجهًا مختلفة وتتشكل ملامحها وفقًا للسياقات الخاصة لكل منطقة، بل لكل دولة.

إن حــدَّة التناقضــات والصراعات التــي تخترق المنطقة العربية لــم تحد من قدرة المبــادرات الصينيــة على التغلغل وخلق التلاقي مع الإســتراتيجيات الوطنية لدول المنطقــة كل علــى حدة. فقد أيدت الصين رؤية 2030 للمملكة العربية الســعودية، وعَدَّها شي جين بينغ رؤية طموحة وتتماشى وأهداف مبادرة الحزام والطريق(43). ونفس الأمر بخصوص خطط ومشاريع مئوية الإمارات 2071. وتنطلق الصين لضمان الاعتراف المتبادل مع شــركائها من عبارة أوردها التقرير المقدم أمام المؤتمر الـ20 للحزب الشيوعي الصيني، والتي هي في الأصل مثل شعبي يقول: "جميع الكائنات الحية تنمو جنبًا إلى جنب ولا يعوق بعضها بعضًا، وجميع الطرق تسير متوازية ولا يعارض بعضها بعضًا".

4. سردية تميز النموذج السياسي

درج الخطاب الصيني على عدم الاقتصار على وصف الصين بكونها قوة دولية، بل يصفهـا بقوة دولية مسـؤولة Responsable Power. وفـي هذا الإطار، أكد الرئيس الصينـي، شـي جين بينغ، في خطاب ألقاه سـنة 2014، أنه "لبنـاء الصورة الوطنية للصين" هناك حاجة إلى جهود جادة لتصوير الصين "دولةً كبرى مسؤولة تدعو إلى التنمية السلمية والمشتركة، وحارسة آمنة للعدالة الدولية، وتقديم مساهمات للبشرية، وبلدًا اشتراكيًّا منفتحًا ووديًّا وواعدًا ونابضًا بالحياة"(44).

يمكن رصد مظاهر الاعتراف بالسردية الصينية القائمة على تميز النظام السياسي على المسـتوى العربي من خلال مستويين، وهما: أولاً: مركزية النظام السياسي وصعوبة التمييـز بينـه وبين الدولة: وفقًا لمقاربة مركزية الفاعـل agent-centric approach فـإن ضَعْفَ أدوار الفاعلين غير الدولتيين أفضى إلى انفراد الدولة بصياغة العلاقات والتحالفات في الصين والمنطقة العربية، أو بصيغة أدق إلى استفراد الأنظمة السياسية بتشكيل الهوية والمصالح، وبالتالي تحديد خريطة التحالفات والتكتلات ورسم حدود التعاون والتنافس، وهذا ما يجعل طبيعة النظام السياسي أو شكل نظام الحكم متغيرًا مفسرًا مثلاً للاصطفافات والتحالفات والتكتلات في المنطقة العربية.

تؤكـد بيانـات مركز بيو للأبحـاث Pew Research Center معطى مفاده أن صورة الصين تزداد تحسنًا في البلدان التي يعرف مؤشر الديمقراطية فيها تصنيفًا مقلقًا. وفي نفس الاتجاه، ذهبت دراسة أمجد رشيد حول "صعود الصين والاستبداد في الجنوب العالمي: حالة مصر"، إلى أن البلدين في سعي دائم لإضفاء الشرعية الخطابية على الممارسـات الاستبدادية للجانبين(45). وتشـير جوليا كيرول إلى الأهمية المتزايدة للقوة الناعمة الاسـتبدادية، وتضيف أنه في دراسـة الاستبداد العالمي، تعد الكلمات مهمة تمامًا كما تفعل الممارسات(46).

ويتعلق المستوى الثاني بتزايد الوثوق في الأدوار الصينية، سواء على مستوى الوساطة لتسـوية النزاعات وإدارة التوترات في الشـرق الأوسط، كالوساطة الصينية بين إيران والسـعودية، واحتضان الصين للقاء المصالحة بين الفصائل الفلسـطينية سنة 2024. وبالرغم من انتهاج الصين لوسـاطة منخفضة الكلفة في الشـرق الأوسط؛ مما جعل نموذجها أقرب إلى وسـيط ميسـر Facilitator، إلا أنها توظف اسـتمرارية نظامها

السياسي عبر مركزية الحزب الشيوعي، لنيل الاعتراف كوسيط ضامن Garantor وموثوق، خلافًا للولايات المتحدة الأميركية التي قد تتغير رؤيتها للنزاع وللتسوية بتغير الحزب الحاكم.

ويمكن رصد هذه الثقة أيضًا على صعيد اندفاع بعض الدول العربية، خاصة الآسيوية منها، نحو الانخراط في المنتديات والتكتلات التي تلعب فيها الصين دورًا محوريًّا، كمنظمة شنغهاي للتعاون، والتي حظيت فيها إيران بالعضوية سنة 2023، وكل من السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر ومصر بصفة شركاء في الحوار. ونفس الأمر تم رصده على مستوى مجموعة بريكس(47).

خاتمة

انتهت هذه الورقة بعد مقاربتها للسرديات الرئيسة في الخطاب الرسمي الصيني، وسقف الاستجابة والتفاعل معها عربيًّا من منظور النظرية البنائية في العلاقات الدولية، وخاصة بالاشتغال على مفهومي الهوية والاعتراف، إلى أن سهم الاعتراف بالأدوار الصينية في المنطقة يتجه من الاعتراف إلى المزيد من الاعتراف.

فبعد مرحلة موسومة بسوء الاعتراف بالصين فرضتها ديناميات الحرب الباردة، تزايد الإقبال على المبادرات الصينية مع نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، وتعززت الاستجابة العربية مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق سنة 2013. ويمكن استحضار مؤشرين على الاتجاه نحو الاعتراف التام، أي الاعتراف المطابق للسرديات كما هي مصوغة من طرف الصين، وهما:

التبنّي العربي للسردية الصينية

لم تكتف الدول العربية بمجرد تفهم الانشغالات الأمنية والترابية للصين، كمسألة تايوان وهونغ كونغ وإقليم شينجيانغ، بل امتد الأمر إلى تبني نفس الرؤية الصينية في الموضوع، وبالتعبيرات نفسها الواردة في الوثائق الرسمية الصينية. لقد أعربت الدول العربية في مناسبات كثيرة كان آخرها الذكرى العشرين لتأسيس منتدى التعاون الصيني-العربي عن "تأكيدها والتزامها الثابت بمبدأ الصين الواحدة، ودعمها لجهود الصين في الحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها، وجدَّد الطرف العربي التأكيد على

أن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وأنه يرفض "استقلال تايوان" بكافة أشكاله، ولا يقيم أي علاقة رسمية مع تايوان أو يقوم بأي تواصل رسمي معها، ويدعم بثبات كافة جهود تبذلها الحكومة الصينية لتحقيق إعادة توحيد البلاد. ويدعم الجانب العربي الموقف الصيني من المسائل المتعلقة بهونغ كونغ، ويدعم الجهود الصينية الرامية إلى صيانة الأمن القومي وتنمية الديمقراطية واستكمالها في هونغ كونغ في إطار "دولة واحدة ونظامان". ويدعم الجانب العربي بثبات الموقف الصيني من المسائل المتعلقة بشينجيانغ، ويرفض بشكل قاطع التدخل في الشؤون الداخلية الصينية باستغلال المسائل ذات الصلة بشينجيانغ"(48). بل الأكثر من ذلك، بعد تصاعد حدة الإدانة الدولية للتدابير الصينية ضد الإيغور في إقليم شينجيانغ، وقفت كل من الإمارات وقطر والسودان إلى جانب الصين للاعتراض على مناقشة تقرير أعدَّه مجلس حقوق الإنسان، سنة 2022، حول حقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ. وفي سياق آخر، أيدت كل من السعودية والإمارات وإيران وقطر السياسات الصينية لمكافحة الإرهاب في إقليم شينجيانغ(49).

وفي المقابل، عملت الصين على استحضار مواقف الدول العربية من الأزمات والنزاعات في المنطقة العربية، في رؤيتها للهيكل الأمني في الشرق الأوسط (الهيكل الأمني للصين في الشرق الأوسط 2022)، الذي يشكِّل امتدادًا لمبادرة الأمن العالمي GSI. وذهبت الصين أحيانًا في اتجاه تبني المنظور العربي كما هو مصوغ في جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي. فقد تبنَّت الصين المبادرة العربية، المعتمدة سنة 2002 في قمة بيروت، "الأرض مقابل السلام" أساسًا لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، كما تعهدت باستثمار موقعها في المنظمات الدولية، لاسيما في مجلس الأمن، لمناصرة القضايا العربية(50).

تحسّن صورة الصين في المجتمعات العربية

أبرزت استطلاعات الباروميتر العربي على الأقل منذ الدورة 5 (2018-2019) إلى غاية دورته الثامنة (2023-2024) أن شعبية الصين في المجتمع العربي تزداد بشكل مطرد، خاصة بعد أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، ويهم تزايد قبول الصين فاعلاً في المنطقة مستويات مختلفة للتعاون (اقتصاديًّا، وثقافيًّا، وأمنيًّا، وعسكريًّا، وتجاريًّا، وتكنولوجيًّا...) بينما عرفت سمعة الولايات المتحدة الأميركية تراجعًا

ملحوظًـا، لذلك قد يفهم تحسـن صورة الصين لدى المتلقـي العربي ليس بمعيار ما تقوم به الصين من جهد لتصبح أكثر مقبولية، ولكن بتزايد مشـاعر السـخط على الوجود الأميركي(51).

وفي نفس الاتجاه، ذهبت نتائج دراسة ميدانية حديثة (صدرت في يناير/كانون الثاني 2025) لشـهرام أكبرزاده Shahram Akbarzadeh وعـارف صبا Arif Saba والتي تناولت تمثلات المجتمع السـعودي والإماراتـي حول الصين وأدوارها في المنطقة العربية. انتهت هذه الدراسـة وفقًا لمتغيراتها إلى تنامي الرضا عن الأدوار الصينية. فبخصوص تقييم الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط بلغت نسبة النظرة الإيجابية والإيجابية جدًّا 75٪ لدى المسـتجوَبين في السـعودية و63٪ لدى المستجوبين في الإمـارات. وبنظـرة إيجابيـة، وإن بدرجة أقـل، عبَّر المبحوثون عـن رضاهم عن مسـاعي الوسـاطة الصينية لتسوية النزاعات في الشرق الأوسـط، وبنسبة عالية عَدَّ المستجوَبون في كلٍّ من السعودية والإمارات الصينَ شريكًا موثوقًا. واحتلت الصين الصدارة بوصفها أفضل شـريك اقتصادي فـي البلدين مقارنة مع الولايات المتحدة الأميركية واليابان وروسيا والاتحاد الأوروبي. وجوابًا عن الأسئلة المتصلة بالنموذج السياسـي للصين اعتبر المسـتجوبون في البلدين بنسب عالية أن الصين تتمتع بنظام سياسـي قوي، وباسـتقرار اجتماعي، ويمكنها أن تكون مصدر إلهام وجذب لدول المنطقـة(52). وتؤكد من جهتها بيانـات مركز بيو للأبحاث أن صورة الصين آخذة في التحسن على المستوى العالمي، بالرغم من أن الأفضلية لا تزال راجحة لصالح الولايات المتحدة الأميركية(53).

المراجع

(1) Shambaugh, David. "China’s Soft-Power Push: The Search for Respect." Foreign Affairs 94, no. 4 (2015): 100.

(2) تجدر الإشارة إلى أن كلمة دعاية لا تنطوي على أي حمولة سلبية في الخطاب الصيني؛ حيث تتضمن وثائقها الإستراتيجية كلمة دعاية وتطلق هذه الكلمة على بعض مؤسساتها.

(3) Shambaugh. Op.Cit. 99.

(4) Alghannam, Hesham. "How China Aligned Itself with Saudi Arabia’s Vision 2030." Arab Gulf States Institute in Washington, January 21, 2025.

(5) Mearsheimer, John J., and Sebastian Rosato. How States Think: The Rationality of Foreign Policy. New Haven: Yale University Press, 2023, 54–55.

(6) Wendt, Alexander. "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics." International Organization 46, no. 2 (1992): 391.

(7) الإدريسي، حنان، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية." مجلة مدارات سياسية 5، ع. 2 (2021)، 246.

(8) Mikail, E. Hakan, and C. E. Aytekin. "Identity in Security Studies." Open Journal of Political Science 6, no. 4 (2016): 342–343.

(9) الإدريسي، مرجع سابق، 246.

(10) Mikail, Aytekin. op.cit. 342.

(11) Ibid. 342.

(12) Lebow, Richard Ned. Why Nations Fight: Past and Future Motives for War. Cambridge: Cambridge University Press, 2010, 73–74.

(13) حمشي، محمد، مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، 317.

(14) تمت ترجمة Thin Recognition وThick Recognition في بعض الدراسات العربية على أن الأولى تعني الاعتراف الرفيع والثانية يقابلها الاعتراف السميك، انظر مثلاً قراءة كمال بوناب لكتاب ميشيل موراي بعنوان "النضال من أجل الاعتراف في العلاقات الدولية: القوى الراهنة والتعديلية والصاعدة" (سياسات عربية، العدد 41، نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، 171–178)، غير أنه لغرض هذه الدراسة اعتمدت مقابلاً آخر أراه أكثر دلالة وأقرب إلى المقصود بهما، وإن لم تنضبط هذه الترجمة للتعبير الحرفي كما أورده تشارلز تايلر.

(15) Wendt, Alexander. "Why a World State is Inevitable?." European Journal of International Relations 9, no. 4 (2003): 511. And: Gustafsson, Karl. "Recognising Recognition through Thick and Thin: Insights from Sino-Japanese Relations." Cooperation and Conflict 51, no. 3 (2016): 258 ,) https://www.cambridge.org/core/journals/review-of-international-studies/article/routinised-recognition-and-anxiety-understanding-the-deterioration-in-sinojapanese-relations/632ADA4A6E5D97B3AB7F83086D187B43

(16) Ibid. 256.

(17) Lindemann, Thomas. "Recognizing (Mis)recognition from the Inside and the Outside: Some Criteria for 'Seizing' a Slippery Concept." Global Discourse 4, no. 4 (2014): 1–2. https://bristoluniversitypressdigital.com/view/journals/gd/4/4/article-p542.xml .

(18) Gustafsson. op. cit. 260–267.

(19) من بين مظاهر عدم الاعتراف التي لم يعد أثرها قائمًا في الوقت الراهن، يمكن استحضار تصويت المملكة العربية السعودية ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2758، الصادر بتاريخ 25 أكتوبر/ تشرين الأول 1971، في شأن الاعتراف بحكومة الصين الشعبية ومنحها العضوية وحق الفيتو في مجلس الأمن بدل تايوان.

(20) Nye, Joseph S., Jr. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: PublicAffairs, 2004, 5.

(21) Akbarzadeh, Shahram, and Anoushiravan Saba. "China's Soft Power: Views from Saudi Arabia and the UAE." Global Studies Quarterly 5, no. 1 (2025): 2 https://academic.oup.com/isagsq/article/5/1/ksae090/7934063

كذلك انظر: كاظم هاشم نعمة، "القوة الناعمة الصينية والعرب"، سياسات عربية، ع. 26 (مايو/ أيار 2017)، ص29.

(22) Akbarzadeh, Saba. Op. cit. 2.

(23) Chen, Zhimin, and Lulu Chang. "The Power Strategy of Chinese Foreign Policy: Bringing Theoretical and Comparative Studies Together." NFG Working Paper Series, no. 03 (February 2013), Freie Universität Berlin, 9.

(24) Chen, Ji, Xiaolong Yang, Meng Wang, and Miaomiao Su. "Evolution of China's Interaction with Middle Eastern Countries under the Belt and Road Initiative." PLoS ONE 18, no. 11 (2023): e0293426. https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0293426

(25) الحزب الشيوعي الصيني، "التقرير المقدم أمام المؤتمر الـ20 للحزب الشيوعي الصيني (النقطة 14)"، بيجين، 2022.

(26) منتدى التعاون الصيني-العربي، "إعلان بيجين للدورة العاشرة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني-العربي"، 30 مايو/ أيار 2024.

(27) القمة العربية الصينية الأولى للتعاون والتنمية، "البيان الختامي للقمة العربية الصينية الأولى للتعاون والتنمية (إعلان الرياض)"، الرياض، 9 ديسمبر/ كانون الأول 2022.

(28) Gurol, Julia. "The Authoritarian Narrator: China's Power Projection and Its Reception in the Gulf." International Affairs 99, no. 2 (2023): 699.

(29) الحزب الشيوعي الصيني، "النقطة 14 من التقرير المقدم إلى المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني"، 2022.

(30) Gurol. op. cit. 693–699.

(31) منتدى التعاون الصيني-العربي، "إعلان بيجين للدورة العاشرة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي"، مرجع سابق.

(32) شياو يينغ، قوه، "القوة الناعمة الصينية في العالم العربي"، نشرة أفق، مؤسسة الفكر العربي، 7 سبتمبر/ أيلول 2017، https://arabthought.org/en/researchcenter/ofoqelectronic-articles?id=65

(33) منتدى التعاون الصيني-العربي، "البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين سنتي 2024-2026"، 30 مايو/ أيار 2024.

(34) Gurol. op. cit. 696.

(35) Alterman, Jon B. The Middle East's View of the "China Model". CSIS Report. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2024, 11.

(36) Akbarzadeh, Saba. Op. cit. 4.

(37) Alghannam. op. cit.

(38) Akbarzadeh, Saba. Op. cit. 5.

(39) بلغت علاقات التعاون مع الصين مستوى الشراكات الإستراتيجية الشاملة في خمس دول، وهي: المملكة العربية السعودية، وإيران، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والجزائر.

(40) تتمتع ثماني دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعلاقات تعاون مع الصين في إطار شراكات إستراتيجية، وهي: قطر، وتركيا، وعمان، والمغرب، والكويت، والأردن، والعراق، وجيبوتي.

(41) Akbarzadeh, Saba. Op. cit. 5.

(42) Schuman, Michael, Jonathan Fulton, and Tuvia Gering. How China Sees the Middle East. Washington, D.C.: Atlantic Council, 2023.

(43) Alghannam. op. cit.

(44) Embassy of the People's Republic of China in Fiji. "China to Promote Cultural Soft Power." Xinhua, January 1, 2014. http://fj.china-embassy.gov.cn/eng/sgxw/201401/t20140101_880627.htm

(45) Amjed Rasheed. "The Narrative of the Rise of China and Authoritarianism in the Global South: The Case of Egypt." The International Spectator 57, no. 2 (2022): 68–84. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03932729.2021.2009641 Gurol, Julia. op. cit. 705.

(46) Akbarzadeh, Saba. Op. cit. 5.

(47) منتدى التعاون الصيني-العربي، "إعلان بيجين للدورة العاشرة للاجتماع الوزاري"، 30 مايو/أيار 2024.

(48) Akbarzadeh, Saba. Op. cit. 5.

(49) Murphy, Dawn C. China's Rise in the Global South: The Middle East, Africa, and Beijing's Alternative World Order. Stanford, CA: Stanford University Press, 2022, 107.

(50) مايكل روبنز، وجمال أماني، ومارك تيسلر، "أميركا تخسر العالم العربي والصين تحصد المكاسب"، البارومتر العربي، يونيو/ حزيران 2024، https://me-l.co/eyx1yg4v

(51) مايكل روبنز، "هل حانت ساعة الصين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟" البارومتر العربي، 24 يونيو/ حزيران 2020، https://me-l.co/lk76ckt8

(52) Akbarzadeh, Saba. Op. cit. 6–8.

(53) Pew Research Center. "Most People in 35 Countries Say China Has a Large Impact on Their National Economy." Report, July 2024 https://www.pewresearch.org/global/2024/07/09/most-people-in-35-countries-say-china-has-a-large-impact-on-their-national-economy/

النمذجة المناخية الذكية والوقاية من النزاعات المستقبلية على الموارد

Smart Climate Modeling and the Prevention of Future Conflicts over Resources

* Basel Rjoob – باسل رجوب

ملخص

تتناول هذه الدراسة دور النمذجة المناخية الذكية المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي في الوقاية الاستباقية من النزاعات المستقبلية المرتبطة بالموارد الطبيعية، من خلال تحليل العلاقة بين التحولات المناخية وتصاعد المخاطر الأمنية، واستكشاف التحول الذي أحدثته النظم الخوارزمية في نمذجة هذه المخاطر وإدارة اللايقين. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الاستشرافي، مع توظيف مقاربة متعددة التخصصات تجمع بين دراسات المناخ والذكاء الاصطناعي والأمن والحوكمة، وتحليل الأدبيات العلمية والنماذج التفسيرية والسيناريوهات المستقبلية. وتخلص الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل تحولاً إبستمولوجيًّا في تحليل المخاطر المناخية؛ إذ ينقل إدارة النزاعات من منطق الاستجابة اللاحقة إلى منطق التوقع الاستباقي عبر نماذج احتمالية أكثر قدرة على استيعاب تعقيد التفاعلات البيئية والاجتماعية. كما تبين أن القيمة الإستراتيجية للنمذجة المناخية الذكية لا تقتصر على تحسين التنبؤ بالمخاطر، بل تمتد إلى إعادة تشكيل آليات صنع القرار وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، مع بروز تحديات قانونية وأخلاقية وجيوسياسية تتعلق بحوكمة الخوارزميات، والسيادة المعرفية، وعدالة الوصول إلى البيانات. وتقترح الدراسة مفهوم "الأمن المناخي الخوارزمي" إطارًا تحليليًّا لفهم التحولات المتسارعة في العلاقة بين التكنولوجيا والمناخ والأمن العالمي، مؤكدة أن فاعلية هذه النماذج تظل رهينة ببناء أطر حوكمة عادلة وشفافة تدعم الأمن المناخي المستدام.

الكلمات المفتاحية: النمذجة المناخية الذكية، الذكاء الاصطناعي المناخي، الأمن المناخي الخوارزمي، النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية، الحوكمة الاستباقية للمخاطر.

Abstract

This study examines the role of smart climate modelling, powered by artificial intelligence (AI), in the proactive prevention of future resource-

* د. باسل رجوب، أستاذ القانون والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإسلامية- فلسطين.
Dr. Basel Rjoob, Professor of Law and International Relations at the College of Islamic Sciences, Palestine.

related conflicts. It analyses the relationship between climate change and the escalation of security risks while exploring the epistemological shift introduced by AI-driven systems in modelling climate risks and managing uncertainty. The study adopts an analytical and foresight-based approach, employing an interdisciplinary framework that integrates climate studies, AI, security studies and governance through a critical analysis of the relevant literature, explanatory models and future scenarios. The findings demonstrate that AI represents a profound epistemological transformation in climate risk analysis by shifting conflict management from reactive response to anticipatory governance through probabilistic models capable of capturing the complexity of environmental and societal interactions. The study further argues that the strategic value of smart climate modelling extends beyond improving risk prediction to reshaping decision-making processes and strengthening early warning systems. At the same time, it highlights the legal, ethical and geopolitical challenges associated with algorithmic governance, data sovereignty and equitable access to climate information. Finally, the study proposes the concept of algorithmic climate security as an analytical framework for understanding the evolving relationship between technology, climate and global security, emphasising that the effectiveness of these models ultimately depends on the establishment of transparent and equitable governance frameworks capable of promoting sustainable climate security.

Keywords: smart climate modelling, climate artificial intelligence (climate AI), algorithmic climate security, resource-related conflicts, proactive risk governance.

مقدمة

تُعَــدُّ التحولات المناخيــة المعاصرة واحدة من أكثر الظواهر البنيوية تأثيرًا في إعادة تشــكيل أنمــاط الأمن العالمــي خلال القرن الحادي والعشــرين؛ إذ لم يعد التغير المناخــي يُنظر إليه بوصفه مجرد إشــكالية بيئيــة ذات طابع تقني أو طبيعي، بل غدا متغيــرًا جيوســتراتيجيًّا معقدًا قادرًا علــى التأثير في البنــى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول والمجتمعات، وعلى إعادة إنتاج أنماط جديدة من المخاطر العابرة للحدود، وفي مقدمتها النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية؛ فالتصاعد المتسارع في معــدلات الجفاف، وتراجع الأمن المائــي، واختلال الأنظمة الزراعية، وازدياد حدة الكــوارث المناخية، كل ذلك بات يشــكِّل بيئة خصبــة لتفاقم التنافس على الموارد المحدودة؛ ما قاد العديد من الأدبيات المعاصرة إلى إعادة موضعة العلاقة بين البيئة والأمن ضمن إطار ما أصبح يُعرف بـ"الأمن المناخي" أو "النزاعات المناخية"(1).

وفي هذا الســياق، لم تعد النزاعات تُفسَّــر من خلال عوامل سياســية أو إثنية أو اقتصادية منفصلة، بل برز اتجاه تحليلي ينظر إلى التحولات المناخية بوصفها متغيرًا مؤثرًا في إعادة تشــكيل بيئات المخاطر القائمة، من خلال تعميق مظاهر الهشاشــة البنيوية وإضعاف القدرة على إدارة الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية؛ ما يرفع مــن احتمالات التوترات الاجتماعية وحالات عدم الاســتقرار، خاصة في المناطق التي تعاني هشاشة بيئية ومؤسساتية. وبذلك غدت العلاقة بين المناخ والنزاع إحدى القضايا المركزية في الدراسات الأمنية والإستراتيجية والسياسات البيئية الدولية.

غير أن التعقيد المتزايد للأنظمة المناخية والبيئية، والتشــابك الكثيف بين المتغيرات الطبيعية والبشــرية، كشــف عن محدودية أدوات التحليل التقليدية في التنبؤ المبكر بالمخاطــر المناخيــة والنزاعات المســتقبلية المرتبطــة بها؛ فالنمــاذج الإحصائية الكلاســيكية غالبًا ما تعجز عن اســتيعاب الطبيعة الديناميكية وغير الخطية للظواهر البيئيــة المعقــدة، كما أن آليات الرصد التقليدية لم تعد قادرة على معالجة الكميات الهائلة والمتدفقة من البيانات المناخية والاقتصادية والديمغرافية اللازمة لفهم أنماط الخطر المستقبلي(2).

ومن هنا، برز الذكاء الاصطناعي بوصفه تحولاً معرفيًّا وتقنيًّا عميقًا في مجال تحليل النظـم المعقدة؛ حيث أتـاح التقدم في تقنيات التعلم الآلي، والشـبكات العصبية، وتحليـل البيانات الضخمة، إمكانات غير مسـبوقة فـي بناء نماذج تنبؤية قادرة على تحليل المؤشـرات المناخية والبيئية بصورة عالية الدقة، واستشـراف السيناريوهات المحتملة للنزاعات المرتبطة بندرة الموارد، وقد أدى ذلك إلى بروز ما يمكن تسميته بـ "النمذجة المناخية الذكية"، بوصفها مقاربة جديدة تسعى إلى دمج التحليل البيئي بالخوارزميات التنبؤية وأنظمة المحاكاة الرقمية بهدف إنتاج أدوات اسـتباقية لإدارة المخاطر وتعزيز القدرة على الوقاية من النزاعات المستقبلية(3).

وتنبع أهمية هذه الدراسـة من أنها تتناول تقاطعًا معرفيًّا لا يزال في طور التشـكل النظـري والمنهجي؛ إذ تجمـع بين علوم المناخ، والذكاء الاصطناعي، ودراسـات النزاع، ضمن إطار تحليلي موحد يسعى إلى استكشاف الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف النظم الذكية في التنبؤ المبكر بالمخاطر البيئية والصراعات المرتبطة بالموارد، كما تكتسب الدراسة أهميتها من الطبيعة المتصاعدة للتهديدات المناخية عالميًّا، ومن التحول المتزايد نحو توظيف التقنيات الخوارزمية في صناعة القرار البيئي والأمني؛ حيث يجعل من تحليل هذه العلاقة مسألة ذات أبعاد أكاديمية وإستراتيجية وسياساتية بالغة الأهمية.

أما على المسـتوى العملي، فتتجلى أهمية الدراسـة في إمكانية الإفادة من النمذجة المناخيـة الذكيـة فـي تطوير أنظمـة إنذار مبكر قـادرة على مسـاعدة الحكومات والمنظمـات الدوليـة في إدارة الأزمات البيئية قبل تحولها إلى نزاعات مفتوحة، بما يسهم في دعم إستراتيجيات الأمن البيئي، وتعزيز كفاءة تخطيط الموارد، والحد من التداعيات الإنسانية والاقتصادية للصراعات المناخية المحتملة.

وتتمثل إشكالية الدراسة الرئيسة في التساؤل الآتي:

إلـى أي مدى يمكن للنمذجة المناخية المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي أن تشكل آلية استباقية فعَّالة للوقاية من النزاعات المستقبلية المرتبطة بالموارد الطبيعية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

- مـا طبيعـة العلاقة البنيوية بين التحولات المناخيـة وتصاعد النزاعات المرتبطة بالموارد؟

- كيف تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير نماذج تنبؤية للمخاطر البيئية؟
- ما حدود فاعلية النمذجة المناخية الذكية في التنبؤ بالنزاعات المستقبلية؟
- مـا أبرز التحديات الأخلاقية والقانونية والجيوسياسـية المرتبطة بحوكمة الذكاء الاصطناعي المناخي؟

وتفتـرض الدراسـة أن الذكاء الاصطناعي قادر، مـن خلال أدوات النمذجة التنبؤية وتحليل البيانات المعقدة، على تعزيز القدرة الاسـتباقية للدول والمؤسسات الدولية في رصد المؤشرات البيئية المنتجة للنزاعات، غير أن فاعلية هذه النماذج تبقى رهينة بجملة من المحددات التقنية والسياسية والأخلاقية المرتبطة بجودة البيانات، وطبيعة الخوارزميات، وإشكاليات الحوكمة العالمية للتكنولوجيا المناخية.

أما من الناحية المنهجية، فتعتمد الدراسـة على المنهج التحليلي الاستشـرافي، من خلال تحليل الأدبيات العلمية الحديثة المتعلقة بالأمن المناخي والذكاء الاصطناعي، وتفكيك النماذج التفسـيرية للعلاقة بين المناخ والنزاع، إلى جانب توظيف المقاربة متعـددة التخصصات التي تدمج بين الدراسـات البيئيـة والتقنية والأمنية والقانونية، فضلاً عن الاستفادة من منهج تحليل السيناريوهات المستقبلية لفهم أنماط المخاطر المحتملة المرتبطة بندرة الموارد.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يتمثل أبرزها في:

1. تأصيل العلاقة النظرية بين التغير المناخي والنزاعات المرتبطة بالموارد.
2. تحليل البنية التقنية والمعرفية للنمذجة المناخية الذكية.
3. استكشاف إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة الإنذار المبكر للنزاعات البيئية.
4. تقييم التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بحوكمة الذكاء الاصطناعي المناخي.
5. تقديم تصور تحليلي متكامل حول مستقبل الإدارة الاستباقية للصراعات المناخية.

وانطلاقًـا مـن ذلك، تحاول هذه الدراسـة مقاربـة النمذجة المناخيـة الذكية ليس بوصفها مجرد أداة تقنية لتحليل البيانات البيئية، وإنما بوصفها تحولاً إبسـتمولوجيًّا في طبيعة التفكير الأمني والإسـتراتيجي المعاصـر؛ حيث تنتقل إدارة النزاعات من

منطق الاستجابة اللاحقة إلى منطق التوقع الاستباقي، بما يعيد تعريف العلاقة بين التكنولوجيا والمخاطر والأمن العالمي في عصر التحولات المناخية المتسارعة.

أولًا: توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر المناخية

لم تعد العلاقة بين التحولات المناخية والنزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية تُفهم ضمن التصورات التقليدية التي تفصل المناخ عن البنى السياسية والاقتصادية، بل باتت تُقرأ بوصفها علاقة مركبة تتداخل فيها الضغوط الإيكولوجية مع الهشاشة المؤسسية، والتفاوتات الاقتصادية، والتحولات الديمغرافية، وإعادة توزيع القوة والموارد داخل الدولة وعبر النظام الدولي. ومن ثم، أصبح التغير المناخي يُنظر إليه بوصفه "مضاعفًا للمخاطر" يعمل على تسريع إنتاج البيئات القابلة للنزاع، لا بوصفه سببًا مباشرًا وحتميًّا للعنف السياسي(4).

وقد أسهمت المقاربات المبكرة في ترسيخ فكرة الارتباط بين الضغوط البيئية والعنف المرتبط بالموارد عبر مفهوم الندرة البيئية، الذي يربط بين التدهور البيئي والنمو السكاني وسوء توزيع الموارد من جهة ونشوء توترات اجتماعية وسياسية من جهة أخرى، ولاسيما في الدول محدودة القدرات المؤسسية. غير أن هذا التصور يكتسب أهميته من إبرازه للآليات الوسيطة التي تُحوِّل الضغوط الإيكولوجية إلى أزمات سياسية واجتماعية، بما يجعل العلاقة بين البيئة والنزاع أكثر تركيبًا من التفسيرات الاختزالية الأولى(5).

ومع تطور هذا الحقل، تعرضت المقاربات الحتمية التي تربط التغير المناخي بالعنف إلى نقد متزايد؛ حيث برز اتجاه يرى أن أثر الضغوط المناخية لا يمكن فهمه بمعزل عن السياقات السياسية والاجتماعية والمؤسساتية التي تعمل ضمنها؛ حيث إن آثار التغيرات البيئية تتشكل تبعًا لقدرة المؤسسات على إدارة الموارد واحتواء الأزمات والتكيف مع الصدمات، بما يبين حدود الأدبيات التي اختزلت العلاقة في معادلة مباشرة بين الندرة والعنف(6).

ويعكس هذا النقد انتقالاً من "التفسير البيئي الأحادي" إلى "النموذج التفاعلي المركب"؛ ذلك أنه يُنظر إلى المناخ بوصفه عاملاً متداخلاً مع أنماط الحكم، والهشاشة المؤسساتية، والتفاوت الطبقي، والانقسامات الاجتماعية والإثنية، لا بوصفه متغيرًا مستقلاً قائمًا بذاته. بالتالي، فإن التحولات المناخية تعيد تشكيل البيئة

البنيوية التي تصبح فيها احتمالات العنف أكثر قابلية للظهور، تبعًا لطبيعة التفاعل بين الضغوط البيئية وبنية الاقتصاد السياسي المحلي.

وفي ذات السياق، أعاد اتجاه نظري آخر تعريف العلاقة بين المناخ والأمن من منظور يركز على الإنسان بوصفه محور التهديدات المناخية وغايتها؛ إذ تمتد آثار التغير المناخي إلى زعزعة استقرار الدول، والإضرار بالأمن الغذائي والمائي والصحي والاقتصادي. وتنبع أهمية هذا التصور من نقله بؤرة التحليل من الحسابات الجيوسياسية التقليدية إلى مستويات الهشاشة المجتمعية؛ مما يسمح بفهم النزاعات المرتبطة بالمناخ بوصفها انعكاسًا لتآكل شروط الاستقرار والبقاء الاجتماعي، لا مجرد نتيجة للتنافس على الموارد(7).

ومن الناحية التحليلية، فإن الندرة المناخية تنعكس في تقليص الموارد وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية التي تحكم توزيعها والسيطرة عليها، فالمياه، على سبيل المثال، تجاوزت كونها مجرد مورد طبيعي لتصبح عنصرًا إستراتيجيًّا يرتبط بمفاهيم السيادة والأمن القومي والاستقرار الإقليمي. وقد أصبحت أحواض الأنهار العابرة للحدود فضاءات مرشحة لإنتاج توترات جيوسياسية جديدة بفعل الضغوط المناخية المتزايدة وتراجع القدرة الاستيعابية للموارد المائية(8).

ويمتد أثر هذه التحولات إلى جانب المياه ليشمل الغذاء والطاقة والأراضي الزراعية؛ إذ يؤدي ارتفاع درجات الحرارة واختلال أنماط الأمطار وتزايد موجات الجفاف إلى تراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار الغذاء، ويؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتشير بعض النماذج التطبيقية إلى أن الضغوط المرتبطة بارتفاع أسعار الغذاء وتدهور الأوضاع الاقتصادية قد تسهم في تحويل التوترات القائمة إلى أنماط جديدة من العنف والاحتجاج المرتبطين بالأمن الغذائي والضغوط المعيشية، ويظهر أن أثر العوامل البيئية يتحدد من خلال تفاعلها مع بنية الاقتصاد السياسي المحلي ومستويات التهميش الاجتماعي وتحولات الأسواق العالمية(9).

ومن منظور أوسع، تؤدي التحولات المناخية إلى إعادة تشكيل أنماط الهجرة والنزوح، بما يخلق ضغوطًا إضافية على الموارد والخدمات والبنى الحضرية، خاصة في الدول محدودة القدرات. وقد باتت "الهجرة المناخية" من أبرز مفاهيم الأمن المعاصر، مع تصاعد معدلات النزوح المرتبط بالكوارث البيئية والجفاف والتصحر

وارتفاع مستوى البحار، وتزداد خطورتها حين تتقاطع مع النزاعات المسلحة وضعف مؤسسات الدولة، بحيث يحول التغير المناخي إلى عامل مضاعف للهشاشة وعدم الاستقرار(10).

وتشير هذه المعطيات إلى أن الأمن المناخي أصبح جزءًا من التحولات البنيوية التي يُعاد من خلالها تشكيل مفهوم الأمن ذاته، بعد أن تجاوز كونه قضية مستقبلية افتراضية، فبينما تمحورت النظريات الأمنية التقليدية حول التهديدات العسكرية المباشرة، تشير التحولات المعاصرة إلى أن أخطر التهديدات قد تنشأ من اختلالات بيئية طويلة الأمد تؤدي تدريجيًّا إلى إنهاك الدولة والمجتمع، ومن هنا ظهر مفهوم "الأمن المناخي" بوصفه امتدادًا نقديًّا للدراسات الأمنية الجديدة التي توسع مفهوم التهديد ليشمل المخاطر البيئية والغذائية والصحية.

غير أن الإشكالية الأعمق تتمثل في كيفية نمذجة العلاقة بين المناخ والنزاع وتحليلها؛ إذ يعمل المناخ ضمن منظومات معقدة تتفاعل فيها العوامل البيئية مع الاقتصاد والسياسة والديمغرافيا والتكنولوجيا، بما يجعل عزله بوصفه متغيرًا مستقلًّا في التحليل الإحصائي أمرًا بالغ الصعوبة، ولهذا واجهت الدراسات التقليدية صعوبة في بناء نماذج تنبؤية دقيقة للنزاعات المناخية، بسبب الطبيعة غير الخطية لهذه العلاقات؛ ما أسهم في الانتقال نحو النمذجة الذكية القائمة على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة(11).

وقد شكَّل دمج البيانات المناخية بالنماذج الخوارزمية المتقدمة تحولاً مهمًّا في دراسة العلاقة بين المناخ والعنف السياسي؛ إذ أتاحت تقنيات الذكاء الاصطناعي تحليل التفاعلات غير الخطية والأنماط المعقدة التي يصعب رصدها بالأدوات التقليدية، فضلاً عن التعامل مع مستويات مرتفعة من عدم اليقين وتداخل المتغيرات. ويجسِّد هذا التوجه تحولاً من تحليل النزاعات في مرحلة ما بعد وقوعها إلى تطوير نماذج احتمالية تستهدف استشراف المخاطر المستقبلية وتقدير احتمالات نشوء العنف استنادًا إلى المؤشرات المناخية المتغيرة(12).

وفي هذا الإطار، يتجاوز توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر المناخية مجرد الانتقال من الأدوات الإحصائية التقليدية إلى أدوات أكثر تطورًا، ليعكس تحولاً إبستمولوجيًّا في طبيعة إنتاج المعرفة المناخية ذاتها. فالنمذجة المناخية المعاصرة

تقوم على تصور مركب للنظام المناخي بوصفه "نظامًا معقدًا" يتسم بالتشابك البنيوي وعـدم الخطية والتفاعل المتبـادل بين المتغيرات الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بعد أن تجاوزت المقاربات الخطية التي تفترض إمكانية عزل المتغيرات الطبيعية ضمن علاقات سببية مستقرة(13).

وقـد أدَّى هـذا الإدراك إلى ظهور حاجة منهجية ملحَّة لتطويـر أدوات قادرة على استيعاب الطابع الديناميكي والمتعدد المستويات للمخاطر المناخية، خاصة مع تضخم أحجام البيانات الناتجة عن الأقمار الصناعية ومحطات الرصد والاستشعار عن بُعد وأنظمة المحاكاة المناخية العالمية. وفي هذا السـياق، بات الذكاء الاصطناعي يمثِّل بنية معرفية وتقنية تسـمح بتحليل الأنمـاط الخفية داخل البيانات المناخية المعقدة، واسـتخراج العلاقات غير المرئية بين المتغيـرات، وتطوير نماذج تنبؤية قادرة على استشراف السيناريوهات البيئية المستقبلية بدرجات أعلى من الدقة الاحتمالية(14).

يمثل هذا التحول تغيرًا في طبيعة العقل النمذجي داخل الدراسـات المناخية؛ فبدلاً مـن التعامـل مع المناخ بوصفه مجموعة متغيـرات قابلة للتنبؤ الخطي، أصبح يُنظر إليه بوصفه بنية احتمالية عالية التعقيد تتطلب خوارزميات قادرة على التعلم المستمر مـن الأنماط المتغيـرة للبيانات. وبذلك، تجاوز الذكاء الاصطناعي دوره كأداة تقنية ليصبح وسـيلة لإعادة بناء العلاقة بين البيانات والمعرفة والتنبؤ ضمن إطار "العقلنة الخوارزمية" للواقع المناخي(15).

وتتجلى أهمية هذا التحول بصورة أوضح في تطبيقات التعلم الآلي والتعلم العميق داخل علوم المناخ؛ حيث تواجه النماذج التقليدية القائمة على المعادلات الفيزيائية صعوبات كبيرة في محاكاة الأنظمة المناخية عالية التعقيد بسـبب الكلفة الحسـابية الهائلة، في حين تتيح خوارزميات التعلم العميق اكتشاف الأنماط المناخية غير المرئية عبر تحليل كميات ضخمة من البيانات دون الحاجة إلى افتراضات سببية مسبقة، وقد أظهرت النماذج القائمة على الشـبكات العصبية قدرة متقدمة على توليد المتغيرات الأساسية والتعامل مع السيناريوهات المناخية المعقدة، بما يعزز مرونة التوقعات في مواجهة مستويات متزايدة من عدم اليقين(16).

غير أن القيمة الحقيقية لهذه التطبيقات ترتبط بدورها في إعادة تعريف مفهوم "المعرفة المناخية" ذاته، بما يتجاوز حدود قدرتها الحسابية؛ إذ إن النماذج الخوارزمية لا تنتج

معرفة تفسيرية بالمعنى الكلاسيكي، بقدر ما تنتج معرفة احتمالية قائمة على اكتشاف الترابطات الإحصائية داخل البيانات، ومن هنا يبرز توتر إبستمولوجي بين "الفهم السببي" و"الاستدلال الخوارزمي"؛ إذ قد يكون الذكاء الاصطناعي قادرًا على التنبؤ بموجات الجفاف أو احتمالات النزاع بدرجات مرتفعة من الدقة من دون أن يقدم تفسيرًا فلسفيًّا أو اجتماعيًّا كاملاً لطبيعة هذه الظواهر(17).

وفي هذا السياق، أصبح الذكاء الاصطناعي يمثل منظومة معرفية وحوكمية إلى جانب دوره التقني في دعم جهود مواجهة التغير المناخي، بما يسهم في إعادة تشكيل آليات إدارة القضايا البيئية على المستويين، الوطني والدولي، فإلى جانب ما يوفره من قدرات في التنبؤ بالكوارث وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتحليل المخاطر المناخية، يثير أيضًا تحديات تتعلق بضعف الشفافية، والانحياز الخوارزمي، وتركيز السيطرة على البيانات، واتساع الفجوة التكنولوجية بين الفاعلين(18).

وتزداد هذه الإشكالية تعقيدًا حين يتعلق الأمر بالنماذج المستخدمة في تحليل النزاعات المرتبطة بالمناخ، لأن النزاع يندرج ضمن الظواهر الاجتماعية والسياسية المركبة التي تتفاعل فيها الهوية والسلطة والتاريخ والاقتصاد والموارد؛ الأمر الذي يجعل قياسه المباشر وفق منطق الظواهر الفيزيائية أمرًا محدودًا. ومن ثم، فإن اختزال احتمالات النزاع ضمن مؤشرات رقمية قد يؤدي إلى إنتاج "تبسيط خوارزمي" لواقع اجتماعي شديد التعقيد، بالتالي، تكون فاعلية هذه النماذج رهينة بجودة البيانات، وشفافية الخوارزميات(19)، وإمكان تفسير نتائجها ضمن سياقاتها السياسية والاجتماعية.

ومن المنظور النقدي، يتخذ الذكاء الاصطناعي المناخي موقعًا ضمن البنية الجديدة للسلطة المعرفية العالمية، بوصفه تطورًا تقنيًّا يرتبط بإعادة تنظيم أنماط إنتاج المعرفة وتوزيعها؛ حيث إن الدول والمؤسسات القادرة على امتلاك البيانات الضخمة والبنى الحاسوبية المتقدمة تصبح أكثر قدرة على احتكار إنتاج المعرفة المناخية، ومن ثم احتكار القدرة على التنبؤ بالمخاطر وإدارة السياسات البيئية والأمنية. كما أن هذا التوسع الخوارزمي يثير مفارقة إضافية تتمثل في البصمة البيئية للنماذج الضخمة ذاتها(20)، بما تستهلكه من طاقة ومياه وبنية تحتية رقمية. وعليه، يفرض تساؤلات حول حدود استدامة التوسع غير المنضبط في الحوسبة الذكية.

ولهـذا، بدأت اتجاهات نقدية تحذِّر من "النزعة الحلولية التكنولوجية" التي تفترض إمـكان معالجـة الأزمات المناخية البنيوية عبر المزيـد من التكنولوجيا وحدها، من دون معالجة جذورها السياسية والاقتصادية العميقة، وقد أظهرت التحليلات الحديثة أن فاعليـة الـذكاء الاصطناعي في مجال الأمن المناخي ترتبط بتكامل قدراته التقنية مع أطر حوكمة قادرة على إدارة المخاطر المصاحبة لاستخدامه، ولاسيما ما يتعلق بجودة البيانات، والانحيازات الخوارزمية، ومسـتويات الشفافية والمساءلة، بما يحد من تحول النظم الخوارزمية إلى أدوات لإعادة إنتاج الاختلالات القائمة عوضًا عن الإسهام في معالجتها(21).

وبناءً على ما سـبق، يمكن القول: إن التحولات المناخية تسـهم في إعادة تشـكيل البنى المنتجة للهشاشـة وعدم الاسـتقرار عبر تفاعلات معقدة تتداخل فيها الموارد والمؤسسـات والاقتصاد والسياسـة، وهو ما يفسـر ارتباطها بالنزاعات في سياقات معينة. وفي المقابل، يمثل الذكاء الاصطناعي تحولاً نوعيًّا في نمذجة هذه المخاطر، لأنه ينقل التحليل من التفسير الخطي إلى النمذجة الاحتمالية المعقدة، ومن المعرفة السـببية إلى الاستدلال الخوارزمي، بما يجعل التنبؤ بالمخاطر وإدارة اللايقين جزءًا مركزيًّا من هندسـة الأمن المناخي المعاصر. غير أن هذه النقلة، على أهميتها، تظل محكومة بإشـكاليات فلسفية وأخلاقية وجيوسياسـية تتعلق بطبيعة المعرفة وحدود الخوارزميات ومستقبل الحوكمة العالمية للمناخ والتكنولوجيا.

ثانيًا: توظيف النمذجة المناخية الذكية في إدارة النزاعات

إن التحـول نحـو توظيف النمذجـة المناخية الذكية في إدارة النزاعات المسـتقبلية المرتبطـة بالمـوارد يعبِّر عن إعـادة هيكلة جذرية لمنطق الحوكمـة الأمنية؛ حيث يغدو تطوير أدوات التنبؤ البيئي جزءًا من تحول أوسـع في أسـاليب إدارة المخاطر والتهديـدات المسـتقبلية؛ حيث يجري الانتقـال من نمـوذج "إدارة الأزمات بعد وقوعهـا" إلى نموذج "الإدارة الاسـتباقية للمخاطر قبل تبلورها الصراعي"، ويرتبط هذا التحول بالتطور الحاسـوبي والخوارزمي فـي إطار تغير أعمق في طبيعة العقل الأمني المعاصر، الذي بات ينظر إلى المستقبل بوصفه فضاءً قابلاً للمحاكاة والتحليل الاحتمالي والتدخل الوقائي المبكر.

وقد ارتبط هذا التحول بصعود مفهوم "الحوكمة الاستباقية" (Anticipatory Governance)، الذي يقوم على افتراض أن التهديدات المعاصرة، وخاصة المناخية منها، تتميز بطابع تراكمي وغير خطي، بحيث تصبح آليات الاستجابة التقليدية عاجزة عن احتوائها بعد انفجارها، ومن هنا، برزت الحاجة إلى أنظمة تحليلية قادرة على رصد الإشارات المبكرة (Early Signals)، واكتشاف أنماط التدهور التدريجي في النظم البيئية والاجتماعية قبل تحولها إلى أزمات أمنية مفتوحة.

وفي هذا السياق، برزت مقاربات تنظر إلى المعرفة العلمية بوصفها أداة لتوجيه المستقبل بقدر ما هي وسيلة لفهم الواقع، بحيث انتقلت عمليات صنع القرار تدريجيًّا من إدارة الوقائع القائمة إلى إدارة الاحتمالات والمخاطر المتوقعة؛ ما منح النماذج العلمية والمحاكاة دورًا متزايدًا في تشكيل التصورات المرتبطة بالتهديدات والاستجابات الممكنة. علاوة على ذلك، أسهمت أدوات النمذجة في الانتقال من وصف الظواهر وتحليلها إلى بناء تصورات استباقية تؤثِّر في صياغة السياسات الأمنية والإستراتيجية وتحديد أولويات التعامل مع المخاطر المستقبلية(22).

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في مجال الأمن المناخي؛ فالنمذجة المناخية الذكية تسهم في إنتاج بيانات وصفية حول الظواهر الجوية ودرجات الحرارة وموجات الجفاف، كما تؤدي دورًا في إعادة تشكيل الكيفية التي يُفهم بها التفاعل بين البيئة والاستقرار السياسي. ويُسهم توظيف الخوارزميات في تحليل احتمالات تدهور الأمن الغذائي وتصاعد النزوح البيئي وتفاقم التوترات المرتبطة بالموارد المائية، في ترسيخ منطق جديد لإدارة الأمن العالمي يرتكز على الاستباق، وتقدير الاحتمالات، وتوسيع نطاق التدخل الوقائي، بما يعيد توجيه آليات التعامل مع المخاطر المستقبلية(23).

وتمثل النمذجة المناخية الذكية امتدادًا لمفهوم "مجتمع المخاطر"، مع تحول إدارة المستقبل الاحتمالي إلى إحدى الوظائف المركزية للمؤسسات السياسية والعلمية. وتفرض الطبيعة العابرة للحدود للمخاطر المعاصرة، وما تتسم به من صعوبة الإدراك الكامل وقابليتها للانتشار على نطاق عالمي، اعتمادًا متزايدًا على النظم العلمية والتقنية القادرة على إنتاج معرفة تنبؤية تسهم في استشراف الاحتمالات وإدارة عدم اليقين المتصاعد(24).

وتعيد النمذجة المناخية الذكية تشكيل مفهوم "مجتمع المخاطر" عبر إدخال نمط جديد من إدارة الخطر يقوم على التحليل الخوارزمي واسع النطاق للبيانات، بما ينقل مركز القرار من التقدير البشري القائم على القراءة اللاحقة للوقائع إلى نماذج استشرافية تقوم على التنبؤ بالاحتمالات. وفي هذا الإطار، أصبح الذكاء الاصطناعي قادرًا على دمج متغيرات متعددة تشمل المناخ والهجرة وأسعار الغذاء واستهلاك المياه والتوترات الاجتماعية والنشاط السياسي ضمن بنى تحليلية مركبة تتيح تطوير أنظمة إنذار مبكر تستهدف تحديد مسارات النزاع المحتملة قبل تحولها إلى وقائع ميدانية.

وتجسدت هذه المقاربة في عدد من التطبيقات الحديثة التي اعتمدت على التعلم الآلي لتحليل الروابط بين الجفاف وانعدام الأمن الغذائي وأنماط العنف السياسي، خاصة في مناطق الساحل الإفريقي. وقد جمعت هذه الأنظمة بين بيانات الأقمار الصناعية والمؤشرات الاقتصادية والسياسية لإنتاج خرائط احتمالية تحدد بؤر القابلية لنشوء النزاعات المرتبطة بالتغيرات المناخية. وأثبتت هذه التطبيقات قدرة النماذج الخوارزمية على معالجة المؤشرات التراكمية للنزاع ورصد أنماطها بصورة أكثر شمولاً مقارنة بالأدوات الإحصائية التقليدية، بما يمثِّل انتقالاً نحو نماذج تنبؤية متعددة المصادر(25).

وتتجسد القيمة الأساسية لهذه النماذج في التحول المعرفي الذي تفرضه على بنية صناعة القرار الأمني؛ إذ تنقل التعامل مع النزاعات من منطق الاستجابة اللاحقة إلى منطق الاستباق الاحتمالي. فقد ارتبطت النظم التقليدية بإدارة الأزمات بعد تشكُّلها ميدانيًّا، في حين تقوم النظم الذكية على "إدارة الاحتمال" من خلال تحليل المؤشرات السابقة للحدث وبناء تدخلات وقائية مبكرة. ويترتب على ذلك تحول في مفهوم السيادة الأمنية، مع انتقال الدولة من موقع الفاعل المستجيب للأزمات إلى موقع الفاعل الذي يعيد تنظيم المستقبل الاحتمالي للمخاطر.

ومن الناحية التقنية، تعتمد النمذجة المناخية الذكية على أربعة مكونات مركزية، هي: البيانات الضخمة المناخية، وخوارزميات التعلم الآلي والتعلم العميق، ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، إضافة إلى المحاكاة متعددة السيناريوهات، بما يتيح تحليل البيانات المناخية والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية بدقة

أعلى، ويؤدي التكامل بين هذه المكونات إلى إنتاج ما يمكن تسميته بـ"الخرائط الديناميكية للمخاطر" (Dynamic Risk Mapping)، وهي نظم قادرة على تتبع التحولات البيئية والاجتماعية بصورة لحظية تقريبًا.

وقد أبرزت تقارير دولية التحول المتزايد في توظيف الذكاء الاصطناعي داخل القطاع الزراعي، مع انتقال تقنيات التحليل الخوارزمي إلى موقع فاعل في دعم الزراعة الذكية مناخيًّا. وتشمل هذه التطبيقات معالجة البيانات المناخية والزراعية، وتقدير مستويات الإنتاج والمحاصيل، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر للمخاطر البيئية، بما يعزز قدرة المؤسسات على بناء استجابات استباقية للضغوط المناخية المرتبطة بالأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، لاسيما في البيئات الهشة(26).

وتبرز أهمية هذا التحول بصورة خاصة في البيئات الهشة التي تتداخل فيها الندرة البيئية مع ضعف المؤسسات السياسية، ففي مناطق مثل الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي والشرق الأوسط، تتحدد احتمالات نشوء النزاعات المرتبطة بالمناخ من خلال تفاعل مركب بين الضغوط البيئية والاقتصاد الريعي والهشاشة المؤسسية والتفاوت الاجتماعي والتنافس على الموارد المحدودة، في إطار تتداخل فيه العوامل الطبيعية مع البنى السياسية والاقتصادية القائمة.

وتتجه النمذجة الذكية نحو تحليل العلاقة بين الضغوط المناخية وقابلية المجتمعات للتحول نحو العنف، بما يعيد صياغة فلسفة الأمن المناخي على أساس دراسة الهشاشة البنيوية وآليات الاستجابة للصدمات، بدل التركيز على الخطر الطبيعي بوصفه العامل المركزي في تفسير النزاعات(27).

وفي هذا الإطار، ظهرت مراجعات نقدية للمقاربات الإحصائية التقليدية في دراسة النزاعات، ركزت على محدودية الاعتماد المفرط على الدلالة الإحصائية معيارًا وحيدًا لتقييم النماذج التفسيرية. وأبرزت هذه المراجعات أن القيمة العلمية للنموذج ترتبط بقدرته على إنتاج تنبؤات قابلة للاختبار حول الأحداث المستقبلية، فضلاً عن تفسير الأنماط المستخرجة من البيانات التاريخية، وبيَّنت كذلك أن بعض المتغيرات التي تحمل دلالة إحصائية قد تفقد قدرتها على تحسين الأداء التنبؤي عند تطبيق النموذج على بيانات جديدة(28). يمثل التحقق خارج العيِّنة معيارًا أكثر صرامة لقياس

فاعلية النماذج، مع أهمية دمج العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحليل التفاعلات المكانية والزمانية بين حالات النزاع، بما يدعم تطوير نماذج تفسيرية وتنبؤية أكثر قدرة على فهم أنماط العنف وتقدير احتمالات اندلاعه مستقبلاً(29).

ومن الناحية التحليلية، تكشف هذه التطبيقات عن انتقال الدراسات الأمنية من منطق "التفسير" إلى منطق "التنبؤ"، ومن "إدارة الوقائع" إلى "إدارة الاحتمالات"، غير أنَّ هذا الانتقال يثير إشكالية معرفية معقدة تتعلق بطبيعة العلاقة بين التنبؤ والسياسة. فالخوارزمية قد تكون قادرة على التنبؤ بارتفاع احتمالات النزاع، لكنها لا تستطيع وحدها تحديد طبيعة التدخل السياسي أو الأخلاقي المناسب.

وعليه، تظهر حدود النمذجة الذكية ذاتها، فالذكاء الاصطناعي قادر على تحليل البيانات، لكنه غير قادر على فهم المعاني الاجتماعية والثقافية والتاريخية للنزاعات. ولذلك، فإن تحويل القرار الأمني إلى عملية خوارزمية بالكامل قد يؤدي إلى نوع من "التقنوية الأمنية" (Security Technocracy)، التي تختزل المجتمعات في مؤشرات رقمية مجردة(30).

وفي هذا السياق، تُعد النظم الخوارزمية فاعلاً معرفيًّا يمتد دوره من تحليل الواقع الاجتماعي إلى الإسهام في إعادة تشكيله عبر تحويل الظواهر السياسية والاجتماعية المعقدة إلى أنماط وخصائص قابلة للقياس والحوسبة، وتثير هذه الوظيفة إشكاليات مرتبطة بإمكانية إعادة إنتاج النماذج التنبؤية للتحيزات الكامنة في البيانات المعتمدة عليها، فضلاً عن تهميش الأبعاد التاريخية والاجتماعية التي يصعب تمثيلها رقميًّا، ويؤدي تحويل المخاطر الاجتماعية إلى احتمالات خوارزمية إلى طرح تساؤلات حول حدود الحياد والموضوعية، مع احتمال إعادة إنتاج أنماط قائمة من التمييز والاستبعاد ضمن إطار تقني يبدو محايدًا في ظاهره(31).

وتتضاعف هذه الإشكالية في مجال الأمن المناخي، لأن البيانات المتعلقة بالنزاعات والهشاشة غالبًا ما تكون غير متكافئة جغرافيًّا وسياسيًّا، فالدول المتقدمة تمتلك بنى رقمية هائلة تسمح بإنتاج بيانات دقيقة، بينما تعاني الدول الهشة، وهي الأكثر تعرضًا للمخاطر المناخية، من نقص حادٍّ في البيانات والبنية التحتية الرقمية، وهذا يعني أن النماذج الذكية قد تصبح أكثر قدرة على حماية المجتمعات الغنية مقارنة بالمجتمعات الأكثر هشاشة.

وتــؤدي النمذجة المناخيــة الذكية وظيفة مزدوجة تجمع بيــن الوقاية من النزاعات وإعادة توزيع السلطة المعرفية عالميًّا؛ إذ تمنح القدرة على التنبؤ بالمخاطر إمكانات واسعة لتوجيه الاستثمارات، وصياغة السياسات، وتحديد أولويات التدخل الدولي، وإعادة تشكيل خرائط الأمن العالمي.

كما أن هذه النماذج تسهم في إعادة تعريف مفهوم "الزمن الأمني" ذاته؛ ففي الأمن التقليــدي، كان التهديــد يُفهــم بوصفه حدثًا آنيًّا أو وشــيكًا، أما في الأمن المناخي الذكــي، فــإن التهديد يصبح عملية تراكمية بطيئة يتم تحليلها ضمن أفق زمني طويل المدى، وهذا التحول يؤدي إلى ظهور ما يمكن تســميته بـ"الأمن الاســتباقي طويل المدى"؛ حيث تصبح إدارة المستقبل جزءًا مركزيًّا من الممارسة السياسية.

وأكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحول طبيعة المخاطر المناخية المعاصرة، مع اتســامها بمســتويات متزايدة من عدم اليقين العميق وصعوبة إخضاعها لنماذج القيــاس التقليدية. ويفرض هذا الواقع تطوير مؤسســات وآليات حوكمة مرنة قادرة على إدارة حالات عدم الاســتقرار المتغيرة، وإعادة تشــكيل أدوات صنع القرار بما يتلاءم مع السيناريوهات المعقدة والمتعددة الاحتمالات(32).

وبنــاءً على ما ســبق، تمثــل النمذجة المناخية الذكية تحولاً بنيويًّا في فلســفة إدارة النزاعات والموارد، من خلال نقل الأمن من منطق رد الفعل إلى منطق الاســتباق، ومن إدارة الوقائع إلى إدارة الاحتمالات، ومن التحليل البشري المحدود إلى التحليل الخوارزمي واسع النطاق. وترتبط القيمة الفعلية لهذه النماذج بمدى خضوعها لأطر حوكمة قادرة على توجيه استخدامها نحو تعزيز الأمن والعدالة، والحد من احتمالات تحولها إلى أدوات لإعادة إنتاج الهيمنة أو تكريس التفاوتات المعرفية والجيوسياسية أو اختزال التعقيد الاجتماعي في مؤشــرات رقمية جامدة، ويتحدد مســتقبل الأمن المناخي بمدى تطور الخوارزميات، إلى جانب قدرة النظام الدولي على بناء نموذج أخلاقــي وقانوني ومعرفي ينظم العلاقة بيــن التكنولوجيا والمخاطر والعدالة البيئية العالمية.

ثالثًا: التحديات المرتبطة بحوكمة الذكاء الاصطناعي المناخي

تتمثل الإشكالية الأكثر تعقيدًا في توظيف الذكاء الاصطناعي داخل منظومات الأمن المناخي في البنية الســلطوية والمعيارية التي تنتجها النظم الخوارزمية داخل الحقل

العالمـــي لإدارة المخاطر، إلـــى جانب حدود الكفاءة التقنية لهـــذه النماذج. ويقود التوســـع في الاعتماد علـــى النمذجة الذكية لتحليل التهديـــدات المناخية إلى إعادة تشكيل أنماط السلطة المعرفية، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والبيانات والسيادة والتوقـــع الأمني. ويتطلب النقاش حول الـــذكاء الاصطناعي المناخي مقاربة تتجاوز الجانب التقني والوظيفي نحو تحليل أوسع يتعلق بـ"الحوكمة الخوارزمية للمخاطر الكوكبية"(Algorithmic Governance of Planetary Risks)، بما يفسر الكيفية التي تتحول فيها الخوارزميات إلى أدوات لإدارة العالم البيئي والسياسي عبر التحكم في إنتاج المعرفة التنبؤية وتوزيعها(33).

وفي هذا الســـياق، فإن الذكاء الاصطناعـــي المناخي يطرح تحولاً جذريًّا في مفهوم الســـلطة المعرفية ذاته، ففـــي النظم التقليدية، كانت المعرفـــة البيئية تُنتَج من خلال المؤسســـات العلمية الوطنية والمنظمات الدولية والخبرات البشرية المتخصصة، أما في البنية الخوارزمية الجديدة، فإن مركز إنتاج المعرفة ينتقل تدريجيًّا إلى الشركات التكنولوجية العملاقة، ومختبرات الحوســـبة عالية الأداء، والمنصات العابرة للحدود التـــي تمتلك القـــدرة على الوصول إلـــى البيانات الضخمة وتطويـــر الخوارزميات المعقدة، ويعني هذا التحول إعادة توزيع ســـلطة "تفســـير المستقبل المناخي" ضمن شبكات رقمية متعددة تتجاوز الإطار التقليدي للدولة والمؤسسات الأكاديمية، وتتميز بامتدادها العابر للسيادة.

وقد تناولت المقاربات النقدية هذه المسألة من خلال التركيز على التحولات العميقة في طبيعة البيانات، بوصفها عنصرًا يرتبط ببنى اقتصادية وسياســـية قادرة على إنتاج أنماط جديدة من السيطرة عبر آليات تحليل السلوك البشري والتنبؤ بمساراته، ويستند هذا التصور إلى رؤية مفادها أن التوسع في جمع البيانات ومعالجتها يسهم في نشوء أنماط من الاحتكار الخوارزمي تشـــمل مجالات متعددة، من بينها البيانات المناخية والســـكانية والبيئية، بما يجعـــل تحليل هذه الظاهرة مـــدخلاً مهمًّا لفهم التحولات المرتبطة بإنتاج المعرفة وإدارة المخاطر في السياقات المعاصرة(34).

وتشير هذه المقاربة إلى تحول جوهري في بنية الحوكمة المناخية العالمية؛ إذ ترتبط القدرة على إنتاج المعرفة المتعلقة بالمخاطر البيئية بامتلاك البيانات والبنية الحاسوبية والخوارزميـــات القـــادرة على تحليلها، ويؤدي عدم تكافـــؤ توزيع هذه الموارد إلى

إعــادة ترتيب مواقع الفاعلين في المجال المعرفي المناخي، مع تحول بعض الدول والمجتمعات إلى مواضع للرصد والتقييم من قبل مراكز القوة الرقمية العالمية. وفي هذا الإطار، يظهر مفهوم "الاستعمار الخوارزمي المناخي "(Climate Algorithmic Colonialism)، للتعبير عن إعادة تشــكيل علاقات القوة بين الشمال والجنوب عبر السيطرة على أدوات التنبؤ بالمخاطر وإدارة الاستجابات البيئية.

وانطلاقًا من أدبيات الاســتعمار الرقمي ورأســمالية المراقبة، تقترح هذه الدراســة مفهوم "الاســتعمار الخوارزمي المناخي" بوصفه إطارًا تفســيريًّا لفهم أنماط القوة الناشــئة في عصر الذكاء الاصطناعي المناخي، ويشــير هذا المفهوم إلى حالة تصبح فيهــا الدول والمجتمعات الأكثر هشاشــة مناخيًّا معتمــدة على نماذج تحليلية وبنى خوارزميــة يتم تطويرها والتحكم فيها خارج حدودها الســيادية. بالتالي، يؤدي إلى إعــادة إنتاج علاقات التبعية المعرفية والتكنولوجية على نحو جديد، وترتبط موازين القوة بامتلاك القدرة على إنتاج المعرفة المناخية وتوجيه أدوات استشراف المخاطر وصياغة السيناريوهات المستقبلية.

وقد طُرحت هذه الإشكالية ضمن مقاربة نقدية ترى أن الرأسمالية الرقمية المعاصرة تتجاوز مجرد الاســتحواذ على الموارد الاقتصادية لتطال البنى الاجتماعية ذاتها عبر تحويل مختلف أوجه الحياة إلى بيانات قابلة للاســتخراج والتحليل، وهو ما يفتح المجال أمام أشــكال جديدة من الهيمنة المعرفية والتنظيمية، وتكتسب هذه المقاربة أهميــة متزايدة في ســياق الأمن المناخي، نظرًا لاعتمــاد النظم الذكية على كميات ضخمة من البيانات البيئية والديمغرافية والسلوكية. وعليه، فإنه يؤدي إلى تشكُّل بنية مراقبة واسعة النطاق تتسم بطابع كوكبي غير مسبوق في إدارة المخاطر وتتبعها(35).

وتشمل هذه التحولات بنية القرار الأمني داخل البيئات الخوارزمية، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي المناخي يشــارك في تشــكيل القرار السياسي من خلال إنتاج "توصيات احتماليــة" توجــه تقييم المخاطر وتحديد أولويــات التدخل، مع تحول متدرج نحو أنماط من صنع القرار تستند إلى الاستدلال الخوارزمي بدلاً من الاعتماد الحصري على الحكم البشري(36).

ومن هنا، تظهر إشــكالية "المساءلة الخوارزمية" (Algorithmic Accountability)، فــإذا اعتمــدت الحكومات أو المنظمات الدولية على نمــاذج ذكاء اصطناعي للتنبؤ

بالنزاعات المناخية أو توجيه توزيع الموارد أو تحديد المناطق عالية الخطورة، فمن يتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن أخطاء هذه النظم؟ وهل يمكن مساءلة الخوارزمية قانونيًّا أم أن المسؤولية تنتقل إلى مطوِّري النموذج أم إلى المؤسسة التي استخدمته أم إلى الدولة التي اعتمدت عليه؟

ولا تنحصر إشكالية المسؤولية القانونية الناشئة عن الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر المناخية، فهي تمتد إلى مجالات أخرى تتسم بحساسية القرارات التي تنتجها الخوارزميات، وفي مقدمتها المجال العسكري. وقد أثار تطوير أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل نقاشًا قانونيًّا واسعًا بشأن مدى كفاية قواعد المسؤولية التقليدية عند اتخاذ الأنظمة الذكية قرارات تترتب عليها آثار جسيمة دون تدخل بشري مباشر؛ ما يُظهر أن جوهر الإشكالية يرتبط بمنح الآلة درجة من الاستقلالية تجعل تحديد المسؤول عن نتائج أفعالها أكثر تعقيدًا، سواء تعلق الأمر بالمطوِّر، أو المشغِّل، أو الجهة التي اعتمدت النظام، لتبرز تحديات قانونية وأخلاقية متقاربة في مختلف تطبيقات الذكاء الاصطناعي.(37)

وتؤكد هذه المقارنة أن التحديات القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي المناخي تمثل امتدادًا لإشكالية أوسع تتعلق بحدود استقلالية الأنظمة الخوارزمية وضرورة إخضاعها لرقابة بشرية فعَّالة، فالاعتماد على النماذج الذكية في تصنيف المخاطر، وتوجيه توزيع الموارد، وصنع السياسات العامة، يقتضي بقاء الإنسان صاحب القرار النهائي والمسؤول قانونيًّا عن مخرجات النظام، حمايةً لمبدأ المساءلة، وصونًا لتوافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع المبادئ القانونية والأخلاقية التي تحكم التقنيات عالية الخطورة(38).

وتسهم النظم الذكية في إعادة تشكيل شروط إنتاج المعرفة داخل المجتمعات الرقمية، مع استمرار دورها في تحليل الواقع ومعالجته، ويقوم مفهوم "الذكاء الاصطناعي المسؤول" على الاعتراف بأن النظم الخوارزمية تنطوي على اختيارات معيارية تتصل بتعريف المخاطر وتحديد الأولويات وترتيب القيم الاجتماعية. وتؤدي هذه الاختيارات إلى إضفاء بُعد سياسي وأخلاقي على عملية التصميم والتوظيف إلى جانب بُعدها التقني. وتبرز مشكلة الشفافية في النماذج العميقة بوصفها تحديًا يرتبط بمساءلة القرارات الناتجة عنها على المستويين، السياسي والقانوني(39).

وتتفاقم هذه الإشكالية في مجال الأمن المناخي تحديدًا، لأن القرارات المرتبطة بالمخاطر البيئية ترتبط بحقوق الإنسان والعدالة البيئية والسيادة على الموارد والهجرة والتنمية والاستقرار السياسي، وتحمل أبعادًا قانونية وسياسية واجتماعية إلى جانب بُعدها التقني، كما أن أي انحياز خوارزمي في تحليل المخاطر المناخية قد ينعكس على توزيع الموارد، وتحديد أولويات التدخلات الأمنية، وتوجيه المساعدات الإنسانية، بما قد يفضي إلى نتائج بالغة الخطورة.

وعلى سبيل المثال، إذا قامت خوارزمية بتصنيف منطقة معينة بوصفها "عالية الخطورة" من حيث احتمالات النزاع المرتبط بالمياه أو الغذاء، فإن هذا التصنيف قد يؤثر مباشرة على الاستثمارات الدولية، وبرامج التنمية، والسياسات الأمنية، وربما حتى على صورة المجتمع ذاته داخل النظام الدولي، وتضطلع النماذج الخوارزمية بوظيفتين متكاملتين تتمثلان في تحليل الواقع والإسهام في إنتاجه وإعادة تشكيله على المستويين السياسي والاقتصادي.

ويُعاد طرح الذكاء الاصطناعي المناخي ضمن إشكالية أعمق تتعلق بتداخل المعرفة مع علاقات القوة، انطلاقًا من النظر إلى أنظمة إنتاج المعرفة بوصفها جزءًا من آليات تنظيم الواقع وإعادة تشكيله، وارتباطها بإنتاج أنماط من الحقيقة وأشكال من الضبط الاجتماعي، وتكتسب هذه العلاقة بُعدًا أكثر تعقيدًا في البيئة الخوارزمية المعاصرة، مع تحول الخوارزميات إلى أدوات لإنتاج "حقيقة احتمالية" بشأن المستقبل المناخي والفئات الأكثر عرضة للمخاطر، بما يعيد تشكيل فهم التهديدات وآليات إدارتها ضمن أطر تقنية تتداخل فيها الأبعاد المعرفية والسلطوية(40).

ومن الناحية الجيوسياسية، يثير الذكاء الاصطناعي المناخي أيضًا إشكالية "السيادة البيانية" (Data Sovereignty)، فالدول النامية غالبًا ما تعتمد على منصات أجنبية لجمع وتحليل البيانات المناخية، وهو ما يعني أن جزءًا كبيرًا من المعرفة المتعلقة بمواردها البيئية ومخاطرها الإستراتيجية يتم إنتاجه خارج حدودها السيادية، وهذا الوضع يخلق شكلاً جديدًا من التبعية التقنية قد يؤثر مستقبلاً على قدرة هذه الدول في إدارة أمنها البيئي بصورة مستقلة. وقد بدأت بعض الأدبيات الحديثة تتحدث عن "السيادة الخوارزمية" (AlgorithmicSovereignty)، أي قدرة الدولة على التحكم في البنية الرقمية والخوارزمية التي تُنتج المعرفة المتعلقة بمجتمعها ومواردها ومخاطرها.

وفي السياق المناخي، تصبح هذه السيادة مرتبطة بصورة مباشرة بالأمن القومي، لأن السيطرة على المعرفة المناخية تعني السيطرة على القدرة التنبؤية والاستجابة الإستراتيجية.

وفي هذا الإطار، تبرز إشكالية أخرى تتعلق بالطابع غير المتكافئ للبنية التحتية الرقمية العالمية؛ فالذكاء الاصطناعي يعتمد على مراكز بيانات عملاقة، وحوسبة فائقة الأداء، وطاقة كهربائية هائلة، وهي موارد تتركز بصورة أساسية في عدد محدود من الدول والشركات، ويبرز من ذلك أن "العدالة المناخية الخوارزمية" تصبح مرتبطة أيضًا بعدالة الوصول إلى البنية الرقمية ذاتها.

وقد عالجت المقاربات النقدية هذه الإشكالية من خلال اعتبار الذكاء الاصطناعي بنية مادية واقتصادية معقدة تستند إلى شبكات استخراج الموارد والطاقة والعمل البشري، وترتبط ببنى جيوسياسية تعيد تشكيل توزيع القوة والمعرفة عالميًّا، بما يبرز محدودية الخطاب الذي يقدم الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة محايدة، لتجاهله الأبعاد المادية والسلطوية الملازمة لإنتاج هذه النظم وتشغيلها(41).

وتكتسب هذه المقاربة أهمية استثنائية في مجال الأمن المناخي، لأنها تكشف مفارقة جوهرية تتمثل في أن التكنولوجيا المستخدمة لإدارة الأزمة المناخية قد تسهم هي ذاتها في تعميق بعض أبعادها، فمراكز البيانات الضخمة وأنظمة التدريب العميق تستهلك كميات هائلة من الطاقة والمياه، كما تعتمد على سلاسل استخراج معدنية مرتبطة في كثير من الأحيان بأنماط استغلال بيئي وعمالي معقدة.

وعليه، ترتبط الحوكمة المستقبلية للذكاء الاصطناعي المناخي بإشكالية تتجاوز تنظيم استخدام الخوارزميات إلى إعادة التفكير في النموذج الحضاري الذي يقوم عليه الاقتصاد الرقمي العالمي ذاته، بما يطرح تساؤلاً فلسفيًّا أعمق حول طبيعة الدور الذي يؤديه الذكاء الاصطناعي: أهو أداة للتحرر من المخاطر المناخية أم وسيلة لإعادة إنتاج منطق السيطرة التقنية الذي أسهم تاريخيًّا في تشكيل الأزمة البيئية الحديثة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تقديم إضافة نظرية مركزية تتمثل في اقتراح مفهوم "الأمن المناخي الخوارزمي" (Algorithmic Climate Security)، بوصفه نمطًا جديدًا من أنماط الحوكمة الأمنية التي تقوم على دمج التنبؤ الخوارزمي بالمخاطر البيئية

ضمن البنية الإستراتيجية للدولة والنظام الدولي. غير أنَّ هذا النمط من الأمن يتميز بخصائص تختلف جذريًّا عن الأمن التقليدي، أبرزها:

1. انتقال مركز إنتاج المعرفة الأمنية من الدولة إلى الشبكات الخوارزمية.
2. تحول الأمن من إدارة التهديدات المباشرة إلى إدارة الاحتمالات المستقبلية.
3. إعادة تشكيل مفهوم السيادة عبر السيطرة على البيانات والبنى الرقمية.
4. ظهور أنماط جديدة من اللامساواة مرتبطة بالقدرة على الوصول إلى الذكاء الاصطناعي.
5. تحول الخوارزمية إلى فاعل سياسي غير مباشر داخل عمليات صنع القرار.

وتنبع القيمة العلمية المضافة لهذا المفهوم من قدرته على تجاوز المقاربات التي تختزل الذكاء الاصطناعي المناخي في بعده التقني، من خلال الجمع بين الأبعاد المعرفية والقانونية والجيوسياسية ضمن إطار تحليلي واحد، مع التركيز على طبيعة التحولات التي تُحدثها الخوارزميات في بنية النظام العالمي، وتأثيرها في إعادة توزيع السلطة والموارد وتحديد معايير تعريف "الخطر" داخل النظام الدولي المعاصر.

رابعًا: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر المناخية

أصبح الذكاء الاصطناعي خلال العقد الأخير إحدى الأدوات التحليلية الرئيسية في مواجهة التحديات المناخية المعاصرة، بوصفه إطارًا جديدًا لإنتاج المعرفة البيئية وإدارة المخاطر المرتبطة بها، إلى جانب دوره بوصفه أداة داعمة للبحث العلمي. وتنبع أهمية هذه التقنيات من قدرتها على معالجة كميات ضخمة من البيانات المناخية المتولدة عن الأقمار الصناعية، ومحطات الرصد، وشبكات الاستشعار، والبيانات الاجتماعية والاقتصادية، بما يفوق الإمكانات التقليدية للتحليل البشري. وأسهم هذا التطور في بناء نماذج أكثر دقة لفهم الأنماط البيئية المعقدة واستشراف المخاطر المستقبلية المرتبطة بالتغير المناخي، كما أحدث تحولاً في فلسفة إدارة المخاطر من التعامل مع الأزمات بعد وقوعها إلى اعتماد مقاربات وقائية تستهدف الحد من احتمالات تحولها إلى تهديدات فعلية(42).

ويبرز أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الرصد البيئي واسع النطاق؛ حيث أتاحت تقنيات التعلم العميق تحليل الصور الفضائية بصورة آنية واستخراج

مؤشـــرات بيئيـــة دقيقة تتعلق بالتصحر وتدهـــور الغطاء النباتي وتغير اســـتخدامات الأراضي وإزالة الغابات، وقد أسهمت هذه القدرات في تجاوز القيود التقليدية التي كانـــت تعاني منهـــا عمليات الرصد البيئي المعتمدة على التحليل اليدوي أو النماذج الإحصائية المحدودة. ومع ذلك، فإن الأهمية الإستراتيجية لهذه التطبيقات لا تتمثل فقط في تحسين الرصد بل في تحويل البيئة إلى نظام يمكن مراقبة تحولاته بصورة مســـتمرة، بما يسمح ببناء سياسات وقائية أكثر استجابة للتغيرات المبكرة التي تسبق ظهور الأزمات البيئية الكبرى(43).

وفـــي مجال مكافحة إزالـــة الغابات وفقدان التنوع الحيوي، أظهرت تطبيقات الذكاء الاصطناعي قدرة متزايدة على اكتشاف التغيرات الطارئة في النظم البيئية خلال فترات زمنية قصيرة مقارنة بالأساليب التقليدية. وتتيح خوارزميات التعرف البصري معالجة ملايين الصور الفضائية ومقارنتها للكشـــف عـــن التغيرات الدقيقة في الغطاء النباتي أو الأنشـــطة البشـــرية المؤثرة في النظم البيئية، وتمتد القيمة العلمية لهذه التطبيقات إلـــى دعم فهم أنماط التدهور البيئي ورصـــد العوامل المرتبطة به، بما يعزز تصميم تدخلات أكثر فاعلية واستجابة(44).

ويعـــد التنبؤ بالكـــوارث المناخية المتطرفة من أكثر المجالات التي شـــهدت تقدمًا ملحوظًـــا بفضل الذكاء الاصطناعي، فقد اعتمد التنبؤ بموجات الجفاف والفيضانات والعواصف تقليديًّا على نماذج فيزيائية معقدة تتطلب قدرات حوسبية ضخمة وتواجه تحديات في التعامل مع الأنظمة المناخية غير الخطية، وأسهمت النماذج القائمة على التعلم الآلي في اكتشاف العلاقات الخفية بين المتغيرات المناخية المختلفة وتحسين دقة التنبؤ بالأحداث المتطرفة قبل وقوعها بفترات زمنية أطول، مع بقاء هذه النماذج مكملة للنماذج المناخية الفيزيائية وليست بديلاً عنها؛ إذ يرتبط أكثر التطبيقات نجاحًا بدمج المعرفة المناخية التقليدية مع القدرات الخوارزمية الحديثة ضمن نماذج هجينة تتمتع بدرجة أعلى من التفسير والموثوقية(45).

كمـــا أدى الـــذكاء الاصطناعي دورًا متناميًا في تطوير أنظمـــة الإنذار المبكر متعددة المخاطـــر، وهي أنظمة تقوم على تحليـــل الترابطات المعقدة بين المخاطر المناخية والاقتصاديـــة والاجتماعية بدلاً مـــن التركيز على خطر بيئي منفرد، وتنبع أهمية هذه المقاربـــة من قدرتها على التعامل مع الطبيعة المركبة للمخاطر المعاصرة التي تظهر

غالبًا ضمن شبكات مترابطة من التأثيرات المتبادلة، فالجفاف قد يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي بما ينعكس على الأوضاع الاقتصادية ويحفز موجات النزوح السكاني. وتتيح أنظمة الإنذار المبكر القائمة على الذكاء الاصطناعي فهم هذه السلاسل المترابطة بين الظواهر المختلفة بما يوفر أساسًا أكثر فاعلية للتخطيط الوقائي(46).

وفي القطاع الزراعي، أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تمثل إحدى أهم أدوات التكيف مع التحولات المناخية المتسارعة؛ فقد مكَّنت تقنيات الزراعة الدقيقة من تحليل حالة التربة والمحاصيل واستهلاك المياه بصورة لحظية؛ ما سمح بترشيد استخدام الموارد وتقليل الهدر وتحسين الإنتاجية في الوقت نفسه. وتكتسب هذه التطبيقات أهمية خاصة في المناطق المعرَّضة لشُحِّ المياه وارتفاع درجات الحرارة؛ حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تحسين كفاءة الري والتنبؤ بالأمراض النباتية وتحديد المواعيد المثلى للزراعة والحصاد. غير أن نجاح هذه التطبيقات يظل مرتبطًا بمدى توافر البنية التحتية الرقمية وقدرة المزارعين على الوصول إلى التكنولوجيا وتوظيفها بصورة فعَّالة(47).

ومن التطبيقات ذات الأثر المباشر على الأمن الغذائي استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالإنتاج الزراعي على المستويين، المحلي والعالمي. فبفضل دمج البيانات المناخية مع صور الأقمار الصناعية والمؤشرات الاقتصادية يمكن للنماذج الذكية تقدير مستويات الإنتاج المتوقعة قبل مواسم الحصاد بفترات طويلة نسبيًّا، ويؤدي ذلك إلى تحسين التخطيط الزراعي وسلاسل الإمداد الغذائي وتقليل مخاطر التقلبات المفاجئة في الأسواق. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على النماذج التنبؤية قد يؤدي إلى إغفال القيود المرتبطة بجودة البيانات وتفاوت السياقات الزراعية والمؤسسية، وهو ما يستوجب إدماج المخرجات الخوارزمية ضمن رؤية أوسع تراعي الأبعاد التنموية والتنظيمية المؤثرة في الأمن الغذائي(48).

وفي مجال إدارة الموارد المائية، أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير نماذج متقدمة للتنبؤ بالضغوط المائية المستقبلية، وتحليل أنماط الجفاف وتغيرات الهطول، وتحديد المناطق الأكثر عرضة لاختلال التوازن المائي، وتسمح هذه النماذج بتوجيه الاستثمارات والبنية التحتية نحو المناطق ذات الأولوية، كما تعزز الانتقال من

الإدارة التفاعليــة للمــوارد المائية إلى الإدارة الاســتباقية القائمة على التوقع المبكر للمخاطر(49).

كما أصبح الذكاء الاصطناعي عنصرًا رئيسًــا في دعم التحول نحو الطاقة المتجددة، مع ارتباط التحدي الأساســي الذي تواجهه مصادر الطاقة الشمســية والرياح بتقلب الإنتاج وعدم استقراره، بما يستلزم تطوير أدوات قادرة على التنبؤ بالعرض والطلب وإدارة الشبكات الكهربائية بكفاءة أعلى. وأسهمت تطبيقات التعلم الآلي في تحسين أداء الشــبكات الذكيــة، والتنبؤ بإنتــاج الطاقة المتجددة، وتقليل الفاقد التشــغيلي. وتكتســب هذه التطبيقات أهمية إستراتيجية لارتباطها بخفض الانبعاثات الكربونية، ورفع كفاءة تشغيل الشبكات، وتعزيز أمن الطاقة ضمن مسار التحول نحو نظم طاقية أكثر استدامة(50).

وفي سياق التكيف المناخي الحضري، بدأت تقنيات الذكاء الاصطناعي تُستخدم في تخطيط المدن المرنة مناخيًّا من خلال تحليل أنماط التوســع العمراني، واســتهلاك الطاقــة، وحركة النقل، والتعرض للمخاطر الطبيعية، وتســاعد هــذه التطبيقات في تحديد المناطق الأكثر هشاشــة أمام موجات الحر أو الفيضانات أو ارتفاع مســتوى سطح البحر، بما يدعم توجيه السياسات الحضرية نحو تعزيز القدرة التكيفية للمدن، وترتبــط فاعلية هــذه النماذج بجودة البيانات الحضرية المتاحة وقدرة المؤسســات المحلية على توظيف مخرجاتها في عمليات التخطيط الفعلي(51).

ورغم المزايا الواسعة لهذه التطبيقات، فإن الأدبيات الحديثة بدأت تلفت الانتباه إلى ضرورة التعامل النقدي مع الخطاب الذي يقدم الذكاء الاصطناعي بوصفه حلًّا تقنيًّا شاملًا للأزمة المناخية، فهذه التقنيات تعتمد بدورها على بنية مادية كثيفة الاستهلاك للطاقــة والموارد الطبيعية، كما أن مراكز البيانات العملاقة المســتخدمة في تدريب النماذج المتقدمة تستهلك كميات متزايدة من الكهرباء والمياه. وبالتالي، يتطلب تقييم الأثر البيئي للذكاء الاصطناعي اعتماد مقاربة شــاملة تســتوعب دورة حياته الكاملة، بما يشــمل آثاره المادية والطاقة اللازمة لتشــغيله، فضلًا عن المنافع التي يوفرها في مجالات التنبؤ وإدارة القضايا البيئية(52).

ويضاف إلى ذلك أن التوســع في الاعتماد على الخوارزميات يثير إشــكاليات ترتبط بتفاوت القدرة على الوصول إلى البيانات والبنية الحاســوبية اللازمة لتطوير النماذج

الجغرافيــة المكانية وتشــغيلها، فهذه النماذج تتطلب مــوارد تقنية مرتفعة، كما يظل توظيفهــا في البيئات ذات الموارد المحدودة تحديًا قائمًا، بما قد يحد من اســتفادة بعض الفاعلين منها ما لم تُراعَ اعتبارات الكفاءة والإنصاف في تطويرها(53).

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول: إن الأهمية الحقيقية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال المناخي تتمثل في قدرتها على الإسهام في بناء نموذج جديد لإدارة المخاطر البيئية يقوم على المعرفة الاستباقية، والتدخل الوقائي، والتكامل بين البيانات وصناعة القرار السياسي، إلى جانب تحسين قدرات التنبؤ والرصد، ويرتبط نجاح هذا النموذج بمدى قدرته على تحقيق التوازن بين الكفاءة التقنية، والحوكمة الرشــيدة، والعدالة البيئية، فالتكنولوجيا وحدها لا توفر استجابة كافية لأزمة تتداخل فيها الأبعاد العلمية مع أنماط التنمية، وعلاقات السلطة، وتوزيع الموارد داخل النظام الدولي المعاصر.

خاتمة

توضح الدراســة، في ضوء التحليل المتقدم للعلاقة بين التحولات المناخية والذكاء الاصطناعي والنزاعات المرتبطة بالموارد، أن النظام الدولي يشــهد انتقالاً بنيويًّا من مرحلــة التعامل مع الأزمــات البيئية بوصفها أحداثًا طارئة محدودة الأثر إلى مرحلة يُنظر فيها إلى المناخ بوصفه متغيرًا جيوســتراتيجيًّا مركزيًّا يعيد تشــكيل أنماط الأمن العالمي ويؤثر بصورة مباشــرة في بنية الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للــدول والمجتمعــات؛ فقد أصبح التغيــر المناخي عاملاً منتجًــا للمخاطر المركبة تتداخل ضمنه الندرة المائية والغذائية والطاقة والهجرة البيئية مع الهشاشة المؤسسية والتفاوتات الاقتصادية والانقســامات الجيوسياسية، بما يزيد احتمالات نشوء أنماط جديدة من النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية.

وتبيِّن الدراسة أن المقاربات التقليدية لتحليل المخاطر المناخية تواجه قصورًا بنيويًّا يرتبط باعتمادها على نماذج تفسيرية خطية لا تستوعب الطبيعة الديناميكية والمعقدة للنظم البيئية والاجتماعية المعاصرة، فالعلاقة بين المناخ والنزاع تتخذ طابعًا احتماليًّا مركبًا تتفاعل داخله متغيرات متعددة المستويات، بما يستدعي تطوير مقاربات تحليلية قادرة على التعامل مع التعقيد واللايقين وإدماجهما ضمن نماذج أكثر شمولاً ودقة.

وفي هذا السياق، بيَّنت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمثل تحولاً إبستمولوجيًّا عميقًا

في طبيعة المعرفة المناخية لأنه ينقل التحليل من منطق التفسير التقليدي إلى منطق النمذجة الاحتمالية والاستدلال الخوارزمي؛ فالنظم الذكية من خلال تقنيات التعلم الآلي، وتحليل البيانات الضخمة، والمحاكاة متعددة السيناريوهات، أصبحت قادرة على بناء نماذج تنبؤية تستكشف الأنماط الخفية داخل البيانات البيئية والاجتماعية، وتنتج خرائط ديناميكية للمخاطر المناخية والنزاعات المحتملة المرتبطة بها.

وخلصت الدراسة أيضًا إلى أن القيمة الفعلية للنمذجة المناخية الذكية ترتبط بالتحول الذي تُحدثه في فلسفة الحوكمة الأمنية ذاتها، إلى جانب قدراتها التقنية، فالذكاء الاصطناعي المناخي يعيد تشكيل مفهوم الأمن من خلال الانتقال من إدارة الوقائع إلى إدارة الاحتمالات، ومن الاستجابة اللاحقة إلى التدخل الاستباقي، ومن التحليل البشري المحدود إلى التحليل الخوارزمي واسع النطاق، ويؤسس هذا التحول لنمط جديد من الأمن يمكن توصيفه ضمن إطار "الأمن المناخي الخوارزمي"، مع تحول الخوارزميات إلى عنصر من عناصر البنية السيادية لإدارة المخاطر البيئية والموارد والنزاعات المستقبلية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا التحول، رغم ما يتيحه من إمكانات إستراتيجية في تطوير أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الموارد والوقاية من النزاعات، يثير في المقابل إشكاليات قانونية وأخلاقية وجيوسياسية عميقة تتعلق بطبيعة السلطة المعرفية الجديدة التي تنتجها الخوارزميات، فالتحكم في البيانات والبنى الرقمية والنماذج التنبؤية يمنح الدول والشركات المالكة للتكنولوجيا قدرة متزايدة على احتكار إنتاج المعرفة المناخية؛ وبالتالي، التأثير في تعريف المخاطر وتحديد أولويات التدخل وصياغة السياسات البيئية والأمنية على المستوى العالمي.

وانتهت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي المناخي قد يتحول -في غياب أطر حوكمة عادلة- إلى أداة لإعادة إنتاج التفاوتات الجيوسياسية بين الشمال والجنوب العالميين، من خلال ما يمكن تسميته بـ"الاستعمار الخوارزمي المناخي"، مع خضوع الدول الهشة بيئيًّا وتكنولوجيًّا لبنى معرفية خارجية تسهم في توجيه تحليل مواردها وتقدير مخاطرها المستقبلية. كما بيَّنت الدراسة أن الإشكالية تمتد إلى جانب الاحتكار الجيوسياسي للمعرفة لتشمل الانحيازات الخوارزمية، وضعف الشفافية، وصعوبة مساءلة النظم الذكية عن القرارات المرتبطة بالمخاطر البيئية والأمنية.

وعلى المستوى النظري، أسهمت الدراسة في بلورة مقاربة تحليلية تتجاوز الطابع التقني السائد في أدبيات الذكاء الاصطناعي المناخي، عبر دمج الأبعاد الإبستمولوجية والقانونية والجيوسياسية ضمن إطار مفاهيمي موحد، كما اقترحت الدراسة مفهوم "الأمن المناخي الخوارزمي" بوصفه مفهومًا تفسيريًّا جديدًا لفهم التحولات المعاصرة في العلاقة بين التكنولوجيا والمخاطر والسيادة والأمن العالمي، وهو ما يوضح الكيفية التي تتحول بها الخوارزميات إلى فاعل بنيوي داخل هندسة الحوكمة المناخية الدولية.

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. إن التغير المناخي يعمل بوصفه "مضاعِفًا للمخاطر"، ويسهم في إعادة تشكيل البيئات المنتجة للهشاشة وعدم الاستقرار من خلال تفاعله مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون أن يؤدي إلى نشوء النزاعات بصورة حتمية أو مباشرة.

2. إن النماذج التقليدية لتحليل المخاطر المناخية تعاني محدودية منهجية بسبب عجزها عن استيعاب الطبيعة غير الخطية والمتعددة المستويات للنظم البيئية والاجتماعية.

3. إن الذكاء الاصطناعي أتاح تحولاً نوعيًّا في تحليل المخاطر المناخية عبر تطوير نماذج تنبؤية قائمة على التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة والمحاكاة الاحتمالية.

4. إن النمذجة المناخية الذكية أسهمت في تعزيز القدرة الاستباقية للدول والمؤسسات الدولية في رصد المؤشرات المبكرة للنزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية.

5. إن الخوارزميات المناخية تحمل ضمن بنيتها افتراضات معيارية وسياسية تؤثر في كيفية تعريف المخاطر وتحديد أولويات التدخل؛ مما يجعل إنتاج المعرفة الخوارزمية مرتبطًا بسياقات اجتماعية وسياسية محددة.

6. إن احتكار البيانات والبنى الحاسوبية المتقدمة يهدد بإعادة إنتاج أنماط جديدة من الهيمنة الجيوسياسية وعدم المساواة البيئية بين الدول.

7. إن غياب الشفافية وقابلية التفسير داخل النظم الخوارزمية يثير إشكاليات قانونية وأخلاقية تتعلق بالمساءلة والمسؤولية عن القرارات المؤتمتة المرتبطة بالأمن المناخي.

8. إن مستقبل الحوكمة المناخية سيتحدد بدرجة كبيرة بقدرة النظام الدولي على بناء أطر قانونية وأخلاقية عادلة لتنظيم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والمخاطر البيئية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي انتهت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العلمية والسياساتية، تتمثل فيما يأتي:

1. ضرورة اعتماد أطر دولية ملزمة لتنظيم توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر المناخية، تفرض متطلبات الشفافية، وقابلية التفسير، والمساءلة القانونية على النظم الخوارزمية.

2. إنشاء منظومات عالمية مشتركة للبيانات المناخية تتيح للدول النامية الوصول العادل إلى المعلومات والبنى الرقمية اللازمة لتطوير قدراتها التنبؤية.

3. تعزيز مفهوم "السيادة البيانية" للدول الهشة من خلال بناء بنى تحتية وطنية مستقلة لتحليل البيانات البيئية والمناخية.

4. إدماج الاعتبارات الأخلاقية وحقوق الإنسان ضمن تصميم الخوارزميات المستخدمة في تحليل المخاطر المناخية والنزاعات المرتبطة بالموارد.

5. تطوير أنظمة إنذار مبكر متعددة المستويات تعتمد على الدمج بين البيانات البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لرصد احتمالات النزاعات المستقبلية.

6. تعزيز التعاون بين علماء المناخ وخبراء الذكاء الاصطناعي والمتخصصين في الدراسات الأمنية والقانونية لبناء مقاربات متعددة التخصصات لإدارة المخاطر البيئية.

7. وضع معايير دولية لتقييم الانحيازات الخوارزمية داخل النظم المستخدمة في الأمن المناخي، تمنع تحولها إلى أدوات لإعادة إنتاج التمييز أو الهيمنة الجيوسياسية.

8. دعم البحوث المتعلقة بالبصمة البيئية للذكاء الاصطناعي، والعمل على تطوير نماذج حوسبة مستدامة تقلل من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

9. إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي ليشمل الأمن المناخي والرقمي بوصفهما جزءًا مركزيًّا من بنية الاستقرار الإستراتيجي للدول.

10. تشـــجيع الدراســـات المســـتقبلية المتعلقة بمفهوم "الأمن المناخي الخوارزمي" بوصفه حقلاً بحثيًّا ناشئًا يتطلب مزيدًا من التأصيل النظري والتطبيقات المقارنة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول: إن الذكاء الاصطناعي المناخي يقف اليوم عند نقطة تقاطع تاريخية بين إمكانات التحرر من المخاطر البيئية من جهة، واحتمالات إعادة إنتـــاج أنماط جديدة من الهيمنة وعدم المســـاواة من جهـــة أخرى. ويتمثل التحدي الحقيقـــي فـــي تطوير خوارزميات أكثر دقة، إلى جانب بناء نموذج حضاري ومعرفي قادر على توجيه هذه التكنولوجيا ضمن إطار يحقق العدالة البيئية، والسيادة المعرفية، والأمن الإنساني العالمي في عصر التحولات المناخية المتسارعة.

المراجع

(1) Jon Barnett and W. Neil Adger, “Climate Change, Human Security and Violent Conflict,” Political Geography, Vol. 26, No. 6 (2007), pp. 639–642.

(2) Tobias Ide, Quantitative Climate-Conflict Research: Limitations and Prospects of Alternative Approaches, Toda Peace Institute Policy Brief No. 80 (Tokyo: Toda Peace Institute, 2020), pp. 4–7.

(3) Quansheng Ge et al., “Modelling Armed Conflict Risk under Climate Change with Machine Learning and Time-Series Data,” Nature Communications, Vol. 13 (2022), pp. 3–4.

(4) Joshua W. Busby, “Taking Stock: The Field of Climate and Security,” Current Climate Change Reports, Vol. 4, No. 4 (2018), pp. 339–342.

(5) Thomas F. Homer-Dixon, “Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases,” International Security, Vol. 19, No. 1 (1994), pp. 5–40.

(6) Idean Salehyan, “From Climate Change to Conflict? No Consensus Yet,” Journal of Peace Research, Vol. 45, No. 3 (2008), pp. 315–326.

(7) Barnett and Adger, “Climate Change, Human Security and Violent Conflict,” pp. 639–642.

(8) Mark Zeitoun and Naho Mirumachi, “Transboundary Water Interaction I: Reconsidering Conflict and Cooperation,” International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics, Vol. 8, No. 4 (2008), p. 298.

(9) Andreas Gros et al., “Conflict in Yemen: From Ethnic Fighting to Food Riots,” arXiv Preprint (2012), pp. 8–9.

(10) Rafael Reuveny, “Climate Change-Induced Migration and Violent Conflict,” Political Geography, Vol. 26, No. 6 (2007), pp. 657–660, 664–670.

(11) Ge et al., “Modelling Armed Conflict Risk under Climate Change with Machine Learning and Time-Series Data,” pp. 2–4.

(12) Schyler C. Sun et al., “Revealing the Excitation Causality between Climate and Political Violence via a Neural Forward-Intensity Poisson Process,” arXiv Preprint (2022), pp. 5171–5173.

(13) Markus Reichstein et al., “Deep Learning and Process Understanding for Data-Driven Earth System Science,” Nature, Vol. 566, No. 7743 (2019), pp. 196–198.

(14) Erwan Monier et al., “Toward a Consistent Modeling Framework to Assess Multi-sectoral Climate Impacts,” Nature Communications, Vol. 9 (2018), pp. 3–6.

(15) Yoo-Geun Ham et al., “Deep Learning for Multi-Year ENSO Forecasts,” Nature, Vol. 573, No. 7775 (2019), pp. 568–572.

(16) Peijin Li et al., “Using Deep Learning to Generate Key Variables in Global Mitigation Scenarios,” Nature Climate Change, Vol. 15 (2025), pp. 762–765, 767–768.

(17) Reichstein et al., “Deep Learning and Process Understanding for Data-Driven Earth System Science,” pp. 195–196.

(18) Josh Cowls et al., “The AI Gambit: Leveraging Artificial Intelligence to Combat Climate Change—Opportunities, Challenges, and Recommendations,” AI & Society, Vol. 38, No. 1 (2023), pp. 296–298.

(19) Kyungmee Kim and Vincent Boulanin, Artificial Intelligence for Climate Security: Possibilities and Challenges (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], 2023), pp. 4–6, 22, 25–28.

(20) Henrik Skaug Sætra and Evan Selinger, “Technological Remedies for Social Problems: Defining and Demarcating Techno-Fixes and Techno-Solutionism,” Science and Engineering Ethics, Vol. 30 (2024), pp. 2–10.

(21) Kyungmee Kim, “The Promise and Peril of Deploying Artificial Intelligence for Climate Security,” Peace and Sustainability, Vol. 1, No. 1 (2025), Article 100002, pp. 2–3.

(22) للمزيد، انظر:

Sheila Jasanoff, States of Knowledge: The Co-production of Science and Social Order (London: Routledge, 2004), pp. 13–45.

(23) Emily Boyd et al., “Anticipatory Governance for Social-Ecological Resilience,” Ambio, Vol. 44, Suppl. 1 (2015), pp. 157–158.

(24) Ulrich Beck, Risk Society: Towards a New Modernity, translated by Mark Ritter (London: Sage Publications, 1992), pp. 23–27.

(25) Katharine J. Mach et al., “Climate as a Risk Factor for Armed Conflict,” Nature, Vol. 571, No. 7764 (2019), pp. 194–196.

(26) Abdelhakim Elbehri and Roman Chestnov, eds., Digital Agriculture in Action: Artificial Intelligence for Agriculture (Bangkok: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO] and International Telecommunication Union [ITU], 2021), pp. 14–15.

(27) Benjamin T. Jones et al., “Food Scarcity and State Vulnerability: Unpacking the Link between Climate Variability and Violent Unrest,” Journal of Peace Research, Vol. 54, No. 3 (2017), pp. 336–340.

(28) Michael D. Ward et al., “The Perils of Policy by p-Value: Predicting Civil Conflicts,” Journal of Peace Research, Vol. 47, No. 4 (2010), pp. 363–375.

(29) Lukas Muehlbacher, “Predictive Policing and the Politics of Algorithmic Security,” Surveillance & Society, Vol. 18, No. 1 (2020), pp. 372–373.

(30) Louise Amoore, “Machine Learning Political Orders,” Review of International Studies, Vol. 49, No. 1 (2023), pp. 20–29.

(31) Amoore, “Machine Learning Political Orders,” pp. 24–25.

(32) United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives (New York: UNDP, 2022), accessed June 4, 2026.

(33) Amoore, “Machine Learning Political Orders,” pp. 28–29.

(34) للمزيد، انظر:

Shoshana Zuboff, The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power (New York: PublicAffairs, 2019), pp. 8–25, 93–134.

(35) Nick Couldry and Ulises A. Mejias, The Costs of Connection: How Data Is Colonizing Human Life and Appropriating It for Capitalism (Stanford: Stanford University Press, 2019), pp. 14–17.

(36) Louise Amoore and Rita Raley, “Securing with Algorithms: Knowledge, Decision, Sovereignty,” Security Dialogue, Vol. 48, No. 1 (2017), pp. 4–5.

(37) Heather M. Roff, “The Strategic Robot Problem: Lethal Autonomous Weapons in War,” Journal of Military Ethics, Vol. 13, No. 3 (2014), pp. 211–227.

(38) Virginia Dignum, Responsible Artificial Intelligence: How to Develop and Use AI in a Responsible Way (Cham: Springer Nature, 2019), pp. 17–48.

(39) Ibid.

(40) Michel Foucault, Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972–1977, edited by Colin Gordon (New York: Pantheon Books, 1980), pp. 233–234.

(41) Kate Crawford, Atlas of AI: Power, Politics, and the Planetary Costs of Artificial Intelligence (New Haven and London: Yale University Press, 2021), pp. 5–17.

(42) Markus Reichstein et al., “Early Warning of Complex Climate Risk with Integrated Artificial Intelligence,” Nature Communications, Vol. 16 (2025), pp. 1–4.

(43) Diana Koldasbayeva et al., “Challenges in Data-Driven Geospatial Modeling for Environmental Research and Practice,” Nature Communications, Vol. 15 (2024), pp. 1–4.

(44) Zuo Xu and Dalong Jiang, “AI-Powered Plant Science: Transforming Forestry Monitoring, Disease Prediction, and Climate Adaptation,” Plants, Vol. 14, No. 11 (2025), pp. 2–4, 9–11.

(45) Stefano Materia et al., "Artificial Intelligence for Climate Prediction of Extremes: State of the Art, Challenges, and Future Perspectives," WIREs Climate Change, Vol. 15, No. 6 (2024), pp. 1–3, 12–16.

(46) Markus Reichstein et al., "Early Warning of Complex Climate Risk with Integrated Artificial Intelligence," Nature Communications, Vol. 16 (2025), pp. 1–4, 6–8.

(47) Garima Gupta and Sudhir Kumar Pal, "Applications of AI in Precision Agriculture," Discover Agriculture, Vol. 3 (2025), pp. 2–4, 10–12, 18–21.

(48) Huimin Han et al., "Challenges in Remote Sensing Based Climate and Crop Monitoring: Navigating the Complexities Using AI," Journal of Cloud Computing, Vol. 13 (2024), pp. 3–5, 8–10, 18–21.

(49) Kingsley Ukoba et al., "Predictive Modeling of Climate Change Impacts Using Artificial Intelligence: A Review for Equitable Governance and Sustainable Outcome," Environmental Science and Pollution Research, Vol. 32 (2025), pp. 10708–10710, 10714–10718.

(50) L. Minh Dang et al., "Artificial Intelligence for Climate Change Mitigation and Adaptation: A Domain-Structured Review of Methods, Applications, and Research Gaps for Seven High-Impact Domains," Process Safety and Environmental Protection (2026), pp. 8–12, 32–36.

(51) Miguel Costa et al., "Artificial Intelligence for Climate Adaptation: Reinforcement Learning for Climate Change-Resilient Transport," arXiv:2603.06278 (2026), pp. 1–3, 13–14.

(52) Julio Vega, "Rethinking AI in the Age of Climate Collapse: Ethics, Power, and Responsibility," arXiv:2601.18462 (2026), pp. 2–4.

(53) Nature Machine Intelligence, "Towards Responsible Geospatial Foundation Models," Nature Machine Intelligence, Vol. 7 (2025), p. 1189.

متابعات

دور الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد: الآليات والتحديات والفرص

The Role of the African Union in Combating Corruption: Mechanisms, Challenges and Opportunities

* Muhanned Abdulwahid Alnedawi – مهند عبد الواحد النداوي

ملخص

تبحث هذه الدراسة في دور الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد، من خلال تحليل الأطر القانونية والمؤسسية التي أنشأها الاتحاد، وفي مقدمتها اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته ومجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد. وتهدف إلى تقييم فاعلية هذه الآليات في ضوء استمرار الفساد في عدد من الدول الإفريقية، والكشف عن أبرز التحديات التي تحد من تنفيذ الالتزامات القارية، والفرص المتاحة لتعزيز جهود المكافحة. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تناول الاتفاقية وآليات عمل المجلس والمؤشرات والتقارير ذات الصلة. وتخلص إلى أن الاتحاد الإفريقي نجح في بناء إطار قانوني ومؤسسي لمكافحة الفساد، إلا أن فاعليته لا تزال مقيدة بفجوة بين التصديق على الالتزامات القارية وتنفيذها على المستوى الوطني، فضلًا عن تفاوت القدرات المؤسسية، وضعف آليات المتابعة والمساءلة، ومحدودية الإرادة السياسية في بعض الدول. وفي المقابل، تكشف مؤشرات التحسن في عدد من الدول، وتنامي التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والاهتمام باسترداد الأصول ومواجهة التدفقات المالية غير المشروعة، عن فرص يمكن البناء عليها لتعزيز فاعلية المنظومة القارية. وتؤكد الدراسة أن تقليص الفجوة بين الإطار القانوني والتطبيق الفعلي يظل عاملًا حاسمًا في تطوير دور الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الإفريقي، الفساد، اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، الحوكمة، المساءلة.

* د. مهند عبد الواحد النداوي، أستاذ العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية-العراق.
Dr. Muhanned Abdulwahid Alnedawi, Professor of International Relations at the College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Iraq.

Abstract

This study examines the role of the African Union in combating corruption by analysing the legal and institutional frameworks established by the Union, particularly the Convention on Preventing and Combating Corruption and the Advisory Board Against Corruption. It assesses the effectiveness of these mechanisms in light of the persistence of corruption in a number of African countries, identifies the main challenges constraining the implementation of continental commitments, and explores opportunities for strengthening anti-corruption efforts. Using a descriptive-analytical approach, the study examines the Convention, the mechanisms of the Advisory Board, and relevant indicators and reports. It finds that, although the African Union has succeeded in establishing a legal and institutional framework for combating corruption, its effectiveness remains constrained by a gap between the ratification of continental commitments and their implementation at the national level, as well as disparities in institutional capacity, weaknesses in monitoring and accountability mechanisms, and limited political will in some countries. At the same time, improvements recorded in several countries, growing cooperation with regional economic communities, and increased attention to asset recovery and illicit financial flows provide opportunities to strengthen the continental anti-corruption framework. The study concludes that narrowing the gap between legal frameworks and effective implementation remains critical to enhancing the African Union's role in combating corruption.

Keywords: African Union, corruption, Convention on Preventing and Combating Corruption, Advisory Board Against Corruption, governance, accountability.

مقدمة

يُعد انتشار الفساد أحد أبرز التحديات البنيوية التي تعوق مسارات التنمية والاستقرار في إفريقيا، إذ يستنزف مليارات الدولارات سنويًّا، ويسهم في إضعاف الأنظمة الديمقراطية، وتعزيز الإفلات من العقاب، وتكريس الفقر وتدهور الخدمات العامة. ومن هذا المنطلق، أَوْلى الاتحاد الإفريقي، منذ تأسيسه عام 2002، اهتمامًا بمكافحة الفساد والحد منه ضمن توجه أوسع نحو تحقيق التنمية المستدامة في القارة. فقد نَصَّ القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على جملة من الأهداف، من بينها تهيئة الظروف الملائمة لتمكين القارة من أخذ دورها المناسب في الاقتصاد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة. كما أكد مبادئ العدالة الاجتماعية واحترام قدسية الحياة البشرية، وهي أهداف ومبادئ يرتبط تحقيقها بمكافحة الفساد، الذي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي المستدام والاستقرار والتنمية.

وفي هذا السياق، اعتمدت دول الاتحاد الإفريقي، عام 2003، "اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته"، ثم أُنشئ مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد (AUABC)، عام 2009. وتسعى الدول الإفريقية، من خلال الاتفاقية، إلى تطوير الآليات اللازمة لمناهضة الفساد، وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف لضمان فاعلية التدابير والإجراءات الخاصة بمنعه ومكافحته، فضلاً عن تنسيق السياسات والتشريعات ومواءمتها. ويستند هذا التوجه إلى إدراك أن الفساد يمثل تهديدًا للمبادئ والقيم الأساسية، ويعوق تحقيق الديمقراطية والنمو الاقتصادي، بما يستدعي معالجته بصورة مستدامة.

وقد تناول عدد من الباحثين اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، كما في دراستي زايدي حمدي (2022) وهاشم علي (2026)، مع تركيزهما على الاتفاقية من دون التوسع في دراسة هيكلية مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد (AUABC). ومن هنا، يركز هذا البحث على المجلس وهيكليته وآليات عمله، إلى جانب بحث أبرز التحديات والعقبات التي تواجه دوره في مكافحة الفساد والحد منه في ضوء التطورات التي شهدتها دول القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان وتحليل الآليات التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي، منذ تأسيسه عام 2002، لمكافحة الفساد والحد منه، من خلال الاتفاقيات التي أقرها والمؤسسات التي أنشأها لهذا الغرض، وتقييم مدى فاعلية هذه الآليات في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في الدول الإفريقية.

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل عن مدى قدرة الاتحاد الإفريقي، من خلال أطره القانونية ومؤسساته الرقابية، على مكافحة الفساد المستشري والحد منه في دول القارة الإفريقية، في ظل التحديات البنيوية والسياسية والسيادية التي تواجهها، وما يقابلها من فرص وإمكانات يمكن استثمارها للوصول إلى حوكمة رشيدة.

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة:

- ما الأطر القانونية والمؤسسية التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد؟
- إلى أي مدى أسهمت هذه الأطر والآليات في مكافحة الفساد والحد منه في الدول الإفريقية؟
- ما أبرز التحديات التي تحد من فاعلية جهود الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد، وما الفرص المتاحة لتعزيزها؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاتحاد الإفريقي، وإن نجح في بناء إطار مؤسسي وقانوني لمكافحة الفساد، فإن فاعلية هذا الإطار لا تزال تواجه تحديات بنيوية وسياسية وسيادية، تجعل نجاحه مرهونًا بمدى استغلال الفرص المتاحة لتعزيز آليات المساءلة والمحاسبة.

منهجية البحث

يستعين البحث بالمنهج القانوني في تناول اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد

ومكافحتــه وآليــة عمل مجلــس الاتحاد الإفريقي الاستشــاري لمكافحة الفســاد (AUABC)، كما يســتعين بالمنهج الوصفي التحليلي في وصف ظاهرة انتشار الفساد فــي إفريقيا وتحليلها، وبيــان التحديات التي تعوق عمل المجلس والفرص المتاحة أمامه، وصولاً إلى تقييم دوره في مكافحة الفساد والحد منه.

هيكلية البحث

في ضوء الفرضية المراد اختبارها، قُسِّم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسة: يتناول الأول اتفاقيــة الاتحاد الإفريقي لمنع الفســاد ومكافحته، التــي أقرَّها الاتحا،د عام 2003، فيما يتناول الثاني مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد (AUABC)، بوصفه إحدى أهم الآليات المؤسســية التي يعتمد عليها الاتحاد في مكافحة الفساد والحد منه. أما الثالث، فيقيِّم دور الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفســاد والحد منه في الدول الإفريقية، في ضوء التحديات والفرص المتاحة.

أولًا: اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

عُقِدت القمة الإفريقية لمؤتمر رؤســاء الدول والحكومات في مدينة دوربان بجنوب إفريقيا، خلال الفترة من 9 إلى 11 يوليو/ تموز 2002، وشهدت الإعلان رسميًّا عن ميلاد الاتحاد الإفريقي وانعقاد دورته الأولى(1). وناقشــت القمة عددًا من المسائل المتعلقة بالاتحاد وآلياته.

وفي مجال مكافحة الفســاد، نصَّ القانون التأسيســي للاتحاد الإفريقي على جملة من الأهداف، من بينها التعجيل بالتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة، وتهيئــة الظــروف الملائمة لتمكيــن إفريقيا من أخذ دورها المناســب في الاقتصاد العالمي، وتعزيز التنمية المســتدامة وتكامل الاقتصادات الإفريقية، فضلاً عن تنسيق السياســات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق أهداف الاتحاد. كما نص على التعجيل بتنمية القارة من خلال تعزيز البحث في مختلف المجالات، ولا سيما العلم والتكنولوجيا، وتعزيز المبادئ والمؤسســات الديمقراطية والمشــاركة الشعبية والحكم الرشــيد، وحماية حقوق الإنســان والشعوب وفقًا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة(2).

وفيمـــا يتعلق بمبـــادئ الاتحاد الإفريقي، نَصَّ القانون التأسيســـي على مجموعة من المبادئ التي تحكم عمله، ومن أبرزها ما يرتبط بمكافحة الفســـاد واحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنســـان وسيادة القانون والحكم الرشيد، ورفض الإفلات من العقاب. كما أكد مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد، وتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية(3).

وبعد تأسيس الاتحاد الإفريقي، عام 2002، اعتمدت الدول الأعضاء، خلال الدورة العاديـــة الثانية لمؤتمر رؤســـاء دول وحكومات الاتحـــاد الإفريقي، "اتفاقية الاتحاد الإفريقـــي لمنع الفســـاد ومكافحتـــه"، وذلك في مابوتو، عاصمـــة موزمبيق، في 11 يوليو/ تمـــوز 2003. وتتكـــون الاتفاقية من ديباجة و28 مادة. وقد أشـــارت ديباجتها إلى القلق من العواقب الوخيمة للفساد والإفلات من العقاب على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الدول الإفريقية، وآثارهما المدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أكدت أن الفســـاد يقوض المساءلة والشفافية في إدارة الشـــؤون العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وشـــدَّدت علـــى ضرورة معالجة أســـبابه الجذرية في القارة، وصياغة سياســـة جنائية موحدة لمواجهته، بما يشـــمل اعتماد التشـــريعات والإجراءات الوقائية المناســـبة، وتعزيز الشراكة بين الحكومات ومختلف فئات المجتمع المدني، ولاسيما النساء والشباب ووسائل الإعلام والقطاع الخاص(4).

وحددت الاتفاقية جملة من الأهداف، من أبرزها تشجيع الدول الإفريقية على إنشاء الآليات اللازمة لمنع الفســـاد وضبطه والمعاقبة عليه، وتعزيز التعاون بينها وتنظيمه بما يضمن فاعلية التدابير والإجراءات الخاصة بمنع الفســـاد، وتنســـيق السياســـات والتشـــريعات ومواءمتها من أجل مكافحته والقضاء عليه في القارة. كما اســـتهدفت تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقـــوق الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياســـية، وتوفير الظروف الملائمة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة(5).

وفيما يتعلق بالمبادئ، تعهدت الدول الإفريقية الأطراف في الاتفاقية باحترام المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية وسيادة القانون والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والشعوب وفقًا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق

الأخرى ذات الصلة. كما أكدت الالتزام بالشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية بما يكفل تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة، وإدانة أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة ورفضها، ومكافحة الإفلات من العقاب(6).

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 5 أغسطس/ آب 2006، بعد ثلاثين يومًا من إيداع وثائق تصديق 15 دولة عليها. وحتى يوليو/ تموز 2026، صادقت 49 دولة إفريقية على الاتفاقية وأصبحت أطرافًا فيها، من مجموع 55 دولة عضوًا في الاتحاد الإفريقي(7).

وبذلك، أصبحت اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته إطارًا قانونيًّا إقليميًّا شـــاملاً، يتضمن 28 مادة تُلزم الدول الأطراف بتبني سياسات وقائية، وتجريم أفعال الفساد، وتعزيز التعاون الدولي، وإشراك المجتمع المدني، واسترداد الموجودات.

ثانيًا: مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد (AUABC)

مثَّل إنشاء مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد (AUABC) أحد أبرز المســـارات المؤسســـية التي اعتمدها الاتحاد لمواجهة الفساد في القارة، إلى جانب الأطر القانونية التي أرستها اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته. وقد أنشئ المجلس رسميًّا في 26 مايو/ أيار 2009، استنادًا إلى المادة 22 من الاتفاقية(8).

وفي عام 2022، اعتمد مؤتمر رؤســـاء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، في دورته الخامســـة والثلاثين، الاسم الجديد للمجلس، "مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفســـاد" (AUABC)(9). وجاء ذلك في سياق مراجعة مساره الإستراتيجي وتطويـــر أدواره؛ إذ تناولـــت الدورة العاديـــة الأربعون للمجلس تعزيز الشـــراكات والتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومراجعة حالة مكافحة الفســـاد في الدول الأعضاء، إلى جانب التعديلات المقترحة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، وبعثات التوعية والمراجعة الخاصة بالدول الأطراف(10).

ويعمل المجلس، بصفته هيئة مستقلة داخل الاتحاد الإفريقي، بوصفه الجهاز الرئيس المعني بمكافحة الفساد، وتتركز وظيفته في دعم تنفيذ اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفســـاد ومكافحته، وتشجيع الدول الأطراف على تبني التدابير والإجراءات اللازمة لمنع الفساد والجرائم ذات الصلة والكشف عنها ومعاقبة مرتكبيها(11).

ويتكـــون المجلـــس مـــن 11 عضوًا من الخبـــراء الذين يتمتعون بمســـتوى عال من النزاهة والكفاءة، ترشحهم الدول الأطراف في الاتفاقية وينتخبهم المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي(12)، مع مراعاة التمثيل المتكافئ بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل(13)، ويقوم تشكيله على تمثيل مناطق القارة الخمس بعضوين عن كل منطقة، إضافة إلى عضو واحد يتناوب بين المناطق. وقد عُدِّلت الفقرة الرابعة من المادة 22 من الاتفاقية لتصبح مدة عضوية المجلس ست سنوات بدلاً من سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة فقط(14).

وتجمع اختصاصات المجلس بين الوظائف الوقائية والرقابية والاستشارية. فهو يعمل على تعزيز الإجراءات اللازمة لمنع الفســـاد وتطبيقهـــا، وجمع المعلومات المتعلقة بطبيعة الفســـاد والجرائـــم المرتبطة به ونطاقها في القارة وتوثيقها وتحليلها، ونشـــر المعلومات والتوعية بآثار الفساد. كما يقدم المشورة إلى الحكومات الإفريقية بشأن معالجته ضمن اختصاصاتها القضائية، ويتابع ســـلوك الشـــركات متعددة الجنســـيات العاملة في القارة من خلال جمع المعلومات المتعلقة بها وتحليلها وإتاحتها للسلطات الوطنية. وتشـــمل اختصاصاته كذلك تطوير مدونات ســـلوك للموظفين العموميين، وبناء الشـــراكات مع اللجنة الإفريقية لحقوق الإنســـان والشعوب والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، فضلاً عن رفع تقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن مدى تقدم الدول الأطراف في الامتثال لأحكام الاتفاقية(15).

وتتيح آلية تقييم تنفيذ الاتفاقية الوقوف على جانب عملي من عمل المجلس ومدى تفاعل الدول الأعضاء معه. ففي فبراير/ شباط 2026، خضعت تشاد لأول عملية تقييم يجريها المجلس منذ تصديقها على الاتفاقية، عام 2015. وشـــملت العملية مراجعة التقرير المقدم من الســـلطات التشادية والتحقق ميدانيًّا من المعطيات الواردة فيه من خلال لقاءات مع المؤسسات والفاعلين المعنيين. وتزامن ذلك مع إصلاحات إدارية وقانونية اتخذتها تشاد في مجال مكافحة الفساد، من بينها تحويل محكمة الحسابات إلى هيئة مســـتقلة وإنشاء السلطة العليا للرقابة ومكافحة الفساد بصلاحيات مستقلة. ومع ذلك، تكشف المشاركة في آلية التقييم عن محدودية نطاقها؛ إذ لم يشارك فيها سوى 12 دولة من أصل 55 دولة عضوًا في الاتحاد الإفريقي(16).

وإلـى جانـب آليات المتابعة والتقييم، يتجه المجلس إلى توسـيع مقاربته لمكافحة الفسـاد لتشـمل الجوانب الوقائيـة والمجتمعية. وقد برز هـذا التوجه خلال اليوم الإفريقي لمكافحة الفسـاد فـي الجزائر، في يوليو/ تمـوز 2026، حين طرح ممثل المجلـس الانتقال مـن التركيز على الردع والعقاب إلى ترسـيخ ثقافة النزاهة، من خلال تعزيز دور التعليم والأسرة والقيادات الدينية والتراث الإفريقي والتكنولوجيا. واقتـرن ذلك بالتأكيد على التطبيق الفعَّال لاتفاقية الاتحاد الإفريقي، وتعزيز الامتثال في القطاع الاقتصادي، وإعطاء الأولوية لاسـترداد الأموال المنهوبة في إطار جهود تحقيق التنمية في القارة(17).

ثالثًا: تقييم دور الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد: التحديات والفرص

أرسى الاتحاد الإفريقي، منذ تأسيسه، إطارًا قانونيًّا ومؤسسيًّا لمكافحة الفساد، تمثل أساسًا في اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته ومجلس الاتحاد الإفريقي الاستشـاري لمكافحة الفسـاد. وبعد أكثر من عقدين على تأسيس الاتحاد واعتماد الاتفاقية، تتيح حصيلة هذه التجربة تقييم مدى فاعلية الآليات التي أُنشئت لمواجهة الفساد. وتكشف هذه الحصيلة عن تفاوت بين ما تحقق من تقدم في بعض الدول، واسـتمرار تحديات تحدُّ من قدرة الاتحاد وآلياته على تحقيق أهدافها على مسـتوى القارة.

التحديات

تكشف المؤشرات المتعلقة بحجم الفساد وتداعياته الاقتصادية عن استمرار الفجوة بين الأطر التي أنشـأها الاتحاد الإفريقي والنتائج المتحققة على أرض الواقع. فوفقًا لمجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، تخسر القارة نحو 120 مليار دولار سـنويًّا بسـبب الفساد، بما يفرض أعباءً كبيرة على اقتصادات الدول الإفريقية ويعـوق جهود تحقيق الاسـتقلال الاقتصادي والتنمية المسـتدامة. وتزداد آثار هذه الخسائر في ظل اعتماد عدد من الدول على القروض والمساعدات الإقليمية والدولية لتمويل مشروعات التنمية ودعم الاقتصادات الهشة. كما تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن الفسـاد يمثل أحد أبرز العوائق أمام

النمو الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا، وأن ما يُهدَر بسببه يعادل نحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة سنويًّا(18).

ولا تتعلق المشكلة بوجود الإطار القانوني بقدر ما ترتبط بمدى تنفيذه. فعلى الرغم من مصادقة 49 دولة من أصل 55 دولة عضوًا في الاتحاد الإفريقي على اتفاقية منع الفساد ومكافحته، لم تنجز سوى 12 دولة المراجعات الوطنية المطلوبة. ويكشف هذا التفاوت بين نطاق التصديق ومستوى التنفيذ عن أحد التحديات التي تواجه فاعلية الاتفاقية، وهو ما دفع مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد إلى الدعوة إلى تكثيف المراجعات الوطنية، وتعزيز التفاعل مع الدول التي لم توقِّع على الاتفاقية، ودعم بناء مؤسسات وطنية قوية ونزيهة لمكافحة الفساد(19).

ويتزامن قصور التنفيذ مع ضغوط اقتصادية تواجهها دول القارة. فقد أظهرت بيانات البنك الإفريقي للتنمية ارتفاع إجمالي الدَّيْن الخارجي لإفريقيا من 1.12 تريليون دولار عام 2022 إلى 1.152 تريليون دولار بنهاية عام 2023، فيما يُتوقع أن تبلغ مدفوعات خدمة الدَّيْن 163 مليار دولار خلال عام 2024. ويهدد تزايد أعباء خدمة الدين قدرة دول القارة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية(20).

ويمثل الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلِّغين مجالاً آخر لاختبار مدى انتقال الالتزامات الواردة في الاتفاقية إلى التشريعات والممارسات الوطنية. فقد نصَّت الاتفاقية على اعتماد تدابير تشريعية وغيرها لحماية المبلغين والشهود في جرائم الفساد والجرائم ذات الصلة، بما يشمل حماية هوياتهم وتمكين المواطنين من الإبلاغ عن حالات الفساد من دون الخوف من الأعمال الانتقامية. وعلى الرغم من اتخاذ بعض الدول الإفريقية تدابير تشريعية وتنظيمية في هذا المجال، تشير التقارير إلى استمرار قصور الحماية التي توفرها دول عديدة للمبلِّغين، وما قد يترتب على ذلك من تعرضهم للانتقام(21).

وتتصل فاعلية مكافحة الفساد كذلك بقدرة المؤسسات العامة على أداء وظائفها باستقلال وخضوع القيادات للمساءلة. وفي هذا السياق، تؤكد منظمة الشفافية الدولية الحاجة إلى قيادات خاضعة للمساءلة ومؤسسات مستقلة قادرة على حماية المصلحة العامة، خصوصًا في ظل ما يشهده العالم من أزمات وعدم استقرار واستقطاب(22).

الفرص

في مقابل هذه التحديات، تظهر بعض المؤشـــرات إمكانات لتحسين فاعلية مكافحة الفســـاد في القارة. فوفقًا لمؤشـــر إبراهيم للحوكمة الإفريقية لعام 2026(23)، ارتفع متوسط نقاط مكافحة الفساد في إفريقيا من 38.6 نقطة، عام 2016، إلى 39.1 نقطة، عام 2025. ورغم محدودية الزيادة الإجمالية، فإن مسار المؤشر يكشف عن تراجع خلال الفترة من 2016 إلى 2020 أعقبه تحسن خلال النصف الثاني من العقد، وهو ما صنَّفته مؤسسة مو إبراهيم ضمن مسار "التحسن المتزايد"(24).

وتُظهـــر المؤشـــرات كذلك تفاوتًا واضحًا بين الـــدول الإفريقية في أدائها في مجال مكافحة الفساد. ووفقًا لبيانات مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية لعام 2025، تصدرت رواندا وسيشـــيل الدول الإفريقية بدرجة 76.6 نقطة لكل منهما، تلتها موريشـــيوس بدرجة 65.7 نقطة، ثم الســـنغال بـ64 نقطة، فيما جاءت بوركينا فاســـو في المرتبة العاشـــرة ضمن الدول العشـــر الأعلى أداءً، بدرجة 55.6 نقطة. كما حافظت رواندا على موقعها في الصدارة منذ عام 2016، بينما ســـجلت سيشـــل أكبر تحســـن خلال العقد الماضي، بزيادة بلغت 26.3 نقطة وتقدمها 12 مركزًا.

جدول (1): الدول الإفريقية العشر الأعلى أداءً في مكافحة الفساد عام 2025

الترتيب	الدولة	الدرجة
1	رواندا	76.6
2	سيشيل	76.6
3	موريشيوس	65.7
4	السنغال	64.0
5	بنين	58.7
6	بوتسوانا	57.8
7	ناميبيا	57.6
8	الرأس الأخضر	56.1
9	تونس	55.9
10	بوركينا فاسو	55.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية(24).

وتكشف المقارنة بين الدول عن تفاوت مسارات مكافحة الفساد على مستوى القارة. فقد سجَّلت سيشل وأنغولا وتشاد والصومال وتوغو أكبر تحسن خلال العقد الماضي،

في حين سجلت جزر القمر وليبيريا وجنوب إفريقيا والنيجر وبوتسوانا أكبر تراجع منذ عام 2016. وعلى المستوى الإقليمي، حققت الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية (SADC) أعلى متوسط لمؤشر مكافحة الفساد عام 2025، بواقع 44.5 نقطة، مقابل 26.9 نقطة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (25)(IGAD).

ويمثل تعزيز التعاون بين الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية فرصة أخرى لتطوير آليات مكافحة الفساد وتنسيقها على المستوى القاري. وفي هذا الإطار، ركز مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، عام 2021، على تطوير آليات التنسيق وتبادل الخبرات بين الاتحاد وهذه الجماعات، وعُقِد الحوار الإفريقي لمكافحة الفساد تحت عنوان "الجماعات الاقتصادية الإقليمية: الجهات الفاعلة الحاسمة في تنفيذ اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته"(26). وأتاح الحوار مناقشة أطر وسياسات وتشريعات مكافحة الفساد على المستويين الإقليمي والوطني، وتبادل الخبرات بين الوكالات الوطنية، وبحث سبل تعزيز التعاون عبر الحدود ومشاركة الجهات غير الحكومية في جهود مكافحة الفساد(27).

وتبرز أهمية هذا المسار في ضوء الطبيعة العابرة للحدود لعدد من الممارسات المرتبطة بالفساد. فقد أشار مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تكبد القارة أكثر من 80 مليار دولار سنويًّا، بما يحرمها من موارد ضرورية للتنمية. ويرتبط التعامل مع هذه المشكلة، وفقًا للمجلس، بالحاجة إلى مزيد من الاتساق بين القوانين واللوائح والمعايير الوطنية والإقليمية، وتعزيز التنسيق عبر الحدود داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية (28).

وأظهر الحوار الإفريقي عددًا من المجالات التي يمكن البناء عليها لتعزيز هذا التعاون. فقد أسهمت الجماعات الاقتصادية الإقليمية في توفير آليات للعمل الجماعي وتبادل المعلومات، ووضع معايير وقوانين نموذجية لمكافحة الفساد، وتطوير أطر للتعاون عبر الحدود. كما ظهرت نماذج للتعاون بينها وبين الوكالات الوطنية، شملت إدماج البروتوكولات الإقليمية في التشريعات الوطنية، وتدريب المحققين في مجالات التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول ومكافحة غسل الأموال.

ومع ذلك، لا يزال إدماج بروتوكولات مكافحة الفساد في التشريعات الوطنية يواجه قيودًا تتعلق بالموارد المالية والبشرية، وضعف آليات المتابعة والتقييم، ونقص الخبرات الفنية، ولاسيما في التمويل الدولي واسترداد الأصول، إلى جانب ضعف

التنسيق بين السياسات والتشريعات الوطنية. ومن ثم، تظل هناك مساحة لتعزيز دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في بناء قدرات الجهات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد، وتطوير أطر المساعدة القانونية المتبادلة، ودعم تنفيذ الموقف الإفريقي المشترك بشأن استعادة الأصول(29).

وتتسع فرص تعزيز مكافحة الفساد لتشمل البيئة المؤسسية والسياسية التي تعمل فيها آليات المساءلة. وقد حددت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لعام 2025 مجموعة من المتطلبات في هذا المجال، تشمل ضمان استقلال المؤسسات القضائية وشفافيتها وإتاحتها للجميع، وحمايتها من التدخلات المرتبطة بالمصالح السياسية والاقتصادية، وتعزيز الشفافية في التمويل السياسي وتضارب المصالح وأنشطة كسب التأييد.

كما تشمل هذه المتطلبات تمكين الأفراد والمجتمعات المتضررة من الفساد من اللجوء إلى القضاء، مباشرة أو من خلال منظمات المجتمع المدني، وحماية الحريات الأساسية وحرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومات، وتوفير الحماية للمبلغين عن الفساد ومنظمات المجتمع المدني. وتمتد كذلك إلى تعزيز الشفافية والرقابة على الخدمات العامة والإدارة المالية العامة، وتطوير آليات وطنية ودولية أكثر فاعلية لمواجهة الفساد واسع النطاق والتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال عبر الحدود(30).

وتنسجم هذه المتطلبات مع التوجه الذي عبَّر عنه الاتحاد الإفريقي خلال اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد، في 11 يوليو/ تموز 2026، الذي حمل شعار "توسيع نطاق تعزيز النزاهة وأعمال مكافحة الفساد عبر إفريقيا"(31). فقد أكد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، محمود علي يوسف، ارتباط مكافحة الفساد بتحقيق التنمية والسلام والأمن والعدالة الاجتماعية، وأهمية النزاهة والشفافية والمساءلة في تحقيق أجندة إفريقيا 2063(32)(33).

ويعكس هذا التوجه إدراكًا داخل الاتحاد لأن الأطر القانونية والمؤسسية لا تكفي وحدها لتحقيق النتائج المرجوة، وأن تعزيز النزاهة والمساءلة يتطلب أيضًا دعم الإستراتيجيات الوطنية، وتوسيع التعاون متعدد الأطراف، وتسريع استرداد الأصول، وتنسيق جهود مكافحة الفساد بين الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص(31).

وعلـى الرغم من هذه الفرص، تظل فاعلية جهـود الاتحاد الإفريقي مرتبطة بقدرته على معالجة مجموعة من القيود التي كشفت عنها تجربة تطبيق الاتفاقية. فالفساد ما زال يؤثر سلبيًّا في الأداء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات شعوب القارة. كما أن نجاح الإطار القاري يظل مرتبطًا بدرجة التزام الدول الأعضاء بالاتفاقية وقرارات أجهزة الاتحاد، في وقت يحد فيه ضعف تفعيل الآليات الملزمة من تحقيق المعايير الموضوعة لمكافحة الفساد.

وتبرز مسـألة السـيادة أيضًا ضمن القيود التي تواجه التنفيذ؛ إذ يُستند إليها أحيانًا في تفسـير عدم التطبيق الكامل لأحكام الاتفاقية، رغم أن التصديق عليها يقتضي قدرًا من التعاون والتنسـيق عبر الحدود. وإلى جانب ذلك، تظل الإرادة السياسية عنصرًا أساسيًّا في فاعلية سياسات مكافحة الفساد وارتباطها بالحكم الرشيد.

وتشمل مجالات تطوير الأداء كذلك تعزيز تبادل المعرفة بين الخبراء الأفارقة في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسـاد(34)، بما يدعم آليات الرصد الخاصة باتفاقية الاتحاد الإفريقي. كما يعمل مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشـاري لمكافحة الفساد على إنشاء مركز موارد يضم معلومات عن الممارسين والباحثين والخبراء في مجال مكافحة الفسـاد، وتطوير إستراتيجية لمشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتوجيـه التعاون معهـا(35). ومع ذلك، لا يزال تنفيذ اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته يواجه جوانب قصور ترتبط بثغرات في الاتفاقية وفي وضع المعايير، ولاسيما في مجال التدفقات المالية غير المشروعة(35).

خاتمة

تكشف هذه الدراسة أن تجربة الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد أفضت إلى بناء إطار قانوني ومؤسسـي قاري متقدم نسـبيًّا، تمثل أساسًا في اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفسـاد ومكافحته، ومجلس الاتحاد الإفريقي الاستشـاري لمكافحة الفسـاد، إلـى جانب اتسـاع نطاق انضمام الدول الإفريقية إلـى الاتفاقية. غير أن هذا التطور المؤسسي لم ينعكس بالقدر نفسه على مستويات التنفيذ والامتثال الوطني؛ إذ لا يزال الفساد واسع الانتشار في عدد من دول القارة، بما يترتب عليه من استنزاف للموارد، وإضعاف للمؤسسات، وتعطيل لجهود التنمية، وتراجع في جودة الخدمات العامة.

وتؤكد هذه النتيجة الفرضية التي انطلق منها البحث. فقد نجح الاتحاد الإفريقي في وضع الأسس القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد، لكن فاعلية هذه المنظومة ما زالت مقيدة بتحديات تتصل بدرجة التزام الدول بتنفيذ الاتفاقية، وضعف آليات المتابعة والمساءلة، وتفاوت التشريعات والقدرات الوطنية، فضلاً عن إشكالات التعاون عبر الحدود واسترداد الأصول والتعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة. ومن ثم، تكشف التجربة عن فجوة بين تطور الإطار القاري لمكافحة الفساد وبين قدرته على إحداث أثر مماثل في الممارسات والسياسات الوطنية.

ويبرز العامل السياسي في صميم هذه الفجوة. ففاعلية التشريعات والمؤسسات تظل مرتبطة بوجود إرادة سياسية تتيح لها العمل باستقلال وفاعلية، وتخضع ممارسة السلطة للرقابة والمساءلة. وعندما يمتد الفساد إلى مؤسسات الحكم في صور الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ، تتجاوز آثاره المجال السياسي لتصل إلى بنية الدولة والمجتمع والاقتصاد. ولذلك لا يمكن تفسير استمرار الفساد بضعف التشريعات وحده؛ إذ تكشف الدراسة عن تداخله في بعض الدول مع أنماط مؤسسية وسياسية واجتماعية تحد من قدرة الأدوات القانونية، مهما بلغت درجة تطورها، على تحقيق النتائج المرجوة.

ومع ذلك، لا تقدم المؤشرات التي تناولتها الدراسة صورة ساكنة. فثمة تحسن في أداء عدد من الدول الإفريقية خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب تطور التعاون بين مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واتساع الاهتمام بتبادل المعلومات والخبرات، واسترداد الأصول، ومواجهة التدفقات المالية غير المشروعة. وتكشف هذه التطورات عن فرص يمكن البناء عليها، وإن ظل أثرها مرتبطًا بقدرة الدول والمؤسسات القارية والإقليمية على تحويل الالتزامات القانونية إلى سياسات وممارسات قابلة للمتابعة والمساءلة.

وعليه، فإن تعزيز دور الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد يتطلب الانتقال من اتساع نطاق التصديق على الاتفاقيات وبناء المؤسسات إلى رفع مستوى تنفيذ الالتزامات ومتابعتها، وتقوية مؤسسات الرقابة والمساءلة، وحماية المبلغين، وتعزيز التعاون بين الدول والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ودعم استرداد الأصول ومواجهة التدفقات المالية غير المشروعة. كما يظل ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة شرطًا

أساسـيًّا لاستدامة هذه الجهود. وتتوقف قدرة الاتحاد الإفريقي على تضييق الفجوة بيـن طموحاتـه القارية والنتائج الفعلية لمكافحة الفسـاد، إلى حدٍّ بعيد، على مدى فاعلية تطبيق هذا الإطار القانوني والمؤسسي.

المراجع

(1) محمد كمون، مجموعة النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، ط3 (تونس: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، يناير/كانون الثاني 2019)، ص 66.

(2) ينظر: الاتحاد الإفريقي، القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، المادة الثالثة (لومي، توغو، 11 يوليو/تموز 2000)، ص 14–15.

(3) ينظر: المادة الرابعة، المرجع السابق، ص 16–17.

(4) ينظـر: الاتحاد الإفريقي، اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفسـاد ومكافحته، الديباجة (مابوتو، موزمبيق، 11 يوليو/تموز 2003)، ص 1–2.

(5) ينظر: المادة الثانية، المرجع السابق، ص 5.

(6) ينظر: المادة الثالثة، المرجع السابق، ص 5–6.

(7) باسـتثناء كل من: بوتسوانا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، ومالاوي، والمغرب، وسيشل. ينظر:

African Union, African Union Advisory Board Against Corruption (AUABC), Arusha, Tanzania, accessed August 3, 2026. https://anticorruption.au.int/en/about.

وينظر أيضًا:

African Union, List of Countries Which Have Signed, Ratified/Acceded to the African Union Convention on Preventing and Combating Corruption (Addis Ababa, February 14, 2023), pp. 1-2, accessed July 23, 2026.

https://au.int/en/treaties/african-union-convention-preventing-and-combating-corruption

وينظر كذلك: زايدي حمدي، "الحكم الراشـد في مكافحة الفسـاد في إفريقيا: دراسـة تحليلية لاتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفسـاد ومكافحته"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج 13، ع 2 (2022)، ص 618.

(8) African Union Advisory Board Against Corruption (AUABC), African Union Advisory Board Against Corruption (AUABC), accessed August 3, 2026.

(9) African Union, "Outlining African Priorities for 2022: The Assembly of the African Union Begins Its 35th Ordinary Session," February 5, 2022, accessed July 30, 2026.

https://au.int/en/pressreleases/20220205/outlining-african-priorities-2022-assembly-african-union-begins-its-35th

(10) African Union, "New Identity: African Union Advisory Board on Corruption Transitions into a New Name," May 19, 2022, accessed July 29, 2026.

https://au.int/en/pressreleases/20220519/new-identity-african-union-advisory-board-corruption-transitions-new-name

(11) موري سـفيان، آليات مكافحة الفسـاد الاقتصادي الدولي، أطروحة دكتوراه (جامعة مولود معمري، تيزي أوزو، 2018)، ص 220.

(12) يتكون المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعيِّنها حكومات الدول الأعضاء، وتكون دورات المجلس التنفيذي برئاسة وزير الخارجية أو أية سلطة مختصة تتولى بلادها رئاسة المؤتمر، مع ثلاثة نواب يُنتخبون على أساس جغرافي. وينعقد المجلس التنفيذي في دورتيـن عاديتيـن كل عام، كما ينعقد في دورة غير عادية بناء على طلب رئيس المجلس التنفيذي أو أية دولة عضو، بالتشاور مع رئيس المؤتمر وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء. ويتخذ قراراته بتوافق الآراء، وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في المسـائل الموضوعية. أما المسائل الإجرائية، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت المسألة إجرائية أم لا، فيُبَتُّ فيها بالأغلبية.

ينظر:

African Union, Rules of Procedure of the Executive Council, Assembly of the African Union, First Ordinary Session (Durban, South Africa, July 9-10, 2002), pp. 2-10.

(13) الاتحـــاد الإفريقـــي، اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفســـاد ومكافحته، المادة (22)، المرجع السابق، ص 20.

(14) African Union Advisory Board Against Corruption (AUABC), African Union Advisory Board Against Corruption (AUABC), accessed August 3, 2026.

(15) الاتحـــاد الإفريقـــي، اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفســـاد ومكافحته، المادة (22)، المرجع السابق، ص 20–21.

(16) "الحوكمة والشـــفافية: الاتحاد الإفريقي يُقيِّم جهود تشـــاد في مكافحة الفســـاد ضمن آلية طوعيـــة"، الوكالـــة التشـــادية للأنباء والنشـــر، 2026، (تاريخ الدخول: 3 أغســـطس/ آب 2026) https: / /tinyurl.com /4rpwb4zj

(17) "اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد"، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، 11 يوليو/ تموز 2026، (تاريخ الدخول: 7 أغسطس/ آب 2026)،

https://hatplc.dz/detail-article/2b941158-d944-4a50-9c17-dc5cd7d75b2b.

(18) "إفريقيا تخسر 120 مليار دولار سنويًّا بسبب الفساد"، الجزيرة نت، 19 يونيو/ حزيران 2025، تاريخ الدخول: 2 أغسطس/ آب 2026، https: / /www.aljazeera.net /news /2025/ 6/ 19

(19) المرجع السابق.

(20) African Development Bank Group, "Annual Meetings 2024: Old Debt Resolution for African Countries – The Cornerstone of Reforming the Global Financial Architecture," May 15, 2024, accessed September 21, 2026.

(21) مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشـــاري لمكافحة الفساد، المذكرة المفاهيمية للحوار الإفريقي الثامن لمكافحة الفساد (أروشا، تنزانيا، 9–10 يوليو/ تموز 2024)، ص 2–3.

(22) منظمة الشـــفافية الدولية، مؤشـــر مدركات الفساد (CPI) لعام 2025 (برلين: منظمة الشفافية الدولية، 2026)، ص 8.

(23) مؤشـــر إبراهيم للحوكمة في إفريقيا (IIAG): أداة لقياس أداء الحوكمة في البلدان الإفريقية ورصده، ويصدر عن مؤسسة مو إبراهيم (Mo Ibrahim Foundation)، وهي مؤسسة غير ربحية

أسســـها رجل الأعمال الســـوداني، مو إبراهيم، عام 2006، لدعم الحكم الرشيد والقيادة في القارة الإفريقية. وصدر المؤشر للمرة الأولى عام 2007، ويقيس مجموعة من المدخلات والمخرجات المتعلقة بالسياســـات، ويستعين بمؤشـــرات مستمدة من "أفروباروميتر" تعكس تصورات الجمهور بشأن واقع الحوكمة.

وبالموازاة مع المؤشر، أطلقت المؤسسة "جائزة إبراهيم للإنجاز في القيادة الإفريقية"، التي تُمنح لرئيس دولة أو حكومة إفريقية سابق انتُخب ديمقراطيًّا وأكمل ولايته الدستورية وأظهر قيادة متميزة وغادر منصبه وفق الأطر الدستورية.

ينظر:

Mo Ibrahim Foundation, The Ibrahim Index of African Governance (IIAG), accessed July 25, 2026.

وينظر أيضًا: المحفوظ فضيلي، "ملياردير سوداني يدعم الحوكمة الإفريقية بـ«مؤشر» وجائزة مالية تفوق نوبل"، الجزيرة نت، 25 مايو/ أيار 2025، (تاريخ الدخول: 2 أغسطس/ آب 2026)،

https://www.aljazeera.net/news/2025/5/25/

(24) "مكافحة الفســـاد في إفريقيا تســـتعيد زخمها بعد ســـنوات من التراجع"، قراءات إفريقية، 12 يوليو/ تمـــوز 2026، (تاريـــخ الدخول: 1 أغســـطس/ آب 2026)، https: / /qiraatafrican. com /42553

(25) المرجع السابق.

(26) African Union Advisory Board on Corruption, Report of the 5th African Anti-Corruption Dialogue: Regional Economic Communities: Critical Actors in the Implementation of the African Union Convention on Preventing and Combating Corruption, held virtually, November 9-11, 2021, p. 1, accessed July 27, 2026.

(27) مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشـــاري لمكافحة الفســـاد (AUABC)، تقرير الحوار الإفريقي الخامس لمكافحة الفساد، 9–11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، ص 1.

(28) المرجع السابق، ص 1–2.

(29) المرجع السابق، ص 2–3.

(30) منظمة الشـفافية الدولية، مؤشـر مدركات الفساد (CPI) لعام 2025 (برلين: منظمة الشفافية الدولية، 2026)، ص 9–10.

(31) هاشـم علي حامد محمد، "إفريقيا في مواجهة الفساد... معركة التنمية المؤجلة"، إندبندنت عربية، 19 يوليو/ تموز 2026، (تاريخ الدخول: 26 يوليو/ تموز 2026)،

https://www.independentarabia.com/node/653669 .

(32) "رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي يحتفل بيوم إفريقيا لمكافحة الفسـاد 2026 ويدعو لدعم محاربة الفساد في القارة"، الراصد الإثيوبي، أديس أبابا، 11 يوليو/ تموز 2026، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2026)،

https://www.aps.dz/monde/afrique/mrgh5ftp

وينظر أيضًا: "رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي يؤكد التزام المنظمة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد"، وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر، 11 يوليو/ تموز 2026، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2026)، https: / /tinyurl.com /yujw4f9y

(33) تعد أجندة إفريقيا 2063 الإطار القاري أو خطة العمل الإستراتيجية الحاكمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في إفريقيا، وقد أُطلقت عام 2013 في إطار الاحتفالات باليوبيل الذهبي لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليًّا)، عام 1963. ويمتد إطارها الزمني إلى عام 2063، وقد قُسِّم إلى خمس خطط تنفيذية، مدة كل منها عشر سنوات. وتركز الأجندة على سبعة تطلعات رئيسية ونحو عشرين هدفًا وأولوية، تدور في مجملها حول التنمية المستدامة والشاملة، والتكامل القاري، والحكم الرشـيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسـان والعدالة وسيادة القانون، والسلام والأمن، والهوية الثقافية والقيم المشتركة، والاستفادة من طاقات الشعوب الإفريقية، وتعزيز مكانة إفريقيا بوصفها فاعلاً وشريكًا دوليًّا.

ينظر:

African Union, Agenda 2063: The Africa We Want, accessed July 30, 2026.

وينظر أيضًا:

محمود زكريا محمود، "أجندة إفريقيا 2063.. ما بين المرتكزات والتقدم المُحرز"، مركز فاروس للاستشـــارات والدراسات الإســـتراتيجية، القاهرة، 30 أغســـطس/ آب 2021، (تاريخ الدخول: 1 أغسطس/ آب 2026)، https: / /tinyurl.com /j52yd6yd

(34) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفســـاد هي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونيًا لمكافحة الفساد. وتتكون من ديباجة و(71) مادة موزعة على ثمانية فصول. واعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2003، ودخلت حيز التنفيذ عام 2005، وتهدف إلى إرســـاء اســـتجابة شـــاملة تغطي المجالات الرئيسة لمكافحة الفساد.

للمزيد، ينظر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (نيويورك: الأمم المتحدة، 2004)، ص 1-56.

(35) مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشـــاري لمكافحة الفســـاد (AUABC)، تقرير الحوار الإفريقي الخامس لمكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 3-4.

قراءة في كتاب

الجغرافيا السياسية للمضايق: رهانات السيطرة على الممرات الإستراتيجية

Géopolitique des détroits. Enjeux de contrôle de passages stratégiques by Frédéric Lasserre and Pauline Pic

* Nizar Lafraoui – نزار الفراوي

ملخص

يتناول الكتاب إشكالية ذات راهنية بالغة في الدراسات الجيوسياسية، تتصل بأهمية المضايق الدولية في النظام العالمي. يقدِّم للقارئ بصورة مبسطة مفارقة حاسمة تقرن بين أهمية اقتصادية وإستراتيجية للمعابر البحرية توارثتها الأمم ولم تنل منها تطورات التبادل العالمي والاتجاهات الحديثة لحركة الملاحة، بل كرَّستها، من جهة، وإمكانية تحول هذه المواقع إلى بؤر تتمركز فيها اضطرابات وأزمات عاصفة بترتيبات الأمن والرخاء الإقليمي والدولي، من جهة أخرى.

يعرِّف الكتاب هذا المجال الجغرافي، ويعزِّز تمثله لدى القارئ باستدعاء خصوصياته الجغرافية وحكامته السياسية والقانونية ودوره في هيكلة خطوط الملاحة وتوجيه مسارات التبادل العالمي، ثم يستعرض أهميته الاقتصادية ووظيفته بوصفه محورًا يربط مراكز التصدير والاستيراد، خدمة لقلب العولمة النابض بحركة سيَّارة لا تتوقف.

واعتمادًا على مسح لنماذج من أهم المضايق عبر العالم، معزَّز بمؤشرات وافية، اقتصادية بالأساس، يستشرف الباحثان إمكانيات التحرر من تبعية كاملة خطرة تضع الاقتصاد والرخاء العالمي رهينة هذه المعابر الحيوية. كتاب لا يمكن أن يُقرأ إلا في ظل سيناريو أزمات حية تتفاقم اليوم في مضيق هرمز وباب المندب، وأخرى محتملة على نقاط التَّماس بين إستراتيجيات القوى الكبرى.

كلمات مفتاحية: المضايق، الجيوبوليتيك، قانون البحار، الملاحة، التجارة الدولية، هرمز، باب المندب.

* نزار الفراوي، باحث في العلاقات الدولية.

Nizar Lafraoui, researcher in international relations.

Abstract:

Géopolitique des détroits. Enjeux de contrôle de passages stratégiques addresses a highly topical issue in geopolitical studies: the importance of international straits in the global system. In an accessible manner, it presents the reader with a crucial paradox: on the one hand, the enduring economic and strategic importance of maritime passages, inherited across generations and reinforced, rather than diminished, by developments in global trade and modern trends in maritime traffic; on the other, the potential for these locations to become flashpoints of disruption and crises capable of unsettling regional and international security and prosperity.

The book defines this geographical space and enhances the reader's understanding of it by examining its geographical characteristics, political and legal governance, and role in structuring shipping routes and shaping the flows of global trade. It then explores its economic significance and its function as a pivotal link between centers of export and import, serving the pulsating heart of globalisation and its ceaseless flows.

Drawing on a survey of some of the world's most important straits, supported primarily by extensive economic indicators, the authors explore the possibilities of reducing a dangerous and near-total dependence that leaves the global economy and prosperity hostage to these vital passages. The book can scarcely be read outside the context of unfolding crises that are intensifying today in the Strait of Hormuz and Bab al-Mandeb, as well as potential crises at the points where the strategies of major powers intersect.

Keywords: straits, geopolitics, law of the sea, navigation, international trade, Strait of Hormuz, Bab al-Mandeb.

عنوان الكتاب

الجغرافيا السياسية للمضايق: رهانات السيطرة

على الممرات الإستراتيجية

Géopolitique des détroits. Enjeux de contrôle de passages stratégiques

المؤلفان: فريدريك لاسير وبولين بيك

دار النشر: Le Cavalier Bleu، باريس

تاريخ النشر: 30 يناير/كانون الثاني 2025

اللغة: الإنجليزية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 184

ISBN: 979-10-318-0733-1

مدخل

دفعت أزمة هرمز عبر جولاتها المتوالية، التي بدأت في 28 فبراير/ شباط 2026، عقب ضربات جوية أميركية-إسرائيلية استهدفت البنية التحتية العسكرية والنووية في الداخل الإيراني، بمسألة المضايق إلى واجهة النقاش السياسي والاصطفاف الدبلوماسي والجدل الإعلامي والنشاط البحثي والأكاديمي.

جاءت الأزمة مجسِّدة لمفارقةٍ ما فتئ يترقبها ويتوجس منها العقل الإستراتيجي منذ زمن طويل، تتحقق في لحظة تحول مواقع بحرية ذات إسهام ثمين في خلق الرفاه وتدفق المبادلات بين البلدان إلى بؤر اختناق تضع مجمل مؤشرات الاقتصاد العالمي في دائرة حمراء، وساحة اضطراب يهدد توازنات الأمن والسلام الإقليمي والعالمي.

فردًّا على الهجمات الأميركية، قام الحرس الثوري الإيراني بإغلاق مضيق هرمز وأعلن منع عبور السفن. وتفاقم التصعيد، في مارس/ آذار الماضي، باستهداف فعلي للسفن عبر زرع الألغام البحرية ومهاجمة ناقلات النفط؛ مما تسبب في قفزات حادة في أسعار الطاقة العالمية وارتباك في الأسواق. وردًّا على الرد، جاء التحرك الأميركي التصعيدي في 13 أبريل/ نيسان بشنِّ حصار بحري مضاد، بعد فشل جهود باكستان للوساطة؛ حيث أعلنت إدارة دونالد ترامب فرض حصار بحري أميركي كامل على الموانئ الإيرانية.

وتوصل الطرفان، الأميركي والإيراني، في يونيو/ حزيران 2026، إلى مذكرة تفاهم وهدنة مؤقتة قضت برفع الحصار المتبادل ووقف العمليات العسكرية، لكن الوضع انهار مجددًا، في 8 يوليو/ تموز 2026؛ مما أصاب الأسواق والمزاج الاقتصادي والأمني العالمي والإقليمي بحالة تشنج واضطراب، خصوصًا أن التداعيات الأمنية والعسكرية تصب في توسيع رقعة المواجهة مع استهداف إيران لعدد من المواقع في بلدان الخليج العربي، واستنفار التيارات المسلحة الموالية لإيران، خصوصا في اليمن، لمناصرة طهران، ناهيك عن التحسب الدائم لمعاودة تورط إسرائيل في الصدام.

شهور المواجهة في مضيق هرمز، بتمظهراتها العسكرية والأمنية، أو بأبعادها الاقتصادية والسياسية، نبَّهت الوعي العالمي إلى الأهمية الحيوية التي تكتسبها المضايق كبؤر جيوسياسية وجيواقتصادية وإستراتيجية بالغة الأهمية. إنها أزمة كشفت

مفارقة واضحة تلتئم فيها أهمية هذه العناصر الطبيعية في الجغرافية البحرية بالنسبة لاقتصاديات العالم، من جهة، والهشاشة الأمنية والاقتصادية والبيئية التي تخيم على هذه المجالات، من جهة أخرى. وهذه المفارقة المثيرة للتأرجح بين منافع استغلال المضايق والمخاطر الناجمة عن أهميتها في صلب كتاب صدر قبل بضعة أشهر من اندلاع أزمة مضيق هرمز، للباحثيْن، فريديرك لاسير وبولين بيك، بعنوان "الجغرافيا السياسية للمضائق: رهانات السيطرة على الممرات الإستراتيجية".

وإن كان عموم المتابعين لأخبار العالم قد تيقظوا إلى جسامة التحديات التي يطرحها العبور في مجال بحري محدود بالنسبة للأمن والرفاه العالميْن في زمن عولمة المبادلات وديناميـة الاعتماد المتبادل بين الدول تصديرًا واستيرادًا، فإن المضايق تشكل منذ زمن طويل بؤرة انشغال إستراتيجي مزمن في العقل السياسي والاقتصادي والعسكري. انشغال رجل السياسة رافقه اهتمام رجال العلم والبحث بهذه المضايق من منطلقات وبمرجعيات وأدوات مقاربة مختلفة. هناك من قارب تشكيلتها كعنصر طبوغرافي جغرافي صرف، وهناك من استقرأ موقعها بمنظار الحسابات السياسية لتصبح مشروعًا بالغ الجاذبية في الدراسات الجيوسياسية، وهناك من نقَّب في دورها بوصفها موقعًا مؤثرًا في حسم الصراعات العسكرية وتملك المبادرة الإستراتيجية عبر محاصرة العدو وخنق إمداداته، ومن شخَّص واستشرف الإمكانيات التي تتيحها على مستوى تدفق المبادلات التجارية وربط الأسواق وصناعة الثروة، بينما تَخَصَّص البعض في رصد الخصائص الإيكولوجية لهذه المجالات البحرية وآثار التغيرات المناخية والأنشطة البشرية عليها.

من هذا المنطلق، تتعاظم أهمية الأبحاث والدراسات التي كان لها امتياز النظرة الاستباقية في مقاربة أهمية المضايق في الخريطة الجيوسياسية الراهنة، قبل حرارة لحظة الانفجار التي عرفتها منطقة هرمز وظرفية التوتر عالي الحدة. ذلك هو شأن الكتاب المذكور الذي صدر في باريس عن دار نشر "لوكافاليي بلو"، في 30 يناير 2025، علما أنه خرج أياما قبل ذلك في مكتبات كندا، حيث يعمل الباحثان. وقد صدر الكتاب ضمن سلسلة ضمت عناوين هامة من أواخرها "الجغرافيا السياسية للتسلح"، "الجغرافيا السياسية للبحار والمحيطات"، "الجغرافيا السياسية للأديان"، "الجغرافيا السياسية النووية"، "الجغرافيا السياسية للخطر"...إلخ.

إنه تتويج لمشـــروع أكاديمي مشـــترك بين باحثين بارزين في شعبة الجغرافيا بجامعة لافال الكندية، وتجسيد لشراكة ثنائي بحثي ذي مسار متماثل تقريبًا. ذلك أن الباحثيْن معًا ينحدران من فرنســـا بلد النشـــأة والدراسة قبل أن يلتحقا بلافال في كيبك حيث طوَّرا مسيرتهما الأكاديمية. الاثنان تخصَّصا في الدراسات الجيوسياسية المتخصصة أساسًا في الممرات البحرية وكذلك في القطب الشمالي. ثم إن فريدريك لاسير هو المشرف على أطروحة دكتوراه زميلته، بولين بيك، ليتواصل العمل العلمي المشترك بينهما على مدى ســـنوات في إطار المجلس الكيبكي للدراسات الجيوسياسية الذي يرأسه ويديره فريدريك نفسه.

ومن الجدير بالانتباه في مســـار هذا الباحـــث تكوينه متعدد التخصصات الذي تُوِّج بشـــهادات في التجارة من مدرســـة الإدارة بليـــون وإدارة الأعمال من جامعة يورك والجغرافيـــا السياســـية من جامعة باريـــس الثامنة إلى جانب دكتـــوراه الجغرافيا من جامعة ســـانت إتيان. وإلى جانب المجلس الكيبكي للدراسات الجيوسياسية بلافال، يتولى فريدريك لاســـير إدارة وحدات دراســـية مهمة من قبيل كرســـي الأبحاث في دراســـات المحيط الهندي–الهادي ويقود فرقًا بحثية تدرس تأثيرات التغير المناخي، والملاحـــة البحرية، والموارد الطبيعية، والتوترات الدولية وقضايا الســـيادة المحيطة بالمجالات المائية. ومن أبرز مؤلفاته "دليل الجغرافيا السياســـية: رهانات الســـلطة على الأقاليم" (بالاشـــتراك)، و"الممرات والبحار القطبية: الجغرافيا السياسية لمنطقة في طور التحول" (مشـــرفًا)، و"صحوة التنين: تحديات التنمية في الصين في القرن الحادي والعشرين". وهو ينشر مقالاته ودراساته في أبرز المجلات الفرنسية والكندية المتخصصة في الجغرافيا والجغرافيا السياســـية على غرار هيرودوت وdiplo.web و International Journal و Géoconfluences.

ومن موقعها كتلميذة لفريدريك لاسير، فإن بولين بيك تُقاسمه انشغالات مماثلة مع تركيز أكبر على الأبعاد الجيوسياسية لمنطقة القطب الشمالي والمفعول الجيوسياسي للتحـــولات المناخية في المجالات البحرية. وهي تمارس مهامها بوصفها باحثة في مرصد سياســـات وأمن القطب الشـــمالي بكيبك وفي شـــبكة التحليل الإستراتيجي بجامعة كينغســـتون، وفي اللجنة الوطنية الفرنســـية للأبحاث القطبية واللجنة الدولية لعلوم القطب الشـــمالي. وتنشـــر مقالاتها في مجلات متخصصة مثل هيرودوت و International Journal والحولية الفرنسية للعلاقات الدولية وThe Polar Journal

وGéoconfluences. وفضلاً عن الكتاب موضوع العرض، اشـتركت بولين بيك مع فريدريك لاسير في كتاب جماعي سابق (2024) ضَمَّ باحثين آخرين بعنوان "القطب الشمالي والنظام الدولي: الأمن والحكامة والاقتصاد" (L' Arctique et le système international. Sécurité, gouvernance et économie)

هو كتاب سليل السياق الدولي بامتياز؛ حيث الحالة الصحية للاقتصاد العالمي والسلام الدولي والإقليمي تتحدد في رقع بحرية ضيقة. بمنهج مبسط في العرض والتحليل، يأخذ الكتاب قارئه إلى قلب هذه المجالات ليعرِّفها جغرافيًّا ويضيء دورها في هيكلة خطوط الملاحة وتوجيه حركة التبادل، وكيف حاول المجتمع الدولي بلورة حكامة توافقيـة لهـا في إطار القانون الدولي. يفصِّل لاحقًا في وجهي العملة مبرزًا الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية للمضايق من جهة، ومكامن الهشاشة والتهديد التي تنطوي عليها بالنسـبة للأمن الاقتصادي والإسـتراتيجي للعالم. ثم ينصرف في محور آخر إلى استشـراف ممكنات الالتفاف والتجاوز والبدائل المتاحة، خصوصًا تجاه بعض المضايق التي درج على وصفها بأنها "نقاط خنق" لشريان الاقتصاد العالمي.

نحـاول في هذه الورقة تقديم قراءة فـي الكتاب، محايثة من حيث تحليل مضمونه ومنهجـه التحليلي، ومفارقة من خلال إدراجـه في موقع حواري مع أدبيات مغايرة سابقة أو لاحقة عليه في مقاربة الإشكالية، ومع سياقه التاريخي الذي وضع أطروحاته في اختبار مباشر إثر اندلاع أزمة مضيق هرمز الراهنة.

المضايق تهيكل خطوط الملاحة والمنافذ الحيوية البحرية

ـ المضيق: نسيج البر والبحر

يتبنـى الكاتبان التعريف المتداول على أوسـع نطـاق للمضيق. إنه ممر مائي بحري ضيق نسـبيًّا يفصل مجالين بريين متقاربين، وهو يتيح التواصل بين مجالين بحريين واسعين ويشكِّل نقطة عبور للتدفقات البحرية المختلفة. يعطي القرب من البر لهذه المواقع أهمية إسـتراتيجية؛ إذ يتيح الربط والتواصل، وهو في نفس الوقت، بالنظر إلى محدودية العرض والطول، سهل التحكم والتنظيم مقارنة مع المجال الواقع في أعالي البحار. كما أن إجبارية المرور عبر هذه المضايق تجعلها حلقات حساسة في سلسلة الطرق البحرية.

وتنقسم المضائق الدولية من الناحية الجغرافية إلى نوعين: الأول يصل بين أعالي البحار وبحر داخلي مثل مضيق كيرتش الذي يربط بين البحر الأسود وبحر أزوف في روسيا. أما النوع الثاني فيصل بين جزأين أو منطقتين من أعالي البحار، ومن أمثلته مضيق جبل طارق الذي يصل بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، ومضيق ماجلان الذي يصل بحر الصين الجنوبي بالمحيط الهندي ومضيق الدردنيل الذي يربط بين بحرين: إيجه ومرمرة(1).

ويحرص الكاتبان على التدقيق بأن مجال بحثهما يوسع نطاق تعريف المضيق ليشمل القنوات التي تعد بمنزلة مضايق اصطناعية تضطلع بنفس الوظيفة وتكتسي نفس الأهمية كنقطة عبور حيوية بالنسبة للتدفقات البحرية. وفي هذا التعريف الموسع، تبدو خصوصية المقاربة الجيوسياسية للكتاب التي تهتم بالوظيفة التي يضطلع بها المجال الجغرافي دون أن تقتصر على تكوينه الطبيعي.

وإذ لا يفيض الكتاب في تعريف المجال الجغرافي موضوع الدراسة، فإن الكتابات ذات الطابع القانوني تتيح تدقيقًا أكبر وتستدعي مرجعيات متعددة للإحاطة بمفهوم المضيق.

من الناحية القانونية، يرى الفقيه الفرنسي، جيلبير جيديل Gilbert Gidel، أن المضيق الدولي هو "كل ممر طبيعي بين ساحلين لا يتجاوز عرضًا معينًا، ويسمح بالاتصال بين جزأين من المجالات البحرية".

وقد أثارت مسألة اتساع المضيق الدولي خلافًا بين الباحثين، إلا أن الرأي الراجح يرى أن الصفة الدولية للمضيق تثبت إذا كان اتساع فتحته لا يتجاوز عرض البحر الإقليمي عندما يكون واقعًا بين إقليمي دولتين، أما إذا زاد المضيق عن هذا الاتساع فإنه يعد في هذه الحالة جزءًا من أعالي البحار، وبالتالي يخرج عن فئة المضائق ولا ينطبق عليه نظامها(2).

ولا يتفق التعريف الجغرافي للمضيق بالضرورة مع تعريفه القانوني الذي ينصرف إلى كل ممر مائي طبيعي ضيق يستخدم فعليًّا في الملاحة الدولية ويصل بين جزأين من أعالي البحار. فالقانون الدولي يشترط لاستيفاء التعريف أن يكون المضيق يُستخدم فعليًّا في الملاحة الدولية، بغضِّ النظر عن حجم هذه الملاحة وأهميتها، وعليه فإن

الصفة الدولية لا تثبت للمضائق التي تقتصر على الملاحة الداخلية أو الوطنية لدولة أو دول معينة.

وكانت محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة، في تعريفها للمضيق الدولي عام 1949 قد جمعت بين المدلول الجغرافي للمضيق ومدلوله الوظيفي. فقد عرَّفت، في حكمها الصادر في أبريل/ نيسان 1949 بشأن قضية كورفو (بين ألبانيا وبريطانيا)، المضيق بأنه ممر مائي يُستخدم في الملاحة الدولية، ويربط بين جزأين من أعالي البحار، وبصرف النظر عن كمية السفن العابرة فيه. وبذلك استبعدت المحكمة من تعريف المضائق الدولية تلك المضائق التي تصل بحرًا عاليًا ببحر إقليمي أو مياه إقليمية.

من المفاهيم السابقة لمفهوم المضيق الدولي بأبعاده ومدلولاته الثلاث الجغرافية والقانونية والوظيفية، يجمل هشام قدري أحمد عناصر المضيق الدولي فيما يلي:

- أن يصل المضيق بين جزأين أو منطقتين من البحر العالي.

- أن يكون المضيق تكوَّن بشكل طبيعي، وبذلك تُستبعد الممرات والقنوات البحرية الصناعية، وهنا يختلف التعريف القانوني عن المقاربة الجيوسياسيسة التي تدمج هذه المجالات، على غرار ما يعتمده الكتاب.

- أن يكون المضيق محدد الاتساع، بحيث لا يزيد اتساعه عن عرض البحر الإقليمي في حال كان المضيق مشاطئًا لدولة واحدة، أو ضعف البحر الإقليمي إذا كان واقعًا بين دولتين.

- أن يُستخدم المضيق للملاحة الدولية، بغضِّ النظر عن حجم السفن المارة فيه.

وتعرِّف اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 المضيق الدولي بأنه "ممر يصل بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة". ومما يمكن ملاحظته بصدد هذا التعريف أنه أضاف منطقة بحرية جديدة إلى المناطق التي يصل بينها المضيق الدولي ألا وهي المنطقة الاقتصادية الخالصة(3).

ويتميز المضيق بخاصيتين مختلفتين ولكنهما متكاملتان، وذلك تبعًا للمنظور الجغرافي المعتمد. فوفق المقاربة البحرية، يعد المضيق ذراعًا بحرية تضيق بشكل

أو بآخر بين الساحلين اللذين يحدانها؛ حيث يربط بين مساحتين مائيتين. وبالنسبة للسفن، فهو يمثل ممرًّا ماديًّا يضمن استمرارية الملاحة بين حوضين مائيين. ويمكن أن تحمل هذه المواقع أسماءً مختلفة: مضيقًا (مثل هرمز، تايوان...)، أو ممرًّا (ممر دوفر)، أو قناة (مثل قناة موزمبيق)، أو بحرًا مفتوحًا من الطرفين (مثل بحر المانش)، أو ثغرة بحرية. أما وفق المقاربة البرية، فالمضيق هو النقطة الأكثر قربًا بين مجالين بريين، سواء كانت جزرًا أو قارات تفصل بينها المياه. وإذا كان عرضه يسمح بذلك، فإن التدفقات العرضية تكون كثيفة عبره (مثل رحلات العبَّارات...)، وقد يُجهَّز هذا الممر الرابط أحيانًا بنفق (مثل نفق المانش) أو بجسور (مثل مضائق البوسفور في إسطنبول، والدردنيل، ومضيق كيرتش بين روسيا والقرم، ومضائق الأرخبيل الياباني مثل مضيق أكاشي بين أواجي وهونشو...)(4).

ـ المضايق وهيكلة المجال

لا يكفي التحديد الجغرافي القانوني للمضايق في فرز بُعدها الجيوسياسي بوصفها فاعلاً في هيكلة المبادلات الدولية وتشكيل خريطة العولمة في فضائها البحري. تتميز المضائق بتركيز عالٍ للتدفقات الطولية، المرتبطة بدورها كممرات ترانزيت مفضلة تربط مجالات بحرية مختلفة. كما يمكنها استقبال تدفقات عرضية مهمة تربط هذه المرة المساحات البرية بين البلدين أو البلدان المشاطئة.

وتتركز التدفقات الطولية في ممرات معينة تتخلَّل الطرق البحرية العالمية الكبرى. فعلى الرغم من اتساع المحيطات، تبدو الحركة البحرية التجارية مهيكلة إلى حدٍّ كبير. وتُظهر خرائط التدفق، المعتمدة على بيانات تحديد موقع السفن، مواقع شديدة التركيز للطرق البحرية السريعة. ويُفسَّر هذا التنظيم بالبحث عن المسارات المثالية التي تجمع بين سلامة الملاحة، وسعة الاستيعاب لسفن تتزايد أحجامها باستمرار، فضلاً عن تقليل المسافات المقطوعة وترشيد التكاليف. هذه عناصر، ضمن أخرى، تصنع تفاوتًا بين جاذبية هذا الطريق البحري وغيره.

في هذا السياق، تلعب بعض المضائق دورًا حيويًّا في ترسيم خطوط رحلات عالية المردودية. على سبيل المثال، يمثل الربط البحري بين لندن والخليج العربي عبر جبل طارق والسويس وباب المندب حوالي 12 ألف كيلومتر، أي ما يناهز 14 يومًا من الملاحة. وعبر الالتفاف على هذه الممرات، يستطيل المسار إلى حوالي 20

ألفًا و900 كيلومتر و24 يومًا من السفر، مع ظروف ملاحة أقل ملاءمة بكثير. يوضح هذا المثال المزية الحاسمة لنقاط المرور في المضايق والقنوات التي فرضت نفسها تدريجيًّا فاعلاً جغرافيًّا مهيكلاً لتنظيم المجال البحري العالمي والتأثير في خلق القيمة المضافة في سوق التبادل المعولم(5).

على مساحة تغطي 360 مليون كيلومتر مربع، أي 71 في المئة من مساحة الأرض، تمتد بحار ومحيطات تفصل بينها مساحات برية، لكنها تظل متصلة فيما بينها عبر عدد من المضائق، التي يرصد الكتاب تنوع أحجامها وتشكيلاتها الجغرافية وخصائصها البيئية. فالبوسفور يمتد بعرض 700 متر فقط وطول 30 كلم، بينما يصل عرض مضيق الدنمارك مثلاً إلى 280 كلم. وتشمل الاختلافات أيضًا العمق المائي الذي تتوقف عليه معايير سلامة التنقل، وشدة التيارات البحرية، ومخاطر حوادث الملاحة....(6).

ويشكِّل التحكم في هذه الممرات وأمنها وسلامة تشغيلها موضوع رهانات جيواقتصادية، وجيوسياسية، وأمنية كبرى، كونها تمثل "نقاط خنق" محتملة، نقلاً عن العبارة الإنجليزية Choke Points المتداولة لدى خبراء الجغرافيا السياسية البحرية. يعكس ذلك الاهتمام المتزايد الذي توليه إياها الدول المشاطئة والقوى العظمى على حدٍّ سواء، وبشكل عام، جميع الفاعلين في التجارة البحرية العالمية.

وإذ يُحصي الباحثون ما بين 150 إلى 180 مضيقًا بحريًّا وممرًّا دوليًّا تجوبها حركة الملاحة البحرية، فإن القائمة تُختصر إلى حوالي ثلاثين موقعًا رئيسيًّا، من بينها 12 نقطة خنق ذات مكانة عالمية بالغة الأهمية. ومفاد هذا التوصيف أن أي تعثر أو انحباس في حركة العبور على مستوى هذه النقاط الحساسة يبث الاضطراب في مسلسل التبادل المنساب بلا توقف كما يقتضيه اقتصاد العولمة وتحتاجه سلاسل الإمداد. وتم تحديد نقط الخنق هذه في مضيق ملقا جنوب شرق آسيا، ومضيق دوفر (المانش) غرب أوروبا، ومضيق تايوان شرق آسيا، ومضيق هرمز بالشرق الأوسط، ومضيق جبل طارق بالبحر الأبيض المتوسط، والبوسفور والدردنيل بتركيا، وباب المندب بالبحر الأحمر، وأورسند بالدنمارك، ومضيق ماكاسار بإندونيسيا، بالإضافة إلى قناتي بنما والسويس.

إن تهديدات مختلفة الأشكال مثل أزمة المياه التي تقيد حركة العبور في قناة بنما، وحالة التشبع التي يشهدها مضيق ملقا، أو الأزمات الجيوسياسية التي تؤثر على

مضائــق باب المندب، وهرمز، وتايــوان، كلها عوامل تضع نظام المبادلات العالمي تحت ضغوط شــديدة. الأهمية الإســتراتيجية يلازمها طابع الهشاشــة الناجمة عن تهديدات ذات طابع بشري أو طبيعي أو تقني(7).

ـ القانون الدولي وحكامة المضايق

كغيرها من مكونات المجال الجغرافي العالمي التي شــكَّلت موضوع أنظمة وقواعد تقنِّن اســتغلالها وتؤمِّن حكامتها، كان منطقيًّا أن يشــمل القانــون الدولي المضايق بقواعــد ناظمة، يلاحظ الكتاب أن اتجاهها الغالــب كرَّس حرية الملاحة مبدأً عامًّا تم التنصيص عليه في اتفاقية قانون البحار 1982، تزكية لتاريخ المبادلات المفتوحة عبر البحار، والتي استندت على فرضية أن المبدأ يخدم مصالح جميع الأطراف في تجارة مفتوحة تصديرًا واستيرادًا في المتوسط كما في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا....وغيرها.

لقــد وجدت حرية الملاحة تكريسًــا لها في القانون الرومانــي وصولاً إلى القانون البيزنطــي وأنظمة البندقية في العصور الوســطى. كذلــك تقررت حرية الملاحة في مضيق ملقا بين القوى الآسيوية قبل أن تشتد السيطرة البرتغالية في القرن 15 والتي قيــدت هذه الحرية بعد التحكــم في بومباي وهرمز وملقا؛ مما أثار معارضة هولندا المنافســة. ومن وحي هذا التوتر البرتغالي-الهولندي، كتب غروسيوس، أبو القانون الدولي الحديث، عن حرية الملاحة بوصفها مبدأ مضمونًا في هذا القانون. فقد رأى أن المجال البحري فضاء تعاون وتبادل ولا يتعين إخضاعه للاحتكار أو المنع، معتبرًا أن حركة السفن ونشاط الصيد فعل متاح. جاء ذلك في سياق مناهضة فقهية لهيمنة إسبانية-برتغالية، جعلت المحيط الهادي بحرًا مغلقًا.

في القرن 17، انتقد الفقيه الإنجليزي، جون سيلدن، إطلاقية مبدأ حرية الملاحة في كتاب صدر سنة 1635. وجاء الفقيه الألماني، بوفندورف، ليُقرَّ حقَّ سَنٍّ رسوم على العبور (1672). ها هو التأويل القانوني يُطوَّع لخدمة مصالح قومية، فيشرِّع مبدأ حرية الملاحة عبر المضايق بشــكل مطلق، أحيانًا، ويســوِّغ فرض سلطة الدولة المشاطئة أحيانًا أخرى. هو ذاته التناقض الذي يطبع إلى اليوم صراع السرديات حول القواعد السارية على حركة الملاحة في هذا المضيق أو ذاك.

في بداية القرن 19، وتماشيًا مع أحكام الهيمنة البريطانية على البحار، تبنَّت بريطانيا وروَّجت مبدأ حرية الملاحة. وسنة 1856، جاء إعلان باريس حول القانون البحري ليمنع حجز ممتلكات السفن والهجوم على السفن التجارية للعدو. وضع الإعلان لبنات النظام القانوني الحالي، بينما منعت اتفاقية حول مضايق الدنمارك، سنة 1857، إقرار الرسوم الجمركية على العبور. في المقابل، أرست اتفاقية لندن، سنة 1841، نظامًا مخالفًا على المضايق التركية، حين أقرَّت بريطانيا حق الدولة العثمانية في منع مرور سفن حربية روسية ولو في زمن السلم(8).

بات التقنين يفرض نفسه بقوة مع تنامي أهمية الملاحة البحرية في المبادلات الدولية وتصاعد الأزمات السياسية المرتبطة بمصالح القوى البحرية. يرصد الكتاب كيف أنه في نهاية القرن 19 تحركت جمعيات قانونية دولية مطالبة بإرساء نظام قانوني للمضايق، وفي مقدمتها معهد القانون الدولي وجمعية القانون الدولي. واقترح مؤتمر تدوين القانون الدولي في لاهاي، عام 1930، تحت رعاية عصبة الأمم، التنصيص على حرية الملاحة دون أن يتمخض اتفاق في هذا الشأن.

وجاء حادث مضيق كورفو، 1946، ليعيد إطلاق الحركة الدولية لتقنين الملاحة عبر المضايق. فقد أصيب أسطول بريطاني بألغام ألبانية وتم رفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية التي أصدرت قرارًا، بتاريخ 9 أبريل/ نيسان 1949، صَبَّ في مصلحة بريطانيا ومبدأ حرية الملاحة.

ونصَّت لجنة القانون الدولي، من جهتها، على حق العبور السلمي في إطار مداولاتها التي مهَّدت لاتفاقية جنيف حول المياه الإقليمية، 1958. تواصل النقاش مع سعي الدول إلى تحديد نطاق مياهها الإقليمية والسيطرة على الموارد البحرية والطبيعية ناهيك عن الاعتبارات الأمنية. ثم جاءت اتفاقية 1982 حول قانون البحار لتعتمد بشكل أوضح حرية الملاحة.

وتجدر الإشارة إلى أن المبدأ تضافر مع حق الدولة المشاطئة في التحكم في الموارد البحرية؛ ذلك أن الاتفاقية تكرس حرية الملاحة دون أن تمنح حق استغلال هذه الموارد من طرف السفن العابرة. كما تقر حق الدولة المشاطئة في تعليق حرية الملاحة في حالة وجود تهديد أمني. وتشمل صلاحياتها في هذا الصدد تأمين الملاحة، وحماية الكابلات البحرية التي تؤمِّن الاتصالات الدولية، وحماية الموارد الإحيائية والبيئية(9).

والواقع أن الكتاب اكتفى بسرد تاريخي يُفضي إلى اتفاقية قانون البحار، 1982، في طـرح المقاربـة القانونية الدولية بعناوين عامة لا تكفي لاسـتجلاء كل الأبعاد التي يثيرها تكييف النقاشات والاختلافات والمنازعات الواقعة والمفترضة حول المضايق. القانون الدولي يضمن حرية الملاحة، لكن إلى أي حدٍّ؟ وبأي شـكل؟ وهو يضمن حقوق الدولة المشـاطئة في تأمين مجالها البحري وحفظ مقدَّراتها الطبيعية والبيئية وغيرها، لكن إلى أي حدٍّ وبأي شكل؟

بين إطلاق حرية الملاحة وتقييدها، جاء الكتاب سابقًا زمنيًّا لنموذج حي لاختبار هذه المنظومـة القانونية الدولية على واقع الاسـتقطاب الحاد في مضيق هرمز بين إيران الدولة المشاطئة التي تدفع بحقها في تنظيم حركة العبور وإدراجها ضمن حقها في الدفاع والولايات المتحدة التي ترفع شـعار حرية الملاحة، وإن كانت التطورات قد دفعـت الطرفين إلـى تصعيد فعل الإغلاق والإغلاق المضاد، لتصبح حرية الملاحة ضحية لهما معًا. في هرمز، صاحب التوتر السياسـي والأمني صراع سـرديات أيضًا باستدعاء القانون الدولي وتأويله في ذات الاتجاه ونقيضه.

فـإن وضعنا المعايير القانونية التي اسـتعرضها الكتـاب في مواجهة مع نموذج حي تجسده أزمة هرمز، نجد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تصنِّف حركة السفن عبـر المضائق البحرية وفقًا لطبيعتها الجغرافية إلى آليتين رئيسـيتين: أولاً: "المرور البريء"، ويُقصد به السـماح للسـفن الأجنبية بعبور المياه الإقليمية للدول بشـكل متواصل ودون توقف، بشرط ألا يشكل هذا العبور أي تهديد أو ضرر بأمن وسلامة الدولة الساحلية، ويعطي هذا القانون الدول المشاطئة الحق في فرض إجراءات رقابية وتنظيمية مؤقتة في الحالات الاستثنائية القصوى. وثانيًا: "المرور العابر"، الذي يُطبَّق على المضائق الدولية التي تربط بين منطقتين من أعالي البحار أو المناطق الاقتصادية الخالصـة، ويضمـن هذا القانون حرية الملاحة الكاملـة وتحليق الطائرات دون أي عوائق، ولا يحق للدول المطلَّة على المضيق تعطيل هذا العبور أو إيقافه تحت أي ظرف.

ويذهب خبراء إلى أن هرمز يقع، من الناحية الجغرافية، بين سـلطنة عُمان وإيران، ويربط مياه الخليج العربي بالمحيط الهندي، وهو ما يجعله خاضعًا من منظور القانون الدولي لبند "المرور العابر" الذي لا يجوز تعليقه(10).

في المقابل، تصطدم هذه السردية برفض إيراني مستمر؛ إذ تحاول إيران فرض سلطتها القانونية الخاصة على الممر المائي، على أساس أن طهران (حال واشنطن أيضًا) لم تصدق رسميًّا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، وهو ما تعده سندًا يتيح لها عدم الالتزام التام بنظام "المرور العابر" المفروض دوليًّا. إنها تصر على تطبيق نظام "المرور البريء" بدلاً من "المرور العابر" على الممر المائي، وهو نظام يمنح الدول المشاطئة صلاحيات أوسع لفرض قيود تنظيمية وأمنية لحماية أمنها القومي. وأخيرًا، تستند إيران على اعتبارات الدفاع الشرعي وحالة الحرب لتسويغ عملية الإغلاق.

لكن بغضِّ النظر عن مصادقة الدول على اتفاقية قانون البحار، تتطابق آراء شريحة واسعة من الخبراء على أن حرية الملاحة تشكل قاعدة من قواعد القانون العرفي، تحوز حاكميتها بغضِّ النظر عن النص الاتفاقي. وإذا كانت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على غرار القانون العرفي، تسمح للدولة الساحلية بالتعليق المؤقت وغير التمييزي لحق المرور البريء للسفن الأجنبية في بحرها الإقليمي، فإن ذلك لا يكون إلا عندما يكون هذا الإجراء ضروريًّا لأمنها. وفي جميع الأحوال، لا وجود لمثل هذه الصلاحية في المضائق الدولية المطلة على أعالي البحار أو المنطقة الاقتصادية الخالصة؛ حيث لا يمكن تعليق المرور البريء ولا المرور العابر فيها(11).

وبالعودة إلى عموميات الكتاب في عرض المقاربة القانونية للمضايق، فإن المرجعية الجيوسياسية للكاتبين قد تفسر هذا الأمر؛ حيث الأولوية في مقاربة القضايا الدولية لتوازنات الواقع. كما تزكي ذلك توجهات السياق الدولي المطبوع بعودة قوية للمقاربات الانعزالية وتراجع الاحتكام الجماعي إلى قواعد القانون الدولي وآليات التوافق في المؤسسات الدولية. وبالفعل، في قضية هرمز كما في غيرها، لم يعد النقاش القانوني يحتل إلا هامشًا ضيقًا في الجدل العام الذي تهيمن عليه الاعتبارات المصلحية والجيوسياسية، حتى في الخطاب السياسي المعلن للأطراف.

الأهمية الاقتصادية والجيوستراتيجية للمضايق

ـ الأهمية الجيواقتصادية للمضايق

من الهندسة الجغرافية الطبيعية التي أنتجت المضايق وحفزت الاستقطاب الدولي فيها، تتجلى حقيقة النعمة/ النقمة الجغرافية التي تشكل أهمية المضايق الإستراتيجية

الحيوية بالنسبة لديناميات التنقل والهجرة والمبادلات التجارية والتوازنات الأمنية والعسكرية فضلاً عن الرهانات البيئية.

لقد أسهمت الطرق البحرية بشكل متنام في تطور الاقتصاد العالمي. وتشير البيانات المنشورة، في سبتمبر/ أيلول 2025، من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، إلى أن أكثر من 80٪ من التجارة الدولية تمر عبر البحر. وتظهر هذه التبعية بشكل ملحوظ لدى بعض الاقتصادات، على غرار الصين، حيث تتجاوز 95٪ من المبادلات. وإذا كان نمو النقل البحري مدعومًا اليوم بشكل كبير من الأسواق الآسيوية، فإن هذه التبعية تشمل جميع مناطق العالم، بنسب متفاوتة. يفيد تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي نُشر في الفترة نفسها، إلى أن 75.6٪ من واردات الاتحاد و73.7٪ من صادراته تمر عبر البحر. وفي فرنسا، على سبيل المثال، تصل هذه النسبة إلى حوالي 72٪.

وبالطبع، ثمة تفاوت كبير في تركيز حركة الملاحة التجارية عبر المضايق؛ يشهد مضيقا تايوان وملقا وحدهما مرور حوالي 20٪ من التدفق الملاحي العالمي؛ فهما يهيكلان محاور تبادل كبرى بين شرق آسيا وأوروبا، وبين جنوب آسيا والشرق الأوسط. وتستقطب ممرات رئيسية أخرى، مثل قناة السويس، ومضيق دوفر، وجبل طارق، وباب المندب، حوالي 15٪ من التجارة البحرية لكل منها، بربطها أساسًا آسيا بأوروبا. وتتميز أنواع البضائع بالتنوع، وفي مقدمتها إمدادات النفط التي تغذِّي حركة الإنتاج في مختلف مناطق العالم. ويعد مضيق هرمز نموذجًا لشريان حيوي على هذا الصعيد؛ حيث تتدفق عبره 20 في المئة من مبادلات النفط العالمية (12).

ولا يقصِّر الباحثان في استدعاء المؤشرات المحيَّنة، ومن مؤسسات مرجعية مختلفة، لتأكيد أهمية المسارات البحرية للاقتصاد العالمي. فحسب المنتدى الاقتصادي العالمي، ينتقل 90 في المئة من مبادلات السلع على الصعيد العالمي عبر الطريق البحري. وقد تضاعفت التدفقات البحرية 5 مرات بين 1970 و2021، وتضاعفت مرتين بين 1990 و2021. ومثَّلت التجارة البحرية، سنة 2023، ما يعادل 80 في المئة من حيث الحجم و70 في المئة من حيث القيمة.

وفي مضيق هرمز، تراجعت المنتجات النفطية المتجهة إلى الولايات المتحدة بينما ارتفعت في اتجاه الأسواق الآسيوية حيث تشكِّل 76 في المئة: الصين، الهند، اليابان،

كوريا الجنوبية، سـنغافورة.... وهو مؤشر يمر عليه الكتاب سريعًا، بينما كان يمكن التوقـف عنده وتقليب دلالاته لفهم تصلب الموقف الأميركي تجاه المضيق، وربطه بمسعى موصول لتغيير مراكز الثقل في المبادلات الدولية للقوة العظمى.

وتقـدم الطـرق البحرية خريطة للعالم الاقتصادي من حيـث كونها تربط بين مراكز الإنتاج ومراكز الاسـتهلاك. وتلعب المضايق دور اختصار الزمن والمسـافة، فنقل البضائع من المحيط الهندي إلى أوروبا أقصر عبر باب المندب، والسـويس، وجبل طارق بدل الالتفاف حول القارة الإفريقية(13).

ثمة اختلاف في إحصائيات حركة العبور؛ حيث يورد الكتاب مصادر تقدر أن مضيق دوفر بين فرنسا وبريطانيا يعد الأكثر نشاطًا بحوالي 400 سفينة يوميًّا (146 ألفًا سنويًّا). وتشير بعض المصادر إلى 365 ألف سفينة سنويًّا في مضيق تايوان بينما تقدر مصادر أخرى أن ملقا يحتل الصدارة في تدفقات السـفن التي تتنوع بين ناقلات حاويات، وناقلات سلع، وسفن صيد، وسفن ركاب، وسفن ترفيهية..إلخ.

وفـي عصر تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، يظـل الاقتصاد العالمي معتمدًا على التجارة البحرية؛ حيث أصبحت اقتصادات مختلف الدول تعتمد في جزء متزايد من ناتجهـا المحلي الإجمالي على مبيعاتها في أسـواق بعيدة. وفي الواقع، ليس تبادل المنتجات النفطية هو السـبب الرئيسـي وراء هذا التوسـع في التجارة البحرية؛ فقد انخفضت حصتها من 60.9٪ من إجمالي التدفقات في عام 1970 إلى 45.4٪، في عام 1998. وعلى العكس من ذلك، شـهدت حركة البضائع المتنوعة، التي تشـمل المنتجات المنقولة في الحاويات ذات القيمة المضافة العالية، ارتفاع حصتها من حيث القيمة والحجم (من 19.9٪ في عام 1970 إلى 25.9٪ في عام 2000).

حين تصبح الجغرافيا حاضنًا لتحفيز الثروة، يدخل الاقتصاد إلى قلب الجيوبوليتيك. هذا درس أزلي في التاريخ السياسـي والاقتصادي للأمم. إن الأهمية الجيوسياسـية لهذه الممرات البحرية تنبثق أساسًا من وظيفتها كقنوات لتدفقات الطاقة بين المنتجين، المتمركزين في الشـرق الأوسـط وإفريقيا والأميركتين، من جهة، والمستهلكين في أوروبا وآسـيا والاقتصادات الناشـئة المتنامية، من جهة أخرى. ويوفر النقل البحري الوسيلة الأكثر كفاءة واقتصادًا للوجستيات الطاقة واسعة النطاق، لا سيما النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، اللذين يتطلبان تنقلاً بحجم كبير ولمسافات طويلة لا تستطيع

أنابيب النفط والغاز توفيرها دائمًا. غير أن الكفاءة من حيث تكلفة الشحن البحري لا تقلِّل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الممرات البحرية الضيقة ذات الحساسية السياسية غالبًا.

في هذا السياق، تتركز نسبة كبيرة من ترانزيت الطاقة العالمي في نقاط الاختناق البحرية الإستراتيجية مثل مضيق هرمز، ومضيق ملقا، وقناة السويس. في عام 2023 على سبيل المثال، أتاح مضيق هرمز وحده مرور ما يقرب من 21 مليون برميل من النفط يوميًّا، وهو ما يمثل نحو 20٪ من الاستهلاك العالمي للنفط السائل، حسب إدارة معلومات الطاقة الأميركية. وبالمثل، نقل مضيق ملقا أكثر من 23 مليون برميل يوميًّا في العام نفسه؛ مما يسلط الضوء على اعتماد آسيا على تجارة الطاقة البحرية غير المنقطعة(14).

إن الأهمية الاقتصادية مقرونة بالحساسية الجيوسياسية تجعل من مضايق مثل هرمز، والبوسفور، وملقا، وجبل طارق... عامل امتياز ومصدر هشاشة في الآن نفسه بالنسبة للتبادل العالمي، تبعًا للموقف السياسي والأمني. فالعبور بالمضايق يتيح ربح الزمن واقتصاد الكلفة وأي عرقلة تضرب هذه الأبعاد تبث الاضطراب في نبض الاقتصاد العالمي الذي تنامت شبكات ترابطه وتكامل سلاسله اللوجستية في الزمن والمكان. على هذا المنوال، يهيكل الباحثان أطروحتهما التي تتواجه فيها المزية الجغرافية التي تجلب المنفعة مع الاستقطاب السياسي الذي يصنع التوتر.

- الأهمية الجيوستراتيجية للمضايق

يفهم التجار أكثر من غيرهم أهمية الموقع الجغرافي، لكن العقل السياسي والإستراتيجي هو الذي يصوغ حركة الأمة من أجل تثمين هذه الرؤية خدمة للرفاه العام. كذلك كان الأمر عبر التاريخ. يستدعي الكاتبان بنباهة سرديات تاريخية تناولت مبكرًا أهمية هذه المواقع بما يضعها في سياق استمرارية وعي إستراتيجي ملتزم بالمصالح القومية في المجالات البحرية. وينصفان في هذا الصدد إسهامًا عربيًّا مبكرًا قدَّمه الجغرافي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري (المتوفى نحو 380هـ)، في إحالة ضمنية إلى كتابه "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" الذي يتضمن وصفًا متقدمًا في وقته للمجالات البحرية التي تخترق العالم الإسلامي أو تحيط به وتربطه بباقي مناطق العالم. وقد تنبه المقدسي إلى أهمية

المضايــق وتحديات الملاحة ومخاطرها، مجملاً في كتابه أحوال البحر المتوســط والبحــر الأحمر والخليج العربي ومضايق بــاب المندب وجبل طارق وهرمز. وفي القــرن 16، تنــاول المدون البرتغالي، أنتونيو كالفاو، أحوال حركة النقل البحري في منطقة (قناة) بنما (ســنة 1563). وشــدَّد هالفورد ماكيندر، رائد الجيوبوليتيك الذي اشــتُهر بنظريتــه عن قلــب الأرض (1904) على أهمية المضايــق في مراقبة الطرق البحرية(15). ومع ذلك، ظلت الإحالات النظرية على رواد الدراسات الجيوسياسية في مقاربة أهمية المضايق محدودة وعابرة في متن الكتاب، ونال الاختزال من العمق التاريخي الذي يتيح إضاءة أكبر في التجربة الممتدة للتنافس والصراع حول المضايق عبر التاريخ القديم والحديث.

ورافق هذا الاقتضابَ الشــديدَ في اســتدعاء تجذر الوعي بأهمية المضايق في الفكر الإســتراتيجي والجيوسياسي اقتضابٌ مماثل في اســتحضار العناية التي حظيت بها الطرق البحرية والمضايق بشكل خاص في الممارسة السياسية والإستراتيجية للدول منــذ القــدم. فجدير بالذكر أن التحكــم في الطرق البحريــة، وضمنها الحركة عبر المضايــق، كان مــثلاً في صلب الحروب البونيقية بيــن الرومان والقرطاجيين الذين فرضوا رسومًا على السفن التي تعبر جبل طارق.

هذا بالضبط ما ترصده الباحثة جورجيا بالادينو التي توضح كيف بَنَتْ إمبراطوريات مثــل رومــا وبيزنطة، ولاحقًــا الإمبراطورية البريطانية، هيمنتهــا البحرية حول نقاط الاختناق الرئيســية. فالسيطرة على مضيقي الدردنيل والبوسفور، على سبيل المثال، سمحت للإمبراطورية البيزنطية ولاحقًا للإمبراطورية العثمانية بتنظيم العبور بين البحر الأبيض المتوســط والبحر الأسود. وخلال عصر الاكتشافات والتوسع الاستعماري، أدركت القوى البحرية مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا القيمة الإستراتيجية لممرات مثل مضيــق جبل طارق، ورأس الرجاء الصالح، ومضيــق ملقا، فأقامت حصونًا ومواقع استيطانية بالقرب منها لحماية طرق شحنها وفرض هيمنتها.

بل إن ذروة ازدهار الإمبراطورية البرتغالية في زمن تصدرها للحملات البحرية تحققت في القرن 16 بفضل سيطرتها على حركة التجارة في المحيط الهندي وخليج عمان، بقيادة ألفونســو دي ألبوكيرك. فقد نجحت القوات البرتغالية في انتزاع المبادرة من التجار المسلمين وتوطين مواقع على ضفاف المحيط الهندي، وفرضت رسومًا على

العبور. وفي طريق ذلك، استولى ألبوكيرك، عام 1507، على سقطرة، لتصبح قاعدة لسدِّ الطريق عن البحر الأحمر، ومن ثم حوَّل اهتمامه إلى هرمز، الذي يسيطر على مدخل الخليج العربي، لانتزاع هذين الطريقين التجاريين المهمين.

وشهد القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تحولاً في الإستراتيجية الجيوسياسية البحرية مع إنشاء القنوات الاصطناعية، وأبرزها قناة السويس (1869) وقناة بنما(1914). هذه الإنجازات المتطورة للهندسة الملاحية العالمية قلَّلت بشكل حاد من تكلفة ووقت التجارة البحرية، وأصبحت أصولاً إستراتيجية حاسمة خلال الحربين العالميتين. فعلى سبيل المثال، كانت السيطرة البريطانية على قناة السويس خلال الحرب العالمية الثانية حيوية للحفاظ على خطوط الإمداد مع المستعمرات والحلفاء، بينما أظهر إغلاق القناة خلال أزمة السويس، عام 1956، محوريتها لأسواق الطاقة العالمية وهشاشة التجارة البحرية أمام الاضطرابات السياسية، كما تلاحظ جورجيا بالادينو التي تسجل أنه في زمن الحرب الباردة، أصبحت نقاط الخنق البحرية مناطق تنافس أيديولوجي وإستراتيجي بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وحلف وارسو. وكان الوصول إلى هذه النقاط والسيطرة عليها معاملَيْن أساسيين في توازن القوى العالمي. وجاءت إستراتيجية البحرية الأميركية لتؤكد أهمية تأمين نقاط الاختناق مثل فجوة "GIUK" (غرينلاند-آيسلندا-المملكة المتحدة)، ومضيق هرمز، وقناة السويس لمواجهة النفوذ السوفيتي وضمان حرية الملاحة(16).

ويجسد تاريخ قناة السويس سيناريو تحول الممر البحري من امتياز إلى مأزق في زمن التوتر السياسي والنزاع العسكري، كما ظهر خلال أزمة السويس، عام 1956، والحروب العربية-الإسرائيلية اللاحقة؛ حيث فرضت مصر قيودًا على عبور سفن تحمل أعلامًا معينة. وتعد المضايق التركية (البوسفور والدردنيل) نقطة خنق أخرى مثيرة للجدل؛ حيث تخضع لاتفاقية مونترو لعام 1936. وتتيح هذه الاتفاقية لتركيا السيطرة على المضايق، لكنها تُلزمها بالسماح بالمرور الحر للسفن المدنية في أوقات السلم، مع فرض قيود على الحركة البحرية العسكرية، لاسيما للدول غير المطلَّة على البحر الأسود. وفي عام 2022، وفي خضم الحرب في أوكرانيا، فعَّلت تركيا الاتفاقية لتقييد عبور السفن الحربية لأسطولي الناتو وروسيا؛ مما يوضح الأهمية المستمرة للمعاهدات التاريخية في الأزمات المعاصرة، حسب نفس الباحثة(17).

فمع أن بعض هذه النصوص الاتفاقية أو كثيرًا منها لا يصمد أمام الممارسة الواقعية لدول تعطي الأولوية لمصالحها الملموسة، ينفع بعضها الآخر في وضع أسس دنيا لحكامة هذه المناطق عالية الاستقطاب.

يوضح العديد من الأمثلة (انقطاع الملاحة في قناة السويس، وحصار مضيق تيران عام 1967 خلال حرب الأيام الستة، وإغلاق مضيق هرمز خلال "حرب الناقلات" بين إيران والعراق في الخليج العربي خلال ثمانينات القرن الماضي...) أن السيطرة على "نقاط الخنق" وتأمينها هما مفتاح أي إستراتيجية بحرية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن غياب الأمن على البر المحيط بالدول المشاطئة (مثل القرصنة، والتوترات، والنزاعات...) ينعكس بدوره بشكل مؤثر على أمن البحار. بمعنى آخر، قد يصبح الاضطراب في المجال البحري امتدادًا طبيعيًّا لأزمة أمنية أو سياسية تبدأ من البر.

وقد تكثفت خلال العقود الأخيرة العمليات العسكرية الجوية والبحرية، وغالبًا ما جاءت في إطار تحالفات (مثل عملية "أجينور"AGENOR ، عام 2020، في مضيق هرمز)، وذلك في مضايق الخنق الكبرى (البحر الأحمر وباب المندب، وهرمز وبحر عمان، ومضيق تايوان) التي تتأثر بالأزمات الجيوسياسية أو تصاعد التوترات (مثل مكافحة القرصنة...). وإذا كانت القوات البحرية الغربية هي الطليعة في هذه العمليات لفترة طويلة، فإن صعود قوى بحرية جديدة في الجنوب العالمي، مثل الصين والهند، جسَّد بروز متدخلين جدد يطمحون إلى حماية مصالحهم الحيوية(18).

ويشكِّل الخلاف الروسي-الياباني حول جزر الكوريل نموذجًا للبعد الإستراتيجي الذي يتعلق بمراقبة المضايق، خصوصًا مضيق أوروب Urup، ويتعلق الأمر بالتحكم في ولوج بحر Okhotsk انطلاقًا من المحيط الهادي. الهدف هو منع محتمل للغواصات الأميركية من دخول هذا المجال البحري المهم بالنسبة لملاحة الغواصات الإستراتيجية الحاملة للصواريخ، ذات الأهمية الكبرى في معادلة الردع النووي. إنه فكر تأسس في العهد السوفيتي ولا يزال معتمدًا اليوم.

وحيث إن المخاطر لا تأتي دائمًا من الخيارات الأمنية السياسية، فإن المضايق التي تشجع الربط بالمبادلات الاقتصادية وقاطرة لتطوير المجالات الإقليمية على الجانبين، قد تصبح مجال تركيز للتدفقات غير الشرعية من هجرة غير نظامية وتهريب المخدرات؛ مما ينتج أزمات أمنية وإنسانية كان مضيق جبل طارق -على

سبيل المثال- مسرحًا لها. وتتطور هذه المشاكل لتملي إقرار سياسات كبرى لاحتواء التدفقات العابرة لهذه المجالات، على غرار السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط.

فضلاً عن الأهمية التجارية، تشكل المضايق مجالاً للرصد بالنظر إلى صغر المجال البحـري، كمـا تعد مواقع للتأثير في حركة المعدات العسـكرية في زمن النزاعات. لذلك هي مواقع مثالية للقواعد ونقاط الدعم والارتكاز العسـكرية، وبالتالي جاذبة لعسـكرة المجال البحري. فبريطانيا لها قاعدة في جبل طارق، وإسـبانيا تسيطر على سـبتة ومليلية لمراقبته، وتتواجد قواعد أميركيـة قريبًا من مضيق هرمز.... ولمضيق ملقا أيضًا أهمية تجارية وإستراتيجية؛ حيث يوفر مواقع للمراقبة ونَصْب أنظمة مضادة للسـفن والغواصات. ويمثل مضيق الدردنيل نموذجًا للأهمية العسـكرية حيث كان نقطة العبور الوحيدة بين البحر الأسـود والأبيض المتوسـط خلال الحرب العالمية الأولى. ويعكس التواجد الأميركي في خليج ريوكيو قريبًا من مضيق تايوان الأهمية الإستراتيجية لبعض نقاط العبور البحرية في منطقة المحيط الهندي والهادي(19).

وينبِّه الكاتبان إلى أن الأهمية لا تقتصر على السطح المائي، بل الأعماق أيضًا؛ حيث تمـر الأسلاك التحـت مائية للألياف البصرية والتي تشـكل 90 في المئة من حركة الاتصالات العالمية. وتنتشـر هذه الكابلات في باب المندب، وهرمز، وملقا، وجبل طارق، والدردنيل. ولا شك أن حماية هذه الأصول الحاسمة لاستمرارية الربط في عالم متشـابك يسـير بإيقاع ارتباط لحظي موصول تكتسـي أهمية حاسمة في زمن التهديدات غير التقليدية، والتي لم تعد تنبثق حصرًا من قدرات الدول بل من فاعلين غير نظاميين أيضًا، تمنحهم التكنولوجيا الجديدة القدرة على إلحاق الضرر بالوضع القائم.

وفضلاً عن الأبعاد الإسـتراتيجية، تثير المضايق سـؤال المخاطر التي يطرحها عبور السـفن خصوصًـا الضخمة منها التي تعرضت لعدة حـوادث هددت بإقفال الطريق البحري. وجاءت التحولات المناخية والبيئية والتوترات الأمنية والاختلالات التقنية لتفاقـم هـذه التهديدات. فضيق المجال البحري في المضيق يجعل الحوادث التقنية شـبحًا قائمًا يمكن أن يعطِّل الحركة كليًّا أو جزئيًّا: اصطدامًا، أو غرقًا، أو تسـريبًا نفطيًّا، على غرار الحوادث التي عرفها مضيق البوسفور وترتبت عنها نتائج وخيمة.

وترتبط الهشاشة السياسية والأمنية في كثير من الأحيان بمجالات الهشاشة الاقتصادية. إنها مناطق لإلحاق الضرر السياسي والاقتصادي على غرار عمليات القرصنة الصومالية في البحر الأحمر بين 1995 و2015. فمنذ 2007، تم تسجيل 939 هجومَ قرصنة في هذا المجال. وتفيد تقديرات بأن القراصنة الصوماليين حصلوا، ما بين 2005 و2012، على ما بين 339 و413 مليون دولار مبالغ فدية. ويتطلب التعامل مع هذه التهديدات استثمارات كبرى في التأمين وتكييف سرعات العبور والالتفاف على المناطق الخطرة(20).

سيناريوهات الاختناق ومعضلة البدائل

في معرض تبيان الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية والأمنية للمضايق التي تهيكل الملاحة في البحار والمحيطات، ينبه الكاتبان إلى طابع الهشاشة البنيوية التي تسم هذه المجالات. وهي من جنس الهشاشة نفسها التي تلازم مجتمعًا إنسانيًّا معولمًا مرتبطًا بعلاقات اعتماد متبادل عابرة للبحار والقارات. إن مسألة المضايق تذكِّر بواحدة من بديهيات الدرس الجيوسياسي، وهي أن المجال الجغرافي كلما زادت جاذبيته واتسع نطاق مزاياه الاقتصادية والأمنية، صار بؤرة توتر ومجال تنافس وساحة استقطاب متفاوت الحدة يبتعد أو يقترب من لحظة الانفجار تبعًا لحسابات الفاعلين وتوازنات القوة.

يقوم الكتاب في هذا السياق بمسح جيوسياسي لخريطة المضايق الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية مستدعيًا سيناريوهات الاختناق والأزمة التي تهدد بعطب إقليمي أو عالمي النطاق. هو جرس إنذار يدق عبر صفحات الكتاب ليحذر من أن هذه التشكيلات الجغرافية التي تجمع البر والماء لتصنع خطوط الرخاء والازدهار وتبادل الخيرات والمنافع، قد تنجرف في لحظة تصعيد لتفرز انهيارًا عظيمًا أو عطبًا كاسحًا في النظام الاقتصادي العالمي وفي توازنات منظومة الأمن والاستقرار.

النماذج كثيرة من الماضي والحاضر وهي ماثلة أيضًا في المستقبل. يتركز معظمها في سواحل العالم العربي الإسلامي، غربًا وشرقًا، من مضيق جبل طارق بمجاله المتوسطي، إلى السويس على البحر الأحمر مرورًا بمضيق باب المندب وصولاً إلى هرمز ثم في المجال الآسيوي على مستوى مضيق ملقا.

يقـدم الكتاب هـذه المضايق المحفوفة بالخطر توصيفًا ونمذجة دون تصنيف نظري يسـهِّل أكثر الإضاءة المعرفية لهذه المسـألة الحارقة في العلاقات الدولية الراهنة، مـن خلال ربطها بالمفاهيم الكبرى للصراع والقوة والسـيادة والاعتماد المتبادل... ويبدو لنا ممكنًا إعادة فرز وتصنيف أشـكال هذه الهشاشـة البنيوية في هذا الصدد على عدة مستويات: من حيث طبيعة الهشاشة، بين عوارض تقنية تعطل العبور عبر المضيق على غرار حادث الناقلة الذي أغلق قناة السويس لأيام وأخرى طبيعية مثل التحـولات التي تجري على مسـتوى عمق المياه، واخـتلالات بيئية أخرى تتصل بالاحتـرار والتجمد، وعجز بعض المواقع البحرية عن اسـتيعاب الناقلات الجديدة ذات الحجم الكبير، ثم سياسية- أمنية على غرار تصعيد عسكري أو اضطراب أمني طارئ يعطل الملاحة.

ومن حيث الفاعلون، يمكن تصنيف نماذج الهشاشـة السياسـية الأمنية إلى أزمات مـن صنـع فاعلين غير نظاميين على غرار عمليات القرصنة التي قامت بها عصابات صومالية في باب المندب أو هجمات الحوثيين على الناقلات الإسـرائيلية وناقلات أخرى، أو عمليات القرصنة المتواصلة في مضيق ملقا، مقابل اضطرابات نتيجة تورط دول في عمليات عنف أو حصار كما يجري حاليًّا في هرمز.

انطلاقًا من مضمون الكتاب وفي مسعى لإدراجه ضمن سياق إستراتيجي أوسع يتصل براهن ومسـتقبل النظام العالمي ككل، وموقع مسـألة المضايق والمجالات البحرية ككل فـي السـباق على القمة، يبدو من المفيـد التوقف بتفصيل أكبر عند نموذجين بارزين من النماذج التي توقف عندها الكتاب، في أفق توسـيع زمنية المقاربة لتربط الماضي بالحاضر والمسـتقبل من جهة، ومدِّ بُعدها الجيوسياسي لتجمع بين نموذج أزمـة إقليميـة راهنة ونموذج أزمة عالمية مرتقبـة. نحن هنا في قلب رقعتين عاليتي الحرارة: هرمز وملقا.

يمثل هرمز نموذجًا لسـيناريو الأزمة الراهنة الملموسـة التي حدثت في الماضي مع حـرب الناقلات العراقية-الإيرانية التي عمد من خلالها كل من الطرفين (من 1980 إلى 1988) خلال حرب الخليج الأولى إلى استهداف ناقلات النفط والسفن التجارية لإلحـاق الضرر بالخصم. هرمز إذن يسـائل زمنية الكتـاب الذي صدر قبل اندلاع الأزمة الراهنة بين إيران والولايات المتحدة، بدروس أزمات سـابقة وبسـؤال حول مآل التطورات غير المسبوقة التي تجسدها الأزمة المفتوحة حاليًّا.

وبشـكل متكامـل على المسـتوى التحليلي، يقـدم ملقا نموذجًا لسـيناريو الأزمة المسـتقبلية التي يتوقعها كثير من الباحثين في الجغرافيا السياسية والخبراء المهتمين بتتبع واستشراف مآل التنافس الصيني-الأميركي.

أزمة هرمز نموذج صدام إقليمي بين قوة عالمية وقوة إقليمية مع تداعيات أمنية على النطاق الإقليمي ككل، والأزمة المرتقبة في ملقا نموذج ساحة صراع عالمي بين القوة المتصدرة للنظام العالمي والقوة المرشحة لإسقاطها من قمته.

- أزمة هرمز: تحليل من وحي اللحظة الجيوسياسية المتوترة

توصيف الأزمة

تسبب اندلاع النزاع في مضيق هرمز في صدمة اقتصادية متعددة الأبعاد أصابت أسواق الطاقة، وإمدادات السـلع وأسـعارها، وأنظمة النقل، والأوضاع الاقتصادية الكلية، والأسـواق المالية. ولا يقتصر التأثير على إمدادات النفط والغاز فحسـب بل يمتد عبر الشـحن البحري، والطيران، وتكاليف الغذاء، والتحويلات المالية، ومؤشـرات التضخم، واستجابات البنوك المركزية. وفي حال امتداده، يهدد النزاع بالانجراف إلى ركود تضخمي، وتغيير أنماط التجارة، وإعادة تشكيل الديناميكيات المالية العالمية.

لقد انهارت حركة المرور البحري -لاسيما بسبب الخوف من التعرض لنيران إيرانية- حيث انخفضت على سبيل المثال من 2310 عمليات عبور خلال الأسبوعين الأولين من شهر يونيو/ حزيران 2025 إلى 189 عملية فقط للفترة نفسها من عام 2026. كما أدَّت المخاطر التي تُحْدِق بالسفن التي تبحر في هذه المياه إلى زيادة تكاليف التأمين بشـكل كبير: فبينما كانت علاوة مخاطـر الحرب تبلغ نحو 0.25٪ من قيمة هيكل السفينة قبل الحرب، تتراوح المعدلات اليوم بين 3٪ و10٪.

ويعد ارتفاع أسـعار المحروقات أحد التداعيات الرئيسـية لهذه الاضطرابات؛ حيث شهدت الأشهر الأخيرة ارتفاعات وصلت إلى 118.35 دولارًا، في 31 مارس/ آذار، أو 95.24 دولارًا، في 22 يوليو/ تموز، مع ما لذلك من تأثير تلقائي على الأسـعار بشكل عام. فالبنك المركزي الأوروبي يقدر أن التضخم في منطقة اليورو قد يرتفع بمقدار 1.3 نقطة مئوية بسبب الحرب الإيرانية-الأميركية، متوقعًا أن تصل هذه الزيادة إلى 2.6 نقطة بالنسبة للصين.

لقد حذَّر فاتح بيرول، رئيس وكالة الطاقة الدولية، من أن الحرب مع إيران تشكل "أكبر تهديد للطاقة العالمية في التاريخ"، وأي تعطيل مؤقت تنتج عنه عواقب ضخمة على سلاسل الإمداد وتسعير المنتجات. وتفيد التقديرات بأن الهجمات على البنية التحتية للطاقة في الخليج وإغلاق مضيق هرمز استبعدا 12 مليون برميل يوميًّا من إمدادات النفط العالمية؛ مما أدى إلى السحب من المخزونات وارتفاع أسعار الخام(21).

ويمتد أثر النزاع إلى أسواق السلع الأساسية، ولاسيما المعادن والمدخلات الصناعية. فقد ارتفعت أسعار الألومنيوم والكبريت وارتفعت أسعار الأسمدة بنسبة 26.2٪ في مارس/ آذار. وتحذر منظمة الأغذية والزراعة (FAO)من أنه إذا استمرت الأزمة، قد تستقر الأسعار عند مستويات أعلى بنسبة 15٪ إلى 20٪. ويقدِّر برنامج الغذاء العالمي أن الحرب ستدفع 45 مليون شخص إضافي نحو الجوع الحاد (ثلثاهم في إفريقيا).

بعد وقف مؤقت لإطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، في 7 أبريل/ نيسان 2026، وتوقيع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، في 17 يونيو/ حزيران 2026، مذكرة تفاهم تنص على رفع الحصار البحري الأميركي وترتيبات إيرانية لضمان المرور الآمن للسفن التجارية لمدة 60 يومًا فقط، أعادت واشنطن، في أوائل أغسطس/ آب 2026، فرض حصارها البحري مما عمَّق الشعور بعدم اليقين في المستقبل.

وشملت التحركات الأميركية لفرض حرية المرور عبر المضيق، منذ مارس/ آذار 2026، شنَّ هجمات على سفن زرع الألغام الإيرانية، ومواقع الصواريخ البرية. في المقابل، بدا القادة الإيرانيون ملتزمين بموقفهم الثابت؛ إذ صرَّح رئيس البرلمان، محمد باقر قاليباف، بأن "إدارة المضيق لن تعود أبدًا إلى ما كانت عليه قبل الحرب". وفي مايو/ أيار 2026، أنشأت إيران "سلطة مضيق الخليج العربي" منبِّهة إلى أنه "لا يُسمح لأي سفينة بالمرور عبر مضيق هرمز دون تصريح مرور ساري المفعول صادر عن سلطة مضيق الخليج العربي". وظل القادة الإيرانيون يستندون إلى مذكرة التفاهم الموقَّعة، في يونيو/ حزيران 2026، بوصفها منحت إيران الحق في إدارة الملاحة عبر المضيق(22).

تكشف هذه اللحظة عن تآكل افتراضات طويلة الأمد، وضمنية إلى حدٍّ كبير، شكَّلت السلوك الدولي منذ أواخر القرن العشرين. يتعلق الافتراض الأول بالانفتاح الوظيفي للشرايين العالمية؛ حيث كان من المتوقع أن تظل المضايق البحرية وممرات الطاقة وطرائق التجارة قيد التشغيل حتى أثناء الأزمات، بناء على فهم مشترك بأن التعطيل الهيكلي سيكلف جميع الأطراف أثمانًا باهظة. ويُظهر الإغلاق الجزئي وعسكرة مضيق هرمز أن هذا التوازن لم يعد قائمًا.

يهم الافتراض الثاني تماسك التحالفات. فتاريخيًّا، كانت الخلافات داخل التحالفات الغربية والشريكة تُحصر داخل إطار أوسع من التوافق الإستراتيجي تحت القيادة الأميركية. غير أن الاستجابات لحرب عام 2026 تشير إلى التفكك الذي يجسده الحذر الأوروبي، والموقف الخليجي المحسوب، وحسابات المخاطر المتباينة لدى المستوردين الآسيويين. لقد أصبح التوافق المتبادل مرتبطًا بالسياق والموقف. فغياب هذا الموقف الجماعي المنسق يفتح المجال الجيوسياسي على حرب مصالح فردية لا يُعرف مآلها.

واستند الافتراض الثالث إلى الوظيفة الرادعة للقانون الدولي. فحتى عند انتهاكها، وفرت القواعد القانونية التي تحكم استخدام القوة والملاحة والتناسب لغة مشتركة تؤثر في الشرعية والسلوك. واليوم، تُظهر الروايات القانونية المتنافسة حول الحصار واقعًا مختلفًا: لم يعد القانون يرسخ التوافق، بل يتم توظيفه بشكل متزايد كخطاب ترويجي في التنافس الإستراتيجي(23).

يُجمل الكتاب عناصر الخطر التي تهدد أمن المضايق وانسيابية الحركة عبرها، غير أنه لا يضع سيناريوهات دقيقة للأزمة، حذَّر منها خبراء آخرون، ممن أطلقوا خيالهم الإستراتيجي. لقد تخيل آلان مينك، في كتابه "عشرة أيام تهز العالم"، قيام إسرائيل بقصف المنشآت النووية الإيرانية، تبعه إغلاق المضيق عبر إغراق ثلاث ناقلات نفط من قبل الحرس الثوري، مع ردٍّ فوري من الأميركيين بفضل حاملات طائرات، في تتابع أحداث يشبه "أفلام الإثارة والكوارث المثيرة". يصل سعر البرميل إلى أكثر من 200 يورو وتتراجع البورصات بنسبة 30٪. إنه توقع إستراتيجي يكاد يتحقق على أرض الواقع.

ومن جهته، يصف سيرج إنديرلين أمسية من الرعب عُرضت على القادة العالميين في دافوس، في يناير/ كانون الثاني 2007، حيث يضرب تنظيم القاعدة ناقلة نفط

فـي البوسـفور، وينفذ هجومًا بمادة الـ TNT علـى محطة رأس تنورة، الحيوية في السـعودية، وتُضرب ناقلة نفط في هرمز، ليجثو "الاقتصاد العالمي على ركبتيه" في غضون دقائق قليلة(24).

ما يفاقم المشـكلة أن التهديدات تتسـع وتتنوع مصادرهـا. باتت القدرة على خلق الاضطراب متاحة في هذه المضايق مع انتشار الطائرات المسيرة الرخيصة، والزوارق المسـيرة غير المأهولة، والصواريخ المضادة للسـفن بين الفاعلين من الدول وغير الدول على حدٍّ سواء.

لقد نشر مجلس العلاقات الخارجية، ذو الصلة الوثيقة بصناعة القرار الأميركي، ورقة سياسـية حول تغيير الوضع القائم في هرمز كهدف ثابت في الإسـتراتيجية الأميركية منذ زمن طويل. ثمة مؤشر دال يورده الكتاب، ولعله يضيء جزئيًّا جرأة واشنطن في التصعيد: لقد تراجعت المنتجات النفطية المتجهة إلى الولايات المتحدة التي ظلت تتحسـب لحظة الاختناق في أمد منظور، بينما ارتفعت في اتجاه الأسـواق الآسيوية حيث تشكل 76 في المئة: الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة... ومـن الملاحـظ أن الكتاب في عرضه لإمكانيات تجـاوز لحظات الاختناق، يبدي اهتمامًـا أكبر بنمـوذج باب المندب، وهو اختيار تبرره علـى الأرجح ذاكرة الأزمة الفعليـة التي نجمت عـن هجمات الحوثيين، بينما جاء الانفجـار في هرمز لاحقًا لصدور الكتاب.

لقد سلَّطت هجمات الحوثيين الضوء على مشروع سككي يروم الالتفاف على مضيق باب المندب. في قمة مجموعة العشرين، سبتمبر/ أيلول 2023، طُرح مشروع الممر الاقتصادي الهند/ الشـرق الأوسـط/ أوروبا، الذي يروم ربط موانئ الساحل الغربي للهند وميناء الفجيرة في الإمارات العربية وبالتالي تجاوز مضيق هرمز، وينص على مواصلة الربط عبر السـكك في الإمارات والسـعودية، ونحو الأردن وإسـرائيل ثم المتوسـط. هـذا الممر يفترض أن يحتضن أنبوب غـاز وكوابل إنترنت لتفادي باب المندب وقناة السويس(25).

أميركيًّا، تتواتر أدبيات استشراف الموقف في فرضية إغلاق هرمز. في تقرير حديث أُعِدَّ لفائدة الكونغرس، ترتسم السيناريوهات المستقبلية في هرمز كما يلي:

• عمليات عسكرية أميركية واسعة النطاق لفرض سيطرة أميركية على المناطق الساحلية الإيرانية على طول المضيق.

• تسوية تفاوضية تمنح إيران والولايات المتحدة و/أو أطرافًا أخرى سلطة إدارة حركة الملاحة عبر المضيق، بما في ذلك تحديد القنوات والإجراءات البحرية و/أو المدفوعات المحتملة.

• إعادة ترتيب أولويات الأصول الأميركية، بما فيها الأصول العسكرية، بعيدًا عن المضيق.

يرى التقرير أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى عمل عسكري لفرض سيطرتها على المناطق الساحلية الإيرانية على طول مضيق هرمز. قد تُسهم هذه العملية في إجبار إيران على الامتناع عن شنِّ هجمات (أو إعادة التفاوض على بنود مذكرة التفاهم)، لكن هذا الخيار قد يكون مكلفًا عسكريًّا للولايات المتحدة وأي دول شريكة. ويلاحظ التقرير أن مدى المقذوفات الإيرانية يشير إلى أن بعض التهديدات قد تأتي من عمق الأراضي الإيرانية أو تظل متحركة للغاية، مما يُعقِّد هذه الاعتبارات.

وتشمل السيناريوهات ما هدَّد به الرئيس ترامب من الاستيلاء على جزيرة خارك، التي يمر عبرها جزء كبير من صادرات النفط الإيرانية؛ حيث يمكن استخدامها ورقة ضغط في المفاوضات مع إيران بشأن المضيق. لكن من المرجح أن يُثير ذلك ردود فعل إيرانية قد تكون أوسع نطاقًا من العمليات السابقة.

وقد تحاول الولايات المتحدة، كما فعلت في ثمانينات القرن الماضي، تسهيل الملاحة الحرة عبر مضيق هرمز بواسطة سفن مرافقة بحرية، غير أن بعض المراقبين أبدوا شكوكًا حول ما إذا كانت هذه المرافقة ستؤدي إلى تدفق حركة مرور شبه طبيعي.

وبنبرة أكثر واقعية، يرى التقرير أن عدم الاستقرار في المضيق قد يستمر لفترة طويلة. فقد أدت الهجمات الإيرانية الدورية على السفن والضربات الأميركية الانتقامية ضد إيران إلى تعطيل حركة الملاحة عبر المضيق بشكل كبير خلال معظم الأشهر الخمسة الماضية، حتى أوائل أغسطس/آب 2026. وكانت آثار هذا التعطيل على أسواق الطاقة والسلع كبيرة. وقد يستمر الوضع الراهن طالما رأت الولايات المتحدة وإيران أنهما قادرتان على تحمل التكاليف الاقتصادية والعسكرية لإغلاق مضيق هرمز

فعليًّا واستمرار النزاع. والحال أن إستراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب، الصادرة في ديسمبر/ كانون الأول 2025، أكدت وجود مصلحة أميركية "جوهرية" في "ضمان بقاء مضيق هرمز مفتوحًا"(26).

تُبرز ورقة بحثية أميركية جملة دروس رئيسية من استجابات الولايات المتحدة والدول الأخرى لأزمات الممرات المائية على مدى العقود الأخيرة. فهي تؤكد أهمية الاستشراف والاستعداد للتدخل في المكان والوقت المناسب، مذكّرة بأن عملية "إيرنست ويل" (1987–1988)، التي حمت فيها القوات الأميركية ناقلات النفط الكويتية من الهجمات الإيرانية، نجحت جزئيًّا بسبب التحضيرات التي استمرت سبعة أشهر. وهي تشدد على أن الأدوات الاقتصادية لا يمكن أن تكون بديلاً ناجزًا، على اعتبار أن الولايات المتحدة استنفدت كل أدوات الاستجابة الاقتصادية المتاحة في غضون أسابيع من إغلاق مضيق هرمز دون معالجة العائق الأساسي: لم يكن هناك أي طريق تصدير بديل قابل للتطبيق طالما كان المضيق مغلقًا فعليًّا أمام حركة العبور.

وتوسع الورقة نطاق تحليلها لترى أن تهديدات الوكلاء من غير الدول تتطلب ضغطًا بحريًّا وبريًّا متزامنًا لتخلص إلى أن العمل العسكري الحاسم يتطلب مخرجًا مهيكلاً للخصم بحيث يكون متناسبًا ومستهدفًا، ويترك لإيران مخرجًا ضمنيًّا لتجنب استمرار المواجهة.

وتوصي بتعزيز مصداقية الولايات المتحدة كضامن للممرات البحرية المفتوحة وحرية الملاحة، محذرة من أن ممارسة الإكراه في ممر مائي تؤثر مباشرة على حسابات خصوم الولايات المتحدة في الممرات الأخرى، وتسرِّع تآكل التحالفات الأميركية.

ونبَّهت الورقة السياسية إلى تأثيرات منافسة القوى العظمى حيث تفيد اضطرابات الممرات المائية المنافسين الإستراتيجيين للولايات المتحدة (الصين وروسيا أساسًا) عبر تقويض النظام التجاري الذي تقوده أميركا(27).

خيارات بديلة

يستشرف الكتاب بدائل برية وبحرية للالتفاف عبر مجموعة من المضايق، خصوصًا بالشرق الأوسط، وفي صدارتها هرمز وباب المندب. لكن فكرة البحث عن البديل تبلورت بشكل أكثر غزارة لدى الأبحاث والدراسات التي صدرت لاحقًا تحت ضغط لحظة الاختناق غداة اندلاع المواجهة الأميركية–الإيرانية.

ظهر ضمن الخيارات البديلة، مشروع خط أنابيب النفط "شرق-غرب" التابع للمملكة العربية السعودية. فبدلاً من شحن صادراتها النفطية بحرًا عبر الخليج العربي، تقوم الرياض بنقلها عبر خط أنابيب يمتد على مسافة 1200 كيلومتر يقطع المملكة بأكملها ليربط منشأة معالجة النفط في "بقيق" شرقًا بميناء "ينبع" غربًا، والمطل مباشرة على البحر الأحمر. ويمكن لخط الأنابيب هذا، القادر على نقل ما يعادل سبعة ملايين برميل يوميًّا، أن يشهد زيادة في قدرته الاستيعابية من خلال أعمال تخطط لها السلطات السعودية حاليًّا لتقليل اعتمادها على مضيق هرمز قدر الإمكان. ومنذ بداية الأزمة الإيرانية-الأميركية، تم الاعتماد بشكل مكثف على خط أنابيب "شرق-غرب" للحد من تأثير الاضطرابات اللوجستية والأمنية في الخليج العربي على الصادرات النفطية السعودية.

البديل الثاني هو خط أنابيب "حبشان-الفجيرة" في الإمارات العربية المتحدة. ويسمح خط الأنابيب هذا، الممتد على مسافة 380 كيلومترًا، بربط حقول النفط في جنوب غرب أبوظبي بالمحطة الإماراتية الواقعة على الساحل الشرقي للبلاد؛ مما يتيح إبعاد هذه الشحنات عن تهديد العبور عبر مضيق هرمز من خلال شحن النفط مباشرة على متن السفن في الفجيرة أو خورفكان.

فهل تسمح هذه البدائل بتعويض الاضطرابات في هرمز وباب المندب، والتطلع إلى خفض ملحوظ في اعتماد دول شبه الجزيرة العربية على هذه المضايق؟ الأمر بعيد كل البعد عن ذلك، يجيب أحد الخبراء، في ردٍّ ضمني على السيناريو الذي يحذِّر منه الكتاب: حتى لو تم استغلال خطوط الأنابيب هذه بأقصى طاقتها، فإن هذا المجموع، رغم أهميته، يظل أقل بنحو الضعف من الكميات التي كانت تمر عبر هرمز قبل الأزمة، والتي كانت تبلغ نحو عشرين مليون برميل يوميًّا.

انطلاقًا من هذا الواقع، تدرس دول شبه الجزيرة العربية العديد من المسارات لزيادة قدرتها على تصدير المحروقات دون الحاجة للمرور عبر مضيق هرمز؛ وتلقى في ذلك تشجيعًا – إن لم يكن ضغطًا – من الولايات المتحدة، حيث أكد وزير خارجيتها ماركو روبيو في الأول من أغسطس أن على دول المنطقة القبول من الآن فصاعدًا بفكرة أن إيران لن تتخلى أبدًا عن قدرتها على الإضرار بمضيق هرمز، وأن عليها إيجاد حلول بديلة لهذا المضيق.

وفيما يتعلق بالنقل البري، هناك خيار متاح يتمثل في إنشـاء خطوط أنابيب. ويتمثل أحد هذه المشاريع في ربط البصرة في العراق بسلطنة عُمان؛ ومن هناك، يمكن أن تتفرع خطوط أنابيب أخرى أصغر حجمًا، مثل خطوط أنابيب تنطلق من الكويت أو الإمارات العربية المتحدة، من أجل نقل النفط عبر شـبه الجزيرة العربية قبل شـحنه بحرًا عبر بحر العرب؛ حيث يمكنه الوصول إلى الأسـواق الآسـيوية. لكن مثل هذه البنى التحتية، فضلاً عن تكلفتها الباهظة، ستسـتغرق سنوات لإنجازها، وبالتالي لن تسمح بحل مشكلة هرمز على المدى القصير(28).

ـ سيناريو أزمة في ملقا ومستقبل الصراع على القمة

إن كانـت أزمـة هرمز تقـدم نموذجًا لمقاربـة المضيق بوصفه مجالاً جيوسياسـيًّا للاستقطاب طرفاه قوة إقليمية متحدية وقوة عالمية تريد فرض معادلة تخدم مصالحها في المنطقة وفي النظام العالمي على نحو أشمل، فإن السيناريو المستقبلي للمأزق في مضيق ملقا يقع في صلب الدراسات الاستشرافية لمآل التنافس بين قوتين عالميتين، هما الولايات المتحدة والصين.

يذكر الكاتبان أن مضيق ملقا يشكِّل متنفسًا حيويًّا للصين ومعها اليابان ودول الآسيان؛ ذلـك أن 30 فـي المئة من قيمة المبادلات التجارية العالمية تمر عبر ملقا بما يعادل 3500 مليار دولار (85 ألف سفينة سنويًّا). هو أهم نقطة اختناق بحرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والأكثر ازدحامًا بحركة الشحن في العالم من حيث الحجم(29).

بطول 800 كيلومتر وعرض متفاوت لا يتجاوز في أضيق نقطة منه 2.5 كلم وعمق يصـل إلـى 23 متـرًا (حوالي 70 قدمًا)، هيمن على مضيق ملقـا العديد من القوى الكبرى، وكان على مدى قرون جزءًا مهمًّا من طرق التجارة التي تربط العالم العربي بالصين والشرق الأوسط بجنوب شرق آسيا.

تمر عبر المضيق 90٪ من واردات قوى اقتصادية كبرى، مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، ويشكِّل منطقة جيوستراتيجية تربط العالم البحري للشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشمال شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي. ومن مزايا المضيق أنه أكثر انفتاحًا على العالم الخارجي ويسـهل التواصل معه، خاصةً عندما يتعلق الأمر بأوضـاع حركـة النقل؛ إذ يقع في منطقة ذات مناخ معتدل، بلا تيارات هوائية عنيفة،

وبطقس مشمس طوال العام؛ مما يسهِّل الملاحة للسفن الكبيرة التي تنقل النفط إلى الدول المطلة على هذا المضيق(30).

ويتيح المضيق جغرافيًّا أقصر طريق بحري بين الشرق الأوسط -موطن أكبر منتجي النفط في العالم- وشرق وجنوب شرق آسيا -موطن أكبر مستهلكي النفط-. ففي عام 2023، مرَّ عبر المضيق ما يُقدَّر بـ 23.7 مليون برميل يوميًّا من النفط الخام والمنتجات النفطية؛ مما يجعله بالفعل أكبر نقطة خنق في العالم من حيث الحجم.

وتعتمد الدول المستوردة الرئيسية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند بشكل كبير على التدفق الموصول في ملقا من أجل أمنها الطاقي. ويشكِّل النفط الخام نحو 70٪ من النفط المار عبر المضيق، بينما تتكون الـ30٪ المتبقية من المنتجات النفطية المكررة. كما أن تدفقات الغاز الطبيعي المسال كبيرة أيضًا؛ حيث تدفق نحو 9 مليارات قدم مكعب يوميًّا عبر المضيق، في عام 2023، اتجه معظمها إلى الاقتصادات الصاعدة في شرق آسيا(31).

من جهة أخرى، يعتمد منتجو النفط في الخليج العربي، مثل السعودية والإمارات والعراق، على المضيق للوصول إلى الأسواق الآسيوية. وفي عام 2023، تدفق نحو 60٪ من النفط المنقول عبر مضيق ملقا من دول الخليج. وفي السنوات الأخيرة، تعزز هذا الاعتماد بشكل أكبر بسبب التحولات في أنماط التجارة العالمية عقب العقوبات الغربية على صادرات النفط الروسية؛ مما دفع المزيد من الشحنات من حوض الأطلسي والموانئ الشرقية لروسيا للوصول إلى آسيا عبر هذا الممر المائي الضيق.

ومع ذلك، فإن ضيق عرض المضيق في بعض نقطه يجعله عرضة للازدحام والتعطيل. وتفرض المخاطر الطبيعية والحوادث البحرية وعدم الاستقرار الجيوسياسي خطرًا مستمرًّا. وتظل القرصنة قضية قائمة في المنطقة، خاصة في المناطق المحيطة بمضيق سنغافورة، رغم الدوريات البحرية المشتركة وتعزيزات التنسيق الإقليمي(32).

بدائل لتجاوز "المعضلة الصينية"

يمثل مضيق ملقا بالنسبة للصين نظيرًا للأهمية الحيوية التي يكتسيها مضيق هرمز بالنسبة لإيران. فهو رئة اقتصادية وموقع إستراتيجي دفاعي. ويلاحظ الباحثان فعلاً

أن الصين تحاول السيطرة على بحر الصين الجنوبي عبر المدخل الشمالي لمضيق ملقا ومضيق تايوان. وهي بلا شك تنزعج من أي مزاحمة اقتصادية أو إستراتيجية في مجال حيوي من هذا القبيل.

فأمام تنصيص قانون البحار على مبدأ حرية الملاحة المقرون بصلاحيات الدول المشاطئة في حماية الموارد البحرية والبيئية والتصدي للتهديدات الأمنية، تتخذ الصين موقفًا متحفظًا بخصوص حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي وتحديدًا مضيق كيونغزو وتايوان؛ فتعد الأول من مياهها الداخلية وترفض تصنيف الثاني مضيقًا دوليًّا بل مجال من مياهها الداخلية والمنطقة الاقتصادية الخالصة(33).

هذا التحفظ الصيني لا يخص فقط الملاحة التجارية التي تعتمد عليها بل يعكس مخاوفها تجاه حركة السفن العسكرية. ففي ذاكرتها تكمن مشاهد حملة اليابان 1895 و1937 التي تمت بحرًا، على غرار الأساطيل الأوروبية التي خاضت حرب الأفيون في نسختيها: 1839–1842 و1856–1860.

في ملقا إذن، كما في المضايق المجاورة، يسكن الدولة الصينية انشغال مزدوج يتضافر فيه الاقتصادي بالإستراتيجي، بات يحمل في الأدبيات الإستراتيجية عنوان "معضلة ملقا"، كما طرحه الرئيس الصيني السابق، هو جينتاو، سنة 2003، في معرض تحديد نقاط الهشاشة التي تواجه وضع الصين؛ فحيث إن المضيق هو الشريان الرئيس للتوريد الطاقي، مع تواجد قوى منافسة (الولايات المتحدة) في مواقع قريبة، يصبح التهديد كبيرًا بالنسبة لدولة تطمح إلى قيادة النظام العالمي.

جاء طرح معضلة ملقا على أساس توصيف التبعية البالغة للصين تجاه هذا المنفذ الذي تتدفق عبره ثلثا تجارتها الخارجية، سواء في الواردات (النفط: 80٪، الغاز: 22٪، البوكسيت: 50٪، الحديد: 21٪، الصويا: 68٪...) أو الصادرات (المنتجات المصنعة). أما التوجس الأكبر، كما يؤكد الكتاب، فيتمثل في سيناريو حصار بحري محتمل قد تفرضه الولايات المتحدة، التي تُبقي على قواعد بحرية مهمة في آسيا(34).

لقد دفعت هذه المخاوف الإستراتيجية بيجين إلى الاستثمار بكثافة في طرق نقل طاقة بديلة، بما في ذلك أنابيب النفط والغاز بين الصين وميانمار، وأنبوب خط المحيط الهادئ وسيبيريا الشرقية من روسيا. خلال عشر سنوات، اعتمدت الصين العديد من

الإســتراتيجيات البديلة لمحاولة تقليص مســتوى اعتمادها على مضيق ملقا وضمان أمن إمداداتها. فعلى الصعيد الداخلي، شــهدت البلاد تشكيل احتياطيات إستراتيجية وتنويــع المنظومة الطاقية (عبر طفرة الطاقــة النووية والمتجددة...). وعالميًّا، بدأت الصين تعزيز قدراتها البحرية وإنشــاء قواعد عســكرية خارجية (جيبوتي، غوادر...) وتفاوضت للحصول على تسهيلات في موانئ أجنبية. وعلى الجانب البري، عملت على تنويع مورِّديها (إيران، الســودان، نيجيريا، كازاخستان...) وإطلاق مشاريع بنية تحتية برية من شــبكات طرقية وخطوط ســككية، تروم الالتفاف حول المضيق من خلال الطرق المبرمجة في إطار مشــروع الحــزام والطريق (طرق الحرير الجديدة) الذي تم إطلاقه، سنة 2013، والممرات الطاقية واللوجستية الجديدة(35).

في هذا السياق، تعمل بيجين على تطوير ممرات برية، ولاسيما مع كازاخستان، التي صدَّرت نحو 5 مليارات متر مكعب من الغاز إلى الصين، سنة 2023. وتسمح الطرق البريــة بالتحــرر من قيود طرق النقل البحرية. فإلى جانب الازدحام في مضيق ملقا، وأعمــال القرصنة في البحر الأحمر، وثقل وجود الأســطول الخامس الأميركي في المحيط الهندي، تخشى بيجين أن يتيح اندلاع نزاع مفترض لواشنطن السيطرة على تدفقاتها التجارية وتطويقها بشكلٍ قاتل. ولهذا تم تطوير ثلاثة ممرات رئيسية للطاقة: الأول يمــر عبر باكســتان وصولاً إلى ميناء غــوادر، والثاني عبر ميانمار وصولاً إلى كونمينــغ، والثالــث عبر تايلاند ولاوس وماليزيا وصولاً إلى مقاطعة يونان. ويضاف إلى ذلك عدد من خطوط أنابيب النفط والغاز العابرة لروسيا وإيران وآسيا الوسطى. في عام 2014، كانت الصين تقدِّر أن الرحلة نحو أوروبا تســتغرق من 20 إلى 40 يومًا بحرًا، وأسبوعين بالسكك الحديدية، و11 يومًا فقط عبر الطرق البرية.

ويوفر الأرخبيل الإندونيسي عدة مسارات بديلة لمضيق ملقا. ويشكِّل مضيق ماكاسار، الواقع بين جزيرتي بورنيو وسولاويســي، ممرًّا مهمًّا لنقل المحروقات بين الشــرق الأوســط وأســتراليا من جهة، واقتصادات شرق آسيا من جهة أخرى. وإلى الشرق، يسمح مضيق توريس بالوصول إلى بحر أرافورا، غير أن ضحالة مياهه وكثرة الشعاب المرجانية تحدَّان من جاذبيته. كما يمثل مضيق باسيلان، الواقع جنوب الفلبين، طريقًا آخر للعبور بين بحر سيليبس وبحر سولو، رغم تدهور البيئة الأمنية في المنطقة، وهو ما تجلَّى في مرور سفينتين صينيتين في يونيو/ حزيران 2024.

وتظل هذه الطرق أطول، وأحيانًا أكثر تكلفة، من طريق ملقا، لكنها توفر قدرة حقيقية على الالتفاف وتجاوز المضيق. كما تجعل أي حصار طويل الأمد أمرًا أكثر صعوبة، وتعزز مرونة حركة التجارة البحرية في آسيا، من دون أن تؤدي، في الوقت نفسه، إلى تغيير جوهري في المكانة المركزية التي يحتلها المضيق(36).

مع ذلك، يظل العبور البحري عبر ملقا لا غنى عنه في المدى المنظور بسبب قدرته الاستيعابية الهائلة، وكفاءته، واندماجه في شبكات الشحن العالمية.

البديل القطبي

في نطاق اقتصاد معولم ومرتبط الحلقات والشركاء، تهدد هشاشة هذه المواقع السلاسل اللوجستية للاقتصاد العالمي، حسب ما يوضح الكتاب من خلال عدة نماذج من المضايق الإستراتيجية. أكثر من ذلك، يصعد منسوب التهديد ليضرب مقومات الأمن والاستقرار في البر والبحر كما بيَّنت أزمة هرمز التي تُعرف بدايتها دون أن يعرف أحد مآلها ونطاق امتداد تداعياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والبيئية أيضًا.

إن الهشاشة واللايقين طابع ملازم للرهانات الاقتصادية والإستراتيجية في هذه المجالات البحرية، والقوى المنخرطة أو المعنية تبدي وعيًا وتبذل جهدًا للتجاوز والالتفاف. في هرمز، كما في ملقا، نشهد حالة شد وجذب، معلنة أحيانًا ومضمرة أخرى، بين القوة المشاطئة التي تريد الاتكاء على المضيق وتكريسه ورقة للضغط والمساومة والإبقاء على امتياز المبادرة في مجالها البحري، والقوة الكبرى الراغبة في انتزاع هذه الورقة كخطوة للتطويق والإخضاع في ساحة التفاوض حول المعادلة الإقليمية، كما في هرمز، والدولية، كما في ملقا.

وهما يتناولان سيناريوهات الاختناق في شرايين حيوية للاقتصاد العالمي وبؤر مرجحة في التوازنات الإستراتيجية للنظام العالمي والأنظمة الإقليمية، ينخرط المؤلفان في نقاش يتسع بشكل مطَّرد في مراكز التفكير والدراسات الاستشرافية والأدبيات الجيوسياسية حول البدائل الممكنة التي يتيحها المجال القطبي. يتساءلان: هل تتحول الممرات البحرية القطبية إلى طرق سريعة للملاحة البحرية مستقبلاً؟

يتواتر هذا السؤال في سياق التغيرات المناخية وتراجع الغطاء الجليدي في المحيط المتجمد الشمالي؛ حيث تناسلت سيناريوهات فتح هذه الممرات القطبية منذ بداية

القــرن الحادي والعشــرين. ألا تتيح هذه الممرات، التــي قد تصبح قريبًا خالية من الجليد في فصل الصيف، إمكانية الاستفادة من مسافات أقصر بكثير (15.700 كيلومتر بين روتردام وطوكيو بدلاً من 21.200 كم عبر قناة السويس)؟

فعليًّــا، تزايدت حركــة الملاحة في المنطقة القطبية الشــمالية. ففي المجال القطبي الكنــدي، ارتفــع عدد الرحلات من 121 رحلة، في عام 2005، إلى 499 رحلة، في عام 2023. وبين عامي 2013 و2019، زاد عدد الســفن التي تبحر في المياه القطبية بنسبة 37٪؛ مما يعني أن هناك بالفعل عددًا متزايدًا من السفن التي تتوجه إلى المنطقة القطبية.

لكن الكتاب يعود إلى تنســيب هذه الدينامية الملاحية القطبية؛ ذلك أن نشــاط هذه السفن يتركز غالبًا على الصيد، والمشاركة في استغلال الموارد، وتزويد القرى المحلية بالإمدادات، ونقل السياح. أما حركة نقل البضائع فلا تزال ضعيفة جدًّا: سفينة بضائع واحدة فقط عبرت الممر الشــمالي الغربي في عام 2017، و5 ســفن في عام 2019، و13 سفينة في عام 2023. وفي المقابل، عبرت 18 سفينة طريق بحر الشمال في عام 2015، و64 في عام 2020، و75 في عام 2023، وكانت الغالبية العظمى منها سفن روسية متجهة إلى مورمانسك، وبالتالي تظل داخل المنطقة القطبية.

في قطاع نقل الحاويات، يعود ســبب عدم الإقبال على الطريق القطبي أساسًــا إلى طبيعــة تنظيم النقل البحري نفســه، وإلى حالة عــدم اليقين المحيطة بموثوقية وقت العبور. فشركات الشحن تعمل وفق منهجية لوجستية تعتمد على "التسليم في الوقت المحدد" (Just-in-time)، وبالتالي فهي لا تبيع مجرد خدمة توصيل المنتجات، بل تضمن تســليمها في يوم محدد يتم الإعلان عنه ضمن جداول زمنية تنشــر قبل ستة أشــهر. وكل يوم تأخير يترتب عليه غرامات مالية ويهز مصداقية الشــركة. فالتباين الكبيــر من ســنة إلى أخرى فــي مواعيد ذوبان الجليد وتشــكله مجددًا، فضلاً عن التيــارات والرياح التي تنقل الجليد الانجرافــي، يجعل من الصعب جدًّا ضمان ألا يؤدي الجليد إلى سدِّ المضائق التي ستمر عبرها السفن(37).

والواقع أن التطورات اللاحقة لصدور الكتاب حملت مستجدات تختبر فرضية البديل القطبــي على أرض الواقــع. فيوم 15 أغســطس/آب 2026، أوردت وكالات أنباء قصاصات تحمل تصديقًا للسيناريو المستقبلي الذي تشكِّله المنطقة القطبية بإمكانيات

ولو صعبة ومحدودة في توسيع بدائل العبور التي تحتكرها المضايق اليوم، خصوصًا في منطقة الشـــرق الأوســـط وجنوب آسيا. فقد غادرت سفينة الحاويات "دبي تاور" ميناء نينغبو شرقي الصين ووصلت بالفعل ميناء تيزبورت شمال شرقي إنجلترا، يوم 9 ســـبتمبر/ أيلول، عبر الطريق البحري الشمالي الذي يمر بمحاذاة الساحل الروسي في المحيط المتجمد الشـــمالي، في خطوة تتيح لبيجين تجنب المرور عبر الشـــرق الأوسط واختصار مسار الشحن.

وتندرج الرحلة ضمن مشروع "طريق الحرير القطبي" الصيني. ومن المقرر أن يتحول الخط إلى خدمة أسبوعية خلال موسم الملاحة الصيفي. وتأتي هذه الخطوة في ظل الاضطرابات المتزايدة في الشرق الأوسط على خلفية حرب الولايات المتحدة على إيران، وما تسببه من مخاطر على حركة الملاحة وسلاسل الإمداد.

وتشير البيانات إلى أن المسافة عبر هذا المسار تبلغ نحو نصف المسافة التي تقطعها السفن عبر قناة السويس؛ مما يمنحه جاذبية لشركات الشحن الباحثة عن تقليص زمن الرحلات وتكاليفها.

ومن المقرر أن تشغل شركة "سي ليجند" المالكة للسفينة الخط حتى أكتوبر/ تشرين الأول، مســـتفيدة من ذوبان الجليد خلال موسم الصيف الذي يسمح للسفن بالعبور من دون الحاجة إلى كاسحة جليد.

ويرى مراقبون أن اتســـاع اســـتخدام الطريق قد يفتح مسارًا جديدًا للتجارة بين آسيا وأوروبا، لكنه يظل مرتبطًا بعوامل موسمية ومناخية وأمنية، فضلاً عن التحديات البيئية التي ترافق زيادة النشاط البحري في المنطقة.

وتختبر شـــركات شـــحن صينية وروســـية وكورية جنوبية إمكانات استخدام الطريق تجاريًّا، فيما أصبح الإبحار عبره أكثر قابلية للتنفيذ مع تسارع ذوبان الجليد البحري في القطب الشمالي(38).

خلاصات

مـــا كان يُعتقـــد أنـــه أزمة قصيرة المـــدى في مضيق هرمز أصبـــح مأزقًا ممتدًّا يضع المضايـــق فـــي صلب النقـــاش الدولي حول الأمن الاقتصادي والإســـتراتيجي على المســـتوى الإقليمي والعالمي. ولئن كانت سيناريوهات الاختناق والإغلاق في هذه

المعابر لم تعد فرضيات متشائمة بل خبرة واقعية تسائل العالم، سياسيين وصنَّاع قرار وباحثين، فإن البدائل الجذرية تبدو غير جاهزة حتى اليوم.

يذكر الباحثان أنه من قبيل التصور الخاطئ الاعتقاد بأنه يمكن قطع الملاحة الدولية بمجرد إغلاق مضيق أو قناة، ثم يعودان إلى تأكيد استمرار الأهمية الحيوية لهذه المواقع. صحيح أن إغلاقًا محتملاً لقناة السويس مثلاً، أو حصار مضيق ملقا، سيكون لهما تداعيات كبرى على تنظيم حركة المرور البحري؛ مما يفرض إعادة تنظيم لوجستية معقدة، وزيادة في تكاليف النقل، وتأثيرات خطيرة على الأنشطة التصنيعية التي غالبًا ما تُنظَّم وفق أسلوب "التسليم في الوقت المحدد"؛ غير أن هذه التأثيرات لن توقف حركة التبادل بشكل قاطع، بالنظر إلى وجود بدائل بحرية أخرى، أو على المدى الأطول عبر الممرات القطبية، رغم أنها لا تزال غير جاذبة لحركة التجارة حتى الآن.

إن إغلاق المضائق الإستراتيجية يُحدث بالتأكيد موجة صدمة، لكنها لن تكون قاضية، بحسب هذا الكتاب الذي يقر بعناد الجغرافيا ودورها في تقييد الخيارات، لكنه لا يستسلم لحتميتها المطلقة. ولعل أزمة هرمز تزكي هذا الطرح، في وقت يخيم شبح الإغلاق مجددًا على باب المندب، مع إطلاق موجة جديدة من هجمات الحوثيين.

قدَّم الكتاب إضاءة مفيدة ومركبة لوجهي المعادلة التي تحكم وظيفة المضايق في النظام الدولي، مفصِّلاً الأهمية الحيوية لهذه المواقع الجغرافية في صناعة الرخاء العالمي وتيسير تدفق المبادلات العابرة للقارات، من جهة، ومنبِّهًا إلى هشاشة الرهان على هذه الحلقات المهددة بالعطب أو الإغلاق التام مع ما يترتب عن ذلك من اضطرابات تصيب قلب الاقتصاد العالمي وتخلخل سلاسل التوريد.

واقترح الباحثان مسحًا واسعًا لنماذج من المضايق الأكثر أهمية على الصعيدين، الاقتصادي والإستراتيجي، مبرزين الرهانات المطروحة على راهن ومستقبل هذه المواقع، بين وظيفة داعمة لدينامية التبادل الإقليمي والعالمي وهشاشة بنيوية تنطوي على سيناريوهات جدية للإغلاق، بعضها تحقق في الماضي على غرار حوادث السويس وباب المندب، وبعضها تحقق بعد إصدار الكتاب في أزمة هرمز، بينما تظل سيناريوهات سوداء أخرى معلقة في المستقبل على صعيد المضايق الآسيوية مثلاً، مثل مضيق ملقا. بل تقدم الكتاب في خطوة أخرى نحو مساءلة قدرة القوى

الدولية على هزم الحتمية الجغرافية الراهنة وشق طرق جديدة تتجاوز المضايق الحيوية اليوم وبالتالي تسقطها من حزمة أوراق الدول المشاطئة التي تعوِّل عليها في رخائها الاقتصادي وقوتها التفاوضية الإستراتيجية. كان النموذج الأبرز في هذا السياق هو الطريق التجاري القطبي، ولو أن 3 صفحات ظلت غير كافية لتقليب جدوى الاستثمار في هذا المجال، مع العلم بأنه مطروق بشكل مكثف في الأدبيات الجيوسياسية والأبحاث المستقبلية.

لكن الإفادات المتحصلة من الكتاب تحتمل بعض الملاحظات التي تخص الإغراق في الطابع الوصفي التركيبي الذي يعتمد ترتيب المعلومات والمؤشرات والأحداث التي تغذي طرفي المعادلة المشار إليها سلفًا، بين أهمية المضايق وهشاشتها الإستراتيجية. ولعل الصيغة التحريرية التي انحدر منها الكتاب تبرر نسبيًّا هذا القصور. فالكتاب صدر ضمن سلسلة بعنوان "جيوبوليتيك"، برَّر الناشر إطلاقها بالسعي إلى تفكيك حالة التعقيد الناجمة عن تنامي الاعتماد المتبادل بين المجتمعات والمجالات الترابية مع ظهور إشكالات جديدة تتجاوز حدود الجغرافيا.

يستدعي ذلك تقديم مقاربات لحالة العالم في سياق شمولي تبسيطي. إنه إذن عمل ذو طابع تعليمي بيداغوجي يروم إشاعة معرفة متخصصة لدى شريحة أوسع من القرَّاء. وبالفعل، يمكن الجزم بأن الكتاب يأخذ القارئ العام إلى قلب الإشكالية بنوع من التبسيط والتدرج في قصة تبدأ بالتعرف على ملامح المجال الجغرافي مرورًا بأهميته في الاقتصاد والأمن من جهة، والمخاطر المحدقة التي تهدد بتحويله إلى مجال فوضى واضطراب، من جهة أخرى، وصولاً إلى الطرق البديلة للالتفاف على هذه النقاط.

إن ملاحظة شكلية تخص حجم الإصدار (184 صفحة) تكفي للقول بأنه من المستحيل تقديم الإحاطة الوافية بالأبعاد الجيوسياسية للمضايق بتعدد مواقعها في الخريطة ورهانات وظيفتها التبادلية وأبعاد أهميتها الإستراتيجية والأمنية في مادة تحليلية لا تتجاوز 160 صفحة (باستبعاد الفهرس والتقديم والخاتمة). رهانات التبادل التجاري، والنقل البحري، والطاقة، والبيئة، والأمن، والتوازنات العسكرية، والجريمة الدولية...هذه جملة من الإشكاليات الفرعية التي تتناسل هي الأخرى إلى إشكاليات أوسع يستحق كل منها كتبًا ودراسات مستفيضة مما يحكم على الكتاب

بالاقتضاب والعمومية، لكنه لا يرفع عنه أهميته المرجعية التي توجه القارئ والباحث المهتم نحو تقصي نصوص أكثر تخصصًا وعمقًا وتأصيلاً.

يستحضر الكتاب نماذج كثيرة من المضايق في عرض أطروحته التي تقرن الأهمية بالهشاشة الداعية إلى جهود من أجل بدائل مستدامة لسيناريوهات العطب والإغلاق، لكن القارئ المهتم أو الباحث المختص يظل مفتقدًا للتأصيل النظري الذي يربط إشكاليات المضايق بالمفاهيم الكبرى في العلاقات الدولية: الصراع كحالة مهيمنة في ممارسة السياسة، والسيادة كسند حاسم في تعريف الدولة، والإقليم كمجال تسعى كل دولة إلى احتكار السيطرة عليه، والقوة كمنظومة مكونة من عدة عناصر منها الموقع الجغرافي والمجال البحري، والاعتماد المتبادل كمفهوم مؤسس لدينامية التبادل الدولي في زمن العولمة...وكل هذه المفاهيم لها موقعها لدى صانع القرار أو الباحث على السواء في قراءة واقع المضيق كمجال جيوسياسي واستشراف مآلاته.

قد يسجل القارئ اختلالاً في العمق التحليلي لوجهي الأهمية التي تكتسيها المضايق، حيث يتوسع الكتاب في عرض وتركيب المؤشرات التي تعكس الوظيفة الحيوية لهذه المواقع في إنعاش حركة التبادل الاقتصادي، لكنه يعتمد الاختزال في رصد الدينامية الجيوستراتيجية التي تشهدها من خلال مجهودات الدول المشاطئة والقوى الدولية أيضًا لتجهيز هذه المواقع وهيكلتها عسكريًّا وأمنيًّا ولوجستيًّا بحيث تغطي الأولويات الأمنية للدول. فالمضايق والمجالات البرية والبحرية المجاورة لها تغدو مواقع متقدمة للتحصين والتطويق ومراقبة المجال الحيوي والتحسب للحظة مواجهة مفترضة، على غرار أزمة هرمز. وفي هذا الصدد، كان من المأمول أن يوسع الباحثان أفق مقاربتهما لمضيق ملقا ليصبح بؤرة تحليل واستشراف لمآل السباق، المعلن والخفي في نفس الآن، بين الولايات المتحدة والصين. فمضيق ملقا سيتلون في المستقبل بلون القوة العالمية التي ستتصدر النظام الدولي.

أخيرًا، تطرح خلفيات المقاربة في هذا الكتاب، وفي معظم الدراسات الغربية، إشكالية الموقع والموقف. دون محاكمة للنوايا، يفكر الباحثون الغربيون في إشكالية المضايق الحيوية المتمركزة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا بمنظار مشوب بالمركزية حين يطرحون كسؤال محوري، تصريحًا أحيانًا وإضمارًا أحيانًا أخرى، سؤال البديل الممكن للتحرر مما يصنع قوة فاعلين إقليميين خارج أوروبا وأميركا.

إنهم يقاربون سؤال المصلحة في التحرر من إكراه العبور عبر المضايق من منطلق حسابات المجال الأوروبي الأميركي، بوصفها مصلحة كونية. وهو ما يحيل إلى الدور المنوط بالباحثين وصنَّاع السياسات في هذه المناطق، بأن يطلقوا النقاش العلمي المستقبلي الذي يفتح أفق هذه المواقع لتغدو محاور بناء نسيج بيني تكاملي يثمر الرخاء والاستقرار المحلي والإقليمي، بدل الارتهان للإستراتيجيات الخارجية.

المراجع

(1) F. Lasserre, & P. Pic (2025). Géopolitique des détroits: Enjeux de contrôle de passages stratégiques. Le Cavalier bleu. p. 29.

(2) هشام قدري أحمد، (2025)، قواعد القانون الدولي الناظمة للملاحة في المضائق الدولية وتطبيقاتها على مضيقي البوسفور والدردنيل التركيين، مجلة قضايا آسيوية، مجلد 5، العدد 23، ص 80.

(3) المرجع نفسه، ص. 81-82.

(4) C. Biaggi, & L. Carroué (2024, juin). “Les grands détroits et canaux internationaux dans la géopolitique des mers et océans, un système très hiérarchisé sous tensions multiformes”. Géoconfluences.

https://geoconfluences.ens-lyon.fr/informations-scientifiques/dossiers-thematiques/oceans-etmondialisation/articles-scientifiques/passages-strategiques-maritimes-ppo-geopolitique

(5) P. Pic (2026). Les détroits sont-ils le centre du monde? Les Grands Dossiers des Sciences Humaines, 83(2), pp. 40-45. https://doi.org/10.3917/gdsh.083.0040

(6) F. Lasserre, & P. Pic. Géopolitique des détroits. Op. cit., p. 45.

(7) C. Biaggi, & L. Carroué. “Les grands détroits et canaux internationaux dans la géopolitique des mers et océans…”. Op. cit.

(8) F. Lasserre, & P. Pic. Géopolitique des détroits. Op. cit., p. 56.

(9) F. Lasserre, & P. Pic. Idem, p. 66.

(10) محمـــد جمال، "المـــرور البريء أم العابر.. أي قوانين الملاحة تنطبق على مضيق هرمز؟"، اليوم السابع، 16 يوليو/ تموز 2026 (تاريخ الدخول: 17 يوليو/ تموز 2026)، https: / /tinyurl.com /3v4c8vn8

(11) N. Aloupi (2026, March 25). "Détroit d'Ormuz: Quel est le droit qui s'applique?". Le Club des Juristes. https://www.leclubdesjuristes.com/le-club-dans-les-echos/detroit-dormuz-quel-est-le-droit-qui-sapplique-15065/

(12) P. Pic. "Les détroits sont-ils le centre du monde?". Op. cit.

(13) F. Lasserre, & P. Pic. Géopolitique des détroits. Op. cit., p. 86.

(14) G. Paladinou (2025). The geopolitical importance of maritime choke points and the Northern Sea Route (Master's thesis, University of Piraeus). p. 6.

(15) F. Lasserre, & P. Pic. Géopolitique des détroits. Op. cit., p. 31.

(16) G. Paladinou. The geopolitical importance of maritime choke points and the Northern Sea Route. Op. cit., p. 12.

(17) G. Paladinou. Idem, p. 15.

(18) C. Biaggi, & L. Carroué. "Les grands détroits et canaux internationaux dans la géopolitique des mers et océans, un système très hiérarchisé sous tensions multiformes". Op. cit.

(19) F. Lasserre, & P. Pic. Géopolitique des détroits. Op. cit., p. 101.

(20) F. Lasserre, & P. Pic. Idem, p. 122.

(21) O. Canuto (2026). Dire Strait of Hormuz: A chokepoint for global food and energy. In: Hormuz and the invisible fractures: The price of a distant war views from the new south. Policy Center for the New South. p. 74.

(22) M. Ratner, L. W. Rosen, & C. Thomas (2026, August 7). The Strait of Hormuz: Security Developments and Impacts on Oil, Gas, and Other Commodities (Report). Congressional Research Service. p. 2.

(23) F. Belhaj (2026). The Hormuz test: Power, law and the fragmentation of trade and connectivity (a triple fracture). In: Hormuz and the invisible fractures... Op. cit., p. 23.

(24) A. Nonjon (2011, 2 mars). “Le détroit d’Ormuz, le verrou géopolitique de toutes les peurs”. Diploweb.com: La revue géopolitique.

(25) F. Lasserre, & P. Pic. Géopolitique des détroits. Op. cit., p. 164.

(26) M. Ratner, L. W. Rosen, & C. Thomas. The Strait of Hormuz: Security Developments and Impacts on Oil, Gas, and Other Commodities… op cit. p 7.

(27) Jason Ladnier: Conflict-Driven Chokepoint Disruptions Crisis Response Playbook no. 4. Policy report. Spirit of America. July 23, 2026. P 2- 3.

(28) M. Isidore (2026, August 18). “Contourner l’incontournable: Étude des projets visant à se passer des détroits d’Ormuz et Bab el-Mandeb pour l’exportation des hydrocarbures moyen-orientaux”. Les clés du Moyen-Orient. https://www.lesclesdumoyenorient.com/Contourner-l-incontournable-etude-des-projets-visant-a-se-passer-des-detroits-d.html

(29) F. Lasserre, & P. Pic. Géopolitique des détroits. Op. cit., p. 13.

(30) مروة عدي موسى، ودنيا جواد مطلك، (2024)، الأهمية الإستراتيجية لمضيق ملقا وأثره في التنافس الأميركي-الصيني، مجلة حمورابي، العدد 49، ص149.

(31) C. Biaggi, & L. Carroué. “Les grands détroits et canaux internationaux dans la géopolitique des mers et océans, un système très hiérarchisé sous tensions multiformes”. Op. cit.

(32) G. Paladinou. The geopolitical importance of maritime choke points and the Northern Sea Route. Op. cit., p. 22.

(33) F. Lasserre, & P. Pic. Géopolitique des détroits. Op. cit., p. 72.

(34) F. Lasserre, & P. Pic. Idem, p. 20.

(35) نزار الفراوي، الصين.. زعامة القرن: من "الحزام والطريق" إلى ما بعد كورونا، (عمان، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2021).

(36) L. Doucet (2026, 21 juillet). “Contourner les détroits: Une alternative viable?”. Le Camulogène [Brève marine n°5. https://lecamulogene.fr/2026/07/21/breve-marine-n5-contourner-les-detroits/

.F. Lasserre, & P. Pic. Géopolitique des détroits. Op. cit., p. 142 (37)

(38) أول سفينة حاويات صينية تسلك طريق الحرير القطبي إلى أوروبا، الجزيرة نت، 16 أغسطس/ آب 2026 (تاريخ الدخول: 17 أغســطس/ آب 2026)،[https: / /tinyurl.com /36p3p8yv]

(https: / /tinyurl.com /36p3p8yv)

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تتبنى مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

ـ مسؤولية الباحث:

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين).

- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.

- الالتزام بكتابة بحثه وفقًا لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.

- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.

- عدم تقديم عمل نُشِر مسبقًا في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقتٍ واحد.

- لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسميًّا على طلب سحب البحث المقدم.

- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.

- في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركين في البحث.

- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.

- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.

- إذا اكتشــف خطأً فادحًا في بحثه المنشــور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.

- مراجعــة بحثــه وفقًا لمقترحات المحكمين، وفــي حال عدم موافقة الباحث على الأخــذ بالتعديلات المقترحــة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيٍّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

- يشترط في المادة العلمية المقدَّمة للنشر أن تكون أصلية ومن إنتاج الباحث نفسه، ولم يسبق نشرها كليًا أو جزئيًا، ولم تُؤلَّف أو تُصَغ بواسطة أي طرف آخر أو بأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، ســواء جزئيًا أو كليًا، ويُعدّ الباحث مســؤولاً مسؤولية كاملة عن أصالة محتواه وصحّة بياناته وتحليلاته.

ـ مسؤولية المحكم:

تعتمد مجلة لباب محكمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلةً رئيســةً من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

- التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشــر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)

- إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.

- عدم اســتخدام معلومــات حصل عليها من البحث الذي تــم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.

- التأكد من خُلوِّ الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشــابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.

- الالتــزام بمعايير الســرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجــب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.

- تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.
- التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذِكر الحجج الداعمة.
- الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

ـ مسؤولية هيئة التحرير:

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسئولية اختيار المحكمين المناسبين وفقًا لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.

- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.

- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.

- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.

- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئيًا في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.

- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.

- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.

- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.

-تتقيد بعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشـــرها جزئيًّا أو كليًّا، ســـواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز.

- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلِّفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات الشكلية

1. أن يكون البحث أصيلاً معدًّا خصيصًا للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئيًّا أو كليًّا أو نشر ما يشبهه في أيّة وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراســـات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.

3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

- ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.

- اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. أن يتقيَّد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.

5. يـراوح الحـد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقـات في حـال وجودها، بين 6000–10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن تنشر، بحسـب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت من قبل، فعليه أن يشـير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقـع البحـث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشـورة بحدود لا تتجاوز (2000–2500) كلمـة، وفـي هذه الحالة يتوجب على الكاتـب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومـات التاليـة: عنـوان الكتاب، اسـم المؤلف، مكان النشـر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشـمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًّا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسـالها بالطريقة التي اسـتغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

10. تكـون جميع الشـروحات والتعليقـات على الجداول أو الرسـوم أو تصاميم الإنفوغـراف مكتوبة باللغـة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصرًا.

أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوَّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.

- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.

- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.

- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعًا بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.

- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولًا: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/ تموز -1952 يوليو/ تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5–7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

2. كتاب لمؤلِّف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

3. كتاب لمؤلِّفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلِّفين:

اســم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

ســيار الجميل وآخرون، الطريق إلى ســايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., *1901, Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:

اســم الجهة أو المؤسســة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

6. كتاب لمحرر واحد:

اســم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اســم المحرر الأول، اســم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عــز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشــرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

8. كتاب مترجم أو مُترجَم ومحرَّر:

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اســم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشــارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, Crossing Borders, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلِّف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

رســائل إخــوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيــروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اســم المترجم (مترجم)، أو اســم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبــد القادر بوباية (محقق)، تاريــخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشـــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي مختصرًا بالرجوع إلى مُخْتَصِر الروابط (Bitly.com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، https: / /bit.ly /2DaBEgG

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, https://bit.ly/2RKqtR4.

13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حســـناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياســـة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اســم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اســم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشــيخ حســن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اســم المؤلف، عنوان الرســالة أو الأطروحة، (نوعها: رســالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمــة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنســان في العالم،" PLO 10/ 6700/ 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

اســـم المؤلـــف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنـــوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدنـــي المعاصـــر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسســـات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار- 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), https://bit.ly/2WMMNNK.

خامسًا: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اســـم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.

Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علـــي عبد الهادي، "مصداقية المتحدث الرســـمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراسة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018): 115، https: / /bit.ly /2t7no3J

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), https://bit.ly/2BmTdtI.

سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.

Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا،" الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، https: / / bit.ly /2DdLy12.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". https://wapo.st/2BnpYXS.

ثامنًا: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.

2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

من إصدارات المركز



لباب

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر

صندوق البريد: 23123

للتواصل

lubab@aljazeera.net

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات